
منطق أرسطو
حققه وقدم له
عبد الرحمن بدوي
الجزء ١

دراسات إسلامية
-٧-

منطق أرسطو

الجزء الأول

حققه وقدم له
الدكتور عبد الرحمن بدوي

الناشر

وكالة المطبوعات
الكويت

دار القلم
بيروت — لبنان

الطبعة الاولى
١٩٨٠

الرموز

< > : زيادة من عندنا ، أكثرها مأخوذ عن المقارنة بالنص اليوناني .

[ ] : زيادة في الأصل المخطوط ونقترح حذفها .

][-][: تعليقات من عند المترجم الأصلي أو خاصة بالمخطوطة .

ت : تعليق بالهامش في المخطوطة .

ف : فوق الكلمة في المخطوطة .

ص : نص المخطوطة الأصلي .

الأرقـــام

(١) الأرقام التي بين خطين مائلين هكذا / / هي أرقام صفحات وأعمدة وأسطر نشرة بكر (Bekker) لمؤلفات أرسطو في نصها اليوناني ، وهي النشرة المتخذة أساساً في كل ترقيم ــ هكذا على التوالي مثلاً : ١٣٤ ، ٥ ، ١٠ ، ١٥ الخ .

(٢) والأرقام الموضوعة بين معقوفتين في صلب الكلام ــ هكذا مثلاً : [٩٦أ] ــ هي أرقام أوراق المخطوطة المنشور عنها ، رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس .

تصدير عام

هذه هي الترجمة العربية القديمة لكتب أرسطو المنطقية ، ننشرها وفقاً للمخطوطة الممتازة رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس . وهدفنا من هذا النشر مزدوج : الأول أن نبعث هذا التراث العربي الجيد فنقدم للناس شاهداً على المنزلة العالية التي بلغتها عناية العرب بالتراث اليوناني : مما هو مشاهد في الدقة الرائعة التي تتمثل في هذه الترجمة ، وفي العناية التي أحيطت بها النصوص اليونانية بحيث حرَص القومُ على أن تكون بين أيديهم أدق صورة عن الأصل : فلم يكتفوا بالترجمة الواحدة ، بل تعاقبت الترجمات على النص الواحد مما يؤذن بأنهم تقدّموا أشواطاً بعيدة في الترف العقلي ؛ فضلاً عن أنهم لم يقنعوا بما كان يقدّم إليهم ، فأحسّ منهم نفر بمتابعة الترجمة للنص الواحد بعينه حتى يستقر على قواعد ثابتة ، إن أمكن هذا الثبات أبداً ؛ وأبلغ شاهد على ذلك ما نرى هنا من أن بعض الكتب المنطقية لأرسطو قد ترجم أربع مرات ، وشاء الحسن بن سوار ، صاحب النسخة التي نقلت عنها هذه المخطوطة ، إلا أن يثبت هذه الترجمات كلها ، إمعاناً في تحرّي الدقة العلمية الى آخر حدودها ، ولهذا يقول : « فلأنا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التي وقعت الينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويستعان ببعضها على بعض في إدراك المعنى »

(ورقة ٣٨٠ أ) . وهذا يدل كذلك على أن العرب في ذلك العهد — النصف الثاني من القرن الرابع — قد كانوا تجاوزوا مرحلة العمل السريع وترجمة كل ما يمكن ترجمته ، تلك المرحلة التي تقع في عهد كل من المأمون والمتوكل ، الى مرحلة التدقيق والترف بحيث لم يعودوا يثقون بتلك الترجمات السريعة التي نشأت تحت حمية الرواد الأول للتراث اليوناني : من مترجمين ، وأمراء قاموا على رعاية هؤلاء المترجمين . على أنه يلاحظ مع ذلك أن هذا العهد الثاني قد افترق عن العهد الأول بأن معظم الترجمات فيه كانت من السريانية الى العربية ، لا من اليونانية مباشرة . والسبب في هذا سببان : الأول قلة الذين يعرفون اليونانية بين المشتغلين بالترجمة ، والثاني أن أكثر المؤلفات اليونانية الفلسفية كانت قد ترجمها رجال العهد الأول أنفسهم الى السريانية ، توطئة لترجمتها من بعد الى العربية . فكانت المهمة التي خلفها أولئك لأبناء العهد الثاني محدودة موضحة المعالم من قبل ، بحيث لم يعد أمامهم إلا أن يسيروا في الطريق التي رسمها أولئك الأسلاف .

وإنا لنزداد عجباً من هذه الدقة إذا نظرنا في الجهاز النقدي الثمين الذي شفع به الحسن بن سوار هذه المخطوطة ، كما لاحظ مُنْك من قبل بحق [1] . فهو يقارن الترجمة في المواضع الكثيرة منها بنقول أخرى أو بالترجمة السريانية ، ومن هنا كانت لتعليقاته قيمة ظاهرة من نواحٍ عدة .

والهدف الثاني من هذا النشر أن نستبين هذه الترجمات نفسها في استعمالنا الحالي لتلك المؤلفات اليونانية ، ما دامت على هذا النحو من الدقة ، إذ صارت تغني في الواقع عن ترجمتها من جديد لأنها تنهض بحاجاتنا العلمية اليوم ؛ ونهوضها بها لا يقتصر على دقة النقل ، بل يمتد خصوصاً الى دقة المصطلح الفني . والحق أن المصطلحات التي استخدمت فيها تكاد أن

---

(١) راجع كتابه : « أمشاج من الفلسفة اليهودية والعربية » ص ٣١٤ ؛ ط ٢ ، باريس سنة ١٩٢٧
S. Munk : *Mélanges de philosophie juive et arabe.*

تكفي كلها لما يتصل بالمنطق في هذا القسم منه ، اللهم إلا في أحوال نادرة قد يكون من الخير — طمعاً في مزيد الإيضاح — أن نستبدل بها غيرها . كل هذا ولم نتحدث عن الفائدة الجلّى من حيث تتبع تطوّر المصطلح الفنّي في المنطق عند العرب .

لهذا لم أكد أراجع هذه الترجمة العربية القديمة على أصولها اليونانية وترجماتها الحديثة حتى رأيت أن في نشرها الغَناء كلّ الغناء عن إعادة ترجمتها . ونحن قوم قد تطور لدينا النثر في نهضتنا الحديثة في اتجاه أدبي باعد كثيراً بينه وبين التلاؤم مع النثر الفلسفي الذي يمتاز بالإيجاز والإحكام . ولا بدّ لنا — من أجل إيجاد نثر فلسفي ظاهر القيمة — أن نعود إذاً الى ذلك النثر الفلسفي العربي القديم فنتأثره ونستلهمه كما فعلنا من قبل بالنسبة الى النثر الأدبي . لذا ترانا في حاجة مُلِحّة إذاً الى الاستعانة بالترجمات القديمة للمؤلفات اليونانية : نستغلها ونديم الاطلاع عليها حتى نحقق في النهاية ذلك النثر الفلسفي الجديد الذي نرنو بأبصارنا المتطلّعة بلهفة الى إيجاده . وليس في هذا كله ما يدعو الى أسر المرء لنفسه في قيود الماضي اللغوي ، بل هو على العكس من هذا يشدّ من أزر التوثب الى خلق لغة جديدة ، لأن العَوْد ها هنا عَوْدُ استلهام واستيحاء ، لا عود تقليد واقتصار واكتفاء . فليطمئن المجددين بالهم من هذه الناحية كل الاطمئنان .

وإذاً فبعث هذه الترجمات القديمة له قيمة أثرية أولاً ، وقيمة فعلية ثانياً وعلى وجه التخصيص . ولهذه القيمة الأخيرة وفي سبيلها عنينا بأن نقدّم النص مزوّداً بكل ما يحتاج اليه اليوم من إيضاح وعلامات ترقيم ، ثم إنّا رددناه خصوصاً الى الترقيم للصفحات الذي صار العُمْدَةَ في هذا الباب ، وهو ترقيم نشرة بِكَر (Bekker) [1] لمؤلفات أرسطو ، فوضعناه في هامش هذه النشرة (الصفحة والعمود ورقم السطر هكذا على التوالي —

(١) *Aristotelis Opera*, ed. E. Bekker, Berlin 1831, 2 Bde.

مثلاً ٤٣ ب : ٥ ، ١٠ ، ١٥ الخ) ، — كما لو كنا سنفعل تماماً لو أننا قمنا نحن بالترجمة . كذلك قارنا هذه الترجمة القديمة بالنص اليوناني في نشرة كل من فيتس (Waitz) [١] وبكر (Bekker) ، مستعينين أيضاً بالترجمات الحديثة : الفرنسية لتريكو (Tricot) [٢] والألمانية في المكتبة الفلسفية (Philosophische Bibliothek) ؛ فأصلحنا أو نبهنا على إصلاح ما في الترجمة العربية القديمة من نقص أو انحراف عن الأصل ، ووضعنا هذا الإصلاح بين هاتين العلامتين < > إن كان فيه إضافة ، أو بالهامش إن كان ثمت اختلاف ، وأفدنا من هذه المقارنة بين الترجمة القديمة وبين الأصل في استيضاح ما غمض في المخطوطة ، إفادة لا تحتاج الى فضل بيان ، لأننا استعنا هذه المقارنة في كل موضع أشكل علينا فيه الأمرُ في المخطوطة . ثم قسمنا النص الى فصول كما اعتاد المحدثون أن يفعلوا في ترجماتهم ووفقاً لتقسيماتهم ، ووضعنا لها عنوانات أخذناها غالباً عن هؤلاء المحدثين ، اللهم إلا في بعض الأحوال التي كانت فيها العنوانات موجودة في النص العربي نفسه . وهكذا حاولنا أن نقدم نصاً بذلنا فيه كل ما وسعنا حتى يتسم بالوضوح والدقة .

— ١ —

وها نحن أولاء نقدم في هذا الجزء الأول الكتب الثلاثة الأولى من « الأورغانون » ، وهي : (١) كتاب « المقولات » ، (٢) كتاب « العبارة » ؛ (٣) كتاب « التحليلات الأولى » .

وأولها يبحث ، كما هو معروف ، في المقولات ، أي في الحد والأوجه التي تقال على الوجود . وليس هنا مجال البحث في صحة نسبة الكتاب الى

---

(١) Waitz (Th.) : *Aristotelis Organon graecae,* Leipzig, 1844-1846, 2 Bde.

(٢) Aristote : *Organon,* tr. fr. par Tricot, Paris. 1936. sqq.

أرسطو والفصل في النزاع القائم بين فريق المؤيدين – ويمثله الشــراح والمؤرخون الأقدمون وجمهرة من المحدثين – وبين فريق المنكرين من أولئك النقاد الذين نظروا في الكتاب من ناحية المذهب المعروض فيه والأسلوب والخصائص اللغوية والنحوية السائدة في كتابته فوجدوها لا تتفق مع المألوف عن أرسطو في هذه النواحي . على أن رأي الفريق الأوّل لا يزال هو السائد . بيد أن الرأي الراجح هو على عكس هذا فيما يتصل بالفصول الستة الأخيرة (من العاشر الى الخامس عشر ، ص ٣٨ – ص ٥٤ من هذا الكتاب) ، وهي المعروفة باسم « لواحق المقــولات » (postpredicamenta) : فأغلب الظنّ أنها ليست من عمل أرسطو ، بل من عمل أحد تلاميذه الأوّلين ، ويخصون بالذكر منهم ثاوفرسطس وأوذيموس ، وإن كان فيها روح مذهب أرسطو سائدة .

أما عن مترجمها العربي في مخطوطتنا فلدينا هذه الفقرة في آخر نص هذا الكتاب ، وتقول : « تم كتاب أرسطوطالس المسمى قاطيغوريا ، أي المقولات ، ... < صححه > [1] الحسن بن سوار من نسخة يحيى بن عدى التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زُرْعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحْيى بن عَدِيّ المنقولة من دستور الأصل بخط إسحق بن حُنَيْن، فكان موافقاً » . ومعنى هذا أن الحسن بن سُوار ، وكان تلميذ يحْيى بن عَدِيّ (المتوفى سنة ٣٦٤ هـ = سنة ٩٧٥ م) ، قد نقل هذه النسخة من نسخة يحيى بن عدي ، وهذا نقلها أو قابل نسخته على دستور الأصل الذي بخط إسحق الناقل ، أي أن يحيى بن عدي قابل نسخته على النسخة الأصلية التي كتبها اسحق بن حنين الذي ترجم الكتاب .

---

(١) هذه الكلمة غير ظاهرة الآن في المخطوطة ، لكن زنكر (Zenker) يدّعي أنه قرأها وكانت في الأصل : « صححه » ؛ ولعلها كانت : « نقله » .

وكان فهرست مخطوطات المكتبة الأهلية بباريس قد ذكر أن المترجم هو عيسى بن زُرْعة اعتماداً – فيما يزعم – على ما في المخطوطة ، والواقع أنه ليس في المخطوطة شيء من هذا كما ترى ، وإنما كان عند ابن زرعة نسخة راجعها الحسن بن سوار ، ونسخة ابن زرعة هي الأخرى منقولة عن نسخة يحيى بن عدي ، وهذه بدورها منقولة عن دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حُنَيْن .

لهذا جاء زنكر [1] (Zenker) في نشرته لهذا الكتاب لأوّل مرة فصحح هذا الخطأ الذي وقع فيه أيضاً فنرش [2] (Wenrich) في كتـابه عن « المؤلفين اليونان في التراجم والشروح العربية » ، فقال عن المترجم إنه إسحق بن حنين .

بيد أن الأمر ليس مع ذلك على هذا النحو من السهولة . ذلك أن صاحب « الفهرست » لم يذكر أن إسحق بن حنين ترجم كتاب المقولات ، بل ذكر أن المترجم له هو حنين نفسه ، لا إسحق ؛ ولم يذكر إسحق إلا من بين الذين وضعوا لهذا الكتاب « مختصرات وجوامع مُشَجَّرة وغير مُشَجَّرة » ، ومنهم ابن المقفع (محمد بن المقفع ؟ [3]) وابن بهريز (؟) والكندي وأحمد بن الطيب والرازي . وعدم ذكر ابن النديم لإسحق بن حنين مترجماً للكتاب ترجمة كاملة أمرٌ له خطره ، لأن ابن النديم واسع

---

(١) *Aristotelis Categoriae, Graece* cum versione Arabica Is. Honeini filii. et variis lectionibus textus graeci e versione arabica ductis edidit. J. Th. Zenker, Lipsiae, 1846, P. 3, 7.

(٢) Wenrich : *De Auctorum Graecorum versionibus et Commentariis,* P. 131, Lipsiae, 1842.

(٣) راجع مقال باول كراوس في كتابنا « التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية » ، ص ١٠١ – ص ١١٧ ، القاهرة ، ط ٢ سنة ١٩٤٦ .

الاطلاع ثِقَةٌ دقيق ، وإسحق بن حنين مشهور ، وترجمته لا بدّ أن تكون متداولة ، فكيف أغفله ابن النديم ؟ ! .

لذا جاء أوجُسْتُ مُلّر في كتابه عن « الفلاسفة اليونان في النقول العربية » [١] فاختار أن يكون الناقل هو حُنَيْن ، لا إسحق ، وحاول تأييد رأيه هذا بهذه الواقعة ، وهي أن لحنين كتاباً اسمه « كتاب قاطاغورياس على رأي ثامسطيوس » [٢] . على أن هذا لا ينهض حجة . ويرى اشتينشنيدر [٣] أن من الممكن افتراض أنه استخدمت ترجمة حُنَيْن الى السريانية . ومعنى هذا أنه يرى أن ترجمة حنين التي ذكرها « الفهرست » (ص ٣٤٧ ، طبعة مصرية بدون تاريخ) إنما كانت الى السريانية ، لا الى العربية . لكن يلاحظ أن نص ابن النديم هو : « الكلام على قاطيغورياس ، بنقل حنين بن إسحق : — فممّن شرحه وفسره ... » ، والمفهوم من هذا أو الأقرب الى الفهم أن يكون هذا النقل الى العربية ، وإلا ذكر ابن النديم ، كعادته [٤] ، أن نقل حنين بن إسحق كان الى السريانية . فهل يكون في النص قلب وكان الأصل هو : إسحق بن حنين ، لا حنين بن إسحق ؟ يجوز أيضاً وإن كان غير محتمل كثيراً .

علينا ، على كل حال ، أن نعتمد على ما ورد في مخطوطتنا من بيانات لا لبس فيها ، وهي أن هذه النسخة منقولة عن نسخة يحيي بن عَدِيّ ، المنقولة بدورها عن نسخة الدستور الأصل الذي بخط إسحق الناقل .

---

(١) August Müller : Die griechischen Philosophen in der arabischen Ueberlieferung, Halle 1873.

(٢) « الفهرست » لابن النديم ص ٢٩٥ ؛ ابن أبي أصيبعة : « طبقات الأطباء » ص ٣٠٠ .

(٣) في كتابه « التراجم العربية عن اليونانية » ، ليبسج سنة ١٨٩٨ ، ص ٣٦
Moritz Steinschneider : Die Arabischen Uebersetzugen aus dem Griechischen. Leipzig, 1898.

(٤) راجع هذا في كلامه عن كتاب باري أرمينياس وكتاب الطوبيقا الخ.

والدستور الأصلي معناه الترجمة الأصلية . اللهم إلا أن نفترض أن تكون نسخة إسحق بن حنين منقولة عن دستور الأصل الذي هو ترجمة أبيه حنين بن إسحق ، لكنه فرْضٌ بعيد جداً مع ذلك ، لذكره كلمة « الناقل » ، فلا نظن أنه يقصد منها « المترجم » عامة ، لا « المترجم لهذا الكتاب خاصة » ؛ أو أن نفترض أن كلمة « دستور الأصل » معناها « الأصل اليوناني » ، وهذا فرض يكاد يكون مستحيلاً ، لأن كلمة « دستور » كما تستعمل في هذه المخطوطة لا تدل على هذا بدليل ما ورد خصوصاً في ص ٢٦٥ أ هكذا : « ذكر ناسخها أنه كتبها في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني ... » .

فالخلاصة إذن أنه لا بد لنا أن نقول إن ترجمة كتاب « المقولات » هنا في هذه المخطوطة من عمل إسحق بن حنين .

– ٢ –

والكتاب الثاني هو كتاب العبارة أو باري أرمينياس . ولا إشكال في مَنْ تَرْجَمَه . فمترجمه هو إسحق بن حنين كما ورد في آخر نص هذا الكتاب في مخطوطتنا حيث قال بكل صراحة : « تم كتاب أرسطوطاليس باري أرمينيس » أي « في العبارة » ، نقل إسحق بن حنين . نقل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيي بن عدي التي قابل بها دستور إسحق وبخطه . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق ابن زُرْعة ، نسخها من خط يحيي بن عديّ المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حنين » (ورقة ٢٤ ب ، راجع بعدُ ص ٩٩) . وهذه الفقرة كذلك توضح لنا الفقرة السابقة الخاصة بكتاب المقولات من حيث معنى كلمة « دستور الأصل » ، فتؤكد لنا ما ذهبنا اليه من تفسير ذلك بمعنى نسخة الترجمة الأصلية . كما أن قوله : « نقل إسحق بن حنين » يدلنا كذلك

على أن البياض الموجود في مثل هذا الوضع في الفقرة الخاصة بكتاب المقولات يجب ان يملأ بنفس العبارة : « نقل إسحق بن حنين » .

كذلك نجد ابن النديم يقول عن هذا الكتاب : « الكلام على باري أرمينياس : نَقَلَ حُنَيْنٌ الى السرياني ، وإسحق الى العربي ، النصّ » (« الفهرست » ، ص ٢٨٩ نشرة فلوجل ، ص ٣٤٨ طبع مصر ، بدون تاريخ) . غير أن ثمت مع ذلك صعوبة : هي فيما إذا كان نقل إسحق عن اليونانية مباشرة ، أم عن النقل السرياني الذي قام به أبوه حنين ؟ كلاهما جائز ، وإن كان الأرجح أن يكون نقل إسحق عن اليوناني ، لأن إسحق قد اعتاد الترجمة عن اليونانية مباشرة ، بل إنه كان ينقل كثيراً من اليونانية الى السريانية ؛ وإذن لم يكن بحاجة الى الترجمة السريانية .

ومن الغريب أن اشتينشنيدر (في الكتاب المشار اليه آنفاً ، ص ٤٠) يزعم أن مخطوطة باريس تضع اسم « يحيى بن حنين » مكان « إسحق بن حنين » ، مع أنه — كما رأينا في الفقرة التي أوردناها من قبل — لا صحة لهذا مطلقاً : فمخطوطة باريس تذكر اسم « إسحق بن حنين » بكل وضوح ثلاث مرات في تلك الفقرة . فكيف ادّعى اشتينشنيدر هذا الادّعاء الغريب ! يغلب على الظن أنه لم يطلع على تلك المخطوطة ، وإنما تلقى هذا الخبر عن فهرس أو كتاب أساء صاحبه القراءة !

ولقد نشر ج . ا . هوفمن (G. E. Hoffmann) الترجمة السريانية لكتاب العبارة ، وأورد في نشرته شذرة مأخوذة عن ترجمة عربية أقرب الى النص اليوناني منها الى الترجمة السريانية . ولعل هذا من شأنه أن يزيد في تأييد ما رجحناه من أن تكون ترجمة إسحق الى العربية قد عملت عن النص اليوناني مباشرة .

وأخيراً نصل الى كتاب « التحليلات الأولى » أو « أنالوطيقا الأولى » أو « القياس » . وقد ورد في المخطوطة أنه نقل تذاري ، أو ثياذورس (Theodorus) . و « الفهرست » يؤكد لنا هذا أيضاً فيقول : « الكلام على أنالوطيقا الأولى : نقله ثيادورس الى العربي ، ويقال : عرضه على حنين فأصلحه ، ونقل حنين قطعة منه الى السرياني ؛ ونقل إسحقُ الباقي الى السرياني » (ص ٣٤٨ من الطبعة المصرية) . فلا صعوبة إذن في اسم المترجم . إنما الصعوبة في حقيقة هذا المترجم ، من هو ؟

هل هو ثيادورس أبو قُرّة أسقُف حرّان [١] (ولد سنة ٧٤٠ م = سنة ١٢٨ هـ وتوفي سنة ٨٢٠ م = ٢١٠ هـ) ؟ هذا غير ممكن ما دام صاحب « الفهرست » يقول إنه عرض نقله على حنين فأصلحه ، وحنين ولد سنة ١٩٤ هـ (= سنة ٨٠٩ م) وتوفي سنة ٢٦٤ هـ (= سنة ٨٧٧ م) ، أي أنه ولد قبل وفاة ثيادورس أبو قرة بإحدى عشرة سنة ، فمن المستحيل إذاً أن يكون ثيادورس أبو قرة قد عرض نقله على حنين . لهذا لا بد أن يكون تذاري (= ثيادورس) المقصود هنا شخصاً آخر غير ثيادورس أبو قرة أسقُفِ حرّان . وهنا نجد اشتينشنيدر (الموضع السابق ص ٤١ ، تعليق ٢٠٩) يقدم هذا الافتراض في صيغة الاستفهام ، ألا وهو أن يكون تذاري هذا هو أسقف الكَرْخ في بغداد الذي ذكره ابن أبي أصيبعة من بين الأطباء . وهو افتراض لا نجد ما يؤيده أو يفنّده . على أن ترجمة إسحق الى السريانية قد ورد ذكرها مراراً في التعليقات المكتوبة على هامش هذا الكتاب (راجع مثلاً بعد ص٢١٢ تعليق ٢) ، وقد أُصْلِحَتْ الترجمةُ في بعض المواضع

---

(١) راجع فيما يتصل به بحث جراف بعنوان « كتب ثيادورس أبي قرة في العربية » .
G. Graf : Die arabischen Schriften des Theodor Abu Qurra (Forschungen zur christlischen Literatur = und Dogmengeschichte, XI, Paderborn 1910).

بمراجعتها على ترجمة إسحق هذه . وقد فصلت هذه التعليقات كذلك الموضع الذي عنده انتهى نقل حنين وهو ص ٣٣ ب س ١٤ ، ومن عنده ابتدأ نقل إسحق .

بيد أنه يلوح كذلك من هذه التعليقات أن ثمت نقلاً قديماً آخر رجع اليه يَحْيَى بن عَدِيّ (راجع بعد مثلاً ص ١٧٣ تعليق ١) ؛ وأن ثمت نقلين الى السريانية لثاوفيل ولأثالس ، لم يذكرهما صاحب « الفهرست » ، كذلك يرد فيها ذكر ترجمة لابن البطريق ، وهي أيضاً لم يذكرها صاحب « الفهرست » .

— ٤ —

ومن بين هذه الكتب الثلاثة قد نُشِر من قبلُ كتابان :

(أولاً) كتاب « المقولات » نشره زنكر (J. Th. Zenker) في ليبتسج سنة ١٨٤٦ تحت عنوان : « كتاب المقولات لأرسطوطاليس مع الترجمة العربية لإسحق بن حنين والقراءات المختلفة للنص اليوناني المستخلصة من الترجمة العربية » . وكما يتبين من هذا العنوان حاول الناشر أن يبين اختلاف القراءات بين النص اليوناني والترجمة العربية ، فنشر النص اليوناني ووضع تعليقات منتزعة من مقارنته بالترجمة العربية التي نشرها على أساس مخطوطة باريس هذه .

(ثانياً) كتاب « العبارة » الذي نشره ايزيدور بولك[١] (I. Pollak) وفقاً لمخطوطة باريس كذلك ، ولم ينشر النص اليوناني معه ، بل اكتفى بالترجمة العربية مع ترقيم صفحاتها وفقاً لنشرة بكر (Bekker) .

---

(١) Isidor Pollak : Hermeneutik des Aristoteles in der arabischen Uebersetung des Ishak Ibn Honain.

ثم نشره كذلك الأب موريس بويج على هامش نشرته لكتاب « تلخيص كتاب المقولات » لابن رشد [١] على أساس مخطوطة باريس كذلك ؛ لكن لكونها على هامش هذا الكتاب ، فإنها لا تعدّ نشرة قائمة بذاتها .

أما أنا لوطيقا الأولى فإننا ننشره لأوّل مرة مع جميع التعليقات والهوامش والتقييدات الواردة في المخطوطة لأنها مفيدة الى حدّ بعيد ، إذ هي بمثابة جهاز نقدي ممتاز يقدّم لنا خير صورة للتدقيق في الحصول على خير ترجمة مستطاعة . وأما الناشران اللذان نشرا كتابي المقولات والعبارة فلم يوردا ما هناك من تقييدات وحواشٍ في المخطوطة [٢] .

والى أن تتم نشرتنا للأورغانون كله ، سنؤجل عمل معجم المصطلحات الذي سنضع فيه المصطلحات العربية الواردة في هذه الترجمة ، ونضع في مقابلها المصطلحات اليونانية الأصلية ، ونضيف اليها كذلك ترجماتها في بعض اللغات الأوروبية الحديثة حتى يكون المعجم أجزل عائدة وأوسع فائدة .

ولنشرع الآن في وصف المخطوطة :

— ٥ —

وصف مخطوطة الأورغانون رقم ٢٣٤٦ عربي بالمكتبة الأهلية بباريس (= Anc. fonds 882 A) .

---

(١) Maurice Bouyges, S. J. : Bibliotheca arabica Scholasticorum, t. IV.

(٢) ننشر في هذه الطبعة الثانية للتعليقات على كتاب « المقولات » الواردة في مخطوطة باريس .

(١) في الصفحة الأولى (١ ا) عنوان الرسالة الأولى هكذا : « كتاب ريطوريقا لأرسطوطاليس » .

(٢) ص ١ ب في أعلى : « الله استكفى الزلل ، في الفكر والقول والعمل .

فهو حسبي ونعم الكافي

بسم الله الرحمن الرحيم . نستعين بالله .

المقالة الاولى من كتاب ارسطوطاليس

المسمى « ريطوريقا ، أي الخطابة »

وفي الهامش تعليقات بالأحمر والأسود .

وكذلك ترد تعليقات وتصحيحات في ص ٢ ب ، وتعليقة بالأحمر ص ٣ ب ، وتعليقتان ص ٥ ا ، و ٣ تصحيحات ص ٨ ا ، وفي ص ١٩ ا تصحيح وكذلك ٩ ب ، وفي ص ١٨ ب تصحيح طويل بالأسود وتعليق بالأحمر يقول إنه رجع الى اليوناني ، وتصحيح في ١٩ ا ، ١٩ ب ، ولفظتان بهامش ٢٠ ا وتوجد خروم في ٢١ ا ، ب وتصحيح في هامش ٢١ ب .

وفي ص ٢٤ ب تنتهي المقالة الأولى هكذا : « تمت المقالة الأولى من ريطوريقى ولله الحمد حق حمده » .

(٣) في ص ٢٥ ا تبدأ « المقالة الثانية من كتاب ريطوريقا » .

وأولها : « بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين ... قال أرسطو طاليس : ... » .

ثم ترد شروح في ص ٢٥ ب ؛ وفي ورقة ٢٨ خرم ، مع تصحيحات في ص ٢٨ ب ، وشرح في ٢٩ ا ، ب ، وتصحيحات في ٣٠ ا — ٣١ ا ، ٣٣ ا ، وشرح في ٣٤ ا وفي الورقة خرم ، وتصحيح في ٣٦ ا ، وفي ٣٦ ب تصحيح وشرح مرتين ، وفي ٣٨ ا شرح واحد ، وكذلك ٣٩ ا ، وكذلك ٤٠ ا،ب،٤١ ا، ويوجد خروم في ٤٢ مع شرح في٤٢ ب، وكذلك خروم وشرح في ٤٣ ؛ وشرح في ٤٤ ب وتصحيح في ٤٥ ب وخرم في ٤٦ وتصحيح في ٤٧ ا . وفي ص ٤٨ ب : « تمت المقالة الثانية من الريطوريقه ، ولله الحمد حق حمده » .

(٤) وفي ص ٤٩ ا تبدأ المقالة الثالثة : في تلك الصفحة تعليقات،والورقة ٥٠ بها خروم وصعبة القراءة نظراً لسمك الورق الشفاف الموضوع عليها ، وكذلك الحال في ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ؛ وفي ص ٦٥ أوراق صغيرة ملصقة فوق الورق ومكتوب عليها ما كان تحتها .

وفي ص ٦٥ ب « تمت المقالة الثالثة من ريطوريقا ... » .

ثم ترد إقرارات بالمراجعات منها : « تمت المقابلة من النسخة التي بخط أبي علي بن السمح ووقع التصحيح بحسبها ... » ، « طالع فيه ابراهيم الدمشقي اليوسفي » .

ويرد في آخر الصفحة : « تمت مقابلته في التاريخ الذي سنته ثماني عشرة وأربعمائة لهجرة سيدنا محمد ﷺ » .

— ب —

في أوّلها (ص ١٦٦ ا) : « بسم الله الرحمن الرحيم .

أنولوطيقا الأولى نقل تذاري

وتنتهي هذه المقالة في ص١٠٧ ب . وتبدأ الثانية في ص ١٠٨ ا وتنتهي في ١٣٠ ب .

— ح —

ثم يأتي كتاب « أرسطوطاليس » في الشعر نقل أبي بشر متّى بن يونس القُنّائي من السرياني الى العربي : « قال أرسطوطاليس : « إنّا متكلمون الآن في صناعة الشعر ... » .

وهذه الرسالة مكتوبة بخط نسخي يخالف خط الكتابين الأولين ، تبدأ بصفحة ١٣١ ا ، وتنتهي في ص ١٤٦ ب .

— د —

ثم يأتي بعدها مباشرة تكملة إيساغوجي فرفوريوس ، ويظهر أنها ناقصة الأوّل ، وهي بخط مخالف للخطين السالفين . وتبدأ هذه الصفحة هكذا : « جنس لجماعة قوم لهم نسبة بوجه من الوجوه الى واحد ، وبعضهم الى بعض على المعنى الذي يقال به جنس الهرقليين من قِبَلِ نسبتهم من واحد ، أعني من هرقل . إذ كان جماعة القوم الذين لبعضهم قرابة الى بعض من قبله قد يُدْعى جنساً بانفصالهم من سائر الأجناس الأُخر . وقد يقال أيضاً على جهة أخرى جنس لمبدأ كون كل واحد واحد ، إما من الوالد

أو من الموضع الذي يكون فيه الإنسان ، فإنه على هذه الجهة نقول : إن جنس أورسطس من طنطالس وأولس من أيرقلس . ونقول أيضاً إن جنس أفلاطن أثيني ... » .

فكأن الكلام هنا عن الجنس .

وهوامش هذه الرسالة مملوءة بالتعليقات في الهامش .

وفي ص ١٥٦ ب : « تم مدخل فرفوريوس الموسوم بايصاغوجي نقل أبي عثمان الدمشقيّ . قوبل بـــه نسخة مقروءة على يحيى بن عدي ، فكان موافقاً » .

— ﻫ —

في أوّل ص ١٥٧ ا ترد تعليقة طويلة للحسن بن سوار يوضح فيها موضوع كتاب المقولات ، وكذلك تعليقة طويلة تشغل ص ١٥٧ ب كلها ، ثم تستمر تعليقاته الطويلة هذه في الصفحات ١٥٨ ا ، ب ، و ١٥٩ ا ، ب ، ثم في ١٦١ ا و ب ، ثم ترد في ص ١٦٤ ا ، و ١٦٥ ا شروح بالأحمر في الهامش وفوق الكلمات في الداخل ، كذلك في ١٦٦ ب ، ١٦٩ ب ، ١٧٠ ا ، ب ، ١٧١ ب ، ١٧٢ ا ، ١٧٣ ا ، ١٧٤ ا ، ١٧٥ ب ، ١٧٦ ب ، وتعليقات أطول بالأحمر في ١٧٨ ا وفي ص ١٧٨ ب : « تَمّ كتاب أرسطوطاليس المسمى قاطيغوريا أي المقولات ...

< نقله > الحسن سوار من نسخة يحيى بن عدي التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط إسحق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زُرْعة ، نسخها أيضاً من نسخة يَحْيَى بن عَدِيّ

المنقولة من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حُنَيْن ، فكان موافقاً ، فالحمد لله على إنعامه » .

– و –

وفي ص ١٧٩ ا يرد : « كتاب أرسطوطاليس ، باري أرميناس ، أي في العبارة » ، وفي هامشها تعليقات عديدة بعضها لأبي بشر متى بن يونس ، والآخر للحسن بن سوار ، وكذلك الحال في ص ١٧٩ ب ، فيها تعليقات للحسن ولأبي بشر ؛ وترد تصحيحات وتفسيرات في ١٨٠ ا ، ب ، ١٨١ ا ، ب ، ١٨٢ ا ، ب ، وفي ١٨٤ ب تعليقات بالأحمر طويلة، وفي ١٨٥ ا تعليقات طويلة بالأسود ، ثم بالأحمر في ١٨٥ ب ، ١٨٦ ا ، ب ، ١٨٧ ا ، ب — ١٩١ ب .

وفي ١٩١ ب : « تم كتاب أرسطوطاليس ، پاري أرمينيس ، أي في العبارة ، نقل إسحق بن حُنَيْن . نُقِل من نسخة بخط الحسن بن سوار ، نسخها من نسخة يحيى بن عدي التي قابل بها دستور إسحق وبخطه . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زرعة ، نسخها من خط يحيى بن عدي المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حُنَيْن ، فكان موافقاً » .

– ز –

وفي ص ١٩٢ ا : « بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب أنولوطيقا الأواخر ، وهو المعروف بكتاب البرهان لأرسطوطالس ، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي الى العربي ، من نقل إسحق بن حُنَيْن الى السرياني » .

وبهذه الورقة خرم كبير وفي الهامش شروح صغيرة ، وفي الورقة ١٩٣ خروم صغيرة وشروح بالأحمر في الداخل ، وكذلك الحال في الورقة

١٩٤ ، وفي الورقة ١٩٥ خروم كبيرة ، وفي الورقة ٢٠٠ خروم صغيرة ، وفي ٢٠١ خرمان ، وفي ٢٠١ ب تعليق بالأحمر في الهامش ، وفي ٢٠٢ ا ، ب تعليقات عديدة أغلبها بالأحمر ، وكذلك في الصفحات التالية كلها حتى آخر المقالة في ص ٢٢٢ ب ويوجد خرم كبير في الورقتين ٢٠٩ و ٢٢٢ .

وفي ص ٢٢٢ ب : « تَمّتْ المقالةُ الأولى من كتاب أرسطوطاليس في البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس القُنّائي من السرياني الى العربي . نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار ؛ قوبل به نسخة كتبتْ من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرْعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي ، فكان موافقاً لها » .

ثم تعليقة أخرى بخط أحدث هكذا : « قرأتُ هذه المقالة قراءة فهم بحسب الاجتهاد والقدرة بالقسطنطينية ، وعَلِمْتُ على سَقَمٍ أحمله على الناسخ ... » .

وفي ص ٢٢٣ ا تأتي « المقالة الثانية من كتاب البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس من السرياني » . وتتوالى التعليقات في أغلب صفحاتها .

وتنتهي في ص ٢٤١ ا حيث يرد : « تمت المقالة الثانية من أنولوطيقا الثانية ، وهي آخر كتاب البرهان ، نقل أبي بشر متى بن يونس القُنّائي من السرياني الى العربي . نُقِلَتْ من نسخة الحسن بن سوار . قوبل به نسخة كُتِبَتْ من نسخة عيسى بن إسحق بن زُرْعة ، المنقولة من نسخة يحيى بن عَدِي ، فكان أيضاً موافقاً لها » .

– ح –

وهنا ترد في ص ٢٤١ ب « المقالة الأولى من كتاب طوبيقا نقل أبي

عثمان الدمشقي » ، وفي هامشها تعليقات بالأحمر والأسود ، وفي الورقة ٢٤٤ خرم . وتنتهي في ص ٢٥٣ ب . وفي ص ٢٥٤ ا المقالة الثانية وتنتهي في ص ٢٦٥ ا هكذا : « تمت المقالة الثانية من كتاب طوبيقا » . ثم : « وجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكايته : في هذه المقالة مواضع يسيرة ترجمتها على ما أوجبه ظاهرُ لفظها ولم يصحَّ لنا معناها ، ونحن نراجع النظر فيها ، فما صح لنا معناه منها نبهنا عليه إن شاء الله .

« نُقِلَتْ من نسخة الحسن بن سوار التي صححها من نُسَخٍ نَظَرَ فيها على أبي بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ الى السرياني وأصلحه على ما أوجبته النسخُ السريانية .

« قوبل بالمقالة الأولى . وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة . ذكر ناسخهما أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني وقابل بهما عليه ، وأنه قوبل بهما أيضاً باليوناني وصححها بحسب ذلك ، فكان أيضاً موافقاً » .

وفي ص ٢٥٦ ب « المقالة الثالثة منه » أي من « الطوبيقا » . وبها في هذه الصفحة تعليقان بالأسود ، كذلك توجد تعليقات في ص ٢٦٨ ا واحد بالهامش والباقي فوق الكلمات ، ومثل هذا في ص ٢٦٨ ب ، وفي ٢٦٩ ب تصحيح عن السرياني بالهامش ، وفي هامش ٢٧١ ا تفسير . وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٧٢ ا وتبدأ المقالة الرابعة . وفي ص ٢٧٢ ب تعليق وتفسيرات ، وفي ص ٢٧٤ تصحيح في الداخل ، وفي ٢٧٦ ا تفسير ونقل آخر ، وفي ٢٧٦ ب نقل بالهامش آخر وكذلك تفسيرات صغيرة في داخل ٢٧٩ ا و ب ، ٢٨٠ ب ، ٢٨١ ا ، ونقل لإسحق في ٢٨٢ ب . وتنتهي المقالة الرابعة في آخر ص ٢٨٣ ب .

وتبدأ المقالة الخامسة في ص ٢٨٤ ا وفيها مراجعات في الداخل ، وفي ٢٨٦ ا ، ب تصحيح عن السرياني بالهامش ، وكذلك توجد قراءات

في داخل ٢٨٩ ا ، وقراءات عن السرياني في ٢٧٠ ب ، ٢٩١ ا ، وشرح في هامش ٢٩٤ ا . وتنتهي هذه المقالة في وسط ص ٢٩٦ ب . ثم تبدأ المقالة السادسة ، وفي ص ٢٨٩ ب تفسير لأبي بشر وقراءة عن السرياني ، وفي ٣٠١ ا تعليق ونقل عن السرياني ، ثم تصحيح ونقل عن السرياني في ص ٣٠٢ ب ، ثم في ص ٣٠٥ ا نُقُولٌ عن السرياني في الهامش ، كذلك في ٣٠٥ ب ، ومراجعات عن ترجمة إسحق في ص ٣٠٦ ا وشروح صغيرة فيها وفي ٣٠٦ ب ، ٣٠٧ ا . وتنتهي المقالة السادسة في ص ٣١٠ ا .

وتبدأ السابعة في ص ٣١٠ ب وبهامشها قراءة عن السرياني بنقل إسحق ، وفي ٣١٢ ب نقل لإسحق ونقل لأثانس ؛ وفي ٣١٣ ب نقل عن نقل إسحق للسرياني ومقارنة بين الدمشقي وأثانس .

وفي ص ٣١٤ ب يرد : « تمت المقالة السابعة من كتاب « طوبيقا » نقل أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي ، وهي آخر ما وجدت من نقله لهذا الكتاب .

« قوبل به النسخة المنقولة من الدستور الأصلي المصححة عليه » .

وفي ص ٣١٥ ا « المقالة الثامنة من كتاب « طوبيقا » بنقل ابراهيم ابن عبد الله الكاتب من السرياني بنقل إسحق » . وأوّلها : « وقد ينبغي لنا بعد ذلك أن نتكلم في الترتيب ، وكيف يجب أن يكون السؤال . فيجب أوّلاً إذا كُنْتَ معتزماً على السؤال أن تستنبط الموضع الجدلي الذي منه ينبغي أن تأتي بالحجة ؛ وثانيا أن تُعِدَّ السؤال وترتب كل شيء بحسب الموضع الجدلي ... » وفي ص ٣١٩ ا مقارنة بنسخة أخرى ، وكذلك في ٣٢٠ ا ، وفي ٣٢٣ ا ، ب من نقل إسحق ، وكذلك ترد تعليقة في هامش ٣٢٦ ب .

وفي ص ٣٢٧ ا : « تمت المقالة الثامنة من كتاب « طوبيقا » بنقل

ابراهيم بن عبد الله ، وهي آخر الكتاب » . ويرد الى جوارها : « قُوبل به وصَح » .

ـ ط ـ

وهنا نصل الى كتاب « سوفسطيقا » فنجد له ثلاث ترجمات وضعت الواحدة منها تحت الأخرى، وهي ترجمة أبي زكريا يَحْيَى بن عَدِيّ من السرياني بنقل أثانس من اليوناني ؛ وترجمة أبي علي عيسى بن إسحق بن زُرْعة من السرياني بنقل أثانس من اليوناني . ثم نجد في ص ٣٢٧ ب كذلك « نقلاً قديماً منسوباً الى الناعمي ولست أعلم من أي لغة نَقَلَه » .

ويبدأ هذا الكتاب في ص ٣٢٧ ب هكذا : « بسم الله الرحمن الرحيم . «سوفسطيقا» بنقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدي – أعلى الله منزلته – ، وبنقل أبي علي عيسى بن إسحق بن زرعة ، وبنقل قديم منسوب الى الناعمي ؛ مثبت في كل صفحٍ ما نقله كلٌ واحدٍ وغيرُه عن المعاني الثابتة في ذلك الصفح » .

والحق أننا نجد في الصفحة التالية (ص ٣٢٨ ا) : « ترجمة أخرى < لـ > كتاب أرسطوطاليس على مباكتة السوفسطائيين : إنا قائلون على المباكتات السوفسطائية التي يرى أنها مباكتات وإنما هي مُضِلاَّت ، وليس بمباكتات ؛ ومبتدئون – كالطبيعـة – من المقدمـات الأولى . ومن المعروف أن من القياسات ما هو موجود ، ومنها ما ليس بموجود لكن نظن أنه صحيح ... » .

وهكذا يتوالى في الصفحات أوّلاً نقلُ أبي زكريا يحيى بن عدي ، ثم نقل عيسى بن زرعة ، ثم نقل قديم ، ثم في أحيان قليلة جداً « نقل آخر » .

ثم ترد كذلك تعليقات على اختلاف النقول وضعها الحسن بن سوار .

كذلك نجد عدّة شروح وتفسيرات كُتِبَ أغلبها بالاحمر عند مواضعها من الأصل .

على أن النقول الرئيسية التي ترد تباعاً هي النقول الثلاثة : نقل يحيى بن عدي ، ونقل عيسى بن زرعة ، و « نقل قديم » ، ينسب الى الناعمي . فمعظم الصفحات تتوالى هكذا : في الصفحة اليمنى نقل يحيى بن عدي في أعلى ، ونقل عيسى بن زرعة في أسفل ، وفي الصفحة اليسرى النقل القديم وقد تضاف اليه نقول أخرى بقلم أحمر .

وينتهي نقل يحيى بن عدي هكذا : « تم كتاب أرسطوطاليس في تبكيت السوفسطائيين ، نقل الفاضل أبي زكريا يحيى بن عدي ، رفع الله درجته وألحقه بالأبرار الصالحين والأخيار الطاهرين من أهل طبقته — من اللغة السريانية الى اللغة العربية . وذكر الحسن بن سوار أن نسخته التي نُسِخَتْ منها هذه النسخة نقلها من نسخة كتبت من دستور يحيى بن عَدِيّ التي بخطه » (ص ٣٧٩ ب في الوسط) .

وينتهي نقل عيسى بن زرعة هكذا : « تم كتاب سوفسطيقا ، أي التظاهر بالحكمة ، لأرسطوطاليس الفيلسوف ، نقل عيسى بن إسحق ابن زرعة، من السرياني بنقل أثانس . وكتب هذه النسخة من نسخة الحسن ابن سوار ، وهي منقولة من دستور الناقل » (ص ٣٧٩ ب عند الآخر) .

وينتهي النقل القديم هكذا : « تم كتاب أرسطوطالس المسمى « سوفسطيقا » في التبصير بمغالطة السوفسطائية — نقل الناعمي ، ولله على ذلك الحمد والمنة » (ص ٣٨٠ ا في الوسط) .

ثم يرد بعد هذا : « نَسَخْتُ هذا النقلَ من نسخة بخط أبي الخير الحسن بن سوار رضي الله عنه . وفي آخرها ما هذه حكايته : نسختُ هذا النقل من نسخة خبيل [1] إليّ أنها بخط أبي نصر الفارابي ؛ وكان النصف

(١) مشكولة في الأصل .

الأوّل منها مصححاً جيداً ، والنصف الثاني مسقاماً .

« قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار [1] رضي الله عنه :

« لما كان الناقل يحتاج – في تأدية المعنى الى فهمه باللغة التي منها يَنْقُلُ – الى أن يكون متصوِّراً [1] له كتصوّر قائله ، والى أن يكون عارفاً باستعمال اللغة التي منها ينقل والتي اليها ينقل ، وكان أثانس [2] الراهب غير قيِّم بمعاني أرسطوطالس ، فإنه [3] داخَلَ نقلَه الخللُ لا محالة . ولما كان مَنْ نقل هذا الكتاب – من السريانية بنقل أثانس – الى العربية ممن قد ذكر اسمه لم يقع اليهم تفسير له ، < فإنهم > عوّلوا على أفهامهم في إدراك معانيه : فكلٌّ اجتهد في إصابة الحق وإدراك الغرض الذي إياه قَصَدَ الفيلسوف ، فغيروا ما فهموه من نقل أثانس – الى العربية .

« فلأنا أحببنا الوقوف على ما وقع لكل واحد منهم ، كتبنا جميع النقول التي وقعت الينا ليقع التأمل لكل واحد منها ، ويُستعان ببعضها على بعض في إدراك المعنى . وقد كان الفاضل يحيى بن عدي فسر هذا الكتاب تفسيراً رأيت منه الكثير وقدّرته نحواً من [4] ثلثيه بالسريانية والعربية وأظن تممه ، ولم يوجد في كتبه بعد وفاته . وتصرفَتْ بيَ الظنون في أمره ، فتارة أظنّ أنه أبطله لأنه لم يرتَضِه [5] ، وتارة أظنّ أنه سُرِق ، وهذا أقوى في نفسي . ونقل هذا الكتاب النقل المذكور قبل تفسيره إياه ، فلذلك لحق نقلَه [٣٨٠ ب] اعتياصٌ ما ، لأنه لم يشارِف المعنى واتّبع السريانيّ في النقل .

« وقد وُجِد في وقتناهذا تفسير الإسكندر الأفروذيسي [6] باليونانية ،

---

(١) مشكولة في الأصل .

(٢) منقوطة في الأصل .

(٣) ص : فنه .

(٤) ص : نحو .

(٥) ص : يرتضيه .

(٦) الأفروذيسي : كذا بالذال المعجمة في الأصل .

يعجز من أوّله كراسة ، ولم يخرج منه إلا اليسير . واتصل بي أن أبا إسحق ابراهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السرياني الى العربي ، وأنه كان يجتمع مع يوحنا القسّ اليوناني المهندس ، المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح مواضع منه من اليوناني ، ولم يقع إليّ . وقيل إن أبا بشر ، رحمه الله ، أصلح النقل الأول ونقله نقلاً آخر ؛ ولم يقع إليّ .

« وكتبت هذه الجملة ليعلم مَنْ يقع اليه هذا الكتابُ صورةَ أمره ، والسببَ في إثباتي جميع النقول على السبيل المسطور » . وهذا آخر هذا المخطوط .

فمن الواضح إذن أن هذه التعليقة خاصة بنقل « سوفسطيقا » وحدها ، لا بكل كتب الأورغانون .

والمخطوطة طول الصفحة فيها ٤٣ سم وعرضها ٣٥ سم ؛ ومسطرتها تتراوح بين ٢١ و ٢٥ سطراً . وقد كان الرقم القديم لها ٨٨٢ عربي (Ancien fonds 882 A.) ، وأصبح اليوم برقم ٢٣٤٦ عربي .

— ٦ —

وفي عزمنا — حينما نفرغ من نشر الأورغانون كله — أن نقوم بدراسة تفصيلية لتاريخه في العالم العربي ومدى أثره في مختلف مرافق الحياة الروحية ، مما يكوّن جانباً خطيراً أيضاً من دراستنا الكبرى لـ « أرسطو عند العرب » ؛ فلقد عرفوه خصوصاً من هذه الناحية ، حتى اعتادوا أن ينعتوه بلقب « صاحب المنطق » .

باريس في اغسطس ١٩٤٧ **عبد الرحمن بدوي**

كتاب المقولات

نقل اسحق بن حنين


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

[١٥٧ أ] كتاب[١] أرسطوطالس المسمى « قاطيغوريا »، أي « المقولات »[٢]

- ١ -

‹ المتفقة والمتواطئة والمشتقة ›

[١٥٧ ب] « المتفقة [٣] أسماؤها » - [١٥٨ أ] يقال [٤] إنها [٥] التي الاسمُ [٦] فقط [٧] عامٌّ [٨] لها ، فأمّا [٩] قولُ / أ / الجوهر[١٠] الذي بحسب الاسم [١١] ، فمخالف[١٢]. ومثال ذلك : الإنسانُ ،[١٣] والمصوَّرُ - حيوان ؛ فإن هذين الاسمُ فقط عامٌّ لهما ؛ فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف ؛ وذلك أن مُوَفِّياً[١٤] إن وَفَّى في كل واحد منهما ما معنى أنه حيوان[١٥] ، كان القول[١٦] الذي يُوَفِّي[١٧] في كل واحد منهما خاصّياً له [١٨] .

و « المتواطئة [١٩] أسماؤها [٢٠] - يقال إنها التي الاسمُ عامٌّ لها، وقول الجوهر الذي بحسب الاسم واحدٌ بعينه أيضاً . ومثال [٢١] ذلك : الإنسان ، والثور - حيوانٌ فإن هذين - أعني الإنسان والثور - يُلَقَّبان[٢٢] باسم عام، أعني : حيواناً ، وقول الجوهر واحد بعينه أيضاً ، وذلك أن مُوَفِّيا إن وفى كل /١٠/ واحد منها ما معنى أنه حيوان، كان القول الذي يُوَفّى واحداً بعينه .

[١٥٨ ب] و « المشتقة[٢٤] أسماؤها » - يقال إنها التي لها لقبُ شيء بحسب اسمه، غير أنها مخالفة له [٢٥] في التصريف [٢٦] ، ومثال ذلك : الفصيح

[27] — من الفصاحة ، [28] /١٥/ والشجاع — من الشجاعة .

— ٢ —
< الأقوال المختلفة >

التي[29] تقال : منها ما تقال [30] بتأليف،[31] ومنها ما تقال بغير[32] تأليف . فالتي تقال بتأليف كقولك: الإنسان يُحْضِر، الثور[33] يَغْلِب[34] ، والتي تقال بغير تأليف كقولك: الإنسان، الثور ، يُحْضِر ، يَغْلِب .

/٢٠/[١٥٩ أ]الموجودات[٣٥–٣٦] : منها ما تقال على موضوع ما وليست ألبتةَ في موضوع[37] ما كقولك: « الإنسان» : فقد يقال على إنسان[38] ما وليس هو ألبتة في موضوع[39] ما . ومنها ما هي في موضوع[40] وليست تقال أصلاً على موضوع[41] ما (وأعني[42] بقولي : « في موضوع » ، الموجود في شيء لا كجزء منه ، وليس يمكن أن يكون /٢٥/ قوامه من غير الذي هو فيه) : ومثال ذلك : « نحو [43] ما [44] »، فإنه في موضوع ، أي في النفس[45] ، وليس يقال أصلاً على موضوع ما ؛ و « بياض ما » هو في موضوع ، أي في الجسم (إذ كان كل لون في جسم)، وليس يقال ألبتة على موضوع[46] ما . ومنها ما تقال على موضوع[47] وهي أيضاً في موضوع . /١ ب/ ومثال ذلك : « العلم » ، فإنه في موضوع ، أي في النفس ، ويقال على موضوع أي على الكتابة . ومنها ما ليست هي في موضوع [48] ، ولا تقـــال على موضوع ، ومثال ذلك : « إنسانٌ ما » ، أو « فرسٌ ما » ، فإنه ليس /٥/ شيء من ذلك وما جرى مجراه لا في موضوع ، ولا يقال على موضوع ما .— [١٥٩ ب] وبالجملة ، الأشخاص والواحد بالعدد لا يقال على موضوع أصلاً . فأما في موضوع ، فليس مانع يمنع أن يكون بعضُها موجوداً فيه ، فإن « كتابة » هي من التي في موضوع ، أي في النفس ، وليست تقال على موضوع أصلاً .

- ٣ -

< محمول المحمول . – الأجناس والأنواع >

متى [٤٩] حُمِلَ شيءٌ على شيء حَمْلَ المحمول على الموضوع ، قيل كل ما يقال على المحمول على الموضوع أيضاً . مثال ذلك : أن الإنسان يحمل على إنسانٍ ما ، ويحمل على الإنسانِ الحيوان ، فيجب أن يكون الحيوان على إنسانٍ ما أيضاً محمولا ، فإن إنساناً ما هو إنسان وهو حيوان .

الأجناس [٥٠] المختلفة التي ليس بعضُها مُرَتَّباً تحت بعض، فإن فصولها أيضاً في النوع مختلفة ، من ذلك أن فصول الحيوان كقولك : المشَّاء ، الطائر ، وذو الرِّجْلين ، والسابح ؛ وفصول العلم ليست شيئاً من هذه ، فإنه ليس يخالفُ علمٌ علماً بأنه ذو رِجْلين . – فأما الأجناس التي بعضها تحت بعض ، فليس مانعٌ يمنع من أن يكون فصولُ بعضها فصولَ بعضٍ بأعيانها ، فإن الفصول التي هي أعلى تُحْمَلُ على الأجناس التي تحتها حتى تكون جميع فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصولَ الجنس الموضوع .

- ٤ -

< المقولات >

/٢٥/ كل من التي تقال بغير تأليف أصلاً ، فقد يدل إما على « جوهر » وإما على « كم » ، وإما على « كيف » ، وإما على « إضافة » ، وإما على « أين » [٥١] ، وإما على « متى » ، وإما على « موضوع » ، وإما على « أن يكون له » ، وإما على « يفعل » ، وإما على « ينفعل » . فالجوهر على طريق المثال كقولك : إنسان ، فرس . والكم كقولك : ذو ذراعين ، ذو ثلاث أذْرُع . والكيف كقولك : أبيض ، كاتب . والإضافة كقولك : /٢ا/ ضِعْف ، نِصف . وأين كقولك : في لُوقِين[٥٢] ، في السوق .

ومتى كقولك : أمس ، عاماً أول . وموضوع كقولك : متكيء ، جالساً . وأن يكون له كقولك : مُتَنَعِّل ، مُتَسَلِّح . ويفعل كقولك : يقطع ، يُحْرِق . وينفعل : ينقطع ، يحترق .

وكل واحد من هذه التي ذُكِرَتْ إذا قيل < قيل > [١٦٠ أ] مفرداً على حياله/٥/، فلم يُقَلْ بإيجاب ولا سلب أصلاً . لكن بتأليف بعض هذه الى بعض تحدث الموجبة أ والسالبة ، فإن كل موجبة أو سالبة يُظن أنها إما صادقة ، وإما كاذبة . والتي تقال بغير تأليف أصلاً فليس منها شيء صادقاً ولا كاذباً ، /١٠/ ومثال ذلك : أبيض ، يُحْضِر ، يظفر .

— ٥ —

في الجوهر

فأما الجوهر الموصوف بأنه أولى بالتحقيق والتقديم والتفضيل فهو الذي لا يقال على موضوع ما ، ولا هو في موضوع ما . ومثال ذلك : إنسان ما ، أو فرسٌ ما . فأما الموصوفة بأنها جواهرُ ثوانٍ فهي الأنواع التي فيها توجد الجواهر الموصوفة بأنها أول . ومع هذه الأجناسُ هذه الأنواع/١٥/أيضاً . ومثال ذلك أن إنساناً ما هو في نوع ، أي في الإنسان ؛ وجنسُ هذا النوعِ الحي . فهذه الجواهر توصف بأنها ثوانٍ كالإنسان والحيِّ . — وظاهر مما قيل أن التي تقال على موضوع فقد يجبُ ضرورة أن يُحْمَل اسمها/٢٠/، وقولها يقال على ذلك الموضوعِ . ومثال ذلك أن الإنسان يقال على موضوع أي على إنسان ما ، فاسمه يُحْمَل عليه ، فإنك تحمل الإنسان على إنسان ما ، وقول الإنسان أيضاً يُحْمَل على إنسان ما . فإن إنساناً ما هو إنسانٌ ، وهو حيٌّ ، /٢٥/ فيكون الاسم والقول يحملان على الموضوع . فأما التي في موضوعٍ ففي أكثرها لا يحمل على الموضوع ، لا اسمها [١٦٠ ب] ولا حدُّها ، وفي بعضها ليس مانع يمنع من أن يحمل اسمُها على الموضوع ؛ فأما قولها

فلا يمكن . ومثال ذلك : أن /٣٠/ الأبيض هو في موضوع ، أي في الجسم ، وهو يحمل على الموضوع ؛ وذلك أن الجسم قد يوصف بأنه أبيض . فأما قول الأبيض فليس يحمل في حال من الأحوال على الجسم .

وكل (٥٣) ما سواها فإما أن يكون على موضوعات ، أي يقال على الجواهر /٣٥/ الأول ؛ وإما أن يكون في موضوعات ، أي يقال فيها ، وذلك ظاهر من قِبَل التصفُّح للجزئيات : مثال ذلك أن الحي يُحْمَل على الإنسان ، فهو أيضاً على إنسان ما . فإنه إن لم يكن ولا على واحد من أشخاص الناس فليس هو /٢ ب/ ولا على إنسان أصلاً ؛ وأيضاً إن اللون في الجسم ، فهو أيضاً في جسم ما ، فإنه إن لم يكن في واحد من الجزئية فليس هو ولا في الجسم أصلاً .

فيجب أن يكون كلُّ ما سواها إما أن يكون على موضوعات ، أي يقال على الجواهر الأُوَل ؛ وإما أن يكون في موضوعات ، أي يقال فيها . /٥/ فيجب إذاً إن لم يكن الجواهر الأُوَل ألا يكون سبيلٌ الى أن يوجد شيء من تلك الأُخَر . وذلك أن كل ما سواها فإما أن يكون على موضوعات ، أي يقال عليها ؛ وإما في موضوعات ، أي فيها .

والنوع — من الجواهر الثانية — أَوْلى بأن يوصف جوهراً من الجنس ، لأنه أقرب من الجوهر الأول . وذلك أن مُوَفِّياً إن وَفَّ الجوهر الأول /١٠/ ما هو كان إعطاؤه النوعَ [١٦٢ أ] واعطاؤه الجنس ملائماً في ذلك ، إلا أن اعطاؤه النوع أشدَّ ملاءمة وأبينَ في الدلالة عليه من إعطائه الجنسَ . مثال ذلك أنه إن وَفَّى إنساناً (٥٤) ما ما هو ، كان إعطاؤه أنه إنسان أبين في الدلالة عليه من إعطائه أنه حي ، فإن ذاك أخص بإنسان ما ، وهذا أعمّ ؛ وإن وَفَّى شجرةً ما ما هي ، (٥٥) كان إعطاؤه أنها شجرة أبين في الدلالة عليها /١٥/ من إعطائه أنها نَبْت . وأيضاً فإن الجواهر الأُوَل لما كانت موضوعة لسائر الأمور كلها ، وسائرُ الأمور كلها محمولةً عليها أو موجودةً فيها ،

فلذلك صارت أوْلى وأحق بأن تُوصف جواهرَ . وقياس الجواهر الأول عند سائر الأمور كلها هو قياس النوع عند الجنس ، إذ كان النوع موضوعاً للجنس ، لأن الأجناس تُحمَل على الأنواع ، وليس تنعكس الانواع على/٢٠/، الأجناس فيجب من ذلك أيضاً أن النوع أوْلى وأحقُّ بأن يُوصف جوهراً من الجنس .

وأما ما كان من الأنواع ليس هو جنساً ، فليس الواحد منها أوْلى من الآخر بأن يُوصف جوهراً ، إذ كان ليس توفيتك في إنسانٍ ما أنه إنسان أشدّ ملائمة من توفيتك في فرس ما أنه فرس . وكذلك ليس الواحد من /٢٥/ الجواهر الأول أوْلى من الآخر بأن يوصف جوهراً ، إذ كان ليس إنسان ما أولى بأن يوصف جوهراً من فرس ما . وبالواجب صارت الأنواع والأجناس وحدها دون غيرها تقال بعد الجوهر الأول جواهرَ ثوانيَ ، /٣٠/لأنها وحدها تدل على الجواهر الأُوَل من بين ما تُحمَل عليه ؛ فإن مُوَفّياً إن وَفّى إنساناً ما ما هو ، فوفاه بنوعه أو بجنسه كانت توفيته له ملائمة ؛ وإذا وَفّاه بأنه إنسان كان ذلك أبين في الدلالة عليه من توفيته له بأنه حي ؛ وإن وَفّاه بشيءٍ مما سوى ذلك أيَّ شيءٍ كان ، كانت توفيته له غريبة مُسْتَنْكَرة : /٣٥/ كما إذا وفى بأنه أبيضُ أو أنه أنه يُحضِر أو شيءٍ من أشباه ذلك [١٦٢ ب] أيَّ شيء كان . فبالواجب قيلت هذه دون غيرها جواهرَ . وأيضاً لأن الجواهرَ الأُوَل موضوعةٌ لسائر الأمور كلها ، وسائرُ الأمور كلها محمولة عليها ، أو موجودة /١٣/ فيها ، لذلك صارت أوْلى وأحقّ بأن توصف جواهرَ . وقياس الجواهر الأُوَل عند سائر الأمور هو قياسُ أنواع الجواهر الأُوَل وأجناسها عند سائر /٥/ الأمور الأُخَر كلها ، وذلك أن سائر الأمور كلها على هذه تحمل : فإنك تقول في إنسانٍ ما إنه نحوي [٥٦] ، فأنت إذاً تقول : « نحوياً » على الإنسان وعلى الحي ؛ وكذلك تجري الأمور في سائر ما أشبهه .

وقد يَعُمُّ كلَّ جوهر أنه ليس في موضوع ، فإن الجوهر الأول

ليس يقال على موضوع ، ولا هو في موضوع . والجواهر الثواني قد يظهر بهذا /١٠/ الوجه أنه ليس شيءٌ منها في موضوع . فإن الإنسان يقال على موضوع ، أي على إنسانٍ ما ، وليس هو في موضوعٍ ، أي فيه . وذلك أن الإنسان ليس هو في إنسان ما ؛ وكذلك أيضاً الحي يقال على الموضوع ، أي على إنسانٍ ما ، وليس الحيُّ في إنسانٍ ما . وأيضاً التي في موضوعٍ ، فليس /١٥/ مانعٌ يمنع من أن يكون اسمُها في حالٍ من الأحوال يُحمل على موضوع . وأما قولها فلا سبيل الى أن يُحمَل عليه . فأما الجواهر الثواني فإنه يُحمل على الموضوع قولُها واسمُها ، فإنك تحمل على إنسانٍ ما قولَ الإنسان وقولَ الحي . /٢٠/ فيجب من ذلك أن الجوهر ليس هو مما في موضوع ، إلا أنّ هذا ليس بخاصةٍ للجوهر ، لكن الفصلَ أيضاً هو مما ليس في موضوع ، فإن الماشي وذا الرِّجلين يقالان على موضوع ، أي على الإنسان ؛ وليسا في موضوع ، /٢٥/ وذلك أن ذا الرِّجلين ليس هو في الإنسان ، ولا الماشي . وقول الفصل أيضاً محمول على الذي يقال عليه الفصل ، مثال ذلك أنّ المَشّاء إن كان يقال على الإنسان فإن قول « المَشّاء » محمول على الإنسان ، وذلك أن الإنسان مَشّاء — ولا تُغلِطَنا أجزاءُ الجواهر فتوهمنا أنها موجودة في موضوعات أي في كلياتها [٥٧] ، حتى يضطرَّنا الأمر الى أن نقول إنها /٣٠/ ليست جواهر ، [١٦٣ أ] لأنه لم يكن قول ما يقال في موضوعٍ على هذا الطريق على أنه في شيءٍ كجزء منه .

ومما يوجد للجواهر والفصول أن جميع ما يقال منهما إنما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها ، فإنّ كل حَمْلٍ يكون منهما فهو إما أن يحمل على /٣٥/ الأشخاص ، وإما على الأنواع ؛ فإنه ليس من الجوهر الأول حَمْلٌ أصلاً ، إذ كان ليس يقال على موضوعٍ ما ألبتةَ . فأما < في > الجواهر الثواني فالنوع يُحمل على الشخص ، والجنس على النوع وعلى الشخص . وكذلك الفصول /٣ ب / تحمل على الأنواع وعلى الأشخاص .

والجواهر الأُوَل تقبل قول أنواعها وأجناسها ، والنوع يقبل قولَ جنسه ، إذ كان كلُّ ما قيل على المحمول /٥/ فإنه يقال أيضاً على الموضوع ؛ وكذلك تقبل الأنواعُ والأشخاصُ قولَ فصولها أيضاً . وقد كانت المتواطئة أسماؤها هي التي الاسمُ عامٌّ لها والقول واحدٌ بعينه أيضاً ؛ (٥) فيجب أن يكون جميع ما يقال من الجواهر ومن الفصول فإنما يقال على طريق المتواطئة أسماؤها .

وقد يُظَنُّ بكل جوهر أنه يدل على مقصود اليه بالإشارة . فأما /١٠/ الجوهر الأول فبالحق الذي لا مِرْيةَ فيه أنها تدلّ على مقصودٍ اليه بالإشارة ، لأن ما يستدّل عليه منها شخصٌ وواحد بالعدد . وأما الجواهر الثواني فقد يُوهم اشتباهُ شكل اللقب منها أنها تدلّ على مقصودٍ اليه /١٥/ بالإشارة كقولك : الإنسان الحيوانُ — وليس ذلك حقاً ، بل الأَولى أنها تدلّ على أي شيء ، لأن الموضوع (٥٨) ليس بواحدٍ كالجوهر الأوّل ، لكن الإنسان يقال على كثير ، و < كذلك > الحيوان — إلا أنها ليست تدلّ على أي شيء على الإطلاق بمنزلة الأبيض ، فإن الأبيض ليس يدلّ على شيء /٢٠/ غير أي شيء . فأما النوع والجنس فإنهما يقرران أي شيء في الجوهر ؛ وذلك أنهما إنما يدلان على جوهر ثانٍ ما . إلا أن الإقرار بالجنس يكون أكثر حصراً من الإقرار بالنوع ، فإن القائل : « حيوان » قد جمع بقوله أكثر مما يجمع القائل : « إنسان » .

ومما للجواهر أيضاً أنه لا مُضادّ لها . فماذا يضاد الجوهر الأوّل ، /٢٥/ كإنسان ما ! فإنه لا مضادّ له ؛ ولا للإنسان أيضاً ، ولا للحيوان مضادٌّ . إلا أن ذلك ليس خاصياً بالجوهر ، لكنه في أشياء أيضاً كثيرةٍ

---

(٥) في المخطوط الخالي ورقة وضع عليها بدلاً من « فيجب أن يكون جميع » : « وقد كانت المتواطئة » ، وهو تحريف بيد حديثه ، وصوابه ما أثبتنا اعتماداً على نشرة زنكر .

غيره ، مثال ذلك في الكم : فإنه ليس لدى الذراعين(٥٩) مضادٌ [١٦٣ ب] ولا للعَشَرة ، ولا لشيء /٣٠/ مما يجري هذا المجرى ، إلا أن يقول قائل : إن القليل ضدّ الكثير ، أو الكبير ضدٌ الصغير ، لكن الكم المنفصل لا مُضادّ له .

وقد يُظنّ بالجوهر أنه لا يقبل الأكثر والأقل . ولست أقول إنه /٣٥/ ليس جوهرٌ بأكثر من جوهر في أنه جوهر ، (فإن ذلك شيءٌ قد قلنا به) لكني أقول : إن ما هو في جوهر جوهرٍ ليس يقال أكثر ولا أقل : مثال ذلك أن هذا الجوهر إن كان إنساناً فليس يكون (٦٠) إنساناً أكثر ولا أقل ، ولا إذا قيس بنفسه ، ولا إذا قيس بغيره ؛ فإنه ليس أحد من الناس إنساناً بأكثر من إنسانٍ غيره ، كما أن الأبيضَ أبيضُ بأكثر مما غيره (٤ م) أبيض ، والخَيّرّ خيرٌ بأكثر مما غيره خيّر . وكما أن الشيء إذا قيس بنفسه أيضاً قيل إنه أكثر وأقل ، مثال ذلك أن الجسم إذا كان أبيض فقد يقال إنه في هذا الوقت أبيض بأكثر مما كان قبل ، وإذا كان حاراً فقد يقال إنه حارٌ بأكثر مما كان أو أقل ؛ فأما الجوهر فليس يقال أكثر ولا أقل : (٥) فإنه ليس يقال في الإنسان إنه في هذا الوقت إنسان بأكثر مما كان فيما تقدّم ولا في غيره من سائر الجواهر . فيكون الجوهر لا يقبل الأكثر والأقل .

وقـد يُظنّ ان أَوْلى الخواص بالجوهر ان الواحـد منه بالعدد هو بعينه /١٠/ قابل للمتضادّات ، والدليل على ذلك أنه لن يقدر أحدٌ أن يأتي بشيء مما ليس هو جوهراً ، الواحد منه < بالعدد هو بعينه > قابلٌ للمتضادات ، مثال ذلك أن اللون الواحد بالعدد هو بعينه لن يكون أبيض وأسود ، ولا الفعل الواحد /١٥/ بالعدد هو بعينه يكون مذموماً أو محموداً ، وكذلك يجري الأمر في سائر الأشياء مما ليس بجوهر . فأما الجوهر فإن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للمتضادّات ، مثال ذلك : « إنسانٌ ما » ، فإن

هذا الواحد هو بعينه يكون أبيضَ حيناً وأسودَ حيناً ، وحاراً وبارداً ، وطالحاً وصالحاً . ولن يوجد /٢٠/ ما يجري هذا المجرى في شيء مما سوى الجوهر أصلاً اللهم إلا أن يَرُدَّ ذلك رادٌ بأن يقول : إن القول والظن مما يجري هذا المجرى ، لأن القول بعينه مظنونٌ صدقاً وكذباً ، مثال ذلك أن القول إن [١٦٥ ا]صَدَقَ في جلوس جالس فإنه /٢٥/ بعينه يكذب إذا قام؛ وكذلك القول في الظن ، فإن الظانَّ إن صدق في جلوس جالسٍ كَذَبَ إذا قام متى كان ظنه به ذلك الظنَّ بعينه . فنقول : إن الإنسان — وإن اعترف بذلك — فإن بين الجهتين(*) اختلافاً ،وذلك /٣٠/ أن الأشياء في الجواهر إنما هي قابلة للمتضادَّات بأن تتغير أنفسها ، لأن الشيء إذا كان حاراً فصار بارداً فقد تغير ؛ وإذا كان أبيض فصار أسود ، وإذا كان مذموماً فصار محموداً ، وكذلك في سائر الأشياء : كلٌّ واحد منها /٣٥/ قابلٌ للمتضادَّات بأن تقبل نفسُه التغيُّرَ.فأما القول والظن فإنهما ثابتان غير زائلين لا بنحوٍ من الأنحاء ولا بوجهٍ من الوجوه، وإنما تحدث المضادة فيهما بزوال(٦١)الأمر ،فإن القولَ في جلوس جالسٍ ثابتٌ بحاله ،وإنما يصير[٤ ب] صادقاً حيناً وكاذباً حيناً بزوال الأمر . وكذلك القول في الظن أيضاً . فتكون الجهة (٦٢) التي تخص الجوهرَ أنه قابلٌ التضادَّات بتغيره < في > نفسه . هذا إن اعترف الإنسان بذلك ، أعني أن الظنَّ والقول قابلان للمتضادَّات . إلا أن /٥/ ذلك ليس بحق ، لأن القول والظنَّ ليس إنما يقال فيهما إنهما قابلان للأضداد من طريق أنهما في أنفسهما يقبلان شيئاً، < لكن > من طريق أن حادثاً يحدث في شيء غيرهما ، وذلك أن القول إنما يقال فيه إنه صادق أو إنه كاذب من طريق أن الأمر (٦٣) موجود أو غير موجود ، لا من طريق (٦٤) أنه نفسُه قابلٌ للأضداد ، فإن القول بالجملة لا يقبل الزوال من /١٠/ شيء أصلاً ، ولا الظن . فيجب ألا يكونا قابلين للأضداد ، إذ كان

(*) تحتها في الأصل : الجنسين .

ليس يحدث فيهما ضدٌ أصلاً ، فأما الجوهر فيقال فيه إنه قابل للأضداد من طريق أنه نفسه قابلٌ للأضداد ، وذلك أنه يقبل المرض والصحة والبياض /١٥/ والسواد . وإنما يقال فيه إنه قابلٌ للأضداد من طريق أنه هو نفسه يقبل كل واحدٍ من هذه وما يجري مجراها . فيجب من ذلك أن تكون خاصة الجوهر أن الواحد منه بالعدد هو بعينه قابل للمتضادّات بتغيره في نفسه .

فهذا ، فليكن مبلغ ما نقوله في الجوهر ؛ وقد ينبغي الآن أن نتبع ذلك بالقول في الكم .

– ٦ –

[١٦٥ب] في الكم

وأما الكم فمنه منفصل ، ومنه متصل . وأيضاً منه ما هو قائم من /٢٠/ أجزاء[٦٥] فيه لها وضعٌ بعضُها عند بعض ، ومنه من أجزاء ليس لها وضع . فالمنفصل مثلاً هو : العـــدد والقول ؛ والمتصل : الخط ، والبسيط ، والجسم ، وأيضاً مما يُطيف بهذه الزمانُ والمكانُ .

فإن أجزاء العدد لا يوجد لها حدٌّ مشترك أصلاً يلتئم عنده بعضُ /٢٥/ أجزائه ببعض ، مثال ذلك أن الخمسة – إذ هي جزء من العشرة – فليس تتصل بحدٍّ مشتركٍ الخمسةُ منها بالخمسة ، لكنها منفصلة . والثلاثة /٣٠/ والسبعة أيضاً ليس يتصلان بحد مشترك . وبالجملة ، لست تقدر في الأعداد على أخذ حَدٍّ مشترك بين أجزائها ، لكنها دائماً منفصلة ، فيكون العدد من المنفصلة . وكذلك أيضاً « القول » هو من المنفصلة : فأما أن القولَ كمٌ فظاهر ، لأنه يُقَدَّر بمقطع ممدود أو مقصور ؛ وإنما أعني ذلك القول /٣٥/ الذي يخرج بالصوت ؛ وأجزاؤه ليست تتصل بحدٍّ مشترك ، وذلك

أنه لن يوجد حدٌّ مشترك تتصل به المقاطع ، لكن كلٌّ مقطع منفصلٌ على حياله .

(٥ أ) فأما الخط فمتصل ، لأنه قد يتهيأ أن يؤخذ حَدٌّ مشترك تتصل به أجزاؤه : كالنقطة ؛ وفي البسيط الخط ، فإن أجزاء السطح قد تتصل بحدٍّ ما مشترك ، وكذلك أيضاً في الجسم قد تَقْدِر أن تأخذ حداً مشتركاً /٥/ وهو الخط أو البسيط ، تتصل به أجزاءُ الجسم — ومما يجري هذا المجرى أيضاً الزمانُ والمكان . فإن الآن من الزمان يصل ما بين الماضي منه وبين المُسْتَأْنف . والمكان أيضاً من المتصلة ، لأن أجزاء الجسم تشغل /١٠/ مكاناً ، وهي تتصل بحدٍّ ما مشترك ، فتكون أجزاءُ المكان أيضاً التي يشغلها واحدٌ واحدٌ من أجزاء الجسم تتصل بالحدّ بعينه الذي به تتصل أجزاءُ الجسم ؛ فيجب أن يكون المكان أيضاً متصلاً ، إذ كانت أجزاؤه قد تتصل بحدٍّ واحد مشترك .

وأيضاً [١٦٤ أ] (٦٦) منه ما هو قائم من أجزاء فيه، لها وضعٌ بعضُها /١٥/عند بعض،ومنه من أجزاء ليس لها وضع. مثال ذلك أن أجزاء الخط لها وضعٌ بعضُها عند بعض ، لأن كلٌّ واحد منها موضوعٌ بحيث هو . وقد يمكنك أن تَدُلَّ وتُرْشِدَ أين كل واحد منها موضوعٌ في السطح ، وبأي جزء من سائر الأجزاء يتصل . وكذلك أيضاً أجزاء السطح لها وضعٌ ما ، /٢٠/وذلك أنه قد يمكن على هذا المثال في كل واحد منها أن تَدُلَّ عليه أين هو موضوع ، وأي الأجزاء يصل ما بينها، وكذلك أجزاء المُصْمَت [1] وأجزاء المكان . — وأما العدد فلن يقدر أحد أن يرى فيه أن أجزاءه لها وضعٌ ما بعضُها عند /٢٥/ بعض ، ولا أنها موضوعةٌ بحيث ما ، ولا أن أجزاءً ما من أجزائه يتصل بعضُها ببعض . ولا أجزاء الزمان ، فإنه لا ثبات لشيء من أجزاء الزمان ؛ وما لم يكن ثابتاً ، فلا سبيل إلى أن يكون له وضعٌ ما ؛

(١) المصمت : الجسم .

بل الأولى أن يقال إن لها ترتيباً ما ، لأن بعض الزمان متقدم ، وبعضه متأخر ، وكذلك العدد ، لأن الواحد في العد قبل الاثنين ، والاثنين قبل/٣٠/ الثلاثة ، فيكون لها بذلك ترتيبٌ ما . فأما وضعاً فتكاد ألا تقدر أن تأخذ لها. والقول أيضاً كذلك ، لانه لا ثبات لشيء من أجزائه ؛ فإنه إذا نُطِق به مضى [٦٧] فلم يكن /٣٥/ إلى أخذه فيما بعد سبيلٌ ؛ فيجب ألا يكون لأجزائه وضعٌ ، إذ كان لا ثبات لشيء منها . فمنه إذن ما يقوم من أجزاء لها وضع ، ومنه من اجزاء ليس لها وضع .

فهذه فقط التي ذُكِرَتْ يقال لها بالتحقيق « كم » ؛ وأما كل ما سواها[٦٩] /٥ ب/ فبالعَرَض يقال ذلك فيها . فإنّا إنما نقول فيما سوى هذه إنها كم ونحن نقصد قصد هذه ، مثال ذلك : أنّا نقول في البياض إنه مادٌ [١] كثير ؛ وإنما نشير إلى أن البسيط[٧٠] كثير ؛ ونقول في العمل إنه طويل ، وإنما نشير إلى أن زمانه طويل ؛ ونقول أيضاً في الحركة إنها كثيرة[٧١] ؛ـ فإن كل واحد من هذه ليس يقال له كم بذاته . والمثال في ذلك أن مُوَفّيا إن وَفّى : كم هذا العمل ؟ فإنما يحدّه بالزمان ، فيقول : عملُ سنة أو ما أشبه ذلك ؛ [١٦٤ ب] وإن وَفّى : كم هذا الأبيض ؟ فإنما يحدّه بالبسيط ، فإنه إنما يقول في مبلغ البياض بمبلغ البسيط ؛ فتكون هذه فقط التي ذُكِرَتْ يقال لها بالتحقيق وبذاتها كم . /١٠/ فأما ما سواها فليس منها شيء هو بذاته كم ، بل إن كان ولا بدّ فبالعَرَض .

والكم أيضاً لا مُضادَّ له أصلاً . فأما في المنفصلة فظاهرٌ أنه ليس له مضاد أصلاً ، كأنك قلت لذي [٢] الذراعين أو لذي الثلاث الأذرع أو للسطح ، أو لشيء مما أشبه ذلك ، فإنه ليس لها ضدٌ أصلاً إلا أن يقول

---

(١) مادّ : من مدّ — ارتفع أو زاد .
(٢) كأنك قلت لذي ... = كما هي الحال في ...

/١٥/قائل: إن الكثير مضاد للقليل، أو الكبير للصغير ، وليس شيء من هذه ألبتةَ كمّاً ، لكنها من المضاف . — وذلك أنه ليس يقال في شيء من الأشياء ألبتةَ بنفسه إنه كبير أو صغير ، بل بقياسه إلى غيره . مثال ذلك أن الجبل قد يوصف صغيراً [1] ، والسمسمة كبيرة بأن هذه أكبر مما هو من جنسها .

وذاك أصغر مما هو من جنسه ؛ فيكون القياس إنما هو إلى شيء غيره ، /٢٠/فإنه لو وُصف شيء صغيراً أو كبيراً بنفسه لما وصف الجبل في حال من الأحوال صغيراً أو السمسمة كبيرة . وأيضاً قد نقول إن في القرية أناساً اثينية كثيراً ، وفي مدينة اثينية أناساً قليلا على أنهم أضعاف أولئك ونقول إن في البيت أناساً كثيراً وفي الملعب أناسا قليلا على أنهم أكثر منهم كثيراً . /٢٥/ وأيضاً ذو الذراعين وذو الثلاث الأذرع وكل واحد مما أشبههما يدل على كم . فأما الكبير والصغير فليس يدلان على كم ، بل على مضاف ، فإن الكبير والصغير إنما يعقلان بالقياس إلى شيء آخر ، فيكون من البيّنٌ أن هذين من المضاف . وأيضاً إن وضعت أنهما كم ، أو وضعت أنهما /٣٠/ ليس <ا> بكم، فليس لهما مضادٌ ألبتةَ ، وذلك أن الشيء الذي لا يمكن أخذه بنفسه ، وإنما يمكن أخذه بقياسه إلى غيره ، كيف يمكن أن يكون لهذا مضاد [2] ! وأيضاً إن يكن الكبير والصغير متضادين وُجد الشيءُ بعينه قابلاً للمتضادات معاً ، وأن كل واحد منهما أيضاً مضادٌ لذاته ، لأن الشيء /٣٥/ بعينه قد يوجد كبيراً وصغيراً حتى معا ، إذ كان عند هذا صغيراً ، وهو بعينه عند غيره [١٦٦ أ] كبير ، فيكون قد يوجد الشيء بعينه كبيراً وصغيراً في زمان بعينه حتى يكون قد يقبل الضدين معاً ، لأنه من المتفق عليه أنه ليس يمكن أن يقبل شيءٌ واحدٌ الضدين معاً ، مثال ذلك في الجوهر : /٦ أ/ فإن الجوهر من المتفق عليه أنه قابل للتضادات ، إلا أنه لن يصح

---

(١) ص : صغير .

(٢) ص : المضاد — ويصح أيضاً .

ويَسْقُمَ معاً ، ولا يكون أبيضَ وأسودَ معاً ، ولا شيء من سائر الأشياء ألبتة يقبل/٥/الضدين معاً . ويوجد أيضاً < حينئذ > كلُّ واحدٍ منهما مضاداً[1] لذاته . وذلك أنه كان الكبير مضاداً للصغير ، وكان الشيء الواحد بعينه كبيراً وصغيراً معاً ، فالشيء يكون مضاداً لذاته إلا أنه من المحال أن يكون شيء مضاداً لذاته . فليس الكبير إذاً مضاداً للصغير ، /١٠/ ولا الكثير للقليل. فتكون هذه — وإن قال الإنسان إنها ليست من المضاف ، بل من الكم — ليس فيها تضادٌّ .

وأكثر ما ظُنَّتِ المضادةُ في الكم موجودةً في المكان ، لأن المكان الأعلى يضعون أنه مضادٌّ للمكان الأسفل ، ويعنون بالمكان الأسفل المكانَ الذي يَلْقَى الوَسَطَ . وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن البُعْد[72] بين الوسط وبين /١٥/ أطراف[73] العالم أبعدُ البعد . ويشبه أن يكونوا إنما اجتلبوا الحَدَّ لسائر المتضادّات من هذه ، لأنهم إنما يَحُدُّون المتضادّات بأنها التي بُعدها بعضها من بعض غايةُ البُعْدِ ويجمعها جنسٌ واحد .

وليس يظنون بالكم أنه قابلٌ للأكثر والأقل ، مثال ذلك : ذو الذراعين /٢٠/ فإنه ليس هذا ذا ذراعين بأكثر من هذا . وكذلك في العدد، مثال ذلك: الثلاثة والخمسة ، فإنه ليس يقال إن هذه خمسة بأكثر مما هذه ثلاثة ، أو ان هذه ثلاثة بأكثر مما هذه ثلاثة . ولا يقال أيضاً في زمانٍ إنه زمان بأكثر من غيره ، ولا يقال بالجملة في شيء مما ذكر الأكثر ولا الاقل ، فيكون إذاً /٢٥/ الكمُّ غيرَ قابلٍ للأكثرَ والأقلِّ .

وأخصُّ الخواص بالكم أنه يُقال مساوياً وغيرَ مساوٍ ؛ مثال ذلك الجثة : [2] تقال مساوية وغير مساوية . وكل واحدٍ من سائر ما ذكر على

---

(١) ص : مضاد .

(٢) الجثة : المقدار .

هذا المثال يقال مساوٍ وغير مساوٍ ، وأما سائر ما لم يكن كمّاً فليس يكاد يُظَنّ به أنه يقال مساوياً وغير مساوٍ ، مثال ذلك : الحال ، [1] ليس يكاد أن تقال [١٦٦ ب] مساوية /٣٠/ ولا غير مساوية،بل الأحرى أن تُقال شبيهة . والأبيض ليس يكاد أن يقال مساوياً وغير مساوٍ ، بل شبيه .

فيكون أخص خواص الكم أنه يقال مساوياً وغيرَ مساو /٣٥/ .

– ٧ –

في التي من المضاف

يقال في الأشياء إنها من المضاف متى كانت ماهياتُها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها ، أيَّ نحوٍ كان . مثال ذلك أن الأكبر ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنّما يقال أكبر من شيء ؛ والضِّعْفُ ماهيتُه بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما يقال ضعفاً لشيء وكذلك كل ما يجري هذا المجرى . — ومن المضاف أيضاً هذه /٦ ب/ الأشياء : مثال ذلك : الملكة ، والحال ، والحس ، والعلم ، والوضع . فإن جميع ما ذكر من ذلك فماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره لا غير . وذلك أن الملكة /٥/ إنما تقال ملكةً لشيء ، والعلمُ علمٌ بشيء والوضع وضع لشيء ، والحسُّ حِسٌّ بشيء ، وسائر ما ذكرنا يجري هذا المجرى . فالاشياء إذن التي من المضاف هي كل ما كانت ماهياتها إنما تقال بالقياس إلى غيرها أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إلى غيرها أيَّ نحوٍ كان لا غير ، مثال ذلك : الجبل ، يقال كبيراً بالقياس إلى غيره ، فإنه إنما يقال جبل كبير بالإضافة إلى شيء ، والشبيه إنما يقال شبيها بشيء؛ /١٠/ وسائر ما يجري

---

(١) الحال διάθεσις أي الحالة الوقتية (المرض ، الحرارة الخ) . بعكس ἕξις : الحالة العادية (العلم ، الفضيلة) .

هذا المجرى على هذا المثال يقال بالإضافة . والاضطجاع والقيام والجلوس هي من الوضع ، والوضع من المضاف . فأما : يضطجع ، أو يقوم ، أو يجلس فليست من الوضع ، بل من الأشياء المشتق لها الاسم من الوضع الذي ذُكِر .

/١٥/ وقد توجد أيضاً المضادّةُ في المضاف ، مثال ذلك : الفضيلة والخسيسة ، كل واحدٍ مضادٌ لصاحبه ، وهو من المضاف ؛ والعلم والجهل . — إلا أن المضادّة ليست موجودة في كل المضاف ، فإنه ليس للضِّعْفين ضدّ ، ولا للثلاثة الأضعاف ، ولا لشيء مما كان مثله .

/٢٠/ وقد يُظن المضاف أنه أيضاً يقبل الأكثر والأقل ، لان الشبيه يقال أكثر شبها وأقل شبها ؛ وغير المساوى يقال أكثر وأقل . وكل واحدٍ منهما من المضاف ، فإن الشبيه إنما يقال شبيها بشيء ، وغير المساوي غيرُ مساوٍ /٢٥/ لشيء . ولكن ليس كلُّه يقبل الأكثر والأقل ، فإن الضِّعْفَ ليس يقال ضعفاً أكثر ولا أقل ، ولا شيئاً مما كان مثله .

والمضافات كلها ترجع بالتكافؤ بعضُها على بعض في القول ، مثال ذلك : العبد ، يقال عبدٌ للمولى ، والمولى يقال مولى للعبد ؛ والضعْف /٣٠/ ضعف للنصف ، والنصف نصف للضِّعف ؛ والأكبر أكبر من الأصغر ، والأصغر أصغر من الأكبر . وكذلك أيضاً في سائرها ، ما خلا أنهما في مخرج اللفظ ربما اختلف(٧٤) تصريفهما ، مثال ذلك : العلم ، يقال علم بمعلوم ، والمعلوم معلوم للعلم ؛ والحسِ حس بمحسوس ، والمحسوس محسوس للحس . /٣٥/ لكن ربما ظُنّا غيرَ متكافئين متى لم يُضَفْ(٧٥) إلى الشيء الذي إليه يضاف — إضافةً معادلةً ، بل فرّطَ المضيفُ ، مثال ذلك : الجناح إن أضيف إلى /٧ أ/ ذي الريش لم يرجع بالتكافؤ ذو الريش على الجناح ، لأن الأوّل لم تكن إضافته مُعادِلةً ، أعني الجناح إلى ذي الريش . وذلك أنه ليس من طريق أن ذا الريش ذو الريش أضيف إليه في

القولِ الجناحُ ؛ لكنْ من طريق أنه ذو جناح ، إذ كان كثيرٌ غيره من ذوي الأجنحة لا ريش له . فإن /٥/ جعلْتَ الإضافةَ معادِلةً رجع أيضاً بالتكافؤ، مثال ذلك: الجناحُ جناح لذي الجناح، وذو الجناح بالجناح هو ذو جناح . وخليق أن يكون ربما نُضْطَرُّ إلى اختراع الاسم متى لم نجد اسما موضوعاً إليه تقع الإضافةُ معادِلةً ، مثال ذلك : أن السكّان إن أضيف إلى الزورق لم تكن إضافتُه مُعادِلة ، لأنه ليس من طريق أن الزورق زورق أضيف إليه في القول : « السُكّان » /١٠/ إذ كان قد يوجد زواريق لا سُكّان لها ، ولذلك لا يرجع بالتكافؤ ؛ لأنه ليس يقال إن الزورق زورق بالسكان . لكن خليق أن تكون الإضافة أعدلَ إذا قيلت على هذا النحو : السُكان سُكّانٌ لذي السكان — أو على نحو ذلك ، إذ ليس يوجد اسمٌ موضوعٌ فيرجع حينئذ متكافئاً إذا كانت الإضافة معادلة ، /١٥/ فإن ذا السكان إنما هو ذو سكان بالسكان . [١٦٧ ب] وكذلك أيضاً في سائرها : مثال ذلك : أن الرأس تكون إضافته إلى ذي الرأس أعدلَ من إضافته إلى الحي ، فإنه ليس الحيّ من طريق ما هو حي له رأس ، إذ كان كثير من الحيوان لا رأس له . وهكذا أسهَلُ ما لعله يتهيأ لك به (٧٦) أخذُ الأسماء فيما لم يكن لها /٢٠/ أسماء موضوعة : أن تضع الأسماء(٧٧) من الأوّل(٧٨) للتي عليها ترجع بالتكافؤ على مثال ما فُعِل في التي ذكَرْتُ آنفاً — من الجناح : ذو الجناح ، ومن السكان : ذو السكان .

فكل الإضافات(٧٩) إذا أضيفت على المعادَلة قيل إنها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ . فإن الإضافة إن وقعت جزافاً ولم تقع إلى الشيء الذي /٢٥/ إليه تقال النسبة لم ترجع بالتكافؤ ، أعني أنه لا يرجع بالتكافؤ شيءٌ ألبتة من المتفق فيها مما يقال إنه يرجع بالتكافؤ ، ولها أسماءٌ موضوعةٌ فضلا عن غيرها متى وقعت الإضافة إلى شيء من اللوازم(٨٠) ، لا إلى الشيء الذي إليه تقع النسبةُ في القول . مثال ذلك أن العبد إن لم يُضَفْ إلى المولى لكن إلى /٣٠/ الإنسان ، أو إلى ذي الرجلين أو إلى شيء مما يشبه ذلك لم يرجع بالتكافؤ

لأن الإضافة لم تكن معادلة . — وأيضاً متى أضيف الشيءُ إلى شيء الذي إليه يُنْسَب بالقول إضافةً مُعادِلةً ، فإنه إن ارتفع سائرُ الأشياء كلُّها العارضة لذاك[81] بعد أن يبقى ذلك الشيءُ وحدَه الذي إليه الإضافةُ فإنه ينسب إليه بالقول أبداً نسبةً مُعادِلة ، مثال ذلك : العبد إنما يقال بالإضافة إلى المولى ، فإن ارتفعت سائر الأشياء اللاحقة[82] للمولى — مثال ذلك أنه ذو رجلين ، /٣٥/ أنه قَبولٌ للعلم ، أنه إنسان — وبقي أنه مولى فقط ، قيل أبداً العبد بالإضافة إليه — فإنه يقال إن العبد عبد المولى . — ومتى أضيف شيء /٧ب/إلى الشيء الذي[1] ينسب إليه بالقول على غير معادِلة ثم ارتفع سائر الأشياء وبقي ذلك الشيء وحده الذي إليه وقعت الإضافة لم ينسب إليه بالقول . فليتنزل أن العبد أضيف إلى الإنسان ، والجناح إلى ذي الريش ؛ وليرفع من /٥/ الإنسان أنه مولى — فإنه ليس يقال حينئذ العبد بالقياس إلى الإنسان ، وذلك أنه إذا إذا لم يكن المولى لم يكن [ولا] العبد . وكذلك فليرفع أيضاً عن ذي الريش [١٦٨ أ] أنه ذو جناح ، فإنه لا يكون حينئذ الجناح من المضاف ، وذلك أنه إذا لم يكن ذو الجناح لم يكن الجناح لشيء . فقد يجب أن تكون الإضافة /١٠/ إلى الشيء الذي إليه يقال — مُعادِلةً . وإن كان يوجد اسمٌ موضوعاً ، فإن الإضافة تكون سهلة ؛ وإن لم يوجد فخليق أن يكون يُضْطَرُّ إلى اختراع اسم . وإذا وقعت الإضافة على هذا النحو ، فمن البيِّن أن المضافات[2] كلها يرجع بعضها على بعض في القول بالتكافؤ .

وقد يُظَنُّ أن كلَّ مضافين فهُما معاً في الطبع ، وذلك حق[83] في أكثرها ؛ /١٥/ فإن الضِّعْف موجودٌ والنصف معاً ، وإن كان النصف موجوداً فالضِّعف موجود ، وإن كان العبد موجوداً فالمولى موجود ، وكذلك يجري الأمر /٢٠/ في سائرها . وقد يفقد كلٌّ واحد منهما الآخر مع فقده ،

(١) ص : التي .
(٢) ص : المضاف .

وذلك أنه إذا لم يوجد الضِّعْف لم يوجد النِّصْفُ ؛ وإذا لم يوجد النصف لم يوجد الضعف . وعلى هذا المثال يجري الأمرُ فيما أشبهها .

وقد يُظَنّ أنه ليس يصح في كل مضافين أنهما معاً في الطبع ، وذلك أن المعلوم مظنون بأنه أقدم من العلم ، لأن أكثر تناولنا العلم بالأشياء من بعد /٢٥/ وجودها ، وأقل ذاك أو لا شيء ألبتةَ يوجد [من] العلم والمعلوم جاريين معاً . وأيضاً المعلوم إن فُقِدَ معه العلمُ به ، فأما العلم فليس يُفْقَد معه المعلوم ، وذلك أن المعلوم إن لم يوجد ، لم يوجد العلم ، لأنه لا يكون حينئذ /٣٠/ علمٌ بشيءٍ ألبتةَ . فأما إن لم يوجد العلم ، فلا شيء مانعٌ من أن يكون المعلوم . مثال ذلك تربيع الدائرة : ان كان معلوماً فعلمه لم يوجد بعد . فأما هذا المعلوم نفسه فآنيته قائمة . وأيضاً الحيُّ إذا فُقد لم يوجد العلم ، فأما المعلوم /٣٥/ فقد يمكن أن يكون كثيرٌ منه موجوداً . — وكذلك يجري الأمر في باب الحس أيضاً ، وذلك أنه قد يُظن أن المحسوس أقدمُ من الحس به ، لأن المحسوس إذا فُقِدَ معه الحسُّ به. فأما الحس فليس يُفْقَد معه المحسوس . وذلك أن الحواس إنما وجودها بالجسم وفي الجسم . وإذا فُقِد المحسوس فُقِد الجسم /٨ أ/ أيضاً إذا كان الجسمُ شيئاً من المحسوسات. وإذا لم يوجد الجسم [١٦٨ ب] فُقِد الحس أيضاً، فيكون المحسوس يُفْقَد معه الحسُّ . فأما الحس فليس يفقد معه المحسوس ، فإن الحي إذا فُقِد فُقِدَ الحسُّ ، وكان المحسوس موجوداً مثل /٥/ الجسم والحارّ والحلو والمرّ وسائر المحسوسات الأُخَر كلها . وأيضاً فإن الحس إنما يكون مع الحاسّ ، وذلك أن معاً يكون الحيُّ والحسُّ . وأما المحسوس فموجود من قَبْلِ وجود الحي والحس ، فإن النار والماء وما يجري مجراهما مما منه قوام الحيوان موجودةٌ من قبل أن يوجد الحيوان بالجملة أو الحس . فلذلك /١٠/ قد يُظَنّ أن المحسوس أقدّم وجوداً من الحسّ .

ومما فيه موضع شك : هل الجواهر ليس جوهرٌ منها يقال من باب

المضاف على حسب ما يُظَنّ ، أو ذلك ممكن في جواهرٍ ما من الجواهر الثواني ؟ ـ فأما في الجواهر الأوّل فإن ذلك حق ، وذلك أنه ليس يقال /١٥/ من المضاف : لا كلياتها ولا أجزاؤها ، فإنه ليس يقال في إنسانٍ ما إنه إنسان ما لشيء ، ولا في ثور ما إنه ثور ما لشيء ؛ وكذلك أجزاؤها أيضاً ، فإنه ليس يقال في يد ما إنها يد ما لإنسان لكن إنها يدٌ لإنسان ولا يقال في رأس ما إنه رأس ما لشيء ، بل /٢٠/ رأس لشيء — وكذلك في الجواهر الثانية في أكثرها : فإنه ليس يقال إن الإنسان إنسان لشيء ، ولا إن الثور ثور لشيء ، ولا إن الخشبة خشبة لشيء ، بل يقال إنها ملْكٌ لشيء . فأما في هذه فإن الأمر ظاهر أنها ليست من المضاف . — وأما في بعض الجواهر الثواني فقد يدخل في أمرها الشكُ ، /٢٥/ مثال ذلك أن الرأس يقال إنه رأس لشيء ، واليد يقال إنها يد لشيء ، وكل واحد مما أشبه ذلك — فيكون قد يُظَنّ أن هذه من المضاف . فإن كان تحديد التي من المضاف قد وَفَى على الكفاية فحلُّ الشكِّ الواقعِ في أنه ليس جوهر من الجواهر يقال من المضاف : إما مما يصعب جداً ، وإما مما لا يمكن . وإن لم يكن على الكفاية لكن كانت الأشياء التي من المضاف الوجود لها هو أنها مضافة على نحو من الأنحاء — فلعله يتهيأ أن يقال شيء في فسخ ذلك . فأما التحديد المتقدّم فإنه يلحق كلَّ ما كان من المضاف : إلا أنه ليس معنى [١٦٩ أ] القول إن الوجود لها هو أنها مضافة هو معنى القول إن /٣٥/ ماهياتها تقال بالقياس إلى غيرها .

وَبيِّنٌ من ذلك أن من عرف أحد المضافين مُحَصَّلاً عرف أيضاً ذلك الذي إليه يضاف مُحَصَّلاً . وذلك ظاهر من هذا : فإن الإنسان متى علم أن هذا الشيء من المضاف ،وكان الوجود للمضاف هو مضافاً[*] على نحو من /٨ ب/ الأنحاء، فقد علم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال. فإنه إن لم يعلم أصلا ذلك الشيء الذي هذا عنده بحال من الأحوال لم يعلم

(*) ص : مضاف .

ولا أنه عند شيء بحال من الأحوال . وذلك بيّنٌ أيضاً في الجزئيات ، مثال ذلك : الضّعف ، فإن من علم الضعْف على التحصيل فإنه على المكان (*) يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا ضعفه محصلا . فإنه إن لم يعلمه ضِعفاً لشيء واحدٍ محصَّلٍ فليس يعلمه ضِعْفاً أصلاً . وكذلك أيضاً إن كان يعلم أن هذا المشار إليه أحسن ، فقد يجب ذلك ضرورة أن يكون يعلم أيضاً ذلك الشيء الذي هذا أحسن منه محُصَّلا ، فإنه ليس يجوز أن يكون إنما يعلم أن هذا /١٠/ أحسن مما دونه في الحُسْن، فإن ذلك إنما يكون توهماً، لا علما، وذلك أنه ليس يعلم يقيناً أنه أحسن مما هو دونه ، فإنه ربما اتفق ألا يكون شيء دونه. فيكون قد ظهر أنه واجب ضرورة متى عَلِم الإنسانُ أحد المضافين محُصَّلا أن يكون يعلم أيضاً ذلك الآخَر الذي إليه أضيف محصلا .

فأما الرأس واليد وكلُّ واحد مما يجري مجراهما مما هي جواهر ، فإن /١٥/ ماهياتها أنفسَها قد تُعْرَف محُصَّلةً . فأما ما يضاف إليه فليس واجباً أن يعرف ، وذلك أنه لا سبيل إلى أن يعلم على التحصيل رأس من هذا ، ويد من هذه . فيجب من ذلك أن هذه ليست من المضاف . وإذ لم تكن هذه من المضاف فقد يصح القول أنه ليس جوهرٌ من الجواهر من /٢٠/ المضاف . إلا أنه خليق أن يكون قد يصعب التقحم على إثبات الحكم على أمثال هذه الأمور ما لم تُتَدَبَّر مراراً كثيرة . فأما التشكك فيها فليس مما لا دَرْك فيه .

(*) على المكان – مباشرةً ، في الحال . – على التحصيل – محصلاً – على نحو محدود معيـن .

[١٦٩ب] في الكيف والكيفية

وأُسَمّي « بالكيفية » تلك التي لها يقال في الأشخاص : كيف هي .
/٢٥/ والكيفية ما يقال على أنحاء شتى : –

فليُسَمَّ نوعٌ واحدٌ من الكيفية ملكةً وحالا . وتخالف الملكةُ الحالَ في أنها أبقى وأطول زمانا : ومما يجري هذا المجرى العلومُ والفضائل ، فإن العلم مظنون به أنه من الأشياء الباقية التي تعسُرُ حركتها ، وإن كان الإنسان إنما /٣٠/ شدا من العلم(*) ، ما لم يحدث عليه تغيرٌ فادح من مرض أو غيره مما أشبهه وكذلك أيضاً الفضيلة (مثل العدل والعفة وكل واحد مما أشبه ذلك) قد /٣٥/ يُظَنّ أنها ليست بسهلة الحركة ولا سهلة التغير . – وأما الحالات فتسمى بها الأشياء السهلة الحركة السريعة التغيير ، مثل الحرارة والبرودة والمرض والصحة وسائر ما أشبه ذلك. فإن الإنسان قد قَبِل بهذه حالا(**) على ضرب من الضروب ، إلا أنه قد يتغير بسرعة ، فيصير بارداً بعد أن كان حارّا ويُنْقَل من الصحة إلى /٩ أ/ المرض ، وكذلك الأمر في سائرها ، إلا أن يكون الإنسان قد صارت هذه الأشياء أيضاً له – لطول المدّة – حالا طبيعية لا شفاء لها أو عسرت حركتها جداً . فلعله أن يكون للإنسان أن يسمى هذه حينئذ ملكة .

ومن البَيّنِ أنه إنما يقتضي اسم الملكة الأشياء التي هي أطول زماناً /٥/ وأعسر حركة ، فإنهم لا يقولون فيمن كان غير متمسك بالعلوم تمسكاً يعتد به ، لكنه سريع التنقل ، أن له ملكة. على أن لمن كان بهذه الصفة حالاً ما في العلم : إما أخس وإما أفضل ، فيكون الفرق بين الملكة وبين الحال أن /١٠/ هذه

(*) وإن كان ... من العلم : أي : حتى لو كان حظ المرء من العلم قليلاً .
(**) مفعول – « قبل » .

سهلة الحركة ، وتلك أطول زمانا وأعسر تحرّكا . — والملكات هي أيضاً حالات ، وليس الحالاتُ ضرورةً ملكات ، فإن من كانت له ملكة فهو بها بحال ما أيضاً من الأحوال . وأما من كان بحال من الأحوال فليست له لا محالة ملكةٌ .

وجنسٌ آخر من الكيفية هو الذي به نقول : مُلاكِزِيين أو محاضريين /١٥/ أو مصححين أو (**) مراضين ، أو بالجملة ما قيل بقوّة طبيعية أو لا قوّة . وذلك أنه ليس يقال كل واحد من أشباه [١٧٠ أ] هذه لأن له حالا ما ، لكن من قِبَل أن له قوّة طبيعية أو لا قوّة في أن يفعل شيئاً ما بسهولة أو لا ينفعل[٨٤] شيئاً. مثال ذلك أنه يقال مُلاكزيون أو محاضريون ليس من قبل أن لهم حالا ما ، لكن من قبل أن لهم قوّة على أن يفعلوا شيئاً بسهولة ؛ ويقال مصححون من قِبَل /٢٠/ أن لهم قوّة طبيعية على ألا ينفعلوا شيئاً بسهولة من الآفات العارضة ؛ ويقال مراضون من قِبَل أنه لا قوّة لهم طبيعية على ألا ينفعلوا[٨٥] شيئا . وكذلك أيضاً الأمر في الصُّلْب وفي اللين ، فإنه يقال صُلْب من قِبَل أن له قوّة على /٢٥/ ألا ينقطع بسهولة ؛ ويقال لين من قبل أنه لا قوّة له على هذا المعنى نفسه .

وجنس ثالث من الكيفية كيفيات انفعالية وانفعالات ، ومثالات ذلك هذه الحلاوة والمرارة وكل ما كان مجُانساً لهذين ؛ وأيضاً الحرارة والبرودة /٣٠/ والبياض والسواد . وظاهر أن هذه كيفيات ، لأن ما قَبِلها قيل فيه بها : كيف هو : ؟ مثال ذلك العسل ، يقال : حلو ، لأنه قَبِل الحلاوة ، والجسم يقال أبيض لأنه قَبِل البياض . وكذلك يجري الأمر في سائرها .

ويقال كيفيات انفعالية ليس من قِبَل أن تلك الأشياء أنفسها التي قَبِلَتْ هـــذه الكيفيات انفعلت شيئاً ، فإن العسل ليس يقـــال حلوا من

(**) ملاكزيون : مصارعون؛ محاضريون : عدّاؤن، مصححون : أصحاء؛ مراضون : مرضى .

قبِل أنه انفعل /٩ ب / شيئاً ولا واحد من سائر ما أشبهه . وعلى مثال هذه أيضاً الحرارة والبرودة تقالان كيفيتين انفعاليتين ليس من قِبَل أن تلك الأشياء أنفسها التي قبلتها انفعلت شيئاً ، بل إنما يقال لكل واحدة من هذه الكيفيات التي ذكرناها /٥/ كيفيات انفعالية من قِبَل أنها تحدث في الحواس انفعالاً . فإن الحلاوة تحدث انفعالاً ما في المذاق ، والحرارة في اللمس ؛ وعلى هذا المثالِ سائرُها أيضاً .

فأما البياض والسواد وسائر الألوان فليس إنما تقال كيفيات انفعالية /١٠/ بهذه الجهة التي بها قيلت هذه التي تقدّم ذكرها ، لكن من قِبَل أنها أنفسها إنما تولدت عن انفعال . ومن البيّنِ أنه قد يحدث عن الانفعال تغاييرُ كثيرةٌ /١٥/ في الألوان : من ذلك أن المرء إذا خجل احمرَّ ، وإذا فزِع اصفرَّ ، وكل واحد مما أشبه(٨٦) ذلك . فيجب من ذلك(٨٦) [١٧٠ ب] إن كان أيضاً إنسان قد ناله بالطبع بعضُ هذه الانفعالات من عوارض ما طبيعية ، فلازم أن يكون لونُه مثل ذلك اللون . وذلك أنه إن حدثت الآن عند الخجل حال ما لشيء(٨٧) مما للبدن فقد يمكن أيضاً أن تحدث تلك الحالُ بعينها في الجِبِلّة الطبيعية فيكون اللون أيضاً بالطبع مثله(٨٨) . فما كان من هذه العوارض كان ابتداؤه عن انفعالاتٍ /٢٠/ ما عسِرة ، حركتُها ذات ثبات ، فإنه يقال لها كيفيات : فإن الصفرة والسواد إن كان تكوّنــه في الجِبِلّة الطبيعيــة فإنه يُدْعَى كيفية إذ كنا قد يقال فينا بــه : كيف نحن ؟ وإن كان إنما عرضت الصفرة أو السواد من مرَضٍ مزْمِن /٢٥/ أو من إحراق شمس فلم تسهل عودته إلى الصلاح أو بقي ببقائنا — قيلت هذه أيضاً كيفيات . وذلك أنه قد يقال فينا بها على ذلك المثال كيف نحن . فأما ما كان حدوثه عما يَسْهُلُ انحلالهُ وشيكُ عودته إلى الصلاح قبِلَ /٣٠/ انفعالا(٨٩) ، وذلك أنه لا يقال به في أحد : كيف هو ، فإنه ليس يقال لمن احمرَّ بخجلٍ : أحمريٌّ ، ولا من أصفر للفزع : مُصْفَرٌّ ، لكن أنه انفعل شيئا(٩٠) . فيجب أن تقال هذه وما أشبهها انفعالات ، ولا تقال كيفيات .

وعلى هذا المثال يقال في النفس أيضاً كيفيات انفعالية وانفعالات . فإن كان تولده فيها [٩١] منذ أوّل التكوين عن انفعالاتٍ ما فإنها أيضاً تقال كيفيات ، /٣٥/ ومثال ذلك تيه العقل والغضب وما يجري مجراهما ، فإنهم به يقال فيهم بها : /١٠ أ/ كيف هم ، فيقال غَضُوبٌ وتائه العقل ، وكذلك أيضاً سائر أصناف تيه العقل إذا لم تكن طبيعيةً لكن كان تولدها عن عوارض ما أُخرَ يَعْسُرُ التخلصُ منها أو هي غير زائلة أصلا يقال كيفيات ، وذلك أنه يقال فيهم[٩٢] بها : كيف /٥/ هم . — وما كان حدوثه فيها عن أشياء سهلة وشيكة العودة إلى الصلاح فإنها تقال انفعالات مثال ذلك الإنسان إن اغتمّ فأسرع غضبه : فإنه ليس يقال غضوباً مَنْ أسرع غضبه بمثل هذا [١٧١ أ] الانفعال ، بل أحرَى أن يقال إنه انفعل /١٠/ شيئاً ، فتكون هذه إنما تقال انفعالات ، لا كيفيات .

وجنس رابع من الكيفية : الشكل والخلقة الموجودة في واحد واحد ؛ ومع هذين أيضاً الاستقامة والانحناء و < أي > شيء < آخر > إن كان يشبه هذه . وبكل واحد من هذه يقال : كيف الشيء ؟ فإنه قد يقال في الشيء /١٥/ بأنه مثلث أو مربع : كيف هو ، وبأنه مستقيم أو منحن . ويقال ايضاً كل واحد بالخلقة : كيف هو . — فأما المتخلخل والمتكاثف ، والخشن والأملس فقد يُظَنّ أنها تدل على كيف ما ، إلا أنه قد يشبه أن تكون هذه وما أشبهها مباينة للقسمة التي في الكيف . وذلك أنه قد يظهر أن كل واحد /٢٠/ منها أحرى بأن يكون إنما يدل على وضع ما للأجزاء ، فإنه إنما يقال كثيف بأن أجزاءه متقاربٌ بعضُها من بعض ، ويقال متخلخل بأن أجزاءه متباعدةٌ بعضُها عن بعض ، ويقال أملس بأن أجزاءه موضوعة على استقامة ما ، ويقال خَشِن بأن بعضها يَفْضُل (*) وبعضها يَقْصُر.

(*) يفضل : يبرز .

/٢٥/ ولعله قد يظهر للكيفية ضربٌ ما آخر ، إلا أن ما يذكر خاصةً من ضروبها فهذا مَبْلَغُه .

فالكيفيات هي هذه التي ذُكِرَتْ ؛ وذوات الكيفية هي التي يقال بها[٩٣] على طريق المشتقة أسماؤها أو على طريق آخر منها كيف كان . — فأما في أكثرها /٣٠/ أو في جميعها ، إلا الشاذ منها ، فإنما يقال على طريق المشتقة أسماؤها ، مثال ذلك : من البياض — أبيض ، من البلاغة — بليغ ، ومن العدالة — عَدل ؛ وكذلك في سائرها . وأما في الشاذّ منها فلأنه لم يوضع للكيفيات أسماء ، فليس يمكن أن يكون يقال منها على طريق المشتقة أسماؤها ، /٣٥/ مثال ذلك : المُحاضِري أو المُلاكزى الذي يقال بقوّة طبيعية . فليس يقال /١٠ ب/ في اللسان اليوناني عن كيفية من الكيفيات على طريق المشتقة أسماؤها . وذلك أنه لم يوضع للقوى في اللسان اليوناني (**) اسم فيقال بها[٩٤] هؤلاء [١٧١ ب] كيف هم ، كما وضع للعلوم وهي التي بها (***) يقال ملاكزون أو مناضلون (****) من طريق الحال : فإنه يقال علم ملاكزى ، أو علم مناضلى ، أي علم المناضلة ؛ ويقال في حالهم من هذه على طريق المشتقة أسماؤها : كيف هم .

وربما كان لها اسم[٩٥] موضوع < للكيف > ، ولا يقال المُكَيَّفُ بها /١٥/ على طريق المشتقة أسماؤها ؛ مثال ذلك من الفضيلة مجتهد ، فإن الذي له فضيلة إنما يقال مجتهد . ولا يقال في اللسان[٩٦] اليوناني من الفضيلة على طريق المشتقة أسماؤها . وليس ذلك في الكثير .

فذوات الكيفية تقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق

(**) بها : تبعاً لهذه القوى .

(***) « بها » تعود على العلوم أي أن ممارسة هذه العلوم تجعلهم يسمون ملاكزين أو مناضلين .

(****) ص : ملاكزيين أو مناضلين .

/١٠/ المشتقة أسماؤها أو على طريق آخرٍ منها كيف كان .

وقد يوجد أيضاً في الكيف مُضَادّةٌ ، مثال ذلك أن العدل ضد الجور وكذلك البياض والسواد وسائر ما أشبه ذلك ، وأيضاً ذواتُ الكيفية بها : مثال ذلك الجائر للعادل ، والأبيض للأسود . إلا أن ذلك ليس فيها كلها[٩٧] . /١٥/ فانه ليس للأشقر ولا للأصفر ولا لما أشبه ذلك من الألوان ضدٌ أصلا ، وهي ذوات كيفية ، وأيضاً إن كان أحد المتضادين — أيهما كان — كيفاً ، فإن الآخر أيضاً يكون كيفاً وذاك[٩٨] بَيِّنٌ لمن تصفح سائر النعوت ، مثال ذلك إن كان العدل ضدّ الجور وكان العدل كيفا — فإن الجور أيضاً كيف — /٢٠/ فإنه لا يطابق الجور ولا واحداً من سائر النعوت : لا الكم مثلا والمضاف ولا أين ولا واحداً من سائر ما يجري مجراها بتةً ما خلا الكيف ، وكذلك في سائر المتضادات التي في الكيف .

وقد يقبل أيضاً الكيفُ الأكثر والأقلَّ ، فإنه يقال إن هذا أبيض بأكثر من غيره أو بأقل ؛ وهذا عادل بأكثر من غيره أو بأقل .

وهي أنفسها تحتمل الزيادة ، فإن الشيء الأبيض قد يمكن أن يزيد /٣٠/ بياضه فيصير أشدّ بياضا ، وليس كلها ولكن أكثرها . فإنه مما يشك فيه : هل يقال عدالة أكثر أو أقل من عدالة ، وكذلك في سائر الحالات . فإن قوماً يمارون في [١٧٢ أ] أشباه هذه فيقولون إنه لا يكاد أن يقال عدالة أكثر ولا /٣٥/ أقلّ من عدالة ، ولا صحة أكثر ولا أقل من صحة ؛ ولكنهم يقولون إن « لهذا » صحةً أقل مما لغيره ولهذا عدالة أقل مما لغيره وعلى هذا المثال : « لهذا » كتابةٌ أقل من كتابة غيره وسائر الحالات . فأما ما يسمى بها فإنها تقبل الأكثر والأقل بلا شك ، فإنه يقال إن هذا أبلغ[٩٩] من غيره وأعدل وأصحّ[١٠٠] : وكذلك الأمر في سائرها .

/٥/ وأما المثلث والمربع فلن يُظَنَّ أنهما يقبلان الأكثر ولا الأقل ؛ ولا شيء من سائر الأشكال ألبتةَ : فإن ما قبل قولَ[١٠١] المثلث أو قول

الدائرة فكله على مثال واحد مثلثاتٌ ودوائر ؛ وما لم يقبله فليس يقال إن هذا أكثر من غيره /١٠/ فيه ، فإنه ليس المربع في أنه دائرة أكثر من المستطيل إذ كان ليس يقبل ولا واحد منهما قولَ الدائرة. وبالجملة ، إنما يوجد قول[١٠٢] الشيئين أكثر من الآخر إذا كانا جميعاً يقبلان قول[١٠٣] الشيء الذي يُقْصَد له . فليس كل الكيف إذاً يقبل الأكثر والأقل . فهذه التي ذكرت ليس منها شيء هو خاصةُ الكيفية .

فأما « الشبيه » « وغير الشبيه » فإنما يقالان في الكيفيات وحدها ؛ /١٥/ فإنه ليس يكون هذا شبيهاً بغيره بشيء غير ما هو به كيف . فتكون خاصة الكيفية أن بها يقال شبيه وغير شبيه .

وليس ينبغي أن يتداخلك الشكُ فتقول : إنا قصدنا للكلام في الكيفية /٢٠/ فعدّدنا كثيراً من المضاف ، إذ الملكات والحالات من المضاف ، فإنه تكاد أن تكون أجناس هذه كلها وما أشبهها إنما تقال من المضاف . وأما الجزئيات فلا شيء منها[١٠٤] ألبتة ، فإن العلم وهو جنس ماهيته ، إنما يقال بالقياس /٢٥/ إلى غيره . وذلك أنه إنما يقال علم بشيء ؛ فأما الجزئيات فليس شيء منها ماهيته تقال بالقياس إلى غيره ، مثال ذلك : النحو ، ليس يقال نحواً بشيء ، ولا الموسيقى هي موسيقى بشيء ، اللهم إلا أن تكون هذه أيضاً قد تقال من /٣٠/ المضاف من طريق الجنس ، مثال ذلك : النحو يقال علماً بشيء لا نحواً بشيء ، والموسيقى علماً (١) بشيء لا موسيقى بشيء [١٧٢ ب] فيجب أن تكون الجزئيات[١٠٥] ليست من المضاف. ويقال لنا ذوو كيفية — بالجزئيات (٢) ؛ وذلك أنه إنما لنا هذه : فإنّا إنما يقال لنا علمٌ(٣) — بأن لنا من العلوم الجزئية . فيجب من ذلك أن تكون أيضاً — أعني

---

(١) ص : علم .

(٢) ص : « ذوي كيفية بالجزئيات » — أي عن طريق العلوم الجزئية .

(٣) ص : علم .

الجزئيات – كيفيات ، وهي التي بها نُدعى ذوي /٣٥/ كيفية – وليس [1] هذه من المضاف . وأيضاً أن أُلفي شيء واحدٌ بعينه كيفاً ومضافاً ، فليس بمُنْكَرٍ أن يُعَدَّ في الجنسين جميعاً .

– ٩ –

في يفعل وينفعل

/١١ ب/ وقد يقبل يفعل وينفعل مُضادةً ، والأكثر والأقل . فإن « يُسَخِّن » مضاد « ليُبَرِّد » ، « ويَسْخُن » مضاد « ليَبْرد » ، «ويَلَذُّ» ، مضاد « ليتأذى » – فيكونان قد يقبلان المضادة . وقد يقبلان أيضاً الأكثر والأقل : فإن يسخن قد يكون أكثر وأقل ، ويسخن أكثر وأقل ، ويتأذى أكثر وأقل ، فقد يقبل إذن « يفعل » و « ينفعل » الأكثر والأقلَّ .

فهذا مبلغ ما نقوله في هذه .

وقد قيل في الموضوع ايضاً في باب المضاف أنه إنما يقال من الوضع على طريق المشتقة أسماؤها .

/١٠/ فأما في الباقية ، أعني في متى ، وفي أين ، وفي له ، فإنها إذ كانت واضحة لم نقل فيها شيئاً سوى ما قلناه بدءاً من أنه يدل : أما على « له » فمُنْتَعِل ، مُتَسَلِّح ؛ وأما على « أين » فمثل قولك : في لوقِينُ وسائر ما قلناه فيها .

فهذا ما نكتفي به من القول في الأجناس التي إياها قَصَدنا .

---

(١) أي مع أنها ليست من المضاف .

- ١٠ -
في المتقابلات

وقد ينبغي أن نقول في المتقابلات على كم جهة من شأنها ان تتقابل ، /١٥/ فنقول : إن الشيء يقال إنه يقابل غيرَه على أربعة أوْجُه : إما على طريق المضاف ؛ وإما على طريق المُضَادَّة ؛ وإما على طريق العَدَم والملكة ؛ وإما على طريق الموجبة والسالبة . — فتقابلُ واحدٍ واحدٍ من هذه إذا قيل على طريق الرسم : أمّا على طريق المضاف : فمثل الضِّعف للنصف [١٧٣ أ] وأما /٢٠/ على طريق المتضادّة : فمثل الشرّير للخيرِّ : وأما على طريق العَدَم والمَلَكة فمثل العَمَى والبصر ؛ وأما على طريق الموجبة والسالبة : فمثل جالس ، ليس بجالس .

فما كان يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته إنما تقال بالقياس الذي إياه تقابل أو على نحوٍ آخر من أنحاء النسبة إليه ، مثال ذلك الضِّعف /٢٥/ عند النصف ، فإن ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، وذلك أنه إنما هو ضِعْفٌ لشيء . والعلم أيضاً يقابل المعلوم على طريق المضاف . وماهية العلم إنما تقال بالقياس إلى المعلوم . والمعلوم أيضاً فماهيته إنما تقال بالنسبة إلى مقابِلِهِ ، أي إلى العلم ، فإن المعلوم إنما يقال إنه معلوم عند /٣٠/ شيء أي عند العلم . فما كان إذاً يقابل على طريق المضاف فإن ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، أو يقال بعضها عند بعض على نحوٍ آخر .

فأما على طريق(١٠٦) المضادة فإن ماهيتها الا تقال أصلاً بعضُها عند بعض ، بل إنما يقال إن بعضَها مضادٌّ لبعض . فإنه ليس يقال : إن الخَيِّرَ هو /٣٥/ خَيِّرٌ للشرير ، بل مُضادٌّ له ، ولا الأبيض أبيض للأسود ، بل مضاد له ، فتكون هاتان المُقابلتان مختلفتين . وما كان من المتضادة هذه حالها ، أعني /١٢ أ/ أن الأشياء التي من شأنها أن يكون وجودها فيها أو الأشياء التي تنعت بها يجب ضرورة ان يكون أحد المتضادين موجوداً فيها ، فليس فيما بينهما

متوسطٌ أصلاً . وما كان ليس واجباً أن يكون أحدهما موجوداً فيها ، فتلك فيما بينهما متوسطٌ ما لا محالة ، مثال ذلك : الصحة والمرض من شأنهما أن يكونا في بدن الحيوان ؛ ويجب ضرورةً أن يكون أحدُهما — أيهُّما كان — /٥/ موجوداً في بدن الحيوان : إما المرض وإما الصحة . والفرد والزوج ينعت بهما العدد ؛ ويجب ضرورة أن يوجد أحدهما — أيهُّما كان — في العدد : إما الفرد ، وإما الزوج . وليس فيما بين هذه متوسطٌ ألبتةَ ، لا بين الصحة /١٠/ والمرض ، ولا بين الفرد والزوج . — فأما ما لم يكن واجباً أن يوجد فيها أحدهما ، فتلك فيما بينها متوسطٌ . مثال ذلك السواد والبياض [١٧٣ ب] من شأنهما أن يكونا في الجسم ، وليس واجباً أن يكون أحدُهما موجوداً في الجسم ، فإنه ليس كل جسم فهو إما أبيض وإما أسود . والمحمود والمذموم قد يُنْعَت بهما الإنسان وتنعت بهما أيضاً أشياءُ كثيرةٌ غيرُه ، إلا أنه ليس /١٥/ بواجب ضرورةً أن يكون أحدهما موجوداً في تلك الأشياء التي تُنْعَت بهما ؛ وذلك أنه ليس كل شيء فهو إما محمود وإما مذموم . فَبَيْنَ هذه متوسطاتٌ ما : مثال ذلك أن بين الأبيض وبين الأسود الأدكنَ والأصفرَ وسائرَ الألوان ؛ وبين المحمود والمذموم ما ليس بمحمود ولا مذموم.

/٢٠/ فإن في بعض الأمور قد وُضعت أسماءٌ للأوساط ، مثال ذلك أن بين الأبيض وبين الأسود الأدكنَ والأصفرَ . وفي بعضها لا يمكن العبارة عن الأوسط باسم ، إنما يحدّ الأوسط بسلب الطرفين ، مثال ذلك : لا جيد ، ولا رديء ؛ ولا عدل ، ولا جور .

فأما «العدم» و«الملكة» فإنهما في شيء واحد بعينه يقالان ، مثال ذلك البَصَر والعمى في العين ، وعلى جملةٍ من القول : كلٌّ ما كان من شأن الملكة أن تكون فيه ففيه يقال كلِ واحدٍ منهما . وعند ذلك نقول في كل واحدٍ مما هو قابل للملكة إنه عادمٌ عندما لا تكون موجودةً للشيء الذي /٣٠/ من شأنها ان تكون موجودة له وفي الحين الذي من شأنها أن تكون له فيه : فإنا

إنما نقول : « أدْرَد » لا لمن لم تكن له أسنان ، ونقول « أعمى » لا لمن لم يكن له بصر ، بل إنما نقول ذلك فيما لم يكونا له في الوقت الذي من شأنهما أن يكونا له فيه . فإن[١٠٧] البعض ليس له حين يولد لا بَصَرَ ولا أسنان، ولا يقال فيه إنه أدرد ولا إنه أعمى .

وليس أن تُعْدَم المَلَكة وأن توجد الملكة هما العدم والملكة . من ذلك /٣٥/ أن البصر ملكة ، والعمى عدم ؛ وليس أن يُوجَد البصرُ هو البصر ، ولا أن يوجد العمى هو العمى . فإن العمى هو عدمٌ ما . فأما أن يكون الحيوان أعمى فهو أن يَعدمَ البصر وليس هو العَدَم ، فإنه لو كان « العمى » و « أن /٤٠/ يوجد العمى » شيئاً واحداً بعينه ، لقد كانا جميعاً يُنْعَت بهما شيء واحد بعينه . غير أنا نجد الإنسان يقال له أعمى ولا يقال له عمى على وجه من /١٢ ب / الوجوه — ومظنونٌ أن هذين أيضاً يتقابلان . أعني أن تُعْدَم الملكة وأن توجد الملكة كتقابل العدم والملكة؛وذلك أن جهة المُضادَّة[١٧٤ أ]واحدة /٥/ بعينها،فإنه كما العمى يقابل البصر، كذلك[١٠٨] الأعمى يقابل البصير .

وليس أيضاً ما تقع عليه الموجبة والسالبة موجبةً ولا سالبةً ؛ فإن /١٠/ الموجبة قول مُوجِب والسالبة قول سالب . فأما ما تقع عليه الموجبة والسالبة، فليس منها شيء هو قول. ويقال في هذه أيضاً إنها يقابل بعضها بعضاً مثل الموجبة والسالبة ؛ فإن في هذه أيضاً جهة المقابلة واحدة بعينها ، وذلك أنه كما الموجبة تقابل السالبة : مثال ذلك قولك « إنه جالس » لقولك « إنه ليس بجالس » ، كذلك يتقابل أيضاً الأمران اللذان يقع عليهما كلُّ واحدٍ /١٥/ من القولين ، أعني « الجلوس » لـ « غير الجلوس » .

فأما أن العدم والملكة ليسا متقابلين تقابل المضاف فذلك ظاهر ، فإنه ليس[١٠٩] ماهيتُه تقال بالقياس إلى مُقابِلِه . وذلك أن البصر ليس هو بصراً بالقياس إلى العمى ، ولا ينسب إليه على جهة أخرى أصلا . وكذلك /٢٠/

أيضاً ليس يقال للعمى عمى للبصر[110] ، بل إنما يقال : العمى عدم للبصر ؛ فأما « عمى للبصر » فلا يقال . — وأيضاً فإن كل مضافين فكل واحد منهما يرجع على صاحبه في القول بالتكافؤ فقد كان يجب فيالعمى أيضاً لو كان من المضـاف أن يرجع بالتكافؤ على ذلك الشيء الذي اليـه يضاف بالقول ، /١٥/ لكنه ليس يرجع بالتكافؤ وذلك أنه ليس يقال إن البصر هو بصر للعمى .

ومن هذه الأشياء[111] يتبين أيضاً أن التي تقال على طريق العدم والملكة ليست متقابلةتقابُلَ المُضادَّة[112]فإن المتضادين اللذين ليس بينهما متوسط أصلا قد يجب ضرورةً أن يكون أحدُهما موجوداً دائماً في الشيء الذي فيه من شأنهـا أن تكون ، أو في الأشياء التي تنعت بهـا ، فإن الأشياء التي ليس بينها متوسط أصلاً كانت الأشياء[113] التي يجب ضرورةً أن يكون أحد /٣٠/ الشيئين[114] منها موجوداً في القابل : مثال ذلك في المرض والصحة ، والفرد والزوج . — فأما اللذان[115] بينهما متوسط فليس واجباً ضرورةً في حين من الزمان أن يكون أحدهُما موجوداً في كل شيء ، [١٧٤ ب] فإنه ليس كلُّ شيء قابلاً (*) فواجبٌ ضرورةً أن يكون إما أبيض وإما أسود ، وإما حاراً وإما بارداً ؛ وذلك أنه ليس مانعٌ من أن يكون إنما يوجد فيه شيء مما في الوسط . وأيضاً /٣٥/ فإنه قد كانت الأشياء[116] التي بينها متوسطٌ ما ، هي الأشياء التي ليس واجباً ضرورةً أن يكون أحدُ الشيئين[117] موجوداً في القابل ما لم يكن أحدهما موجوداً بالطبع ، مثل أن < يوجد بالطبع > للنار أنها حارة، وللثلج أنه أبيض .وفي هذه وجودُ أحد الشيئين مُحَصَّلاً واجب ، لا أيهما اتفق . فإنه ليس يمكن أن تكون النار باردة ولا الثلج أسود . فيكون ليس يجب /٤٠/ وجود أحد الشيئين أيهما كان في كل قابل، لكن وجود الواحد فيما هو له /١٣ أ / بالطبع دون غيره؛ ووجود الواحد في هذه مُحَصَّلاً ، لا أيهما اتفق .

---

(١) ص : قابل .

فأما في العدم والملكة فليس يصح ولا واحد من الأمرين اللذين ذكرا ؛ وذلك أنه ليس يجب ضرورةً أن يوجد دائماً في القابل أحدُهما أيهما كان . فإن ما لم يبلغ بعدُ إلى أن يكون من شأنه أن يبصر فليس يقال فيه لا أنه أعمى /٥/ ولا أنه بصير . — فيكون هذان ليسا من المتضادات التي بينها متوسط أصلا ، ولا هما أيضاً من المتضادات التي بينها متوسط ما ؛ فإن أحدهما موجودٌ في كل قابلٍ ضرورةً ، أعني أنه إذا صار [١١٨] في حد مما من شأنه أن /١٠/ يكون له بصر فحينئذ يقال له أعمى أو بصير . وليس يقال فيه أحدُها محصلا ، لكن أيها اتفق ، فإنه ليس يجب فيه لا العمى ولا البصر ، بل أيهما اتفق . فأما المتضادات التي بينها متوسط فلم يكن يلزم ضرورةً في وقت من الأوقات أن يكون أحدُهما موجوداً في الكل ، لكن في البعض ؛ وفي هذه أيضاً /١٥/ أحدهما مُحَصَّل . — فيكون قد تبين من ذلك أن التي تقال على طريق العدم والملكة ليست تتقابل ولا كواحدة من جهتي تقابل المتضادات .

وأيضاً فإن المتضادات [١٧٥ أ] إن كان القابل موجوداً ، فقد يمكن أن يكون تغيرٌ من كل واحد من الأمرين إلى الآخر ما لم يكن الواحد موجوداً لشيء بالطبع /٢٠/ مثل ما للنار الحرارةُ . فإن الصحيح قد يمكن أن يمرض ، والأبيض قد يمكن أن يصير أسود ، والبارد قد يمكن أن يصير حاراً ، والصالح قد يمكن أن يصير طالحاً ، والطالح قد يمكن أن يصير صالحاً . فإن الطالح إذا نقل إلى معاشرة من هو على مذاهب وأقاويل أجملَ ، فإنه قد يأخذ في طريق /٢٥/ الفضيلة ولو يسيرا ؛ وإن هو أخذ في هذا الطريق مرة واحدة فمن البَيِّنِ أنه إما أن ينتقل عما كان عليه على التمام ، وإما أن يُمْعِن في ذلك إمعاناً كثيراً ، وذلك أنه كلما مَرَّ [١] ازدادت سهولة الحركة عليه إلى الفضيلة . وإذا أخذ في هذا الطريق ولو أخذاً يسيراً منذ أول الأمر حتى يكون وشيكاً بأن يمعن فيه ثم تمادى في ذلك ودام عليه انتقل على التمام إلى الملكة المضادة

---

(١) مرَّ : تقدم في هذا الطريق .

/٣٠/ لها إن لم يَقْصُرْ به الزمانُ . – فأما العدم والملكة فليس يمكن أن يكون فيهما التغير من البعض إلى البعض ، فإن التغير من الملكة إلى العدم قد يقع ؛ وأما من العدم إلى الملكة فلا يمكن أن يقع ، فإنه لا من صار أعمى يعود /٣٥/ فيبصر ، ولا من صار أصلع يعود ذا جُمّة ، ولا من كان أدْرد تَنْبُتُ له الأسنانُ .

ومن البيِّن أن التي تتقابل على طريق الموجبة والسالبة فليس تقابلها ولا /١٣ ب / على واحد من هذه الأنحاء التي ذُكِرَتْ ، فإن في هذه وحدها يجب ضرورةً أن يكون أبداً أحدُهما (١١٩) صادقاً والآخرُ كاذباً ، وذلك أنه لا في المتضادات يجب ضرورةً أن يكون أبداً أحدُهما (١٢٠) صادقاً والآخرُ كاذباً ، ولا في المضاف ، /٥/ ولا في العدم والملكة : مثال ذلك الصحة والمرض متضادّان ، وليس واحد منهما لا صادقاً ولا كاذباً ؛ وكذلك الضِّعف والنصف يتقابلان على طريق المضاف وليس واحد [١٧٥ ب] منهما لا صادقاً ولا كاذباً . ولا أيضاً التي على جهة العدم والملكة مثل البصر والعمى . وبالجملة ، فإن التي تقال بغير تأليف أصلاً /١٠/ فليس شيء منها لا صادقاً ولا كاذباً ، وهذه التي ذُكِرَتْ كلها إنما تقال بغير تأليف .

إلا أنه قد يُظَنّ أن ذلك يلزم خاصةً في المتضادات التي تقال بتأليف ، فإن «سقراط صحيح» مضادّ لـ «سقراط مريض» . لكنه ليس يجب ضرورة /١٥/دائماً ولا في هذه أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً، فإن سقراط إذا كان موجوداً كان أحدُهما صدقا والآخر كذبا . وإذا لم يكن موجوداً فهما جميعاً كاذبان . وذلك أنه متى لم يكن سقراط موجوداً ألبتةَ لم يكن /٢٠/ صدقا : لا أن سقراط مريض ولا أنه صحيح . – وأما في العدم والملكة فإن العين (*) إذا لم تكن موجودة أصلا لم يكن ولا واحد من الأمرين صدقاً . ومتى كانت أيضاً موجودة لم يكن أبداً أحدهما صدقا ، فإن

(*) العين : الموضوع .

« سقراط بصير » مقابل لـ « سقراط أعمى » تقابل العدم والملكة . وإذا . كان موجوداً فليس واجباً[121] ضرورةً أن يكون أحدُهما صادقاً أو كاذباً، فإنه ما لم يأتِ الوقتُ الذي من شأنه أن يكون فيه بصيراً أو أعمى فهما جميعاً كاذبان . ومتى لم /٢٥/ يكن أيضاً سقراطُ أصلاً ، فعلى هذا الوجه أيضاً الأمران جميعا كاذبان ، أعني : أنه بصير وأنه أعمى .

فأما في الموجبة والسالبة فأبداً <سواء> كان موجوداً أو لم يكن موجوداً، < فإن > أحدهما يكون كاذباً والآخر صادقاً . فإن القول بأن « سقراط مريض » وأن « سقراط ليس مريضاً » إن كان سقراط موجوداً /٣٠/ فظاهر أن أحدهما صادقٌ أو كاذب ، وإن لم يكن موجوداً فعلى هذا المثال : فإن القول بأن « سقراط مريض » إذا لم يكن سقراط موجوداً — كاذبٌ والقول بأنه ليس مريضاً صادق ، فيكون في هذه وحدها خاصةً أحدُ القولين يكون أبداً صادقاً أو كاذباً ، أعني التي تتقابل على طريق الموجبة /٣٥/ والسالبة .

— ١١ —
< الأضداد >

والشر[122] ضرورةً مضاد للخير ؛ وذلك بيّنٌ بالاستقراء في الجزئيات ، مثال ذلك المرَض للصحة ، والجور للعدل ، والجبن للشجاعة ؛ وكذلك أيضاً في سائرها . [١٧٦ أ] فأما المضاد للشر فربما كان الخير ، وربما كان الشر ؛ فإن النقص /١٤ أ/ هو شرٌ يضادّه الإفراط وهو شر ؛ وكذلك التوسط مضادٌ لكل واحدة منهما وهو خير ؛ وإنما يوجد ذلك في اليسير من الأمور ؛ فأما في أكثرها /٥/ فإنما الخير دائماً مضادٌ للشر .

وأيضاً فإن المتضادين ليس واجباً ضرورةً متى كان أحدهما موجوداً أن يكون الباقي موجوداً : وذلك أنه إن كانت الأشياء كلُّها صحيحةً ،

فإن الصحة تكون موجودة ؛ فأما المرض فلا . وإن كانت الأشياء كلُّها بيضاء فإن البياض موجود ؛ فأما الأسود فلا . وأيضاً إن كان أن « سقراط صحيح » /١٠/ مضاداً لأن « سقراط مريض » وكان لا يمكن أن يكونا جميعاً موجودين فيه (١٢٣) بعينه ، فليس يمكن متى كان أحد هذين المتضادين موجوداً أن يكون الباقي أيضاً موجوداً . فإنه متى كان موجوداً أن « سقراط صحيح » فليس يمكن أن يكون موجوداً أن « سقراط مريض » .

/١٥/ ومن البيّنِ أن كل متضادين فإنما شأنهما أن يكونا في شيء واحد بعينه : فإن الصحة والمرض في جسم الحي ، والبياض والسواد في الجسم على الإطلاق ، والعدل والجور في نفس الإنسان .

وقد يجب في كل متضادين إما أن يكونا في جنسٍ واحد بعينه ؛ وإما /٢٠/ أن يكونا في جنسين متضادين ؛ وإما أن يكونا أنفسهما جنسين : فإن الأبيض والأسود في جنس واحد بعينه ، وذلك أن جنسهما اللون . فأما العدل والجور ففي جنسين متضادين، فإن الجنس لذاك فضيلة ، ولهذا رذيلة . وأما الخير /٢٥/ والشر فليس في جنس ، بل هما أنفسهما جنسان لأشياء .

- ١٢ -
في المتقدم

يقال إن شيئاً متقدم لغيره على أربعة أوجه :

أما الأوّل وعلى التحقيق فبالزمان ، [١٧٦ ب] وهو الذي به يقال إن هذا أَسَنّ من غيره ، أو هذا أَعْتَقُ من غيره . فإنه إنما يقال أسن وأعتق من جهة أن زمانه أكثرُ .

وأما الثاني فما لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود ، مثال ذلك أن الواحد /٣٠/ متقدم للاثنين ، لأن الاثنين متى كانا موجودين لَزِم بوجودهما وجود

الواحد . فإن كان الواحدُ موجوداً فليس واجباً ضرورةً وجودُ الاثنين ، فيكون لا يرجع بالتكافؤ من وجود الواحد لزومُ وجود الاثنين . ومظنونٌ أن ما لا يرجع /٣٥/ منه بالتكافؤ في لزوم الوجود فهو متقدم .

فأما المتقدم الثالث فيقال على مرتبةٍ ما ، كما يقال في العلوم وفي الاقاويل. فإن في العلوم البرهانية قد يوجد المتقدم والمتأخر في المرتبة ، وذلك أن الاسْطُقُسَّات (١٢٤) متقدمةٌ للرسوم (*) في المرتبة ، وفي الكتابة حروفُ المعجم متقدِّمة /١٤ ب/ للهجاء ؛ وفي الأقاويل أيضاً على هذا المثال : الصدر للاقتصاص (**) في المرتبة .

وأيضاً مما هو خارج عما ذكر : الأفضل والأشرف قد يُظَنُّ أنه متقدم في الطبع . ومن عادة الجمهور أن يقولوا في الأشرف عندهم والذين يخصونهم /٥/ بالمحبة إنهم متقدمون عندهم . ويكاد أن يكون هذا الوجه أشدَّ هذه الوجوهُ (١٢٥) مباينَة (***) .

فهذا أيضاً يكاد أن يكون مبلغ الأنحاء التي يقال عليها المتقدم .

ومظنون أن ها هنا نحواً آخر للمتقدم خارجاً من الأنحاء التي ذُكِرت . /١٠/فإن السبب من الشيئين اللذين يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود على أي جهة كان سبباً لوجود الشيء الآخر — فبالواجب يقال إنه متقدِّم بالطبع . ومن البيِّن أن هاهنا أشياء ما تجري هذا المجرى : أن « الإنسان موجود » — يرجع بالتكافؤ في لزومِ الوجود على القول الصادق فيه . فإنه إن كان الإنسان

(*) يقصد « باسقصات » هنا المبادىء في الهندسة وهي الحدود والبديهيات والمصادرات والتعريفات الخ ؛ و « وبالرسوم » القضايا أو النظريات الهندسية (وسميت برسوم لأنها في الهندسة تعبر عن أشكال ، رسوم) .

(**) الاقتصاص : العرض ، أو صلب البحث — في الإنشاء .

(***) أي للمألوف .

/١٥/ موجوداً فإن القول بأن « الإنسان موجود » صادق ؛ وذلك يرجع بالتكافؤ . فإنه إن كان القول بأن « الإنسان موجودٌ » صادقاً [١٧٧ أ] فإن الإنسان ، موجودٌ . إلا أن القول الصادق لا يمكن أن يكون سبباً لوجود الأمر ، بل /٢٠/ الذي يظهر أن الأمر سببٌ ، على جهةٍ من الجهات ، لصدق القول ؛ وذلك أن بوجود الأمر أو بأنه غير موجودٍ يقال إن القول صادق أو كاذب .

فيكون قد يقال إن شيئاً متقدم لغيره على خمسة أوْجُهٍ .

- ١٣ -
في « معــاً »

يقال « مَعَاً » على الإطلاق والتحقيق في الشيئين إذا كان تكونهُما في زمان /٢٥/ واحدٍ بعينه ، فإنه ليس واحدٌ منهما متقدماً ولا متأخراً ؛ وهذان يقال فيهما إنهما « معاً » في الزمان .

ويقال « معاً » بالطبع في الشيئين إذا كانا يرجعان بالتكافؤ في لزوم الوجود ولم يكن أحدهما سبباً أصلا لوجود الآخر . مثال ذلك في الضِّعف والنصف ، /٣٠/ فإن هذين يرجعان [١٢٦] بالتكافؤ ، وذلك أن الضِّعف إن كان موجوداً فالنصف موجود ، والنصف إذا كان موجوداً فالضِّعف موجود . وليس ولا واحد منهما سبباً لوجود الآخر .

والتي هي من جنسٍ واحدٍ قسيمةٌ بعضها لبعض يقال إنها « معاً » بالطبع . /٣٥/ و « القسيمة بعضها لبعض » يقال إنها التي بتقسيم واحد ، مثال ذلك : الطائر قسيم المشّاء والسابح — فإن هذه قسيمةٌ بعضها لبعض من من جنسٍ واحد ، وذلك أن الحيّ ينقسم إلى هذه ، أعني إلى الطائر والماشي والسابح . وليس واحدٌ من هذه أصلاً متقدماً ولا متأخراً ، لكن أمثال

هذه مظنون بها « معاً » بالطبع . وقد يمكن أن يُقَسَّم كلٌ واحد من هذه أيضاً إلى أنواع ، مثال ذلك الحيوان المَشّاء والطائر والسابح — فتكون تلك أيضاً « معاً » بالطبع ، /١٥ أ/ أعني التي هي من جنس واحد بتقسيم واحد .

فأما الأجناس فإنها أبداً متقدمةٌ ، وذلك أنها لا ترجع بالتكافؤ بلزوم /٥/ الوجود ، مثال ذلك أن السابح إن كان موجوداً فالحي موجود . وإذا كان الحي موجوداً فليس واجباً ضرورة أن يكون السابحُ موجوداً .

فالتي تقال إنها « معاً » بالطبع هي التي ترجع بالتكافؤ بلزوم الوجود ، [١٧٧ ب] وليس واحدٌ من الشيئين سبباً أصلا لوجود الآخر ؛ والتي [١] هي من جنس واحد /١٠/ قسيمة بعضها لبعض . فأما التي تقال على الإطلاق إنها معاً فهي التي تكونهُما في زمان واحد بعينه .

— ١٤ —

في الحركة

أنواع الحركة ستة : التكوُّن ، والفساد ، والنمو ، والنقص ، والاستحالة ، /١٥/ والتغير بالمكان .

فأما سائر هذه الحركات بعد الاستحالة [*] فظاهر أنها مخالفةٌ بعضُها لبعض . وذلك أنه ليس التكوّن فسادا ، ولا النمو نقصا ، ولا التغير بالمكان ، وكذلك سائرها . — فأما الاستحالة فقد يسبق إلى الظن فيها أنه يجب ضرورةً أن /٢٠/ يكون ما يستحيل < إنما يتمُّ > بحركة ما من سائر الحركات . وليس ذلك بحق : فإنا نكاد أن يكون في جميع [١٢٧] التأثيرات التي تحدث فينا ،

---

(١) أي وكذلك هي الأنواع التي تتقابل في التقسيم وتندرج تحت جنس واحد .

(*) أي : أما الحركات الأخرى كلها غير حركة الاستحالة ...

أو في أكثرها ، تلزمنا الاستحالةُ ، وليس يشوبنا في ذلك شيءٌ من سائر الحركات ، فإن المتحرك بالتأثير ليس يجب : لا أن يَنْمى ولا أن يلحقه نقصٌ ؛ وكذلك في سائرها . /٢٥/ فتكون الاستحالة غير سائر الحركات . فإنها لو كانت هي وسائرَ الحركات شيئاً واحداً لقد كان يجب أن يكون ما استحال فقد نما لا محالة ، أو نَقَصَ ، أو لزمه شيء من سائر الحركات . لكن ليس ذلك واجباً . وكذلك أيضاً ما نما أو تحرّك حركةً ما أخرى : كان يجب أن يستحيل . لكن كثيراً من /٣٠/ الأشياء تَنْمِي ولا تستحيل ، مثال ذلك أن المربع إذا أضيف إليه ما يضاف (**) حتى يحدث العلم فقد تزايد ، إلا أنه لم يحدث فيه حَدَثٌ أحالَهُ عما كان عليه . وكذلك في سائر ما يجري هذا المجرى . — فيجب من ذلك أن تكون هذه الحركاتُ مخالفٌ بعضُها لبعض .

والحركة على الإطلاق يضادّها السكون. وأما الحركات الجزئية /١٥ب/ فتضادّها الجزئيات . وأما التكَوُّن فيضادّه [١٧٨ أ] الفساد ، والنموّ يضادّه النقص ، والتغير بالمكان يضادّه السكون في المكان . وقد يشبه أن يكون قد يقابل هذه الحركةِ خاصةً (١٢٨) التغيرُ إلى الموضع المضادّ لذلك الموضع ، مثال ذلك : التغير إلى فوق للتغير إلى أسفل ، والتغير إلى أسفل للتغير إلى فوق . — /٥/ فأما الحركة الباقية من الحركات التي وُصِفَتْ فليس بسهلٍ أن يُعطى لها ضدٌ ، فقد يشبه أن لا يكون لهذه ضد ، اللهم إلا أن يجعل جاعلٌ في هذه أيضاً المقابلَ هو السكون في الكيف أو التغير إلى ضدّ ذلك الكيف ، كما جُعِلَ المقابلُ في الحركة في المكان السكونَ في المكان أو التغيرَ إلى الموضع /١٠/ المضادّ . فإن الاستحالة تغيرٌ بالكيف . فيكون يقابل الحركةَ في الكيف السكونُ في الكيف أو التغيرُ إلى ضدّ ذلك الكيف ،

(**) في الأصل : إذا طبق عليه « الجنومون » (وهو آلة تشير إلى الأوقات أو ارتفاعات الشمس بواسطة إسقاط الظل على مستو أو على سطح منحن) فقد تزايد ...

مثل مصيرِ الشيءِ أسودَ بعد أن كان أبيض ، فإنه يستحيل إذا حدث له تغيرٌ إلى ضدٍ /١٥/ ذلك الكيف .

— ١٥ —
في « له »

إن « له » يقال على أنحاء شتى .

وذلك أنها تقال إما على طريق المَلَكة والحال (*) أو كيفية ما أخرى : فإنه يقال [١٢٩] فينا إن « لنا » معرفة ، و « لنا » فضيلة . — وإما على طريق /٢٠/ الكم (*) .مثال ذلك المقدارُ الذي يتفق أن يكون للإنسان، فإنه يقال إن « له » مقداراً طوله ثلاثُ أذرع أو أربع أذرع . — وإما على طريق ما يشتمل على [١٣٠] البدن (**) : مثل الثوب أو الطَيْلَسان . — وإما في جزء منه : (***) مثل الخاتمَ في الإصبَع . — وإما على طريق (****) الجزء : مثال ذلك اليد أو الرجل . — وإما على طريق ما (+٥) الإناء : مثال ذلك الحِنْطة في المُدْى (+٦) /٢٥/ أو الشراب [١٣١] في الدَّن ، فإن اليونانيين يقولون إن الدَّنَ « له » شراب ، بمعنى « فيه » شراب ، والمُدْى « له » حنطة يعني « فيه » حنطةً . — فهذان يقال فيهما « له » على طريق ما في الإناء . — وأما على طريق المِلْك فإنه قد يقال إن « لنا » بيتاً و « لنا » ضيعة .

(*) إشارة إلى مقولة : الكيف .

(*) إشارة إلى مقولة : الكم .

(**) إشارة إلى مقولة : الملك .

(***) إشارة إلى مقولة الملك .

(****) إشارة إلى الجوهر ، لأن أجزاء الجسم هي الأخرى جواهر .

(+٥) إشارة إلى مقولة الأين .

(+٦) المدى : مكيال يسع ١٩ صاعاً ، والجمع : أمداد .

وقد يقال في الرجل أيضاً إن له زوجة ، ويقال في المرأة إن لها زوجاً . إلا أن هذه الجهة التي ذكرت /٣٠/ في هذا الموضع أبعدُ الجهات كلّها من « له » ، فإن قولنا « له » أمرأة ، لسنا ندل به على شيء أكثر من المقارنة .

ولعله قد يظهر لقولنا « له » أنحاءٌ ما أُخَر . فأما الأنحاء التي جرت العادة باستعمالها في القول فنكاد أن نكون قد أتينا على تعديدها .

[تم كتاب أرسطوطالس المسمى قاطيغوريا أي المقولات...(وصححه)[1] الحسن بن سوار من نسخة يحيى بن عدى التي بخطه ، وهي التي قابل بها الدستور الذي بخط اسحق الناقل . قوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن اسحق بن زرعة ، نسخها أيضاً من نسخة يحيى بن عدى المنقولة من دستور الأصل الذي بخط اسحق بن حنين ؛ فكان موافقاً . والحمد لله على إنعامه] .

---

(١) ص : صححه .

التعليقات الواردة في المخطوطة

على ترجمة كتاب « المقولات »

< تقديم من الحسن بن سوار >

قال الحسن بن سوار : اما غرض ارسطوطالس في هذا الكتاب فهو الكلام في الالفاظ البسيطة التي في الوضع الاول الدالة على اجناس الامور العالية من حيث هي دالة بتوسط الاثار التي في النفس منها وفي الامور من حيث يستدل عليها باللفظ — فهذا هو غرضه في هذا الكتاب. فقولنا ان غرضه الكلام في الالفاظ الفصل بين هذا القول وبين من قال ان كلامه في الامور وقولنا بسيطة للفصل بينها وبين الالفاظ المركبة الدالة مثل قولنا الانسان يمشي . فان هذا هو لفظ دال إلا أنه مركب والكلام فيه هو في الكتاب الثاني الذي يتلو هذا . وقولنا التي في الوضع الاول للفصل بينها وبين الالفاظ التي في الوضع الثاني لان الالفاظ التي في الوضع الاول هي الاسماء والحلى التي اوقعت اولاً على الأمور وصيرت سمات وعلامات تدل عليها دلالة مجملة مثل تسميتنا لهذا فضة ولهذا نحاساً ولهذا ذهباً وبالجملة كل الالفاظ التي يشار بها إلى معنى مفرد . والالفاظ التي في الوضع الثاني هي الالفاظ التي تدل على ما ميزناه من الالفاظ التي في الوضع الاول مثل انا سمينا كل لفظ دال على معنى محصل مجرد من الزمان كقولنا زيد وعمرو وكل ما يدل مع ما يدل عليه على زمان كلمة مثل قام ويقوم . فهذه الالفاظ التي في الوضع الثاني وذلك ان بعد وجود تلك وضعنا هذه .

وقولنا «دالة» : للفصل من الالفاظ غير الدالة مثل بلطوري وعنقاء مغرب فان الكلام في

هذه هو من شأن اللغوي فان هذا يتكلم في المهمل وغير المهمل . وقولنا على اجناس الامور الموجودة لنوضح على اي شيء تدل الالفاظ التي غرضه الكلام فيها فتفصل بذلك من الالفاظ الدالة على معان آخر مثل الالفاظ الدالة على الاشخاص والجزئيات . واما قولنا من حيث هي دالة لتفصل من الكلام في الالفاظ من حيث هي الفاظ وبينها من حيث هي دالة فان ذاك انما هو للنحويين ومن غرضه الكلام في صحة القول وسقمه وهذا للمنطقيين لان المنطقي لما كان غرضه التفرقة بين الصدق والكذب وكان الصدق والكذب انما هو في الاقاويل الدالة بسبب دلالتها على الامور ما يلزم ان يكون قصده ان ينظر في الالفاظ من حيث هي دالة . واما زيادتنا بتوسط المعاني القائمة في النفس من الامور فهو ان الالفاظ انما تدل اولاً على المعاني التي تلك الآثار صور لها . واما زيادتنا في الامور من حيث يستدل عليها بالالفاظ فلان الامور ينظر فيها ويبحث عنها على اربع جهات نظراً طبيعياً ونظراً تعليمياً ونظراً ... ونظراً منطقياً . فالنظر الطبيعي هو ان تنظر في الامور من حيث هي في هيولى وحركة. والتعليمي فهو ان ننظر في الاعظام من حيث تجردها في الوهم والنظر . . . . وفي الصورة المفارقة للهيولي والمادة . والنظر المنطقي هو ان ننظر في الامور من حيث يستدل عليها بالالفاظ . فان المنطقي ليس يتكلم في الجوهر والجسم . . . . او من حيث هو في الحركة او من حيث هو مقدار او عظم وانما ينظر فيه من حيث يستدل عليه بهذه اللفظة وهي قولي جوهر وكأنه يقول ان الشيء الذي تدل عليه هذه اللفظة وهي قولي جوهر هو الذي منه اول ومنه ثان ومن خواصه كذا ومن صفته كذا وقصده في معرفة الامور النظر في اضافتها بعضها إلى بعض ينظر ايها ينبغي ان يكون محمولاً فقط وايها موضوعاً فقط وايها يصلح ان يكون محمولاً وموضوعاً . فهذا هو غرض ارسطوطالس في هذا الكتاب وهذا ما يجب ان نقوله في شرحه .

(واما منفعته) فظاهرة وذلك انه لما كان الغرض في صناعة المنطق هو البرهان وكان البرهان هو قياس ما احتجنا ان نعلم ما القياس . ولما كان القياس مؤلفاً من مقدمتين على الاقل احتجنا إلى علم المقدمات ولما كانت المقدمات مركبة من موضوع ومحمول احتجنا إلى علم المحمول والموضوع التي هي الاسماء والكلم . ولان الاسماء والكلم هي من الالفاظ التي في الوضع الثاني احتجنا ان نعرف اولا الالفاظ التي في الوضع الاول وهي الالفاظ الدالة على الامور الموجودة وهي ما يعرفناه هذا الكتاب .

(واما سمته) فمختلف فيها فقوم يسّموه بالكتاب الذي قبل طوبيقا مثل ما فعل

دارسطرس الافرودبسي وقوم عنونوه في اجناس المقولات مثل فولوطيوس . وآخرون في العشرة اجناس . وآخرون في المقولات . وقوم رسموه المقولات على ما هو عليه الآن . وسواء قلت المقولات او قاطيغورياس .

(واما واضعه) فهو ارسطوطاليس بن نيقوماخوس الطبيب من مدينة اسطغاريا من رستاق ماقودينا وذلك يتبين من كلامه فيه وصحة معانيه وذكره اياه في كتبه الصحيحة النسبة اليه ومن شهادة المفسرين الثقات بانه له . وسمفلقيوس يحكي عن رجل يقال له ارسطوس انه اخبر في الكتاب الذي وضعه في ترتيب كتب ارسطوطاليس انه قد يوجد كتاب آخر في المقولات ينسب إلى ارسطوطاليس وهو ايضاً مختصر الالفاظ ويخالف هذا الكتاب بشيء يسير مبداه : الموجودات منها ما يقال على موضوع ... وان عدد المعاني التي فيه مثل عدد المعاني التي في هذا وانما هو مختصر في الفاظه فقط . وقد زعم قوم ان هذا الكتاب ليس لارسطوطاليس لمخالفة آراء فيه رأي ارسطوطاليس فمن ذلك ما قيل في هذا الكتاب من ان الجواهر المحسوسة اول والاجناس والانواع جواهر ثواني . وزعموا ان هذا مخالف لرأي أرسطوطاليس . ومن ذلك ان ارسطوطاليس يرى ان المضافين معاً بالطبع وواضع هذا الكتاب يقول ان المعلوم اقدم من العلم والمحسوس اقدم من الحس . ومن ذلك ان واضع هذا الكتاب يقول ان انواع الحركة ستة : الكون والفساد والنمو والنقص والاستحالة والنقلة . وفي «السماع الطبيعي» يبين ارسطوطاليس ان الحركة تلحق ثلثة اجناس فقط وهي الكم والكيف والاين . ويخرج الكون والفساد من ان يكونا حركة وان كانا لا يتمان إلا بحركة . وقد حللنا هذه الشكوك في تفسيرنا لهذا الكتاب .

(واما مرتبة هذا الكتاب) فهي ظاهرة من جملة ما تقدم لانه يجب ان يقدم على سائر الكتب المنطقية .

(واما النحو الذي يستعمله فيه من انحاء التعليم) فهي ثلاثة : المحدود والمقسم والمبرهن. وسنقف على ذلك في موضعه عند استعماله اياه .

(واما من اي العلوم هو) فظاهر وذلك انه من المنطق .

(واما الاجزاء التي ينقسم اليها) فثلثة . ففي القسم الاول منها يتكلم عن اشياء يحتاج اليها في بيان ما يريده من الكلام في المقولات ليس عند الجمهور علم فيها وهي المتفقة والمتواطئة وما يتلو ذلك . وفي القسم الثاني من اقسام هذا الكتاب يتكلم في الالفاظ الدالة

على الاجناس الاول التي غرضه الكلام فيها . وفي القسم الثالث يتكلم في معاني ذكرها في المقولات ويحقق الكلام فيها تحقيقاً اكثر. فما عند الجمهور منها علم ما وان لم يكن على الكفاية وهي المتقابلات والمتقدم والمتأخر ومعاً والحركة وله . وهذا القول كاف في الدروس التي قد جرت العادة بتقديمها قبل النظر في كل واحد من الكتب المنطقية والفلسفية على طريق التعاليق .

(١) المقولات

قال الحسن بن سوار : قال قوم مثل فرفوريوس ان اللفظة البسيطة الدالة على امر ما من حيث هي دالة هي مقولة . فلان غرض هذا الكتاب الكلام في هذه الالفاظ ، بالواجب رسم بالمقولات .. وقال قوم انه رسم بالمقولات لان غرضه الكلام في الالفاظ البسيطة الدالة على الاجناس العالية اذ هي المحمولة على ما تحتها وليس شيء منها موضوعاً لغيره . وهكذا فقد جرت العادة ان تسمى الواحدة منها مقولة — وانا اظن ان قول هؤلاء اصوب اذا كان المقول بالحقيقة هو المحمول . وهذه الاجناس التي كلامه فيها هي محمولة بالحقيقة اذ ليس فوقها ما يحمل عليها . ويقال ان ارخوطس رسم كتابه في المقولات وهو يتضمن المعاني التي يتضمنها كتاب ارسطوطاليس هذا إلا معاني يسيرة في الاقاويل الكلية والاشياء الكلية هي التي تكون ابداً محمولة وليست موضوعة لشيء من الاشياء . ورسم هذا الكتاب المقولات ولم يرسم في المقولات او بالمقولات لان العادة جارية بين القدماء ان يسموا الكتاب الذي غرضهم الكلام فيه باسم مستقيم لا مصرّف مثل قولهم : كتاب طوبيقا ، كتاب سوفسطيقا ، كتاب السياسة ، وما يجري هذا المجرى .

(٢) يقال

قال الحسن : لما قسم الحمل في جملة كلامه في الجوهر الى «حمل على» و «حمل في» وقال ان «حمل في» يحمل على طريق المتفقة اسماؤها و «حمل على» على طريق المتواطئة اسماؤها احتاج ان يعرفنا اولاً ما المتفقة وما المتواطئة . ولما قال في الكلام في الكيفية : « فذوات الكيفية تقال التي تدعى من الكيفيات التي ذكرت على طريق المشتقة اسماؤها » وذكرها ايضاً في المضاف احتاج ان يعرفنا المشتقة اسماؤها . وقد الكلام في المتفقة والمتواطئة على المشتقة لان المشتقة كانها وسط بين المتفقة والمتواطئة وحادثة عنهما ، وكالمتواطئة منهما لانها

تشارك كل واحدة منهما مشاركة ما ولانها تشترك في بعض الاسم وفي بعض الحد احتجنا ان نعلم اولا ما الاشتراك في الاسم . وفي ذلك علل آخر يطول شرحها .

وارسطوطالس يقول : « ان المتفقة اسماؤها يقال انها التي الاسم فقط عام لها واما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمخالف » . ولما زاد مفسرو كتابه على هذا الرسم ما زاد في ايضاحه ونفى اعتراض المتشككين عنه قالوا : « ان المتفقه اسماؤها هي التي الاسم فقط عام لها وواحد بعينه ، فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فخاص ومخالف » . ولما كان هذا القول دالاً على معنى المتفقة اسماؤها وكان كالحد لها او الرسم،وجب ان يكون فيه ما يقوم مقام الجنس وما ينوب مناب الفصل . فقولنا اسم يقوم مقام الجنس فيه اذ كان يحمل على المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة : وذلك ان الاسم يوجد في رسم كل واحد من هذه . وباقي ما اورد فصول تفصل المتفقة من الاشياء الداخلة في طبقتها وهي المتواطئة والمتباينة والمترادفة والمشتقة .

فقولنا « فقط » للفصل من المتواطئة اذ المتواطئة يعمها مع الاسم الحد ايضاً كما قلنا ؛ ويفصلها ايضاً من المترادفة اسماؤها وذلك ان المترادفة اسماؤها تشترك في الحد كما قلنا .

وقوله في رسم المتفقة اسماؤها : « ان الاسم فقط عام لها » يفهم منه انه لا شركة لها في الحد .

وقوله « عام » يفصلها من المتباينة اسماؤها ومن المشتقة اسماؤها لان المتباينة اسماؤها لا تشترك في الاسم فلذلك هو غير عام لها . والمشتقة اسماؤها تشترك في بعض الاسم فلذلك لا يكون عاماً لها .

وقولنا « واحد بعينه » ينبهنا على انه ينبغي ان يكون الاسم العام للمتفقة واحداً بعينه لا يختلف في الصوت في شيء من الحركات لا في الضم ولا في الفتح ولا في الكسر ولا في الاشمام . لان الاسم ان اختلف في شيء من هذه الحركات لم يكن من المتفقة اسماؤها مثل قولنا « نفْس » بسكون الفاء و « نفَس » بفتح الفاء و « نفِس » بكسر الفاء . فان الفاء سكنت احياناً وحركت احياناً بالفتح والكسر فاختلف الاسم وبطل به شرط المتفقة اسماؤها لان الاول الذي بسكون الفاء يدل على النفس من الحيوان والثاني الذي بفتح الفاء يدل على استنشاق الهواء والثالث الذي بكسر الفاء على الضن بالشيء .

وقولنا « فأما قول الجوهر الذي بحسب الاسم فمختلف » فللفصل بين المتفقة اسماؤها

وبين المتواطئة والمترادفة اذ المتواطئة والمترادفة مشتركة في الحد . فان الذي نريد بقولنا في هذا الموضع « القول » الحد والرسم ونريد بقولنا « الجوهر » ذات الشيء فكأنا قلنا : فأما حد ذات الشيء الذي بحسب الاسم فمخالف . وهذه عادة جارية بين اليونانيين لأنهم اذا ارادوا ان يفصلوا القول المعبر عن ذات الشيء من الاقاويل الاخر قالوا : « قول الجوهر » اي القول الواصف والمعبر والمبين عن ذات الشيء وماهيته .

وقولنا « الذي بحسب الاسم » نريد به الذي يساوي الاسم وينعكس عليه ويطابقه اعني الذي دلالته ودلالة الحد واحدة بعينها، مثل دلالة اسم الانسان وحده على معنى واحد بعينه. لانا ان لم نأخذ الحد الذي بحسب ذلك الاسم الذي يساويه واخذناه بحسب شيء هو اعم منه كانت المتفقة من المتواطئة، مثال ذلك: الكلب البري والكلب البحري فان لهذين اسماً عاماً لهما وهو قولنا « كلب» ولهما حد واحد بعينه وهو قولنا جسم متنفس حساس متحرك بارادة . وهذا الحد لهما ليس بحسب اسم الكلب بل بحسب اسم الحيوان . فاذا اخذنا الكلب البري والبحري على هذه الجهة لم يكونا من المتفقة اسماؤها بل من المتواطئة اسماؤها .

واما قولنا « خاص » فهو لان يكون الاسم مطابقاً للحدود لا يفضل عليه ولا ينقص عنه.

واما قولنا « مخالف » فنريد به : آخر .

• • •

(٣) اقسام المتفقة اسماؤها :

منها ما يكون بالاتفاق وكيف كان؛ ومنها ما يكون بفكر وروية من المسمي. وهذا من ذلك :

أ . ما يتوقع كونه . — ب . ما يكون على طريق التذكار — ج . ما يسمى للتذكرة والامل . — د . ما يسمى كذلك من النسبة — هـ . ما يكون على طريق الاستعارة التي تكون في المماثلة مثل تسميتنا لسفل الجبل: رجل الجبل . — و. ما يكون على طريق المماثلة التي تكون في النفس مثل تسميتنا بعض الناس لحلمه وفضله: سقراط. — ز . وما يكون على طريق المماثلة التي تكون في البدن والتخطيط كالانسان المصور المشابه للانسان الحي . فان هذين الاسم فقط عام لهما وهو الحيوان . وهذا النحو استعمل ارسطوطاليس — ح. ومنه ما هو مأخوذ من شيء كتسميتنا من الصناعة « الموسيقى » امرءاً موسيقي —

ط . وما هو من واحد بمنزلة الاشياء المأخوذة من فاعل واحد ومبدأ واحد كما تقول في الدفتر انه طبي وفي المبضع انه طبي . وهذه اما باضافتها بعضها إلى بعض فهي من المتفقة اسماؤها، واما بإضافتها إلى ما منه بدأت فهي من المشتقة اسماؤها . — ي . وما هو إلى واحد بمنزلة الاشياء التي تسوق إلى غاية واحدة مثل قولنا في الدواء انه صحي . وفي القسم الخامس والتاسع والعاشر نظر .

ا . « تقال » لفظة مشتركة تدل على ما يلفظ به وعلى الحد وعلى الرسم وعلى الصفة وعلى الحمل . فانا اذا قلنا « تقال » قد نشير إلى الحمل .

ب . « الاسم » يقال على ضربين : عام وخاص . فان العام هو الذي يقال على كل جزء من أجزاء القول ؛ والخاص هو المحدود في باري ارميناس .

ج . « فقط » تقال على ضربين : للتفرقة بين الشيء وبين سائر الاشياء سواه مثل قولنا : ان العالم واحد فقط وان الشمس واحدة فقط وان الخط طول فقط . ويقال للتفرقة بين الشيء وبين ما شاركه في معنى ما بمنزلة قولنا : ان ذيوجانس كان عليه قميص فقط ، اي انه لم يكن عليه مع القميص جبة. ومثل قولنا : ان اخيلس بقي في الحرب ومعه ترس فقط .

د . « عام » يقال على اربعة اضرب : على ما يمكن قسمته وهو محدود بمنزلة الضيعة . وعلى ما يمكن قسمته وهو غير مقسوم بمنزلة الملعب . وعلى ما هو شركة بين جماعة ولا يمكن قسمته مثل العبد والفرس . وعلى ما يشترك فيه اشياء كثيرة معاً ويوجد بجمله في كل واحد منها من غير تجزؤ بمنزلة الصوت المنادي . وهذا الضرب هو المستعمل في حد المتفقـة .

ﻫ . « قول » ا . يقال على الحد — ب . وعلى الرسم — ج . وعلى القول المحدود في «باري» واضافته.— د . وعلى الصورة الحاصلة في النفس من الامر ﻫ . — وعلى عناية الله — و . وعلى القياس والاستقراء والمثال — ز . وعلى قوة النطق — ح . وعلى الخارج بالصوت ، وعلى ما يخرج بالحساب في القرعة على رأي القدماء .

و . « جوهر » يقال على كل ذات وعلى المعنى المقابل للعرض .

(٤) قال الحسن : يريد بقوله تقال بوصف وتحد برسم بانها التي الاسم عام لها . وامونيوس يقول : ان من عادته اذا ما اورد شيئاً قد قال القدماء من قبله قال « تقال »

مثل قوله ها هنا فانه قال « تقال ». وانما قال هذا لأن القدماء قبله قد استعملوا ذلك فإن الشاعر قد ذكر المتفقة اسماؤها . واذا اورد شيئاً لم يستعمل قبله قال « اقول » و « اسمي » مثل قوله في القياس : « اني اسمي حدا ما اليه تنحل المقدمة » .

(٥) قوله « انها » بحسب ما نقله اسحق ليس نحيل لانه يصير جملة القول كأنه قضية اعني قوله : « المتفقة اسماؤها يقال انها كيت وكيت » . ويخرج عن ان تكون حدا ورسماً معبراً عن معنى المتفقة اسماؤها . ولم نجد ذلك في السرياني واليوناني . واظن ان اسحق زاده ليحسن به الكلام .

(٦) يريد الاسم العام .

(٧) يعني دون الحد .

(٨) يريد ما تشترك فيه الاشياء اشتراكاً واحداً . وبالسريانية : صوت المنادي .

(٩) الحد : يعني : نقول الجوهر .

(١٠) الذات : الوجود .

(١١) اي الذي ينعكس على الاسم ويساويه اي لا يفضل على الاسم الحد ولا يعجز عنه بل يكون مطابقاً له .

(١٢) اي غير .

(١٣) يعني الانسان المصور .

(١٤) اي عددا .

(١٥) اي حدد .

(١٦) اي ما معنى قولنا انه حيوان .

(١٧) اي الحد .

(١٨) اي الذي يحد له وجوده لكل واحد منهما .

(١٩) اي يساويه وينعكس عليه .

(٢٠) اي التي يحمل فيها مع الاسم الحد ايضاً . وهكذا عُبر عنها بالسريانية .

(٢١) يجب ان تعلم ان اكثر ما يتضمنه حد المتواطئة اسماؤها موجود في حد المتفقة والمراد به واحد . فهو لذلك مستغنٍ عن الشرح . ولنعلم مما قيل ان المتواطئة تشارك المتفقة في ان الاسم عام لها وتخالفها في ان المتواطئة ليس انما يعمها الاسم فقط بل الحد الذي بحسب الاسم عام لها ايضاً . وقد تخالف المتواطئة المتفقة باشياء منها :

أ . ان اسم المتواطئة يدل على شيء واحد واسم المتفقة على أشياء كثيرة .

ب . وايضاً فان اسم المتواطئة اذا سمع فهم منه معنى واحد وتصور منه في نفس سامعيه معنى واحد . واسم المتفقة نفهم منه معان مختلفة .

ج . والمتواطئة لا تصدق الموجبة والسالبة فيها ؛ واما المتفقة فانه يصدق فيها .

د . وايضاً انه ان لم يوجد كثرة لم توجد المتفقة، وان ارتفعت الكثرة لم ترتفع المتواطئة.

يجب ان تعلم ان هذا الفصل من كلام أرسطوطالس يوجد في النسخ مختلفاً فهو في أكثرها على ما نقله اسحق وفي بعضها هكذا : المتواطئة اسماؤها يقال التي الاسم عام لها والحد واحد بعينه . واما اياملخوس فليس في نسخته لفظة الجوهر . وقال ان في بعض النسخ لا يوجد « الذي بحسب الاسم» وانه يجب ان نفهمه نحن من خارج. وسواريس موافق لهذا . والذي في نسخة الاسكندر مثل ما نقله اسحق بل اسقط منه « الذي بحسب الاسم وقال ينبغي ان نفهمه من خارج » .

(٢٢) اي المثال على المتواطئة اسماؤها « الحيوان » فانه محمول على الانسان والثور فان كل واحد من هذين اعني الانسان والثور يسمى باسم الحيوان ويحد بحد الحيوان .

(٢٣) اللقب: هو اسم طارىء على امور لها اسم آخر فلأنه سمى الانسان والثور حيواناً قال انهما يلقبان باسم عام اعني حيوانا .

(٢٤) الفاضل يحيى بن عدي قال : « ينبغي ان يقال : المشتقة اسماؤها يقال انها التي لها لقب من شيء بحسب اسمه غير انها مخالفة له في التصريف » . — قال الحسن بن سوار : يحتاج في تمام المشتقة اسماؤها إلى خمسة أشياء :

أ . ان تكون لها شركة في الاسم . — ب وشركة في المعنى . — ج واختلاف في الاسم . — د واختلاف في المعنى . — ه وان يكون اسم احدهما مأخوذاً من الذي منه اشتق الاسم . ومتى نقص واحد من هذه الشروط لم يكن ذلك من المشتقة اسماؤها .

(٢٥) ينبغي ان نفهم من خارج : بألقابها .

(٢٦) يعني بالتصريف شكل اللقب . قال الحسن : التصريف هو لفظ يزاد على الاسم بحركة على استقامته—كانت تلك الزيادة في آخر الاسم مثل قولنا نحوي، او كانت في اوله مثل قولنا الابيض . واصناف التصاريف خمسة كما ذكرته في كتاب «العبارة» .

(٢٧) من النحو .

(٢٨ ــ ٢٩) النحوي .

اختلف المفسرون والفلاسفة في معنى قوله « تقال » اختلافاً شديداً . ومعناه على ما أرى هو ان الالفاظ الدالة منها ما يقال بتأليف اي يدل على معنى مؤلف؛ ومنها ما يقال بغير تأليف اي يدل على معنى غير مؤلف مفرد مثل قولنا جوهر ، كم ، كيف .

(٣٠) اما تقدمته « التي تقال بتأليف » على التي تقال « بغير تأليف » فايراده غير لائق بهذه التعاليق .

(٣١) مثل الاقاويل الجازمة كقولنا « الانسان يحضر » .

(٣٢) مثل حدود المقدمة كقولنا : الانسان يحضر .

(٣٣) في النقل السرياني « الانسان يغلب » .

(٣٤) اي يغلب الانسان في الاحضار .

(٣٥) بعد ان قسم ارسطوطالس الالفاظ الدالة على الامور إلى القسمة التي لا يكون اقل منها الحاصرة لسائر الالفاظ الدالة وهي التي قسمها بها إلى: ما يقال بتأليف وإلى ما يقال منها < بغير تأليف > بأن انصل بهذا القول < إلى > قسمة الالفاظ التي تقال بغير تأليف إلى المقولات العشر، عدل عن ذلك إلى قسمة الامور الموجودة. فهو يقسمها إلى الجوهر الكلي مثل الانسان وإلى العرض الجزئي مثل نحو ما وإلى العرض الكلي مثل العلم وإلى الجوهر الجزئي مثل زيد . ويعرفنا ما معنى قوله « في موضوع » وما معنى قوله « ولا على موضوع » فهذا جملة ما نقوله في الفصل الذي اوله : « الموجودات منها ما يقال على موضوع ما » ... إلى قوله : « متى حمل شيء على شيء ... » . وقسمته هذه ليست قسمة الامور بما هي امور وانما هي قسمته لها من حيث يستدل عليها باللفظ . وانما قسم الامور ولم يقسم الالفاظ الدالة عليها لان قسمته للامور اصح ونحن بها اعرف. فلانا بها اعرف وكانت قسمة الالفاظ الدالة هي كانقسام الامور التي يدل عليها بتلك الالفاظ من حيث هي مدلول عليها قسم الأمور ، فانا نعرف منها قسمة الالفاظ الدالة عليها وهو ما غرضه الاول قسمته .

ولما كان هذا الفصل يتضمن رسم الجوهر ورسم العرض والانباء عن معنى الكلي والجزئي وكانت هذه المعاني من اقوى العمد في تصحيح الاراء المنطقية والفلسفية ما

تحقق علينا ايراد رسومها وايضاحها . ونبدأ أولاً بتحقيق معنى الجوهر ومعنى العرض فنقول :

ان ارسطوطالس يريد بقوله في هذا الموضع «جوهر» : ما ليس هو البتة في موضوع ما . ويريد بقوله «عرض»: ما هو في موضوع . ويريد بقوله «في موضوع» : الموضوع « في شيء لا كجزء منه وليس يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه » (من غير الذي هو فيه) . وقد ينبغي ان نشرح كل واحد من هذين الرسمين ليكون مفهوماً عندنا . ونبدأ اولاً بشرح معنى قول ارسطوطالس في الجوهر انه « الذي ليس البتة في موضوع ما » بأن نقتص ما كنا قلناه من ذلك في مقالتنا في صورة النار . فنقول : ان قوماً قالوا ان ارسطوطالس يريد بقوله « ان الجوهر هو الذي ليس البتة في موضوع ما » اي انه ليس هو في شيء من الموضوعات البتة . ولست اعلم كيف صرف هؤلاء كلام ارسطوطالس إلى ما صرفوه اليه اذ كان لم يقل به احد من المتقدمين ولا رآه انسان من المتأخرين وهو مع ذلك قول يلزمه محال وغير مطابق لآراء ارسطوطالس في هذا الكتاب وفي كثير من كتبه والمفسرون مجمعون على خلافه . فأما المحال الذي يلزمه فهو انه اذا كان معنى الجوهر انه الذي ليس في موضوع من الموضوعات البتة كانت جميع الفصول اعراضاً اذ ليس شيء منها يوجد خلواً من موضوع . وايضاً فانه يلزم الا يكون من الامور شيء جوهراً إلا الهيولى الاولى فقط اذ كانت وحدها من بين سائر الأمور ليست في موضوع من الموضوعات.— واما انه لا يطابق آراء ارسطوطالس في هذا الموضع فظاهر ،لانه لما قسم الامور إلى ما في موضوع وإلى ما ليس هو في موضوع ما البتة وكانت هذه القسمة قسمة تقابل وكان العرض معناه انه الذي هو في موضوع والجوهر معناه انه الذي ليس هو البتة في موضوع ما ينبغي ان يكون اذا فهمنا ما معنى قوله في موضوع ،وهو معنى العرض، ان يكون ما يقابل ذلك المعنى ويناقضه هو معنى الجوهر . ولما كان ارسطوطالس قد شرح مراده بقوله «في موضوع» وقال : «اني اريد بقولي «في موضوع» الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه » ان يكون ما يقابل ذلك ويناقضه هو معنى الجوهر وهو انه الذي ليس بموجود في شيء إلا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه . وقولنا هذا وقولنا ان الجوهر هو الذي ليس بعرض : واحد. والعرض هو الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه . فكل موجود هو غير هذا فهو جوهر . فهذا هو معنى الجوهر وهذا هو معنى العرض وهو مطابق لسائر اصناف الجوهر : ما كان منها بمعنى الهيولى، او بمعنى الصورة، او بمعنى المركب. فإن كل واحد من

هذه ليس هو موجوداً في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه . ولما كان هذا هو معنى الجوهر وذاك هو معنى العرض ما يكون كل واحد من هذين معلوماً عندنا اذا شرحنا ما معنى القول « انه موجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه » .

(عدد انحاء الشيء في الشيء وهي يا (= ١١) مع العرض) .

فنقول : ان قولنا في جملة هذا الاسم هو الذي يقيمونه اعني انهم يقيمون ما يفهم مقام الامر العام الجنس ان شئت فقل وباقي ما اورد مضافاً إلى هذا الأمر العام من الالفاظ هي فصول تفصل العرض مما يشاركه في هذا الامر العام . فقولنا شيء يفصله من : ا . — وجود الكل في الأجزاء فإن الكل وجوده في أشياء . وقولنا لا كجزء منه يفصله من الاشياء الموجودة في شيء كجزء منه مثل : — ب . الجزء في الكل . — ج . والجزء في النوع . — د . والنوع في الجنس — هـ . والصورة في الهيولى . فان كل واحد من هذه فيما هو موجود فيه ليس الجزء بل كجزء . وقولنا : « وليس يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه » يفصله مما هو في شيء لا كجزء قد يمكن ان يكون قوامه خلواً مما هو فيه اما في الفكر واما في الوجود . اما في الوجود فمثل — و . الشيء في الفاعل . — ز . الشيء في الكمال . — ح . والشيء في الاناء. واما في الوهم فمثل وجود الشيء في. — ط . المكان . — ي . والزمان . فان الشيء الموجود في الزمان والمكان ان رفعنا في الوهم ما هو موجود فيهما وهو الزمان والمكان بقي موجوداً . واما العرض فان رفعنا في الوهم ما هو موجود فيه وهو الجوهر لم يوجد . فالمقابل لمعنى العرض هو معنى الجوهر . واريد بقولي « المقابل » اي ما هو لا عرض .

فأما ان المفسرين فهموا من كلام ارسطاطالس قوله : « هو الذي ليس البتة في موضوع ما » غير الذي فهمه هؤلاء، فذلك ظاهر، لانه قال من يعتقد بقوله منهم وهو امونيوس ان قول ارسطوطالس ان « من الموجودات ما يقال على موضوع وليست البتة في موضوع ما » وزيادته لفظة « ما » اشارة منه إلى انه انما يريد بالموضوع ها هنا الشيء المشار اليه والواحد بالعدد . فان هذا هو الموضوع للاعراض. ونعم ما قال هذا المفسر لان لفظة « ما » التي قرنها بقوله « موضوع » انما هي للتخصيص والتعيين . وذاك ان ارسطوطالس ليس يوقع هذا الاسم وهو قولي « موضوع » على الهيولى الاولى وعلى الجسم غير المكيف وعلى الجسم المحسوس — على ما قد بيّن في صدر المقالة الثانية من كتاب «الكون والفساد».

فقوله « ليس هو البتة في موضوع ما » اي ليس هو في الموضوع الفلاني ويريد بالفلاني ها هنا الذي العرض موجود فيه . والذي العرض موجود فيه هو الذي له جزء . والذي له جزء فان بقوله ان العرض هو الموجود في شيء لا كجزء منه دل على ان العرض موجود في شيء له جزء . والجوهر اذ هو مقابل للعرض هو الذي ليس هو البتة في شيء له جزء . اي في الشيء الذي له جزء ومما يزيد ذلك تأكيداً ما حكاه بعض المفسرين عن فرفوريوس وهذا هو :

قال فرفوريوس : « نقول ان الموضوع يقال على ضربين : على ما يراه الرواقيون والذين هم أشد تقادما الاول منهما الهيولى الاولى التي هي غير مكيفة وهي التي يقول أرسطوطالس انها بالقوة . والثاني الجسم المكيف الموجود بالفعل المشار اليه . فهذا الجسم فيه أشياء ما باضافتها إلى الموضوع الاول اعني الهيولى فهي مما في موضوع كالألوان والأشكال وبالجملة الكميات . فان هذه بإضافتها إلى الهيولى الاولى هي مما في موضوع اذ كانت موجودة في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامها خلواً مما هي فيه . فأما اذا اضيفت هذه إلى الموضوع الثاني فانها ليست كلها مما يقال في موضوع إلا إذا كانت غير متممة لجوهر الشيء ولا مقوّمة له فانها اذا كانت كذلك كانت مما في موضوع . واذا لم تكن كذلك اعني اذا كانت مقومة له ومتممة فانها ليست مما في موضوع مثل البياض فانه اما في الصوف فمما هو في موضوع اذ كان ليس مقوماً لذات الصوف،واما في الثلج فمما ليس في موضوع اذ كان مقوماً لجوهر الثلج وجزء موضوع مع الجوهر . وعلى هذا المثال ايضاً الحرارة فانها اما في النار فجزء من الجوهر واما في الحديد فمما في موضوع اعني عرض اذ كانت توجد وتبطل مع الحديد من غير فساده . فأرسطوطالس يريد بقوله الموضوع : الموضوع الثاني وهو الجوهر الذي هو شخص وهو الذي عبّر عنه بقوله « لا على موضوع ولا في موضوع » . فكل ما يحمل على هذا الجوهر ويقال عليه لا على انه جوهري له بل كالعرض فهو مما يقال في موضوع بمنزلة الحرارة في الحديد . فكل ما يحمل عليه على انه مقوم لذاته بمنزلة الحرارة في النار فانها اما للنار فهي جزء واما بالاضافة إلى الهيولى الأولى فمما في موضوع وعرض .

قال الحسن : فهذا معنى ما حكاه هذا المفسر عن فرفوريوس . فقد بأن ما معنى قولنا جوهر وما قولنا عرض . وسمفلقيوس يطعن فيما قاله فرفوريوس ويقول : « انه قد يمكن الانسان فيما اظن ان يرد هذا القول فيقول : « انه اذا كان الذي في موضوع

والذي يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له فقط ما يكون ارسطوطالس لم يحصر بقوله « الذي في موضوع » والذي « لا في موضوع » سائر المقولات لانه اذا كان الذي « لا في موضوع » يدل على الجوهر والذي « في موضوع » ليس يدل على جميع الكيفيات بل على التي هي دخيلة فقط ، — ما يلزم ان يكون لم يحصر بهذه القسمة سائر الاجناس » .

قال الحسن : الجواب على هذا ان الكيفيات التي ليست دخيلة على الجوهر بل هي مقومة لجوهر الشيء لانه جزء منه هي جواهر اذ كان قد بيّن ارسطوطالس ان اجزاء الجواهر جواهر . فاذ كانت جواهر فهي داخلة في جملة الجواهر المقومة لجوهر الشيء . فقد بان بما ذكرناه ما معنى جوهر وما معنى عرض . ولما كان كل واحد من هذين اما ان يكون عاماً ومحمولاً على أشياء اخر بما هي واما الا يكون محمولاً البتة،حدث عن ذلك قسمة أخرى للموجودات اعني التي تنقسم بها إلى الكلي وإلى الجزئي . فاذا تركبت هذه مع الجوهر والعرض كان عنهما الجوهر الكلي وهو الذي عبّر عنه بقوله « في موضوع » وليس على موضوع فانه اراد بقوله « في موضوع » العرض « وليس على موضوع » الجزئي وكان عنهما العرض الكلي وهو الذي عبّر عنه بقوله « ليس هو في موضوع ولا يقال على موضوع » . فهذا ما نقوله في تفسير هذا الفصل على الاجمال .

(٣٦) الحسن كان يقول : « ان من الموجودات ما هو جوهر كلي مثل الاجناس والانواع وهي التي يسميها جواهر ثواني وليست اعراضاً . وانما قال « تقال » ليعرفنا ان وجود هذه الجواهر انما هو في الوهم بأن يحكم العقل بوجودها من حيث يلتقطها من الاشخاص . فلذلك قال « تقال » .

وفرفوريوس يقول : ان رسم ارسطوطالس الكلي بأنه « يقال على موضوع » يتبين منه انه تصور واختراع للنفس . فلذلك قال « يقال على موضوع » . فهـذا ما يقوله فرفوريوس . واخلق ان يكون كما يقول لان المشائين لا يرون وجود الامر الكلي إلا في النفس،فإن رئيس نحلتهم يقول ان الكلي اما الا يكون موجوداً واما ان يكون وجوده أخيراً . وتيقن هذا إلى أن تعلم ان ليس من الصور ما هو مفارق للمادة سوى الباري تبارك وتعالى هو الفوز عندهم وهو الامر كله .

(٣٧) اي ان من الموجودات ما هو كلي . فان قوله « على موضوع » انما هو اشارة إلى الكلي. وقوله «ما» للتعيين والتخصيص . وقوله «ليست البتة في موضوع ما» اي وليست اعراضاً البتة .

(٣٨) سقراط .

(٣٩) اي وليس هو في سقراط على انه في موضوع .

(٤٠) اي الاعراض .

(٤١) جزئي .

(٤٢) ولما كان هو المخترع لهذا الاسم اعني « قوله في موضوع » اخذ ان يشرحه : وهذا هو رسم العرض .

(٤٣) في السرياني : كتابة ما .

(٤٤) نحو سيبويه مثلاً عند العرب وسوسيانس عند اليونانيين .

(٤٥) اي في نفس سيبويه .

(٤٦) اي انه ليس يحمل على شيء من الاشياء حملاً جوهرياً .

(٤٧) هذا هو العرض العام .

(٤٨) هذا هو العرض الجزئي .

(٤٩) قال الحسن بن سوار : لما شرح أرسطوطالس معنى قوله « في موضوع » وقال : « اني اريد بقولي في موضوع الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يمكن ان يكون قوامه من غير الذي هو فيه » وذكر ما الذي يريد بقوله « لا على موضوع » وقال ان الذي لا على موضوع هو الجزئي – اخذ ان يشرح ما معنى قوله «على موضوع» وما الشيء اللازم له . على انه ظاهر فيما قبل مما تقدم انه يريد بقوله «على موضوع» : الكلي، اعني المحمول بالتواطؤ وذلك انه اذا كان الجزئي لا على موضوع فان الذي على موضوع هو الكلي . واذا كان انما يريد بقوله « على موضوع » بالتواطؤ فإن الذي يلزم هذا ويخصه ان كل ما يحمل عليه بالتواطؤ فانه محمول على موضوعه ايضاً . مثال ذلك : ان الانسان محمول على زيد بالتواطؤ وقد يحمل على الانسان الحيوان ايضاً بالتواطؤ وعلى الحيوان الجسم بالتواطؤ فان هذه كلها محمولة على الانسان بالتواطؤ وعلى زيد . والفاضل يحيى اختار ان يغير ترتيب هذا الفصل لتنحل عنه شكوك تعترضه ويقال هكذا : حمل المحمول على الموضوع متى حمل شيء على شيء قيل ما يقال على المحمول على الموضوع ايضاً . ولما قال ارسطوطالس هذا أخذ يورد عليه مثالاً وكلامه فيه مفهوم مستغنٍ عن شرحه .

على جهة أخرى الحمل صنفان: حمل على الموضوع ،وحمل ما في الموضوع . وحمل ما في الموضوع هو على ضربين: اما على طريق الاشتراك في الاسم مثل قولنا: الانسان

يتحرك ؛ واما على طريق المشتقة اسماؤها مثل ان نقول : الانسان نحوي . ففرض ارسطوطالس ان يعرفنا حمل ما على الموضوع لينفصل به من حمل ما في الموضوع لانه يحتاج ان يستعمل اصناف هذه الحمول في هذا الكتاب وفيما بعده . فهو يقول : ان حمل ما على الموضوع هو الحمل الذي يكون بالتواطؤ وهذا يكون في الاشياء التي من طبيعة واحدة اعني التي ترتقي إلى مقولة واحدة مثل الانسان والحيوان والمتنفس . فان هذه كلها ترتقي إلى مقولة واحدة وهي الجوهر. والاعلى منها يحمل على ما تحته حمل على . فأما حمل ما في الموضوع فليس من طبيعة واحدة اعني من مقولة واحدة . فأنا اذا قلنا ان القفنس ابيض فطبيعة القفنس مخالفة لطبيعة البياض،ولذلك صار حمل البياض على قفنس مما هو في موضوع . فحملها على الموضوع يعطي اسمه وحده لما يحمل عليه وحمله ما في الموضوع لا يعطي حده البتة . فأما اسمه فقد يعطي احياناً ولا يعطي احياناً .

(٥٠) قال أرسطوطالس – نقل اسحق : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض فان فصولها ايضاً بالنوع مختلفة .

نقل حنين إلى السرياني ونقلي إلى العربي : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض مختلفة بالنوع وفصولها أيضاً .

نقل يعقوب الزاهد بنقلي إلى العربي : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض مختلفة النوع والفصول أيضاً .

نقل يوبا الراهب بنقلي إلى العربي : الاجناس المختلفة التي ليس بعضها مرتباً تحت بعض مختلفة في النوع والفصول؛من ذلك ان فصول الحيوان كقولك المشاء والطائر ذو الرجلين والسابح وفصول العلم ليست شيئاً من هذه . فانه ليس يخالف علم علماً بأنه ذو رجلين. فأما الاجناس التي بعضها مرتبٌ تحت بعض فليس مانع يمنع من ان تكون فصول بعضها فصول بعض بأعيانها فان الفصول والاجناس التي بعضها تحت بعض لا شيء يمنع ان تكون فصولها واحدة بأعيانها وتلك التي هي أعلى تحمل على الاجناس التي تحتها حتى تكون فصول الجنس المحمول هي بأعيانها فصول الجنس الموضوع ،اذ الاجناس التي فوق تحمل على الاجناس التي تحتها . فاذاً بأي عدد كانت فصول التي تحمل هكذا تكون موجودة فصول الموضوع .

(٥١) حيث .

(٥٢) أسم بلد .

(٥٣) يعني ما سوى الجواهر الاول .

(٥٤) مثل سقراط .

(٥٥) مثل دلبة .

(٥٦) فصيح .

(٥٧) يعني ان الجزء موجود في الأصل

(٥٨) يعني ان الموضوع التي تقال عليه الجواهر الثواني ليس هو واحد .

(٥٩) يعني من طريق ما هو ذو ذراعين .

(٦٠) يعني من طريق ما هو انسان .

(٦٢) هكذا في الدستور بخط اسحق : مضا بالألف .

(٦٣) يعني ما ينسب إلى الكم .

(٦٤) يعني القول .

(٦٥) يعني انها فيه بالقوّة .

(٦٦) يعني من الكم .

(٦٧) هكذا في الدستور بخط اسحق مضا بألف .

(٦٨) يعني من الكم .

(٦٩) يعني ما ينسب إلى الكم .

(٧٠) يعني البسيط الذي ذلك البياض موجود فيه .

(٧١) يعني ان تفهم من خارج ونحن نشير إلى زمانها .

(٧٢) هذه هي العلة في وضعهم ان الأعلى ضد الأسفل .

(٧٣) اي السماء .

(٧٤) يعني المضافين احدهما إلى الآخر .

(٧٥) يعني الاول إلى الثاني .

(٧٦) يعني اسراج واختراع .

(٧٧) يعني تشتق .

(٧٨) يعني على الأوّل .

(٧٩) المضافات اذن .

(٨٠) الاعراض .

(٨١) اللازمة .

(٨٢) اللازمة ، العارضة .

(٨٣) يعني ان صحة هذا القول بيّنة في اكثر المضاف وان كانت في اليسير منه غير بيّنة .

(٨٤) ينبغي ان يفهم من قوله : لا ينفعل شيئاً : لا ينفعل انفعالاً ما .

(٨٥) ينبغي ان تفهم زيادة في هذا القول الضامن الآفات العارضة .

(٨٦) ينبغي ان يفهم من خارج ما يجري هذا المجرى .

(٨٧) كأنه قال للون البدن .

(٨٨) يعني مثل اللون العارض .

(٨٩) افهم من الانفعال ههنا : عارض ما .

(٩٠) افهم من انفعل شيئاً : عرض له عارض .

(٩١) يعني في النفس .

(٩٢) يعني الناس الذين يكون هذا حالهم .

(٩٣) يعني الكيفية .

(٩٤) يعني بالقوى .

(٩٥) يعني بالكيفية .

(٩٦) يذهب إلى أن العادة لم تجرِ في اللسان اليوناني بمثل ما جرت في غيره ان يقال من الفضيلة : فاضل ، لكن انما يقال مكان مجتهد .

(٩٧) يعني في ذوات الكيفية .

(٩٨) يعني انه ان كان احد المتاضدين داخلاً في الكيفية، مثلاً ، فيجب ان تعلم ان الآخر انما يدخل في الكيفية ايضاً وذلك انك ان تصفحت سائر النعوت خلا الكيفية لم تجده يدخل في شيء منها .

(٩٩) من البلاغة .

(١٠٠) من الصحة .

(١٠١) حد . رسم .

(١٠٢) يعني في ذلك الشيء الذي قبلا حدّه .

(١٠٣) حد . رسم .

(١٠٤) ينبغي ان نفهم من خارج يقال من المضاف .

(١٠٥) يعني العلوم الجزئية .

(١٠٦) يعني المتقابلة على طريق المتضادة .

(١٠٧) مكان ان يقول بعض الحيوان .

(١٠٨) يريد ان قياس العمى إلى البصر هو قياس الأعمى إلى البصير .

(١٠٩) يعني ماهية كل واحد منهما .

(١١٠) ينبغي ان نفهم من قوله في هذا الموضوع عمى للبصر لا ما يفهم من قول القائل عمى للبصر. فان هذا قد يجوز ان يقال بل ان العمى شيء هو للبصر على طريق الاعطاء والملكة .

(١١١) ينبغي ان نفهم من خارج التي انا قائلها .

(١١٢) في الدستور بخط اسحق: المضاف. والذي يجب ان يكون المضادة على ما أثبتناه .

(١١٣) مكان ان يقول : قد قلنا ، يقول : كانت .

(١١٤) يعني الضدين .

(١١٥) يعني المتضادين .

(١١٦) مكان : قد قلنا .

(١١٧) يعني الضدين .

(١١٨) يعني الحيوان .

(١١٩) يعني احد القولين ..

(١٢٠) يعني احد المتضادين .

(١٢١) مثل ان يكون في عينه ما يحتمل ان يقدح . فإلى ان يقدح فليس يقال في سقراط لا انه بصير ولا انه اعمى .

(١٢٢) والرداءة .

(١٢٣) في شيء واحد بعينه .

(١٢٤) يعني بالاسطقسات اصول البرهان أي مقدماته،وليس بالرسوم والاشكال القياسية التي بالمقدمات تقع رسومها .

(١٢٥) يعني لمعنى المتقدم .

(١٢٦) يعني احدهما على الآخر .

(١٢٧) يعني الانفعالات .

(١٢٨) الانقلاب .

(١٢٩) يعني معشر الناس .

(١٣٠) هذا انما قاله على حسب عادة اليونانيين : قد يقولون مكان ما يقوله العرب : « عليه ثوب » : له ثوب . وكذلك مكان : عليه خاتم ، له خاتم .

— هذا انما قاله على حسب عادة اليونانيين . فإن اليونانيين قد يقولون مكان ما يقول العرب : عليه خاتم : له خاتم .

— قال الحسن بن سوار : وجدت هذا التعليق ثانياً في نسخة الفاضل يحيي وبخطه مكتوباً بالحمرة واخلق ان يكون موجوداً ايضاً بخط اسحق ناقل هذا الكتاب لان الفاضل يحيى قابل بالنسخة المذكورة دستور اسحق الذي بخطه وصححها عليه واجتهد في المقابلة حتى انه توخى ان تكون نسخته منقوطة بحسب نقط الدستور . وقد يظن انه مكرر وليس كذلك فان العلامات التي على الحروف تدل على ان اسحق قصد لاثباته ثانية . وانما قصد لاثباته فيما أظن ليكون احد التعليقين من أجل الثوب والآخر من أجل الخاتم ..

(١٣١) المدى : كيل ما. مكان ما يقول العرب ان الكيل فيه كذا ، والدن فيه كذا ، يقول اليونانيون : الكيل له كذا ، والدن له كذا .

كتاب العبارة

نقل إسحق بن حنين


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب أرسطوطالس « باري أرميناس » أي « في العبارة »

- ١ -

[١٧٩أ] < القول والفكر والشيء . - الحق والباطل>

قال : ينبغي أن نضع أولاً ما الاسمُ وما الكلمة ؛ ثم نضع بعد ذلك /١٦ أ/ ما الإيجاب وما السلب ، وما الحكم وما القول . - فنقول : إن ما يَخْرُجُ بالصوت دالٌّ على الآثار التي في النفس؛ وما يكتب دالٌّ على ما يَخْرُجُ بالصوت . وكما أن الكتاب ليس هو واحداً بعينه للجميع ، كذلك ليس ما يَخْرُجُ /٥/ بالصوت واحداً بعينه لهم . إلا أن الأشياء التي ما يخرج بالصوت دالٌّ عليها أولاً - وهي آثار النفس - واحدةٌ بعينها للجميع ؛ والأشياء التي آثار النفس أمثلة لها ، وهي المعاني ، توجد أيضاً واحدةً للجميع. لكن هذا المعنى من حق صناعة غير هذه . وقد تكلمنا فيه في كتابنا « في النفس [1] » . - وكما أن في النفس ربما كان الشيء معقولاً من غير صدق ولا كذب ؛ وربما /١٠/ كان الشيء معقولاً قد لَزِمه ضرورةً أحدُ هذين

---

(١) لعل الإشارة هنا إلى « في النفس » : م ٣ ، ف ٦ .

الأمرين ، كذلك الأمر فيما يَخْرُج بالصوت : فإن الصدق والكذب إنما هي في التركيب والتفصيل . فالأسماء والكلم أنفسُها تُشْبِه المعقولَ من غير تركيب ولا تفصيل : مثال ذلك قولنا : إنسان أو بياض ، متى لم يُسْتَثْن (١) معه بشيء ، فإنه ليس هو بَعْدُ حقاً ولا باطلا ، إلا أنه دال على المشار إليه به ، فإن قولنا أيضاً عَنْزٌ - أيّل قد يدل على معنى ما ، لكنه ليس هو بعدُ حقاً ولا كذباً ما لم يُسْتَثْنَ معه بوجود أو غير وجود مطلقا ، أو في زمان .

- ٢ -

[١٧٩ب] في الاسم < الأسماء البسيطة والمركبة.الأحوال > .

/٢٠/ فالاسم هو لفظة دالة بتواطؤ ، مجردةٌ من الزمان ، وليس واحد من أجزائها دالاً على انفراده . وذلك أن قَلِيپُّس إذا أفْرِد منه « اپُّس » لم يدل بانفراده على شيء كما يدل في قولك « قالوس ابس » ، أي : فَرَسٌ فارِهٌ . - وليست الحال أيضاً في الأسماء المركبة كالحال في الأسماء البسيطة ، وذلك أن /٢٥/ الجزء من الاسم البسيط ليس يدل على شيء أصلا ، وأما الاسم المركب فمن شأن الجزء منه أن يدل على شيء ، لكن ليس على الانفراد ، مثل قولك : « فيلوسوفس » ، أي مُؤْثِرُ الحكمة . - فأما قولنا : « بتواطؤ » فمن قِبَلِ أنه ليس من الأسماء اسم بالطبع إلا إذا صار دليلاً ، فإن الأصوات أيضاً التي لا تُكْتَب بحدٌها فتدُلُّ (٢) ، مثل أصوات البهائم ، إلا أنه ليس شيء منها اسماً .

---

(١) أي : لم يضف إليه شيء .

(٢) أي بالرغم من أن بعض الأصوات التي لا تكتب بحدها قد تدل على شيء ، فإنها ليست أسماء .

/٣٠/ وما قولنا « لا — إنسان » فليس باسم ؛ ولا وُضعَ له أيضاً اسمٌ ينبغي أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا < قضية > سالبة ، فليَكُنْ اسما غير مُحَصَّل [1] . — فأما الاسم إذا نُصِب أو خُفِض أو غُيِّرَ تغييراً مما أشبه /١٦ ب/ ذلك، فليس يكون اسماً، لكن تصريفاً من تصاريف الاسم . وحَدُّ الأسماء المُصَرَّفة هو ذلك الحد الذي للأسماء إذا لم تُصَرَّف — [2] بعينه ، إلا أن الفرق بين تلك وبين هذه أنه إذا أضيف إلى الأسماء المُصَرَّفة — كان ، أو يكون ، أو هو الآن — لم تَصْدُقْ ولم تَكْذِب . والاسم إذا أضيف إليه واحدٌ من هذه كان أبداً صادقاً أو كاذباً ؛ ومثال ذلك « فلان » بالخفض كان أو لم يكن : فإن هذا القول ليس هو بعدُ صادقاً ولا كاذباً .

— ٣ —

[١٨٠أ] في الكلمة [3]

وأما الكلمة فهي ما يدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحدٌ من أجزائه يدل على انفراده ، وهي أبداً دليلُ ما يقال على غيرها — ومعنى قولي أنه [تدلُّ] مع ما تدل عليه تدل على زمان هذا المعنى الذي أنا واصفه : أما قولنا « صحة » فاسم ، وأما قولنا « صَحَّ » إذا عنينا الآن فكلمة ، وذلك أن هذه اللفظة تدل مع ما تدل عليه على أن الصحة قد وجدت للذي قيل /١٠/ فيه إنه « صَحَّ » في الزمان الحاضر . — والكلمة دائماً دليل

---

(١) أي غير محدّد ، (لأنه ينطبق على أي شيء كان : على ما هو كائن وغير ما هو كائن) ؛ وهذه العبارة الأخيرة توجد في نص كتاب العبارة ، لكن يرى (Waitz) ناشر الأرغانون أنها مضافة ، لهذا أسقطها . ويمكن تأييد رأيه هذا بالترجمة العربية هذه إذ لا توجد فيها هذه العبارة .

(٢) صفة تعود على « الحد الذي ... » .

(٣) الكلمة = الفعل .

ما يقال على غيره ، كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع.

وأما قولنا « لا صَحَّ » ، أو قولنا « لا مَرِضَ » فلست أسميه كلمة ، فإنه وإن كان يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان فكان أيضاً < دالاً > دائماً على شيء ، إلا أنه ليس لهذا الصنف اسمٌ موضوع . فلتُسَمَّ كلمة غير مُحَصَّلة ، /١٥/ وذلك أنها تقال على شيء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود على مثال واحد . — وعلى هذا المثال قولنا « صَحَّ » الذي يُدَلُّ به على زمان [1] المُضِيِّ ، أو « يَصِحُّ » الذي يدل به على الزمان المُسْتأنَفِ ، ليس بكلمة ، لكن تصريف من تصاريف الكلمة . والفرق بين هذين وبين الكلمة أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر ، وهذين وما أشبههما تدل على الزمان الذي حوله .

وأقول إن الكلم إذا قيلت على انفرادها فهي تجري مجرى الأسماء فتدل /٢٠/ على شيء ، وذلك أن القائل لها يقف بذهنه عليه ؛ وإذا سمعه منه السامع قَنِعَ به. إلا أنها لا تدل بعدُ على أن الشيء < هو > أو ليس هو ، فإنه [2] ولا لو قلنا « كان » أو « يكون » دَلَلْنا على المعنى . وكذلك قولنا « لم يكن » أو « لا يكون » ؛ فلا لو قلنا « إنه » [2] ، مجرداً على حياله ، دللنا عليه ، وذلك أنه في نفسه ليس هو شيئاً ، لكنه يدل مع ما يدل عليه على تركيبٍ ما ؛ وهذا /٢٥/ التركيب لا سبيل إلى فهمه دون الأشياء المركبة.

— ٤ —

[١٨٠ب] في القول

وأما القول فهو لفظٌ دالٌّ ، الواحدُ من أجزائه قد يدل على

---

(١) ص : الزمان .

(٢) ص : إن .

انفراده على طريق أنه لفظة ، لا على طريق أنه إيجاب . وأعني بذلك أن قولي « إنسان » مثلاً قد يدل على شيء ، لكنه ليس يدل على أنه موجود أو غير موجود ، لكنه يصير إيجاباً أو سلباً إن أضيف إليه شيء آخر . فأما المقطع الواحد /٣٠/ من مقاطع الاسم فليس يدل ، لكنه حينئذ صوت فقط . وأما في الأسماء المُضَعَّفة فقد يدل المقطع من مقاطعها دلالةً ليست بذاته ، — على ما تقدم من قولنا .

وكل قولٍ فدالٌّ ، لا على طريق الآلة ، لكن كما قُلْنا على طريق /١٧ أ المواطأة . وليس كل قولٍ بجازم ، وإنما الجازم القولُ الذي وجد فيه الصدق أو الكذب ؛ وليس ذلك بموجود في الأقاويل كلها . ومثال ذلك : الدعاء ، فإنه قول ما ، لكنه ليس بصادق ولا كاذب . — فأما سائرُ /٥/ الأقاويل غيرِ ما قصدنا له منها فنحن تاركوها ، إذ كان النظر فيها أوْلى بالنظر [1] في الخطب أو الشعر . وأما القول الجازم فهو قَصْدُنا في هذا النظر .

— ٥ —

< القضايا البسيطة والقضايا المركبة >

فأقول إن القول الواحد الأوّل الجازم هو الإيجاب ؛ ثم من بعده السلْبُ . وأما سائر الأقاويل كلها فإنما تصير واحداً برباطٍ يَرْبِطُها .

/١٠/ وقد يجبُ ضرورةً في كل قول جازم أن يكون جازماً عن كلمة أو عن تصريف من تصاريف كلمة . وذلك أن قول الإنسان ما لم يُستَثْنَ معه أنه الآن ، أو كان ، أو يكون ، أو شيءٌ من نظائر هذه فليس هو بعدُ جازماً . وإنما صار قولِنا : حي مشاء ذو رجلين ، واحداً لا كثيراً

---

(١) أي أولى بالخطب أو الشعر — راجع « بويطيقا » (في الشعر) : ١٩ ، ص ١٤٥٦ ب ١١ .

لأنه يدل على واحد لا من قِبَلِ أنه قيل على تقاربٍ بعضُه على أثَر بعضٍ . إلا أن هذا المعنى /١٥/ من غير ما قصدنا (١) له .

فالقول الجازم يكون واحداً متى كان دالاً على واحد أو كان بالرِّباط [١٨١ أ] واحداً ؛ ويكون كثيراً متى كان دالا على كثير ، لا على واحد ، ولم يكن مرتبطا — فيحصل الآن أن كل واحد من الاسم والكلمة لفظةٌ فقط إذ كان ليس لقائل أن يقول إنه يدل في لفظ على شيء يحكم به : /٢٠/ إما في جواب سائل ، وإما في غير ذلك مما يبتدؤه من تلقاء نفسه . وأما الحكم البسيط الكائن من هذه فبمنزلة إيقاع شيءٍ على شيء ، أو انتزاع شيء من شيء . والمؤلَّف من هذه فبمنزلة القول الذي قد صار مركبا . والحكم البسيط لفظٌ دالٌ على أن الشيء موجود أو غير موجود على حسب قِسْمة الأزمان .

— ٦ —

في الإيجاب والسلب < ؛ تقابلهما >

وأما الإيجاب فإنه الحكم بشيء على شيء ؛ والسَّلْب هو الحكم بنفي /٢٥/ شيء عن شيء . — وإذ كان قد يمكن أن يحكم على ما هو موجود الآن بأنه ليس بموجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه موجود ، وعلى ما هو موجود بأنه موجود ، وعلى ما ليس بموجود بأنه ليس بموجود ، وفي الأزمان أيضاً الخارجة < عن > الزمان الذي هو الآن ، قد يمكن مثل ذلك — فقد /٣٠/ يمكن في كل ما أوجبه مُوجِب أن يُسْلَب ، وفي كل ما سلبه أن يُوجب . فمن البين إذاً أن لكل إيجاب سَلْبا قُبالتَه ، ولكل سَلْب إيجاباً قُبالته .—

(١) أي أنه ينتسب إلى علم آخر ، والإشارة هنا إلى « ما بعد الطبيعة » ، مقالة الدلتا ، ف ٦ ؛ والزيتا ، ف ١٢ ، والايتا ، ف ٦ ؛ والمشكلة هنا هي مشكلة وحدة التعريف .

فليكن التناقض هو هذا : أعني [1] إيجاباً وسلباً متقابلين . وأعني بالمتقابل أن يقابل الواحد بعينه في المعنى الواحد بعينه، ليس على طريق الاتفاق في الاسم، /٣٥/ وسائر ما أشبه ذلك مما استثنيناه كـلـماً لمطاعن المغالـطين .

— ٧ —

< الكلي والجزئي – تقابل القضايا: بالتناقض والتضاد >

ولما كانت المعاني بعضُها كلياً وبعضُها جزئياً ، وأعني بقولي « كلياً » /٤٠/ ما من شأنه [١٨١ ب] أن يُحمَل على أكثر منْ واحد ، وأعني بقولي « جزئياً » ما ليس ذلك من شأنه : ومثال ذلك أن قولنا « إنسان » من /١٧ ب/ المعاني الكلية ، وقولي « زيد » [2] من الجزئيات – فواجبٌ ضرورةً متى حكمنا بوجود أوغيرِ وجودٍ أن يكون ذلك أحياناً لمعنى من المعاني الكلية، وأحياناً لمعنى من المعاني الجزئية .

متى كان الحكم كلياً على كلي بأنَّ له شيئاً موجوداً أو غير موجود ، كان /٥/ الحكمان متضادين . وأعني بقولي حكماً كلياً على معنى كلي مثل قولك : « كل إنسان أبيض » وقولك _ « ولا إنسان واحداً [3] أبيض » . — ومتى كان الحكم على معنى كلي ولم يكُن هو كلياً لم يكن الحُكمان في أنفسهما متضادين ، غير أن المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحياناً أن يكونا متضادين . وأعني بقولي : « الحكم غير الكلي على المعنى الكلي » مثل قولك : « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » . فإن قولنا « إنسان » ، وإن كان كلياً ، غير أن الحكم عليه لم يُستعمَل كلياً .

---

(١) ص : إيجاب .

(٢) في نص أرسطو : « كالياس » .

(٣) ص : واحد .

وذلك أن : « كل » تدل على أن الحكم كلي ، لا المعنى متى كان كلياً . — وأما في المحمول فإن حمل الكلي كلياً ليس بحق ، وذلك أنه ليس يكون إيجاباً < حقاً ذلك الذي يحمل فيه الكلي على محمولٍ كلي[1] > مثال ذلك /١٥/ قولك : كل إنسان هو كل حيوان .

فأقول الآن إن الإيجاب والسلب يكونان متقابلين على طريق « التناقض » متى كان يُدَلُّ في الشيء الواحد بعينه أن الكلي ليس بكلي .

ومثال ذلك :

كل إنسان أبيضُ . — ليس كلُّ إنسان أبيضَ .

ولا إنسانَ واحداً[2] أبيضُ . — قد يكون إنسانٌ واحدٌ أبيض . /٢٠/

ويكونان متقابلين على طريق « التضاد » متى كان فيهما الإيجاب الكلي والسلبُ الكلي . ومثال ذلك :

كل إنسان أبيض . — ولا إنسان واحداً[2] أبيض .

< كل إنسان عادل . — لا إنسان عادل[3] > .

ومن قبل ذلك صارت هاتان لا يمكن أن تكونا معاً صادقتين . فأما المقابلتان لهما فقد يمكن ذلك فيهما في المعنى الواحد بعينه : مثل قولك ، /٢٥/ « ليس كل إنسان أبيض » و « قد يكون إنسانٌ واحدٌ أبيض » . — فما كان من المناقضات الكلية كُلياً فواجبٌ ضرورة أن يكون أحدُ الحكمين

---

(١) الزيادة مترجمة عن الأصل اليوناني ، ١٧ ب س ١٥ — س ١٦ .

(٢) ص : واحد .

(٣) يحذف فيتس (Waitz) هذا المثال (ط ٢ ٣٣٧ — ٣٣٨) على أساس انه بعينه مثل المثال التالي ، ولكن في نشرة بكر Bekker احتفظ بكليهما . وفي نصنا لا يرد إلا الأوّل ، وقد أضفنا نحن الثاني .

من كل مناقضة منها [١٨٢ أ] صادقاً ، والآخر كاذباً . وكذلك ما كان منها في الأشخاص : ومثال ذلك « زيد أبيض » ، « ليس زيد أبيض » . — /٣٠/ وما كان منها في معَان كلية وليس بكلي فليس أبداً يكون أحدُ الحكمين من المناقضة صادقاً والآخر كاذباً . وذلك أنه قد يمكن أن نقول قولا صادقاً معاً إن « الإنسان أبيض » و « ليس الإنسان أبيض » ، وإن « الإنسان جميل » و « ليس الإنسان جميلا » . وذلك أن ما صار قبيحاً فليس بجميل ، وما كان متكوّناً فليس بموجود . وقد يسبق إلى الظن على ظاهر النظر أن /٣٥/ هذا خُلْف ، من قِبَلِ أنه قد يظهر أن قولنا ليس الإنسان أبيض يدل معاً على هذا القول أيضاً وهو : ولا إنسان واحداً [١] أبيض . فليس ما يدل عليه هذا هو ما يدل عليه ذاك ، ولا هما ضرورةً معاً .

ومن البَيِّن أن السلب الواحد إنما يكون لإيجابٍ واحد ، وذلك أن /٤٠/ السلب إنما يجب أن يَسْلُبَ ذلك الشيءَ بعينه الذي أوجبه الإيجابُ ، ومن /١٨ أ/ شيءٍ واحد بعينه : من المعاني الجزئية كان أو من المعاني الكلية ، وكلياً كان أو جزئياً ، وأعني بذلك ما أنا مُمَثِّله : « زيد أبيض » ، «ليس زيد أبيض» . فأما إن كان الشيء مختلفاً أو كان واحداً بعينه إلا أنه من شيء مختلف لم يكن مقابلا ، لكنه يكون لدالٍّ آخر [٢] غيره . والمقابل لقولنا : « كل إنسان أبيض » ، « ليس كل إنسان أبيض » ولقولنا : « إنسانٌ /٥/ ما أبيض » و « لا إنسانَ واحداً أبيضُ » ؛ ولقولنا : « الإنسان هو أبيض » ، « الإنسان ليس هو أبيض » .

فقد حصل من قولنا : أنَّ الإيجاب الواحد إنما يكون مقابلاً على جهةِ المناقضة لسَلْب واحد ، وذكرنا ما هما ؛ وأن المتضادين غيرهما ؛

---

(١) ص : واحد .

(٢) أي لسلب آخر مختلف .

وأنه ليس /١٠/ كلُّ مناقضةٍ فهي صادقة أو كاذبة، ومن قِبَلِ أي شيء، ومتى تكون صادقة أو كاذبة.

- ٨ -

< وحدة القضايا وتعددها - القضايا المشتركة وتقابلها >

والإيجاب أو السلب يكون واحداً متى دل لشيء واحد على شيء واحد: إما كلي على معنى كلي، وإما لا على مثال واحد؛ مَثَل ذلك: « كل إنسان أبيض »، « ليس كل إنسان أبيض »؛ « الإنسان هو أبيض »، /١٥/ « الإنسان ليس هو أبيض »؛ و « لا إنسان واحداً [1] أبيض »، « قد يكون إنسانٌ ما أبيضَ » - هذا إن كان قولنا « أبيض » إنما يدل على معنى واحد. فإما إن كان قد وضع لمعنيين اسمٌ واحد فمن قِبَلِ المعنيين اللذين [١٨٢ ب] لهما صار ليس بواحد لا يكون الإيجاب واحداً [1] مثل ذلك أنه إن وَضَعَ واضعٌ للفرس والإنسان اسماً واحداً كقولك: «ثوب» مثلا، فإن قوله /٢٠/ حينئذ إن « الثوب أبيض » لا يكون إيجاباً واحداً ولا سلباً واحداً. وذلك أنه لا فرق حينئذ بين هذا القول وبين قوله: « الفرس والإنسان أبيض ». ولا فرق بين هذا القول وبين قوله: « الفرس أبيض » « والإنساى أبيض ». وإذا كان هذان يدلان على أكثر من واحد، وكانا أكثر من واحد، فمن البَيِّنِ /٢٥/ أن القول الأول أيضاً إما أن يكون كثيراً، وإما ألا يكون يدل على شيء. وذلك أنه ليس إنسان من الناس فرساً. فواجبٌ ألا يكون في مثل ذلك أيضاً أحد ما في المناقضة صادقاً والآخر كاذباً.

---

(١) ص: واحد.

< تقابل المستقبلات الممكنة >

ونقول إن المعاني الموجودة الآن أو التي قد كانت فيما مضى فواجبٌ ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب فيها إما صادقاً وإما كاذباً . أما /٣٠/ في الكلية على معنى كلي فأحدهما أبداً صادقٌ ، والآخر كاذبٌ . وكذلك في الأشخاص على ما قلنا . وأما الكلية التي لا تقال على معنى كلي فليس ذلك واجباً فيها . وقد قلنا في هذه أيضاً .

فأما المعاني الجزئية المستقبلة فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال . وذلك أنه إن كان كل إيجاب أو سلب إما صادقاً وإما كاذباً ، فواجب /٣٥/ في كل شيء أن يكون موجوداً أو غير موجود . فإن قال قائل في شيء من الأشياء إنه سيكون ، وقال آخر فيه بعينه: لا ، فمن البَيِّن أنه يجب ضرورةً أن يصدُقَ أحدهما إن كان كل إيجاب فصادق أو كاذب ؛ وذلك أنه لا يمكن أن يكون الأمران جميعاً في ذلك وما أشبهه : فإن قولنا في شيء إنه أبيض أو غير أبيض إن < كان > صادقاً فواجبٌ ضرورةً أن يكون هو /١٨ ب/ أبيض أو غير أبيض . وإن كان الشيء إما أبيض وإما غير أبيض فقد كان إيجابنا أو سلبنا فيه صِدْقاً : وإن لم يكن فكذباً ، وإن كان كذباً فليس هو ؛ فواجبٌ إذاً ضرورةً أن يكون الإيجاب أو السلب إما صادقاً وإما كاذباً .

فليس شيء من الأشياء إذاً مما يتكون أو مما هو موجود يكون بالاتفاق /٥/ أو بأحد [١٨٣ أ] الأمرين اللذين لا يخلو شيءٌ منهما أيهما كان ؛ ولا شيء من الأشياء مزْمِعٌ[١] بأن يكون أو لا يكون على هذه الجهة، بل الأمور كلها ضرورية . وليس يكون شيء منها على أي الأمرين اتفق ، وذلك أن

---

(١) مزمع بأن يكون = سيكون في المستقبل ، أي ممكن مستقبل .

الموجِب يصدقُ فيها أو السالبُ. ولو لم تكن كذلك لكان كونُها وغيرُ كونها على مثال واحد . وذلك أن الشيء الذي يقال فيه إنه يكون على أي الأمرين اتفق ، فليس هو بأحد الأمرين أولى منه بالآخر ، ولا يصير كذلك.

وأيضاً إن كان شيء من الأشياء أبيض في الوقت الحاضر، فقد كان /١٠/ القولُ فيه من قبل بأنه « سيصير أبيض » صادقاً ، فيجب أن يكون القول في شيء من الأشياء مما يتكوّن — أيها كان — بأنه سيكون قد كان دائماً صادقاً . وإن كان القول في شيء بأنه في هذا الوقت أو سيكون فيما بعد كان دائماً حقاً ، فليس يمكن أن يكون هذا غيرَ موجودٍ ولا يصير موجودا. وما كان لا يمكن ألا يصير موجودا فمن المُحالِ ألا يصير موجوداً. والشيء الذي من المحال ألا يصير موجوداً فواجب ضرورةً أن يكون . فجميع /١٥/ الأشياء إذاً المُزْمِعَة [١] بالوجود فواجبٌ ضروة أن تكون . فليس يكون إذاً شيء من الأشياء على أي الأمرين اتفق ولا بالاتفاق ، وذلك أنه إن كان شيء بالاتفاق فليس كونه واجباً ضرورة [٢] .

وأيضاً فليس يجوز أن يقال إنه ليس ولا واحد من القولين حقاً ؛ كأنك قلت : القولُ بأن الشيء سيكون ، والقول بأن الشيء ليس يكون — أما أولاً فلأنه يلزم من ذلك أن يكون الإيجاب — وهو كذب — سَلْبُهُ /٢٠/ غيرَ صادق ، والسلبُ — وهو كذبٌ — إيجابهُ غير صادق . ثم مع ذلك فإنه إن كان القول في الشيء بأنه أبيض وبأنه أسود صادقاً ، فيجب أن يكون الشيءُ الأمرين جميعاً . وإن كان القول فيه بأنه يصير كذلك في غدٍ صادقاً، فواجب أن يصير كذلك في غد . وإن كان القول فيه بأنه لا يصيرُ كذلك وليس لا يصير كذلك في غدٍ حقاً فليس هو على أي الأمرين اتفق . [١٨٣ب]

---

(١) الأشياء المزمعة بالوجود = الأشياء المستقبلة ، أي التي ستوجد في المستقبل ، وهي المستقبلات الممكنة .

(٢) أي ليس ثمة ضرورة حيث يوجد اتفاق وصدفة .

ومثال ذلك الحرب : فإنه يجب لا أن تكون حرباً ولا ألا تكون .

فهذا ما يلزم من الأمور الشَّنِعَةِ وغيرهُ مما أشبهه إن كان كل إيجاب /٢٥/ وسلب – إما مما يقال كلياً على معنى كُلِّيٍّ ، وإما مما يقال جزئياً – فواجبٌ ضرورةً أن يكون فيه أحدُ المتقابلين صادقاً والآخر كاذباً ، ولم يكن فيما يحدث ما يكون حدوثه على أي الأمرين اتفق ، بل الأشياء جميعاً وجودها وكونها /٣٠/ واجبٌ ضرورةً . وعلى هذا القياس فليست بنا حاجةٌ إلى أن نُرَوِّي في شيء ولا أن نستعد له أو نأخذ أُهْبَةً ، كأنا إن فعلنا ما يجب كان ما يجب ، وإن لم نفعل ما يجب لم يكن ما يجب . فإنه ليس مانع يمنع من أن يقول قائل في شيء من الأشياء إنه يكون إلى عشرة ألف سنة مثلا ، ويقول آخر إنه لا يكون ، فيصح لا محالة أحد الأمرين اللذين كان القول حينئذ بأنه يكون /٣٥/ صادقاً . وأيضاً فلا فرق في هذا المعنى بين أن يقال المناقضة وبين ألاَّ يقال ، وذلك أنه من البيِّن أن الأمور تجري مجاريها وإن لم يُوجِب موجب شيئاً منها ولم يسلبه آخرُ . وذلك أن الشيء ليس إنما يكون أوْ لا يكون ، من قِبَلِ أنه قد أوجِبَ أو قد سُلِب ، ولا حكمه بعد عشرة ألف سنة غير حكمه بعد /١٩ أ/ زمانٍ آخر كم كان مقداره . فإن كانت حاله في الزمان كله حالا يَصْدُقُ فيهِ معها أحدُ القولين دون الآخر فواجبٌ ضرورةً أن يكون ذلك الصدقُ حتى يكون كلٌّ واحد من الأشياء التي تكون حالهُ أبداً حالَ ما يكون ضرورةً . وذلك أن ما كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً في وقت من الأوقات فليس /٥/ يمكن ألا يكون ، وما يكون فقد كان القول فيه بأنه سيكون صادقاً أبداً .

فإذاً كانت هذه الأشياءُ محالاً ، لأنا قد نرى أموراً يحدث مبدؤها من الروِيّة فيها وأخذ الأهْبَة لها ، وقد نجد بالجملة في الأشياء التي ليست مما يفعل /١٠/ دائماً الإمكانَ لفعل شيء وتركَ فعله على مثال واحد حتى يكون فيها الأمران جميعاً ممكنين ، أعني أن يكون الشيء وألا يكون . وها هنا

أشياءُ كثيرةٌ بيّنٌ من أمرها أنها بهذه الحال . ومثال ذلك أن هذا الثوب قد يمكن أن يتمزق فلا يتمزق ، بل يسبقه إليه البِلى ، وعلى ذلك المثال قد يمكن ألا [١٨٤ أ] /١٥/ يتمزق ، فإنه لم يكن البلى ليسبق التمزيق إليه لو لم يكن إلا يتمزق . وكذلك يجري الأمر في سائر ما يتكوّن مما يقال على هذا الضرب من القوّة) ، فظاهرٌ إذاً أنه ليس جميع الأشياء فوجودُها أو كونُها ضرورةٌ ، بل بعض الأشياء /٢٠/ يجرى على أيّ الأمرين اتفق (١) ، وليس الإيجاب بأحرى من السلب بالصدق فيها ؛ وبعضها أحد الأمرين دون الآخر أحرى فيها وأكثر (٢) إلا أنه قد يمكن أن يكون الأمر الآخر ولا يكون ذلك .

فنقول الآن إن الوجودَ للشيء إذا كان موجوداً ضروري ؛ وإذا لم يكن موجوداً فنفيُ الوجودِ عنه ضروري . وليس كل موجود فوجودُه ضروريٌّ ، /٢٥/ ولا كل ما ليس بموجود فعدَمُ الوجود له ضروري . وذلك أنه ليس قولُنا إن وجود كل موجود فهو ضرورةً إذا وجد هو القولَ بأن وجوده ضرورةً على (٣) الإطلاق . وكذلك أيضاً ما ليس بموجود . وهذا بعينه قولنا في المناقضة أيضا . وذلك أن كل شيء فوجوده الآن أو غيرُ وجوده واجبٌ ضرورةً ؛ ووجودُه فيما يستقبلُ أو غيرُ وجوده واجبٌ ضرورةً . غير أنا إذا فصَّلْنا فقلنا : أحد الأمرين لم يكن واجباً ضرورة ، ومثال ذلك أن قولنا إن الحرب /٣٠/ ستكون غداً أو لا تكون ، واجبٌ ضرورةً . فأما قولنا إن الحرب ستكون غداً ، فليس بواجبِ ضرورةً . ولا قولنا إنها لا تكون غداً بواجبِ ضرورةً . لكن الواجبَ ضرورةً إنما

---

(١) في الممكنات المتكافئة (مثل ملاقاة صديق) .

(٢) في الممكنات غير المتكافئة (مثل حفر الأرض واكتشاف كنز) .

(٣) معنى هذه الجملة هو : ليس القول بأن كل موجود ، إذا وُجِد ، فهو بالضرورة هو بعينه القول ، بطريقة مطلقة ، إنه موجود بالضرورة .

هو أن يكون أو لا يكون . فيجب من ذلك إذ كانت الأقاويل الصادقة إنما تجرى على حسب ما عليه الأمور ، فمن البين أن ما كان منها يجرى على أيّ الأمرين اتفق وتحتمل الضدين فواجبٌ ضرورةً أن تكون /٣٥/ المناقضة أيضاً تجرى فيه ذلك المجرى . وهذا شيء يلزم فيما ليس وجوده دائماً أو فيما ليس فَقْدُه دائماً . فإن ما جرى هذا المجرى فواجبٌ ضرورةً أن يكون أحد جزئي النقيض فيه صادقاً أو كاذباً . غير أنه ليس هو أو أحد المشار إليه بعينه ، بل أيهما اتفق ، وربما كان أحد المتناقضين أحرى بالصدق ، إلا أنه ليس ذلك بموجب أن يكون [١٨٤ ب] صادقاً أو كاذباً . فقد بان بذلك أنه ليس كل إيجاب وسلب متقابلين فأحدهما صادق ضرورة /١٩ ب/ والآخر كاذب ضرورة . وذلك أنه ليس مجرى الأمر فيما ليس بموجود إلا أنه ممكن أن يكون وألا يكون مجراه فيما هو موجود ، بل الأمر يجرى فيه على ما وصفنا .

— ١٠ —

<التقابل في القضايا ذوات الموضوعات المحصلة وغير المحصلة>

ولما كان الإيجاب دليلا على أن شيئاً يقال على شيء ، وهذا الشيء هو اسم أو ما لا اسم له ، وكان يجب أن يكون ما يقال في الإيجاب واحداً على واحد ، وكنا قد وصفنا الاسم وما لا اسم له فيما تقدّم ، فقلنا إنّا لا نسمي قولنا « لا إنسان » اسما ، بل نسميه غير مُحَصَّل ، لأن الاسم غير المُحَصَّل أيضاً /١٠/ إنما يدل من وجه على شيء واحد ؛ وكذلك أيضاً قولنا « لا صح » ليس بكلمة بل كلمة غير مُحَصَّلة . فواجب أن يكون كل إيجاب أو سلب مؤلفاً إما من إسم غير مُحَصَّل أو كلمة غير مُحَصَّلة.

وليس يكون إيجاب ولا سلبٌ خِلْواً من كلمة ؛ فإن قولنا « كان » أو « يكون » أو « سيكون » أو « يصير » أو غير ذلك مما أشبهه إنما هو مما

قد وُضِعَ كلمة ، وذلك أنه يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان .

/١٥/ فيكون على هذا القياس الإيجاب والسلبُ الأوّلُ قولنا « الإنسانُ يوجد » ، « الإنسان لا يوجد » ، ثم بعده « لا إنسانَ يوجد » ، « لا إنسان لا يوجد » ؛ وأيضاً : « كل إنسان يوجد » ، « ليس يوجد كل إنسان » ، « كل لا إنسان يوجد » ، « ليس يوجد كل لا إنسان » . وهذا بعينه قولنا في الأزمان التي حول [(١)] الزمان الحاضر .

[١٨٥ أ] فأما إذا كانت الكلمة الدالة على الوجود ثالثاً محمولا إلى ما يحمل ، فإن التناقض حينئذ يقال على ضدين . ومثال ذلك قولنا : « «يوجد إنسانٌ /٢٠/ عدلا» ، فقولنا « يوجد » شيء ثالث مقرون بها في هذا الإيجاب : إما اسم وإما كلمة ، فيحصل من قِبَل ذلك أربعةٌ : اثنان منها يكون حالهما في المنزلة عند الإيجاب والسلب كحال العدميتين عندهما ؛ والاثنان < الآخران > ليسا كذلك . وأعني بقولي هذا أن قولنا « يوجد » إما أن يُقْرَن ويضاف /٢٥/ إلى قولنا « عدل » أو إلى قولنا « لا عدل » ، وكذلك السلب أيضاً ، فيصير أربعة .

وأنت قادر على فهم ما نقوله من رَسْمِنا هذا :

< ١ >

< أ >		< ب >
يوجد إنسانٌ عدلا	سلب هذا القول :	ليس يوجد إنسانٌ عدلا
< حـ >		< د >
يوجد إنسان لا عدلا	سلب هذا القول :	ليس يوجد إنسان لا عدلا

---

(١) حول = خارج ، عدا .

فإن قولنا في هذا الموضوع « يوجد » و « لا يوجد » قد أضيف إلى /٣٠/ قولنا « عدل » و « لا عدل » . فهذه الأقاويل نُسقّتْ في هذا الموضع على ما تقال عليه في كُتُبنا « في التحليل بالقياس [١] » .

وعلى ذلك المثال يجري الأمر إن كان الإيجاب لاسم كلي . ومثال ذلك :

< ٢ >

< أ >		< ب >
كل إنسان يوجد عدلا	سلب هذا القول :	ليس كل إنسان يوجد عدلا
< حـ >		< د >
/٣٥/ كل إنسان يوجد لا عدلا		ليس كل إنسان يوجد لا عدلا

غير أنه ليس على ذلك المثال يمكن أن تصدق معاً المقدماتُ التي على القُطر ؛ وإن كان قد يمكن أن تصدق المتقاطرتان في حالٍ من الأحوال .

فهاتان اثنتان متقابلتان [٢] . وها هنا اثنتان أخريان تحدثان من قولنا « لا إنسان » إذا جعلناه كالشيء الموضوع ، فنقول :

< ٣ >

< أ >	< ب >
/٢٠ أ/ يوجد لا إنسان عدلا	ليس يوجد لا إنسان عدلا
< حـ >	< د >
يوجد لا إنسان لا عدلا	ليس يوجد لا إنسان لا عدلا

---

(١) « التحليلات الأولى » م ١ ف ٤٦ ، ص ٥١ ب س ٣٦ – ص ٥٢ أ س ١٧ . راجعه بعد في ص ٢٤٥ – ٢٤٦ .

(٢) أي المتقابلتين في اللوحة التي أمامنا . وهي في ص : متقابلتين .

وليس ها هنا مناقضاتٌ أكثرُ من هذه . وهاتان المتقابلتان [١] هما مفردتان بأنفسهما غيرَ ما قيل من قبل [٢] ، لأن الذي استُعْمِلَ فيها اسمٌ غير مُحَصَّل وهو قولنا « لا إنسان » .

[١٨٥ ب] وما كان منها لا يصح فيه كلمةُ الوجود مثل ما وقع فيه منها « يصح » أو « يمشي » فإن هذا الصنف من الكَلِم يَفعل فيها إذا وُضع هذا /٥/ الوضع ذلك الفعلَ بعينه الذي كان يفعله حرف «يوجد» أو ما أشبهه لو قُرِنَ بها . ومثال ذلك : « كل إنسان يمشي » ، « ليس كل إنسان يمشي » ، « كل لا إنسان يمشي » ، « ليس كل لا إنسان يمشي » . فإنه ليس يجوز أن يقال « ليس كل إنسان » بل إنما ينبغي أن يوضع حرف السلب وهو قولنا « لا » على قولنا « إنسان» ؛ فإن قولنا « كل » ليس يدل على أن المعنى كلي ، بل على أن الحكم كلي . وقد تبين ذلك من قولنا « الإنسان /١٠/ يمشي » . « الإنسان ليس يمشي » ، « لا إنسان يمشي » ، « لا إنسان ليس يمشي » . فإن الفرق بين هذه وبين تلك أن هذه ليس الحكم فيها كلياً . فقد بان من ذلك أن قولنا « كل » أو قولنا « ولا واحد » ليس يزيدان على أن يدلا أن الإيجاب والسلب للاسم كله ؛ فأما الباقي فيجب أن تكون الزيادة /١٥/ فيه واحدةً بعينها .

ولما كان السلب الدال على أنه « ولا حيوان واحداً [٣] يوجد عدلا » ضد الذي يقال به إن « كل حيوان يوجد عدلا » فمن البيّن أن هذين لا يكونان في حال من الأحوال لا صادقين معاً ولا على أمرٍ واحد بعينه . فأما المقابلان لهما [٤] فقد يكونان في حال من الأحوال ، ومثال ذلك : « ليس

(١) أي التي يكون موضوعها غير محصل .

(٢) أي التي موضوعها محصل .

(٣) ص : واحد .

(٤) وهي الجزئية : وهي المعروفة عند الشراح باسم الداخلتين تحت التضاد .

كل حيوان يوجد عدلا » و « قد يوجد حيوان ما عدلا » .

فأما التي تلزم وتتبع فهي هذه [1] : أما قولنا : « كل إنسان يوجد عدلا » ، فإنه يلزمه قولنا : « ولا إنسانَ واحدا [2] يوجد عدلا » ؛ وأما قولنا : « قد يوجد إنسان ما عدلا » ، فإنه يلزمه المقابل له وهو قولنا : « ليس كل إنسان يوجد لا عدلا » ؛ وذلك أنه يجب ضرورةً أن يوجد واحدٌ .

ومن البَيِّنِ أيضاً أنّا في الأشخاص [3] إذا كنا صادقين في الجواب عن المسئلة /٢٥/ بالإيجاب وبالسلب، < صدقت قضية موجبة كذلك > . ومثال ذلك جوابنا في المسئلة عن سقراط : « هل هو عدل ؟ » بأن نقول : « لا » ، فإنّا نقول : « فسقراط إذاً لا عدل » . وأما في الحكم الكلي فليس ما يقال فيه على هذا المثال حقاً ؛ وإنما الصادق فيه السلب . ومثال ذلك : « أكلُّ إنسانٍ حكيم ؟ » « لا » ، « فكل إنسان إذاً لا حكيم » ، فإن هذا القول /٣٠/ كذبٌ ؛ والقول الصادق إنما هو : « فليس كل إنسان إذاً حكيماً » . وهذا القول هو القابل لذلك القول ؛ فأما ذلك فإنه مضاد له .

فأما المتقابلة من قِبَل الأسماء والكلم غير المُحَصَّلة ــ ومثال ذلك في قولنا « لا [١٨٦ أ] إنسان » أو « لا عدل » فإنهُ يظن بها أنها بمنزلة السلب من غير اسم أو من غير كلمة ، وليست كذلك ، وذلك أنه واجبٌ /٣٥/ ضرورةً في السلب أن يَصْدُقَ أو يكذب . ومن قال « لا إنسان » فليس هو أحرى بأن يكون قد صدق أو قد كذب ممن قال « إنسان » ــ ما لم يضف إلى قوله شيئاً بل هو دونه في ذلك .

---

(١) هنا يبحث أرسطو فيما يعرف باسم تكافؤ القضايا (Aequipollentia) عن طريق عمليات الاستدلال المباشر .

(٢) ص : واحد .

(٣) أي القضايا الشخصية .

وقولنا إن « كل لا إنسان يوجد عدلا » ليس يدل على مثل ما تدل عليه واحدة من تلك ، ولا المقابل لهذا القول وهو قولنا : « ليس كل لا إنسان يوجد عدلا » . فأما قولنا « كل لا إنسان يوجد لا عدلاً » فإنه يدل /٤٠/ على مثل ما يدل عليه قولنا : « ليس يوجد شيء لا إنسان عدلا » .

والأسماء والكلم إذا بدلت أماكنها فدلالتها تبقى بحال واحدة بعينها . /٢٠ ب/ ومثال ذلك : « يوجد إنسان عدلا » ، « يوجد عدلا إنسان » . فإن الأمر إن لم يكن كذلك وجب أن يكون لمعنى واحد بعينه سوالبُ أكثرُ من واحدة . غير أنّا قد بيّنا أن الإيجاب الواحد إنما له سلب واحد ، وذلك أن سلب قولنا : « يوجد إنسان عدلا » هو قولنا « ليس يوجد إنسان عدلا » . /٥/ فأما سلب قولنا « يوجد عدلا إنسان » إن لم يكن هذا القول وقولنا « يوجد إنسان عدلا » واحداً بعينه فهو : إما قولنا « لا يوجد عدلا لا إنسان » ، وإما قولنا « لا يوجد عدلا إنسان » ، لكن الأول منهما هو سلب قولنا « يوجد عدلا لا إنسان » ، والثاني سلب قولنا « يوجد إنسان عدلا » — فيكون قد صار لإيجاب واحد سلبان[1] . فقد بان أن الأسماء والكلم إذا بُدّلت /١٠/ أماكنها كان الإيجاب والسلب واحداً بعينه .

— ١١ —

< القضايا المركبة >

فأما إيجاب واحد لكثير أو كثير لواحد ، أو سلبه منه متى لم يكن ما يستدل عليه من الكثير معنى واحداً ، فليس يكون إيجاباً واحداً أو سلباً /١٥/ واحداً . وأعني بقولي « واحداً » ليس متى كان الاسم الموضوع واحدا ولم يكن الشيء الذي من تلك معنى واحداً ، مثل قولنا « الإنسان » مثلاً

---

(١) ص : سلبين .

« حيٌّ ، ذو رجلين ، آنس » ؛ [1] فإن الشيء المجتمع من هذه معنى واحدٌ أيضاً . فأما المجتمع من قولنا « أبيض » وقولنا « إنسان » وقولنا « يمشي » فليس /٢٠/ هو معنى واحداً . فليس يجب إذاً إن أوجب مُوجِب لهذه شيئاً واحداً أن يكون القول إيجاباً واحداً [١٨٦ ب] ، لكن اللفظ حينئذ يكون واحداً ؛ فأما الإيجاب فكثير . ولا إن أوجبها الشيء واحداً كان الإيجاب واحداً ، بل كثيراً على ذلك المثال .

فلما كان السؤال المنطقي يقتضي جواباً إما بالمقدمة وإما بالجزء الآخر من المناقضة ، وكانت المقدمة جزءاً ما من مناقضة واحدة ، فليس يجب أن /٢٥/ يكون الجواب عن هذا واحداً ؛ إذ كان السؤال أيضاً ليس بواحد ولو كان حقاً . وقد تكلمنا في هذه في كتابنا « في المواضع [2] » .

فمع ذلك فإنه من البين أن السؤال عن شيء : ما هو — ليس سؤالاً منطقياً ، وذلك أنه يجب أن يكون قد أعطى في السؤال المنطقي أن يختار المسئول أحد جزئي المناقضة — أيهما شاء — حتى يحكم به . وقد ينبغي أن يكون السائل يجري في تحديد السؤال هذا المجرى حتى يقول : هل الإنسان كذا ،/٣٠/ أو ليس هو كذا ؟

ولما كانت الأشياء التي تحمل فرادى ، بعضها تحمل اذا جمعت حتى يكون المحمول كله واحداً ، وبعضها ليس كذلك ، فينبغي أن نخبر بالفرق في ذلك . فإن إنساناً من الناس قد يصدق القول عليه فُرادي بأنه حي ، وبأنه ذو رِجْلين ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان كشيء واحد . وقد يصدق القول عليه بأنه إنسان وبأنه أبيض ؛ ويصدق أيضاً أن يقال عليه هذان /٣٥/ كشيء واحد . وليس متى كان القول عليه بأنه بصير حقاً ، والقول عليه

---

(١) أي متمدين .

(٢) راجع « الطوبيقا » (في المواضع) م ٨ ف ٧ . وراجع أيضاً « السوفسطيقا » م ٦ ، ص ١٦٩ أ ٦ ؛ ١٧ ، ص ٧٥ ب ٣٩ وما يليه ؛ ٣٠ ، ص ١٨١ أ س ٣٦ وما يليه .

بأنه طبيب حقاً فواجبٌ أن يكون طبيباً بصيراً . وذلك أنه إن كان لأن كل واحد من القولين حق ، فقد يجب أن يكون مجموعها حقاً – لزم من ذلك أشياءُ كثيرةٌ شَنِعة . وذلك أن قولنا على إنسان من الناس إنه إنسان حق ، وقولنا عليه إنه أبيض ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كله صادقاً أيضاً . فإن كان أيضاً القول عليه بهذا وحده ، أعني بأنه أبيض ، صادقاً [1] ، فيجب أن يكون القول عليه بذلك أجمع صادقاً أيضاً حتى يقال عليه بأنه إنسانٌ – أبيضُ – أبيضُ ... ، ويمرّ ذلك بلا نهاية ، وقد يقال أيضاً عليه . /٤٠/ بأنه طبيب ، وبأنه أبيض ، وبأنه يمشي ، فقد يجب أن تقال [١٨٧ أ] هذه /٢١ أ/ عليه مراراً كثيرة بالتركيب بلا نهاية . وأيضاً إن كان سقراط هو سقراط ، وهو إنسان ، فهو سقراطُ إنسانٌ . وإن كان إنسانٌ وكان ذا رجلين فهو /٥/ إنسانٌ ذو رجلين . فقد بان من ذلك أنّ مَن قال بأن التأليف واجبٌ وجودُه على الإطلاق ، فقد يلزمه من ذلك أن يقول أشياء شَنِعَةً .

فنحن الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع فنقول :

إنّ ما كان من المعاني التي تُحمَل ومن المعاني التي عليها يقع الحمل إنما يقال على شيء واحد بعينه أو بعضاً على بعض بطريق العَرَض ، فإن هذه /١٠/ ليس تصير شيئاً واحداً . ومثال ذلك قولنا في إنسان من الناس إنه أبيض وطبيب . فليس قولنا إنه أبيض وإنه طبيب معنى واحداً ، وذلك أنهما جميعاً عَرَضان لَحِقا شيئاً واحداً . وإن كان القول أيضاً بأن الأبيض طبيب صادقاً ، فليس يجب ولا من ذلك أن يكون معنى أنه طبيب ومعنى أنه أبيض معنى واحداً . وذلك أن الطبيب بطريق العَرَض ما كان أبيض ، فيجب من ذلك ألا يكون أنه أبيض وأنه طبيب معنى واحداً . ومن قِبَلِ ذلك /١٥/ صار طبيب ليس بصيراً على الإطلاق ، بل هو حيٌّ ذو رجلين . وذلك

---

(١) ص : صادق .

أن هذين ليسا بطريق العرَض ، ولا ما كان أيضاً الواحد منه محصوراً في الآخر . ولذلك كثيراً ما لا يمكن أن يقال أبيض ، ولا أن يقال إن الإنسان إنسانٌ حي أو ذو رجلين . وذلك أنا قد حَصَرنا في قولنا إنه إنسان انه حي ، وأنه ذو رجلين .

لكن قد يصدق القول على الشخص على الإطلاق . ومثال ذلك القول على الإنسان من الناس بأنه إنسان ، والقول على الإنسان الأبيض بأنه أبيض . /٢٠/ إلا أن ذلك ليس أبداً . لكن متى كان محصوراً في المزيد في القول شيء من المتقابل الذي تَلزمُه مناقضةٌ فليس يكون حقاً ، بل كذباً . ومثال ذلك أن يقال في الإنسان المَيِّت إنه إنسان . ومتى لم يكن ذلك [1] ، فقد يصدق . بل نقول إنه متى وجد ذلك فيه فهو أبداً غير صادق ؛ ومتى لم يوجد فليس /٣٥/ أبداً يصدق . ومثال ذلك قولنا : « أوميروس موجودٌ شيئاً ما » ، كأنك قلت : شاعراً [2] . فهل هو موجود أو لا ؟ فإن قولنا « موجود » إنما حملناه على أوميروس بطريق العرَض . وذلك أنا إنما قلنا إنه « موجودٌ شاعراً » ولم نحمل « موجوداً » على أوميروس بذاته .

فقد يجب من ذلك أن ما كان مما يحمل ليس يوجد فيه تضاد متى قبلت فيه الأقاويل [١٨٧ ب] مكان الأسماء وكان محمولاً بذاته لا بطريق العرض ؛ /٣٠/ فإن القول فيما هذه سبيله إنه شيء ما على الإطلاق — صادق — . فأما ما ليس بموجود فليس القول بأنه « شيءٌ موجود » من قِبَلِ قولنا فيه إنه يوجد مُتَوَهَّما قولا صادقا . وذلك أن التوهم فيه ليس أنه موجود ، بل أنه غير موجود .

---

(١) مثلما في المثال الأول : هذا الإنسان هو إنسان .

(٢) شاعراً : بدل من : « شيئا ما » .

- ١٢ -
< تقابل القضايا ذوات الجهة >

وإذ قد لخصنا هذه المعاني ، فقد ينبغي أن ننظر كيف حال أصناف /٣٥/ الإيجاب والسلب بعضها عن بعض : ما كان منها فيما يمكن أن يكون ، وما لا يمكن ، وفيما يحتمل أن يكون ، وما لا يحتمل ، وما كان منها في الممتنع والضروري . فإن في ذلك مواضعَ للشك .

وذلك أنه إن كانت المناقضات في الأقاويل المؤلفة إنما يكون العناد بينها بعضها لبعض فيما كان منها مبنياً على قولنا : موجود ولا موجود –/٢١ ب/ ومثال ذلك أن سلب قولنا « يوجد إنسان » قولنا « ليس يوجد إنسان » ، لا قولنا « يوجد لا إنسان »؛ وسلب قولنا « يوجد إنسان عدلا» قولنا « ليس يوجد إنسان عدلا » ، لا قولنا « يوجد إنسان لا عدلا » . لأنه إن كان يقال على كل شيء إما الايجاب وإما السلب ، فقد يصدق إذاً في الخشبة /٥/ القول بأنها توجد إنساناً لا عدلا . فإذا كانت المناقضات إنما ينبغي أن توجد على هذا القياس ، أعني قولنا فيها « يوجد » أو « لا يوجد » ، وكانت أيضاً الأقاويل التي لا يلفظ فيها بحرف الوجود ، فإن ما يقال لهما يقوم مقام ذلك الحرف ، يفعل فعله بعينه . ومثال ذلك أن سلبَ قولنا « إنسان يمشي » ليس يكون قولنا « لا إنسان يمشي » ، بل قولنا : « إنسان ليس يمشي » . وذلك أنه لا فرق بين قولنا « إنسان يمشي » ، وبين قولنا « يوجد إنسان ماشياً » .

فإذا كان الأمر يجري هذا المجرى في كل موضع ، فينبغي أن يكون /١٠/ أيضاً سلب قولنا « يمكن أن يوجد » قولنا « يمكن ألا يوجد » لا قولنا « لا يمكن أن يوجد » . غير أنه قد يظن أن قولنا «قد يمكن أن يوجد» وقولنا « قد يمكن ألا يوجد » معنى واحدٌ بعينه . وذلك أن كل ما كان ممكناً أن ينقطع أو أن يمشي فيمكن ألا ينقطع وألا يمشي . والحُجّة في ذلك أن كل

ما كان ممكناً على هـــذا النحو فليس أبداً يفعل ؛ فلذلك قد يكون له /١٥/ السلب أيضاً . وذلك أنه قــد يمكن ألا يمشي المَشّاء وألا يرى الرائي [١] . إلا أنه ليس يمكن أن يصدُق في شيء واحد بعينه الحكمان المتقابلان . فليس إذاً سلبُ قولنا « قد [١٨٨ أ] يمكن أن يكون » قولنا « قد يمكن ألا يكون » لأنه يلزم من ذلك إما الإيجاب والسلب معاً لمعنى واحد بعينه في معنى واحد /٢٠/ بعينه ؛ وإما أن تكون زيادة اللواحق التي يصير بها القول ايجاباً أو سلباً ليس < أن > نلحق [٢] قولنا « يكون » أو « يوجد » أو قولنا « لا يكون » أو « لا يوجد » . فإذا كان الأوّل من هذين ممتنعاً ، فيجب أن يكون الثاني مُؤْثَراً [٣] .

فالسالب إذا لقولنا « يمكن أن يوجد » إنما هو قولنا « لا يمكن أن يوجد». وهذا بعينه القول في قولنا أيضاً « يحتمل أن يوجد » . وذلك أن سلب هذا القول أيضاً هو قولنا « لا يحتمل أن يوجد » . والأمر /٢٥/ في الباقية يجري على هذا النحو ، أعني في الواجب وفي الممتنع . فكما أنّ في تلك كان ما يُلْحَق [٤] فيزاد منها قولنا « يوجد » وقولنا « لا يوجد » — فأما المعاني الموضوعة فكانت مرة « الأبيض » ومرة «الإنسان» — كذلك يصير الامر /٣٠/ ها هنا ، فيصير قولنا « يوجد » كالموضوع . فأما قولنا « يمكن » و « يحتمل » فيصير زيادات تلحق ليحدّد بها كما حدّد في تلك بقولنا « يوجد » و « لا يوجد » الصدق والكذب ؛ كذلك يحدّد هذه ما يمكن وجوده وما لا يمكن وجوده . فإن سلب قولنا « يمكن أن يكون » قولنا «لا يمكن أن يكون» . فأما سلب قولنا « يمكن ألا يكون » فإنه قولنا « لا

---

(١) ص : المرئي .

(٢) ص : ملحق .

(٣) فوقها : مقبولا ، مختارا .

(٤) ص : ملحق .

يمكن /٣٥/ ألا يكون » . ولذلك قد نرى أنه يلزم بعضُها بعضاً من قِبَل أن ما كان ممكناً أن يوجد فممكن ألا يوجد . وذلك أن الشيء الواحد بعينه قد يمكن أن يوجد وألا يوجد ، لأن هذه وما أشبهها ليست مناقضات . فأما قولنا « يمكن /٢٢ أ/ أن يوجد » وقولنا « لا يمكن أن يوجد » فلا يصدُقان معاً في شيء واحد بعينه في حال من الأحوال لأنهما متقابلان ؛ ولا قولنا أيضاً «يمكن ألا يوجد» و «لا يمكن ألا يوجد» يصدُقان معاً في حال من الأحوال.

وعلى هذا المثال سلب قولنا : « واجبٌ ضرورةً أن يوجد » ليس هو /٥/ قولنا : « واجبٌ ضرورةً ألا يوجد » بل قولنا : « ليس واجباً ضرورةً أن يوجد » . وأما سلب قولنا : « واجبُ ضرورة ألا يوجد » فإنه قولنا : « ليس واجباً ضرورةً ألا يوجد » ؛ وأيضاً سلب قولنا : « ممتنع أن يوجد » ليس هو قولنا : « ممتنع ألا يوجد » بل قولنا « ليس ممتنعاً أن يوجد » . فأما سلب قولنا « ممتنع ألا يوجد » فإنه قولنا « ليس ممتنعاً ألا يوجد » .

وبالجملة ، فإنما ينبغي كما قلنا أن يتنزل قولنا « يوجد » و « لا يوجد » منزلةَ الموضوع ، ويلزم الإيجابُ والسلب هذه المعاني [١٨٨ ب] : ثم تقرن /١٠/ بقولنا « يوجد » وقولنا « لا يوجد » .

فإن هذه الأحكام ينبغي أن يعتقد أنها الأحكام المتعاندة :

ممكن ... ... لا ممكن .

محتمل ... لا محتمل .

ممتنع ... ... لا ممتنع .

واجب [١] ... لا واجب .

حق ... ... لا حق .

---

(١) فوقها : ضروري .

< نسق الموجهات >

فأما اللوازم فهكذا يجري نَسَقها :

إذا وُضِعَتْ : يلزم من قولنا « ممكن أن يوجد » – قولُنا « محتمل أن يوجد » /١٥/ (وهذا ينعكس على ذلك) ، ويلزم منه ويلزمه أيضاً – قولُنا « ليس ممتنعاً أن يوجد » وقولنا « ليس واجباً أن يوجد » . ويلزم قولنا « ممكن ألا يوجد » وقولنا « محتمل الا يوجد » – قولُنا « ليس واجباً ألا يوجد » وقولنا « ليس ممتنعاً أن ألا يوجد » . ويلزم قولَنا « لا يمكن أن يوجد » وقولنا « لا يحتمل /٢٠/ أن يوجد » – قولُنا < واجب > [1] ألا يوجد ، وقولنا « ممتنع أن يوجد » . ويلزم قولنا « لا يمكن ألا يوجد » وقولنا « لا يحتمل ألا يوجد » – قولُنا « واجب أن يوجد » وقولنا « ممتنع ألا يوجد » .

فلنتأمل ما نصفه من هذا الرسم الذي نرسمه :

< الترتيب الأوّل >

(١) ممكن أن يوجد .

/٢٥/ (٢) محتمل أن يوجد .

(٣) ليس ممتنعاً أن يوجد .

(٤) ليس واجباً أن يوجد .

< الترتيب الثاني >

(١) ممكن ألا يوجد .

(٢) محتمل ألا يوجد .

/٣٠/ (٣) ليس ممتنعاً ألا يوجد .

(٤) ليس واجباً ألا يوجد .

< الترتيب الثالث >

(١) ليس ممكناً أن يوجد .

(٢) ليس محتملا أن يوجد .

(٣) ممتنع أن يوجد .

(٤) واجب ألا يوجد .

< الترتيب الرابع >

(١) ليس ممكناً ألا يوجد .

(٢) ليس محتملا ألا يوجد .

(٣) ممتنع ألا يوجد .

(٤) واجب أن يوجد .

---

(١) ناقص في الاصل وأصلحه پولك (Isidor Pollak) في نشرته .

فقولنا « ممتنع » وقولنا « لا ممتنع » يلزمان قولنا « محتمل » وقولنا « لا محتمل » وقولنا « ممكن » وقولنا لا ممكن لزومَ[1] المناقضة ، إلا أن ذلك على القلب[2] ؛ وذلك أن الذي يلزم قولنا [١٨٩ أ] « ممكن أن يوجد » سلب /٣٥/ قولنا « ممتنع أن يوجد » والذي يلزم سلبَ ذلك إيجابُ هذا . وذلك أن الذي يلزم قولنا « ليس ممكناً أن يوجد » إنما هو قولنا « ممتنع أن يوجد » فإن قولنا « ممتنع أن يوجد » هو إيجاب ؛ وقولُنا « ليس ممتنع » سلبٌ .

فأما الواجب ،نعني الضروري ، فينبغي أن ننظر كيف الحال فيه . فإنه من البيِّن أنه ليست هذه حالَه ، لأن الذي يتبع فيه إنما هو الأضداد . فأما المناقضة فعلى حِيالها[3] . وذلك أنه ليس سلب قولنا « واجب ألا يوجد» /٢٢ ب/ قولنا « ليس واجباً ان يوجد » وذلك أنه قد يجوز أن يصدُق القولان جميعاً في المعنى الواحد بعينه : فإن ما كان واجباً ألاَّ يوجد فليس واجباً أن يوجد . والسبب في أن اللزوم في ذلك ليست الحال فيه كالحال في الآخر أن الممتنع حقه في القول بضد الواجب . فإن كان الممتنع والواجب قوّتهما واحدة /٥/ بعينها – وذلك أن ما كان ممتنعاً أن يوجد فالواجب ليس أن يوجد ، بل ألا يوجد ؛ وما كان ممتنعاً ألا يوجد فواجب أن يوجد – فقد يجب ، إن كانت تلك تجري على مثال ما تجري عليه التي لقولنا ممكن ولا ممكن ، أن تكون هذه على الضد، فإن الواجب والممتنع قد يدلان على معنى واحد بعينه ، غير أن ذلك على جهة القلب .

أو نقول : إنه ليس يجوز أن توضع المناقضات في الواجب هذا الوضع /١٠/ الذي وضعناه ؟ وذلك أن ما كان واجباً أن يوجد فممكن أن يوجد ؛

---

(١) لزوم : مفعول مطلق لقوله « يلزمان » .
(٢) أي عكس الوضع .
(٣) فوقها : يعني متفرقا .

وإن لم يكن كذلك فسلبه يلزمه ، لأنه قد يلزم إما الإيجاب وإما السلب . فإن لم يكن ممكناً أن يوجد ، فالذي هو واجب [1] إذاً أن يوجد ممتنع أن يوجد ، /١٥/ وذلك خُلْف [2] . وأيضاً فإن قولنا « ممكن أن يوجد » يلزمه قولنا « ليس ممتنعاً أن يوجد » ويلزم هذا قولنا « ليس واجباً أن يوجد » فيجب من ذلك أن يكون ما هو « واجب أن يوجد » « ليس واجباً أن يوجد » وذلك خُلْف . — وأيضاً فإنه ليس يلزم قولنا « واجب أن يوجد » قولنا « ممكن أن يوجد » ولا قولنا « واجب ألا يوجد » . وذلك أن القول الممكن قد يتفق فيه الأمران /٢٠/ جميعاً . وأما هذان فأيهما قد كان صادقاً لم يمكن أن يصدُق معه الباقيان ، لأنه قد يمكن أن يوجد الشيء وألا يوجد . [١٨٩ ب] وإن كان واجباً أن يوجد أو ألا يوجد فليس يكون ممكناً فيه الأمران جميعاً . فقد بقي إذاً أن يكون الذي يتبع قولنا « ممكن أن يوجد » إنما هو قولُنا «ليس واجباً ألا يوجد » . فإن هذا قد يصدُق أيضاً مع قولنا : « واجب أن يوجد». وذلك أنه /٢٥/ يصير نقيضاً للقول اللازم [3] لقولنا « ليس ممكناً أن يوجد » فإنه قد يلزم هذا القولَ قولُنا « ممتنع أن يوجد » وقولنا « واجبٌ ألا يوجد » الذي سلْبُه « ليس واجباً ألا يوجد » . — فهذه المناقضات إذاً تلزم أيضاً على هذا الوجه الذي وصفناه ؛ وإذا وُضِعَتْ كذلك لم يلحق ذلك شيءٌ مُحالٌ .

ولعل الإنسان أن يسأل فيقول : هل يلزم قولنا « واجبٌ أن يوجد » قولُنا « ممكن أن يوجد » ؟ فإنه إن لم يكن يلزمه فنقيضه يتبعه [4] وهو قولنا /٣٠/ « ليس يمكن أن يوجد » . وإن قال قائل إن هذا القول ليس هو نقيض

---

(١) ص : أوجب — ويصح أيضاً .

(٢) فوقها : محال ، شنع ، قبيح .

(٣) ص : الالازم .

(٤) ص : فيقتضيه يتبعه .

ذلك ، فواجب أن يقول إن نقيضه قولنا « يمكن ألا يوجد » . والقولان جميعاً كاذبان فيما وجوده واجب . غير [1] أنّا قد نرى أيضاً أن الشيء الواحد بعينه يمكن < أن > يقطع وألا يَقْطع ، ويمكن أن يوجد وألا يوجد ؛ فيجب من ذلك أن يكون ما هو واجب أن يوجد يحتمل ألا يوجد ، وهذا /٣٥/ أيضاً باطل . فنقول إنه ليس كل ما هو ممكن ، أي في قوّته أن يوجد أو أن يمشي ، فقد يقدر على ما هو مقابل لذلك ، بل ها هنا أشياءُ لا يصدُق فيها المقابل ، وأول ذلك في الممكنة [2] التي ليست قواها بنُطْق [3] ، ومثال ذلك « النار » تُسَخّن كل ما لقيته ، وقوتُها ليس بنُطْق . فالقوى التي تكون بنُطْقٍ هي واحدة بأعيانها لأشياء كثيرة ولأضدادها . فأما القوى التي /٢٣ أ/ ليست بنُطْق فليس كلّها كذلك ؛ لكن الأمر على ما قلنا في النار ، وذلك أنه ليس ممكناً أن تُحْرِق وألا تحرق ، وكذلك غيرها مما تفعل دائماً . إلا أن بعض الأشياء مما قوته بغير نطق قد يمكن فيها أيضاً أن تقبل معاً المتقابلات . وإنما قلنا هذا القول ليُعلم أنه ليس كل إمكان [4] فهو للأشياء المتقابلة /٥/ ولا فيما يقال في النوع الواحد بعينه وإن كان بعض الإمكان مشتَركاً [5] في الاسم . وذلك أن الممكن ليس مما يقال على الإطلاق [6] ، بل منه ما يقال حقاً ؛ لأن الشيء يفعل . ومثال ذلك قولنا في الماشي إن المشي ممكن له لأنه يمشي . وبالجملة قولنا في الشيء إن [١٩٠ أ] كذا ممكن له ، لأنه بالفعل /١٠/ بالحال التي يقال إنها ممكنة . ومنه ما يقال ذلك فيه لأن من

---

(١) ص : عندانا ، وقد أخطأ پولك Pollak حينما أصلحه هكذا : عندنا .

(٢) بخط أحمر فوقها : القادرة ، القوية .

(٣) أي عاقلة ؛ فهنا يميز بين القوى العاقلة والقوى غير العاقلة ؛ راجع « الميتافيزيقا » مقالة « الثيتا » ف ٢ .

(٤) فوقها بالأحمر : قدرة ، قوّة .

(٥) ص : مشتَرك .

(٦) فوقها بالأحمر : أي على معنى فرد .

شأنه أن يفعل . ومثال ذلك قولُنا في الشيء إنه قد يمكن أن يمشي لأنه من شأنه أن يمشي . وهذا الإمكان إنما هو في الأشياء المتحركة وحدها . فأما ذاك فهو أيضاً في الأشياء غير المتحركة . والقول بأنه ممكن أن يمشي وأنه يمشي صادقان فيما /١٥/ هو دائب [١] يمشي بالفعل وفيما هو من شأنه المشي . فأما ما قيل ممكناً على هذا الوجه فليس بصادق إذا قيل على الإطلاق في الواجب ضرورة . وأما على الوجه الآخر فإنه صادق : — فإذا كان الكلي لاحقاً [٢] بالجزئي فقد يجب أن يلزم فيما هو واجب أن يوجد أن يكون أيضاً ممكناً أن يوجد . إلا أنه ليس على كل معنى الممكن .

وعسى أن يكون أيضاً مبدؤها كلها قولنا : واجب ، وقولنا : ليس /٢٠/ واجب أن يوجد أو لا يوجد . ثم ينبغي أن نتأمل كيف <يكون> لزوم سائر تلك الباقية لهذه . وقد ظهر مما قلنا أن ما وجوده واجبٌ ضرورةً فهو بالفعل. فيجب من ذلك — إذا كانت الأشياء الأزلية أقدم — أن يكون أيضاً الفعل أقدمَ من القوة[٣] . فتكون بعض الأشياء بالفعل دون القوة، ومثال ذلك الجواهر الأول ؛ وبعضها مع قوّة ، وهذه الأشياء هي بالطبع أقدم ، فأما بالزمان فإنها : أشدّ تأخراً ؛ وبعضها ليس في حالٍ من الأحوال /٢٥/ بالفعل ، بل إنما هي قوةٌ فقط .

— ١٤ —

< تضاد القضايا >

وقد ينبغي أن ننظر هل ضدّ الإيجاب إنما هو السلب ، أو الإيجاب

(١) ص : رأيت ، وقد أصلحها بولك هكذا : أرأيت ، لكن السياق يرجّح ما افترضناه .

(٢) ص : لاحق .

(٣) فوقها بالأحمر : الإمكان .

ضدّ الإيجاب ؛ وهل قولنا « كل إنسان عَدْل » هو ضدّ قولنا [و] « لا إنسان واحداً [1] عَدْلٌ »، وإنما هو ضدّ قولنا « كل إنسان جائر »، كأنك قلت : /٣٠/ « سقراط [2] عَدْل » ، « سقراط [2] ليس بعَدْل » ، « سقراط [2] جائر » – أيُّ الاثنين من هذه هما المتضادان ؟

فإنه إن كان ما يخرج بالصوت تابعاً لازماً لما يقوم في الذهن ، وكان في الذهن ضدُّ الاعتقاد إنما هو اعتقادُ ضد – ومثال ذلك أن اعتقادنا أن كل إنسانٍ عدل ضدٌ اعتقادنا أن كل إنسانٍ جائر – فواجبٌ ضرورةً /٣٥/ أن يكونَ أيضاً الحال في الإيجابين اللذين يخرجان[١٩٠ ب] بالصوت على ذلك المثال . وإن لم يكن هناك اعتقاد الضدّ هو الضدّ لم يكن أيضاً الإيجابُ هو المضادّ للإيجاب ، بل السلب الذي وصفناه . فقد ينبغي إذاً أن نبحث وننظر : أيُّ اعتقادٍ حقٍّ هو المضادّ للاعتقاد الباطل : هل اعتقادُنا سَلْبَه ، أو اعتقادُنا وجودَ ضدِّه ؟

/٤٠/ وأعني بذلك هذا المعنى : ها هنا عَقْد [3] صادق في خَيْر ، وهو أنه خير ؛ /٢٣ ب/ وعَقْد آخر كاذب وهو أنه ليس بخير ؛ وعَقْد غيره وهو أنه شر – فأي هذين، ليت شعري ، هو ضدّ العَقْد الصادق ؟ وإن كان واحداً (أي إن كان معناهما واحداً [4]) فالمضادّة في أيهّما هي . فنقول : إن ظننا أن العَقْدين المتضادّين إنما يُحَدّان بأنهما لسببين متضادين ، باطل ؛ وذلك أن الاعتقاد في خير أنه /٥/ خَيْر ، والاعتقاد في شر أنه شر خليق أن يكون واحداً [5] بعينه ، بل هو حق : واحداً كان

---

(١) ص : واحد .

(٢) في النص اليوناني : كالياس .

(٣) عقد : حكم .

(٤) بين قوسين في النص .

(٥) ص : واحد .

أو أكثر من واحد ؛ بل من [1] قِبَل أنهما بحال تضادّ : — فإذا كان ها هنا عَقْدٌ في خيّرٍ ، أنه خير ؛ وعقد أنه ليس بخير ، وعَقْد أنه شيء آخر ليس هو موجوداً ولا يمكن أن يوجد — فليس ينبغي أن يوضع الضدّ واحداً من /١٠/تلك الأشياء التي الاعتقاد فيها فيما ليس بموجود أنه موجود،أو فيما هو موجود بأنــه ليس بموجود . وذلك أن الصنفين جميعاً بلا نهاية ، أعني ما يقع فيه منها الاعتقادُ فيما ليس بموجود أنه موجود ، وما يقع فيه منها الاعتقاد فيما هو موجود أنه غير موجود . بل إنما ينبغي أن يوضع التضادّ فيما فيه تقع الشُّبْهة . وما تقع فيه الشبهة هو ما منه يكون أيضاً التكوّن . والتكوّن إنما يكون من المتقابلات . فمن هذه إذاً تدخل الشُّبَه .

فإذا كان الشيء الخير هو خيراً [2] وليس بشر ، وكان الأوّل له بذاته، والثاني /١٥/ بطريق العرض ، وذلك أنه إنما عَرَض له أن يكون ليس بِشَرٍّ ، وكان العَقْد الذاتي في كل واحد من المعاني أحرى بالصدق متى كان حقاً ، أو بالكذب متى كان باطلا ، وكان العقد في خير ما أنه ليس بخير عقداً باطلا لأمر ذاتي ، والعقد فيه أنه شر عقداً باطلا لأمر عرضي — فقد يجب من /٢٠/ ذلك أن يكون اعتقاد السلب في الخير أحرى بالكذب من اعتقاد ضدّه ؛ والذي هو أحرى بالكذب في كل واحد من المعاني هو المعتقد لضدّه[١٩١ أ] ، وذلك أن الضدّين هما المختلفان غايةَ الاختلاف في المعنى الواحد بعينه . فإذا كان الضدّ هو أحد هذين ، وكان النقيض أشدَّ مضادّة ، فمن البيّنِ أن هذا هو الضدّ . فأما الاعتقاد في الخير أنه شر ، فإنه اعتقادٌ مقرون /٢٥/ بغيره ، لأن المعتقد لذلك فهو لا محالة خليقٌ أن يَخْطُرَ بباله أيضاً فيه أنه ليس بخير .

وأيضاً فإن كان واجباً في غير ما ذكرنا أن يجري الأمر على هذا المثال ،

---

(١) أي على الرغم من أنهما بحال تضاد .

(٢) ص : خير .

فقد يُرى أن ما قيل في ذلك صواب ، وذلك أنه قد يجب إما أن يكون اعتقاد النقيض هو الضدَّ في كل موضع ؛ وإما ألا يكون في موضع من /٣٠/ المواضع ضدًا . والأشياء التي ليس يوجد فيها الضدّ أصلا ، فإن الكذب فيها إنما هو العَقْد المُعاند للحق ، ومثال ذلك من ظنّ بإنسان أنه ليس بإنسان فقد ظنّ ظناً كاذباً . فإن كان هذان الاعتقادان هما الضدّين ، فسائر الاعتقادات إنما الضدّ فيها هو اعتقاد النقيض .

وأيضاً فإن العقد فيما هو خير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس /٣٥/ بخير يجريان على مثال واحد . ومع ذلك أيضاً العقد فيما هو خير أنه ليس بخير ، والعقد فيما ليس بخير أنه خير ، والعقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير ، وهو عَقْدٌ حَقٌّ ، أيُّ عقد ، ليت شعري ، هو ضدّه ! فإنه ليس يجوز أن يقال إن ضدّه اعتقاد أنه شر . وذلك أنه قد يمكن في حال من الأحوال أن يصدقا معاً من قِبَل أن من الأشياء ما ليس بخير وهو شر ، فيلزم في ذلك /٤٠/ الشيء أن يكونا صادقين معاً ؛ ولا ضدّه أنه ليس بشرٍ ، فإن هذا أيضاً /٢٤أ٢/ صدق . فقد بقي إذاً أن يكون ضدَّ العقد فيما ليس بخير أنه ليس بخير العقدُ فيما ليس بخير أنه خير . وذلك أن هذا باطل . فيجب من ذلك أن يكون ضدَّ العقد فيما هو خير أنه خيرٌ العقدُ فيما هو خير أنه ليس بخير .

ومن البَيِّنِ أنه لا فَرْقَ في ذلك ، وإن[1] جعلنا الايجاب كلياً ؛ وذلك أن /٥/ الضدَّ يكون حينئذ السلبَ الكلي . ومثال ذلك أن ضدّ العقد : أن كل ما هو خير فهو خير — العقدُ أنه : ولا واحد من الخيرات خير . وذلك أن العقد في الخير أنه خير — الذي يعقد الخيرَ على المعنى الكلي — هو العقد بعينه في أيِّ خير كان أنه خير ، ولا فرق بين هذا وبين العقد أن[2] كل ما كان خيراً فهو خير .

(١) أي : حتى لو جعلنا الإيجاب كليا .

(٢) ص : فان .

وعلى هذا المثال يجري الأمر أيضاً فيما ليس بخير .

فإذا كان الأمر في الاعتقاد يجري هذا المَجرَى ، وكان الإيجاب والسلب /٢٤ ب/ في اللفظ دلائل ما في النفس ، فمن البَيِّن أن ضدّ الإيجاب أيضاً إنما هو السلب لذلك المعنى بعينه على الحكم الكلي . ومثال ذلك ، أن ضدَّ قولِنا : « كل خير فهو خير » أو قولنا : « كل إنسان فخير » قولُنا : « ولا خير /٥/ واحد » ، أو قولُنا : « ولا إنسان واحد » . فأما نقيضه <فهو> قولنا : « ليس كل خير » أو « ليس كل إنسان » < خيرا [١] > .

ومن البَيِّن أنه ليس يمكن أن يكون حقٌّ ضدَّ الحق : لا رأي لرأي ؛ ولا نقيض لنقيضٍ ؛ فإن وجود التضاد إنما هو في الأشياء المتقابلة . غير أنه قد يمكن في هذه أن يصدق المتقابلان في الواحد بعينه . فأما الضدّان فليس يمكن أن يوجدا معاً في شيءٍ واحدٍ بعينه .

[تمّ كتاب أرسطو طاليس « باري أرمينيس » أي « في العبارة » . نقل إسحق بن حُنَيْنْ . نُقِل من نسخةٍ بخط الحسن بن سُوار ، نسخها من نسخة يحيَىْ بن عَدِيّ التي قابل بها دُسْتور إسحق وبخطه . وقوبل به نسخة كتبت من خط عيسى بن إسحق بن زُرْعة ، نسخها من خط يحيى بن عَدِيّ المنقول من دستور الأصل الذي بخط إسحق بن حُنَيْنْ ، فكان موافقاً] .

(١) تضاف إلى المثالين السابقين أيضاً .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

كتاب التحليلات الأولى

نقل تذاري


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

أنولوطيقا الأولى ، نقل تذاري

المقالة الأولى

< نظرية القياس >

- ١ -

< المقدمة . الحد . القياس وأنواعه . مقالة الكل واللاشيء >

إن (١) أوّل ما ينبغي (٢) أن نذكر هو الشيءُ الذي عنه فَحَصْنا هاهنا والغرضُ /٢٤ أ١٠) الذي إليه قَصَدْنا . فأما الشيء الذي عنه نفحص فهو

---

(١) ت : لما أراد أن يشوق إلى علم ما في هذا الكتاب صرح أولا بغرضه فيه لتبين منفعته ، وكأنه جمع هذا الكتاب وكتاب البرهان وصيره مثل كتاب واحد .

(٢) ت : يجب أن يفهم قوله ها هنا : « ينبغي » أنه أورده على العموم على المقدّمة وعلى الحد وعلى القياس . فكأنه يقول : ينبغي أن نذكر ما غرضنا وأن نقول ما المقدّمة وما الحد .

البرهان [١] ، وغرضنا العلم البرهاني [٢] .

ومن بعد ذلك فلنبين ما المقدّمة ، وما الحدّ ، وما السلوجسموس [٣] ، وأي السلوجسموسات [٤] كامل ، وأيها غير كامل .

/١٥/ + ومن بعد ذلك : ما المحمول[٥-٦-٧] على كل الشيء [٨] ، أو ليس بمحمول [٩] على شيء منه [١٠] + .

فالمقدّمة هي قول موجِبٌ شيئاً لشيء ، أو سالب شيئاً عن شيء[١١] .

---

(١) ت : الشينوس : البرهان هو القياس المؤلف اليقيني وهو ما يخرج بالصوت ، والعلم البرهاني هو العلم الحاصل في النفس من ذلك القياس . فغرضه في هذا الكتاب البرهان ، والغرض في البرهان هو العلم البرهاني .

(٢) ت : في النقول السريانية : الفرق بين المقدمة البرهانية وبين الجدلية أن المقدّمة البرهانية هي اقتضاب أحد جزئي التناقض ؛ فإن المبرهن ليس يسأل سؤالاً ، بل يقتضب اقتضابا (فوقها : يأخذ أخذا) ، وأن الجدلية هي مسألة عن التناقض .

(٣) فوقها : القياس الجامع (ص : الجامعة) .

(٤) فوقها : القياسات ؛ وبالأحمر فوق « كامل » : أي تام .

(٥) ت : ما بين هاتين العلامتين+ ... ... + :

هو في النقول السريانية على هذه الحكاية : ومن بعد ذلك ما معنى قولنا إن هذا في كله يوجد هذا أو لا يوجد ، وما المحمول على كل شيء ، أو ليس بمحمول على شيء منه .

(٦) ت : نسخة : ما المقول في كل الشيء أو ليس بمقول في شيء منه .

(٧) ف (= فوقها) : المقول كامل أي تام .

(٨) ف : شيء .

(٩) ف : بمقول .

(١٠) ف : بته .

(١١) ف : وهو .

وهي إما كلية ، وإما جزئية [١] ، وإما مهملة [٢] . وأعني بالكلي ما قيل على كل الشيء أو لم يُقَلْ على واحد منه[٣] . والجزئي[٤] ما قيل على بعض الشيء ، أو لم يُقَلْ على بعضه ، أو لم يقل على كل الشيء [٥] . والمهمل ما قيل على الشيء أو لم يقل عليه بعد أن لا يذكر الكل ولا البعض . وذلك كقولك إن عِلْمَ الأضداد واحد [٦] ، /٢٠/ وكقولك إن اللذة ليست خيراً [٧] .

والفرق [٨] بين [٩] المقدمة الأفودقطيقية وهي البرهانية ، وبين المقدمة

---

(١) ص : كلي : جزئي ... مهملة .

(٢) قال الفاضل يحيى بن عدي : لعل ارسطوطالس إنما لم يذكر المقدّمة الشخصية لأن كلامه في المقدّمة التي يكون القياس منها . وقول القائل : المقدّمة على الإطلاق ، تنصرف إلى أحد معنيين : إما إلى ما قد جرى ذكره فتكون الألف واللام داخلتين للتعريف ، وإما إلى الواحد المفرد الذي يجري مجرى العلم المعروف ، كقول القائل : الشاعر ، وهو يريد أوميروس ، أو الخليفة وهو يريد ملك الملوك . وقوله ها هنا المقدّمة ، وإدخاله الألف واللام هو بالمعنى الثاني وهو المفرد الذي يجري مجرى العلم . وهذه إنما هي المستولية على القياس التي بها قوامه ، وهذه لا تكون إلا كلية ، وهذه لا يكون موضوعها إلا كليا ، ولذلك لا يكون شخصياً ألبتة .

(٣) كل الشيء ... منه : فوقها بالأحمر : الكل ولا على واحد .

(٤) ت : نقله تاوفيلا هكذا : الجزئي ما قيل على واحد أو ليس لكل .

(٥) ف : شيء .

(٦) ف بالأحمر : يعني أن علمهما يدرك معاً .

(٧) ف : بخير .

(٨) ت : إنما أورد الفرق بين المقدّمات ليأخذ حد المقدّمة المطلقة القياسية .

(٩) ت : والفرق الذي شأنه البرهان إنما يأتي بالمقدّمات التي يبرهن بها كأنها واجبة ، وهو إن أخرج شيئاً منها في اللفظ مخرج مسألة صحيحة وليست مسألة وإنما هي تقدير . ومن ثم قال إنما أحد جزئي التناقض كقولك: الإنسان حي. فأما الذي=

الديالقطيقية وهي الجدلية ، أن البرهانية هي أحد جزئي التناقض ، لأن المُبَرْهِن ليس يقصد للجدل ، وإنما يقصد لإثبات الحق . وأن الجدليـة هي مسئلة عن جزئي التناقض . وليس[1] بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية فرق في أنـه /٢٥/ قد يكون من صنف كل واحـد منهما سليجسموس[2] . وذلك لأن المبرهن والسائل قد يقيس[3] كل واحد منهما إذا[4] أخذ شيئاً، مقولا على شيء أو غير مقول، فيكون إذاً على نحو ما قلنا المقدمة القياسية في الجملة[5] موجبة[6] شيئاً لشيء أو سالبة شيئاً عن شيء . وتكون المقدمة البرهانية التي هي حقٌ /٣٠/ مأخوذةً من الأوائل ، وتكون المقدّمةُ الجدلية أما للسائل فمسئلة عن جزئي /٢٤ ب/١٠ التناقض ؛

= شأنه الجدل فإن سبيله أن يسأل عن جزئي التناقض : أهكذا الشيء ، أم ليس هكذا ؟ إلا أنه قد يأخذ أحد الجزئين : أعني الجزء الذي يقر به المسؤول منهما ، فيجعله مقدّمة لما يريد إثباته . وقصده في ذلك لأن يكون هذا الجزئي مأخوذاً من الرأي المحمود الظاهر ، لأن الرأي المحمود الظاهر هو الذي يأخذه صاحب الجدل ويثبت منه ما يريد . فأما ما يثبت بمقدمات حقيقية أوائل أو معلومة من الأوائل فإنه طريق برهاني .

(١) ت : نقل حنين في السرياني : لا فرق في كون القياس من كل واحدة منهما .

(٢) ف : قياس .

(٣) فوقها بالأحمر : أي يؤلف قياسا .

(٤) ت : نقل تاوفيل : إذا أخذ شيئاً (فوقها : أخذ شيء) مقولاً على شيء إمـا بالإيجاب وإما بالسلب .

(٥) ف : على الاطلاق .

(٦) ت : نقل حنين : إيجاب أو سلب مقولا على شيء على النحو الذي قلنا . (وتحتها شرح للقول الأخير : يعني إما كلي ، وإما جزئي ، وإما غير محدود — وفوق اللفظ الأخير : مهمل) .

وأما للقائس فاستعمال[٦٦ ب]الرأي[١] المحمود[٢] كما قد بُيِّن في كتاب « طوبيقا » ، وهو كتاب صناعة الجدل . وسنقول فيما نستأنف[٣] من القول ما المقدّمة ، وما الفرق بين المقدّمة القياسية والمقدّمة البرهانية والمقدّمة الجدلية ، ونستقصي القولَ في ذلك . وأما على حسب الحاجة في هذا الوقت /١٥/ فقد نكتفي بما قلنا[٤] من ذا[٥] .

---

(١) ف : البيان المحمود .

(٢) ت : يريد بالرأي ما رآه الإنسان ولم يكن من الأوائل التي لا يقع الشك فيها التي هي أوائل البرهان ولا مما تقدّم بالبرهان من هذه الأوائل ، والمحمود الظاهر من الآراء ما رآه الناس (والإشارة في « الطوبيقا » إلى م ١ ف ١ ص ١٠٠ أ ٢٩ ؛ و م ١ ف ١٠ ص ١٠٤ أ ٨) .

(٣) ف بالأحمر : أي من الكتب المنطقية .

(٤) بالأحمر ف : الآن .

(٥) ت : قال الحسن : غرض أرسطوطاليس من ابتداء كلامه في هذا الكتاب وإلى آخر هذا الفصل وهو قوله : وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه — أن يتكلم في عشرة معاني هي كالأصول والمبادىء لعلم ما في هذا الكتاب بأسره ولما بعده من الكتب المنطقية : ١ فالأول منها هو الشيء الذي نفحص عنه ، ٢ والثاني الغرض والقصد في الشيء الذي نفحص عنه ما هو ، ٣ والثالث المقدّمة ، ٤ والرابع ما الحد ، ٥ والخامس ما القياس ، ٦ والسادس ما القياس الكامل ، ٧ والسابع ما القياس غير الكامل ، ٨ والثامن ما معنى قولنا إن هذا على كل هذا ، أو هذا في كل هذا ، ٩ والتاسع ما معنى قولنا إن هذا ولا على شيء من هذا ، وهذا ولا في شيء من هذا ، ١٠ والعاشر ما معنى قولنا إن هذا الشيء لا على كل هذا . فعرفنا أولاً الشيء الذي عنه نفحص ما هو ، فقال إنه البرهان . ثم أعلمنا الغرض في الفحص عن البرهان ما هو ، فقال : العلم البرهاني ، ولما كان غرضه البرهان ، وكان البرهان قياساً (ص : قياس) ما ، احتاج أولاً أن يعرفنا ما القياس . ولما كان القياس مؤلفاً (ص : مؤلف) من مقدّمتين على الأقل احتاج إلى حد المقدمة . ولما كانت المقدمة مؤلفة من محمول وموضوع ،التي هي الحدود، احتاج إلى أن =

فالذي نسميه[1] الحد هو ما إليه تنحل[2] المقدّمة، وذلك كالمقول[3] والذي يقال عليه المقول[4] : إما بزيادة «ولا توجد»، أو بانقسام[5] : «يوجد» «ولا يوجد»[6] ».

/٢٠/ فأما القياس[7] فهو قول[8] إذا وُضعتْ فيه أشياء أكثرُ من واحد لزم شيءٌ ما آخرُ من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها .

= يقول ما الحد . ولما كان القياس منه كامل ، وغير كامل ، احتاج إلى أن يفصل ذلك ويعرفناه . ولما كان القياس لا بد من أن تكون فيه مقدّمة كلية : إما موجبة وإما سالبة ، احتاج أن يعرفنا المقول على الكل بالإيجاب والسلب أيما هو وكيف يكون وهي : الثاني والثامن والتاسع والعاشر . فقد تبين وجوب الكلام في هذه العشرة المعاني التي أوردها في صدر كتابه .

(١) ت : إنما قال هذا لأنه وحده سمى الألفاظ البسيطة المفردة حدوداً من حيث نظر إلى أنها غاية ما تنحل إليه المقاييس .

(٢) ف : تنقسم .

(٣) أحمرف : مثل المقول .

(٤) ت : نسخة بزيادة : « يوجد » — إذ يتفقان يوجد — أو بانفصالهما (أو مع انفصالهما) .

(٥) ت : يعني ينفصل بهما .

(٦) ت : نسخة : فأما السلوجسموس فهو قول مؤلف من أشياء متى ألفت وجب منها بذاتها ، لا بالعرض ، هو في تفسير ثمسطيوس : لوجود تلك الأشياء .

(٧) ت : في النقول السريانية : والقياس هو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم (فوقها بالأحمر : عرض) شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء ، وأعني لوجود تلك الأشياء أن من أجل هذه يلزم (فوقها بالأحمر : يعرض) ، وأعني من أجل هذه يلزم (فوقها بالأحمر : يعرض) ، أي أنه ليس يحتاج إلى زيادة ما هو من خارج في أن يكون ضرورياً .

(٨) ف : فني .

وأعني : « بذاتها [1] » أن تكون لا تحتاج في وجوب ما يجب عن المقدمات التي أُلِّفَ منها القياسُ إلى شيء آخر غير تلك المقدمات .

والقياس الكامل هو القياس الذي ليس يحتاج في بيان ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء غيرها . والذي ليس بكامل هو الذي يحتاج في بيان /٢٥/ ما يجب عن مقدماته إلى استعمال شيء واحد [2] أو أشياء مما هو واجب عن المقدمات التي أُلِّفَ منها، غير أنها لم تكن استعملت في المقدّمة[3] .

وإنما يقال [4] إن الشيء مقولٌ على الكل إذا لم يوجد من كل الموضوعة /٣٠/ شيءٌ لا يقال هذا عليه . وكذلك القول فيما لا يقال على شيء منه [5] .

– ٢ –

< عكس القضايا المطلقة >

وكل [6] مقدّمة إما أن تكون مطلقة وإما اضطرارية وإما ممكنة . وكل /٢٥ أ/ واحدة من هذه إما أن تكون موجبة وإما سالبة . فالموجبة [7] والسالبة كل واحدة منها إما أن تكون كلية وإما جزئية وإما مهملة .

---

(١) ف : بقولي – أي : بقولي « بذاتها » ...

(٢) ت : المقاييس منها ما يحتاج في بيان النتيجة اللازمة عنها إلى عكس واحد ، ومنها ما يحتاج إلى عكسين .

(٣) ت : في النقول السريانية زيادة في هذا الموضع وهي هذه : وقولنا إن في كل هذا يوجد هذا ، وإن على كل هذا يحمل هذا – هو واحد بعينه .

(٤) فوقها بالأحمر : ونقول .

(٥) ت : الكلام في عكس المقدمات .

(٦) ت : في النقول السريانية : ولأن كل مقدمة هي إما وجودية وإما ممكنة وإما ضرورية .

(٧) فوقها بالأحمر : و (الموجبة) .

ومن المقدّمات المطلقة [1] — فإن السالبة الكلية تنعكس بحدودها وكهيئتها لا محالة . فإنه إن كان لا شيء من اللذة خير ، فلا شيء من الخير لذة . فأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضاً لا محالة ، غير [2] أنها لا تنعكس كهيئتها كلية ، ولكن جزئية . فإنه إن كان (٦٧ أ): كل لذة خير ، فإن بعض الخير لذة .

فأما المقدّمات الجزئية فإن الموجبة منها تنعكس لا محالة جزئية ، لأنه /١٠/ إن كان بعضُ اللذة خيراً ، فبعضُ الخير لذةٌ . وأما السالبة منها فليس لها انعكاسٌ لا محالة ، لأنه إن كان بعضُ الحيوان ليس بإنسان، فليس يكون بعضُ الناس ليس بحيوان . فلتكن أوّلاً السالبةُ الكليةُ مقدّمة أ (فرس) بَ (إنسان) ؛ فإن كان لا شيء من اَ (إنسان) بَ (فرس) فلا شيء من اَ بَ ، /١٥/ لأنه [3] إن كان بعض اَ (فرس) بَ (إنسان) وكان ذلك البعض مثلاً [4] حَ (الناس) ، فإنه ليس بحق أن يقال إنه لا شيء من بَ أَ لأن حَ هي بعض اَ . وإن كانت كل بَ اَ فإن بعض اَ بَ ، لأنه إن كان لا شيء من اَ بَ ، فإنه لا شيء /٢٠/ من بَ اَ ، وقد كان الموضوع [5] أن كل بَ اَ . وكذلك إن كانت المقدمة جزئية، لأنه إن كان بعض بَ اَ فإن بعض اَ بَ لا محالة ، لأنه إن كان لا شيء من اَ بَ فلا شيء [6] من بَ اَ . فإن كان بعض بَ ليس اَ فليس بالضرورة أن بعض اَ ليس بَ . كما أنه إن كان في موضع بَ : « حي » وفي موضع اَ : /٢٥/ « إنسان » ، فإنه : ليس كل حي إنساناً ، وكل إنسان حي .

---

(١) ف : أي الوجودية .

(٢) ف : إلا .

(٣) وردت في الأصل مكررة .

(٤) ف : في المثل .

(٥) أي المفترض .

(٦) ف : فإنه لا شيء .

< عكس القضايا ذوات الجهة >

وكذلك يعرض في المقدمات الاضطرارية ، لأن الكلية السالبة تنعكس كلية . فأما الموجبتان [1] فكل واحدة منهما تنعكس جزئية ، لأنه إن كان /٣٠/ باضطرار : لا شيء من بَ اَ فباضطرار : لا شيء من اَ بَ — لأنه إن جاز أن يكون بعض اَ بَ فقد يجوز أن يكون بعض بَ اَ . وإن كان باضطرار أن كل بَ اَ أو بعضها اَ ، فباضطرار بعض اَ بَ ، لأنه [2] إن كان بعض اَ بَ بلا اضطرار [3] ، فإن بعض بَ اَ بلا اضطرار .

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس للعلة التي ذكرنا فيما تقدم . /٣٥/

فأما المقدمات الممكنة فلأن [4] الممكن يقال على ضروب كثيرة : على الاضطراري وعلى المطلق [5] . وما هو في باب الإمكان تكون المقدمات الموجبة [6] في جميع هذه الضروب التي يقال عليها الممكن تنعكس انعكاساً واحداً على مثال ما وصفنا ، لأنه إن كان كل بَ < هو > اَ أو بعض بَ < هو > اَ /٤٠/ بالإمكان ، فإن[7] بعض اَ بَ بإمكان ، لأنه إن كان لا

---

(١) ف : الموجبات ... منها ...

(٢) ت : وجدت هذا النص في نقل ثاوفيل هكذا : وذلك أنه إن لم تكن موجودة من الاضطرار فليس يكون في شيء بَ ألبتة ، وقد كان موضوعاً أن اَ على كل بَ لا على بعضها .

(٣) ف : لا من الاضطرار .

(٤) ف : فان .

(٥) ف نسخة : المطلق (يعني بدلاً من : على المطلق) . وعليها تعليق هو : ثاوفيل : والذي ليس من الاضطرار .

(٦) ف : الواجبة .

(٧) مكررة ، والأولى مضروب عليها .

شيء من اً < هو > بً ، /٢٥ ب/ ولا شيء من بً < هو > اً : وقد[٦٧ ب] تبين ذلك فيما تقدم .

فأما السالبات فليس انعكاسها على مثال [١] ما تقدم . ولكن كل ما يقال إنه ممكن — مما هو باضطرار ليس بموجود [٢] أو مما هو بالإطلاق [٣] ليس بموجود [٢] — /٥/ فإنه ينعكس على ما تقدم ؛ مثل أنه إن قال قائل : ممكن ألا يكون أحد منْ الناس فَرَساً ؛ أو قال : يمكن ألا يكون شيء من الثياب أبيضَ — فإن أحد [٤] هذين القولين باضطرار ليس بموجود [٢] . وأما الآخر فبالاضطرار [٥] وعلى نحو ما تقدم تنعكس [٦] المقدمة ، لأنه إن كان يمكن ألا يكون واحد من الناس /١٠/ فَرَساً فممكن ألا يكون واحد من الخيل إنساناً . وإن كان يمكن ألا يكون شيء من البيض ثوبا ، فإنه بالضرورة يكون بعض الثياب أبيض : وقد تبين ذلك مما تقدم .

/١٥/ فأما الجزئية السالبة فإن حالها في الانعكاس على نحو ما وصف [٧] فيما تقدم .

وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكثر في الأشياء[٨] الطبيعية [٩] على نحو تحديد الممكن فإنه لا ينعكس في المقدمات السالبة على نحو ما تقدم ،

---

(١) ف : مثل .
(٢) ف : موجود .
(٣) ت : في السرياني : أو فيما ليس من الاضطرار موجود < اً > .
(٤) ت : قوله : ممكن ألا ... فإن أحد : سرياني < في > عدة نقول : وأما ما يقال من الممكن على جهة الأكبر وفيما يمكن على نحو تحديدنا الممكن فإنه لا ينعكس .
(٥) ف : عن اضطرار .
(٦) ت : نقل تاوفيلا : وعلى ذلك المثال تنعكس المقدمة ، وعلى ذلك المثال لا تنعكس .
(٧) ف : وصفت .
(٨) ت : ليس في السرياني : الأشياء الطبيعية .
(٩) ت : أعني الأشياء التي في الكون والفساد .

ولكن المقدمة الكلية لا تنعكس . وأما الجزئية فتنعكس [١] . وسيتبين ذلك إذا نحن تكلمنا في الممكن . وأما الآن فليكن الذي نبين مع ما قد قيل : إن قول القائل /٢٠/ ممكن ألا يكون هذا في شيء من ذلك ويمكن ألا يكون في بعضه هو قول موجب . وذلك لأن قولك « ممكن » في شكل قولك : « يوجد » . وكل قول يضاف إليه : « يوجد » ، فإنه مُوجِب لا محالة : كقولك يوجد ليس بخير أو يوجد ليس بأبيض ، وفي الجملة يوجد لا [٢] هذا . ونبين ذلك فيما نستأنف . /٢٥/ وأما في الانعكاس فهن شبيهات بتلك الأخر .

- ٤ -

< القياس الحملي من الشكل الأول >

فإذ قد [٣] حددت هذه الأشياء ، فلنقل بأي ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس . وبعد [٤] ذلك ينبغي أن نتكلم في البرهان، لأن الكلام في القياس أولى بأن يُقَدَّم من أجل [٥] أن القياس أعمّ من البرهان ، لأن البرهان هو /٣٠/ قياس ما ، وليس كلُّ قياسٍ برهاناً [٦] .

---

(١) ت : في ترجمة ابن البطريق : فأما الجزئية فلا ترجع — قد أخطأ .

(٢) فوقها : ليس .

(٣) ف : فقـد .

(٤) ف : ومن بعد .

(٥) ف : لأجـل .

(٦) ت : نقل ثاوفيل : وإذ قد ميزت هذه وفصلت ، فلنقل الآن بأي ومتى وكيف يكون كل قياس ، وأولا يجب أن نتكلم في القياس ، ثم من بعد ذلك في البرهان ، لأن القياس أعم من البرهان . وذلك أن البرهان هو قياس ما ، وليس كل قياس برهاناً — وهذا موافق لنقل أثالس ، وحنين موافق لتذاري .

فإذا ما كانت الحدودُ الثلاثةُ مرتبةً بعضَها مع بعض [٦٨ أ] على هذه الصفة ، وهو أن يكون كل الأخير موجوداً في كل الأوسط ، وكل الأوسط موجودا [١] في كل الأول أو غير موجود في شيء منه ، فمن الاضطرار أن يكون حينئذ من الرأسين قياسٌ كامل ، وأعني بالأوسط الذي هو في شيء /٣٥/ وفيه شيء آخر ، وهو في المرتبة أيضاً أوسط . والرأسان أحدهما في شيء والآخر فيه شيء . ومثال ذلك أن اَ إن كانت مقولةَ [٢] على كل بَ وكانت بَ تقال على كل حَ ، فمن الاضطرار أن تقال اَ على كل حَ . وقد وصفنا ما يقال /٤٠/ على كلِّ الشيء فيما تقدّم .

/٢٦ أ/ وأيضاً إن كانت اَ غير مقولة على كل شيء من بَ وكانت بَ تقال على كل حَ ، فإن اَ لا تقال على شيء من حَ .

فإن كان الأوّل في كل شيء من الأوسط ، والأوسط لا في شيء من الأخير ، فليس يكون من الرأسين قياس ، لأنه [٣] لا يؤلَّف منها شيء باضطرار . /٥/ وذلك أن الأوّل ممكن أن يكون موجوداً في كل الأخير وغير موجود في شيء من الأخير ، فليس يكون منهما قياس باضطرار ، لا جزئي ولا كلي [٤] . فحدود /١٠/ الموجود في الكلّ : الحيُّ والإنسان والفرَس ؛ وحدود ما ليس بموجود في شيء : الحي والإنسان والحجر . فالحياة [٥] في كل إنسان ، والإنسانية لا في شيء من الخيل ، والحياة موجودة في كل الخيل ؛ وأيضاً

(١) ف : فيـــه .

(٢) ت : نقـــل أثالس : على كل شيء من بَ – يعني أن الأوسط إذا كان يقال على كل الأصغر ، فهو إما جزء له أو مساو له ، وكيفما كان فالأعظم يقال على جميعه ، لأن الأعظم هذه نسبته إلى الأوسط .

(٣) ت : هكذا هو في سائر النقول السريانية .

(٤) ت : في هذا الموضع في السرياني زيادة وهي هذه : فلأنه لا يلزم هذه شيء واحد ، من الاضطرار لا يكون قياس .

(٥) الفصل المعلم على أوّله وآخره هذه العلامة (أي ما بين الرقمين) لم أجده في شيء من النقول السريانية .

الحياة في كل إنسان ، والإنسية لا في شيء من الحجارة ، فالحياة غير موجودة في شيء من الحجارة [(١)] . وكذلك إذا لم يوجد الأوّل في شيء من الأوسط ، ولا الأوسط في شيء من الأخير ، لا يكون قياس . فحدود الموجود في الكل : النُّطق [(٢)] والفرس والإنسان ؛ وما ليس بموجود : النطق والفرس والحمار . فإذا كانت الحدود كلية في هذا الشكل /٢٥/ الأوّل [(٣)] فقد بيّنا متى يكون قياس ، ومتى لا يكون . وإذا وجد قياس ، فمن الاضطرار أن توجد الحدود على ما وصفنا . وإذا وجدت الحدود على ما وصفنا ، وجد القياس .

[٦٨ ب] وأما إذا وُجِد أحدُ الحدود كُلّيّاً والآخرُ جزئياً ، وكان [(٤)] الكلي هو الرأس الكبير : موجِباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الجزئي هو الرأس الصغير وكان موجباً ، فمن الاضطرار أن يكون قياس كامل . وأما إذا [(٥)] كان /٢٠/ الكلي هو الصغير أو وجدت الحدود على غير ما وصفنا كائناً ما كان ، فليس يمكن أن يكون قياس . والرأس الكبير [(٦)] هو المقول على الأوسط ، والصغير هو المقول عليه الأوسط . ومثال ذلك أن اَ موجودة في كل بَ ، وبَ في بعض حَ . فإن [(٧)] كان ما قيل أوّلا في الحدود الكلية

---

(١) ت : الفصل المعلم على أوّله وآخره هذه العلامة (أي ما بين الرقمين) لم أجده في شيء من النقول السريانية .

(٢) ت : في السرياني : العلم والخط والطب ، وما ليس بموجود : العلم والخط والوحدة .

(٣) تحتها : قـــد .

(٤) ت : في السرياني : وكان الجزئي عند الأخير .

(٥) ت : ثاوفيل : « ومتى كان الكلي عند الطرف الأصغر أو سالباً ، أو كانت الحدود على غير ما ذكرنا فليس يمكن » — أي : أن يكون قياساً .

(٦) فوقها : الأكبر .

(٧) ت : ثاوفيل : فإذا إن كان المقول على الكل المذكور آنفاً موجوداً ، فمن الاضطرار أن تكون اَ موجودة لبعض حَ — موافق لنقل أثاناس في المعنى .

جائزاً ، فمن الاضطرار أن تكون اَ موجودة لبعض حَ . وأيضاً إن لم تكن اَ موجودة في شيء من /٢٥/ بَ وكانت بَ موجودة في بعض حَ، فمن الاضطرار أن تكون اَ غير مقولة على بعض حَ .

وقد [١] حُدَّ القولُ فيما لا يقال على شيء ، فيكون هذا إذاً قياساً كاملا [٢] . — وعلى هذا المثال أيضاً إن كانت بَ حَ مهملة غير محدودة وكانت موجبة ، لأن القياس في الجزئية والمهملة واحد : وذلك [٣] أنه إن كانت /+/ اَ موجودة في كل بَ ، وكانت بَ في حَ وغير محدودة ، فإن اَ في حَ /+/ وغير محدودة . — وأيضاً إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ ، وكانت /+/ بَ في حَ وغير محدودة ، فإن اَ لا في حَ وغير محدودة. فالقياس إذاً /+/ سواءٌ،سواءٌ استعملت غير المحدودة أو الجزئية[٣]

/٣٠/ فأما [٤] إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير : موجباً كان أو سالباً ، وكان الرأس الأخير [٥] غير محدود أو جزئياً : سالباً كان أو موجباً ، فليس [٦] يكون قياس . ومثال ذلك أن اَ موجودةٌ في بعض بَ ،

---

(١) مضمومة الحاء في الأصل .

(٢) ص : قياس كامل :

(٣) ت : هذا الفصل المعلم على أوّله وآخره بهذه العلامة (أي ما بين الرقمين) وقد علم عليه في أوائل الأسطر ، لم يوجد في شيء من النقول السريانية .

(٤) ت : هذا الفصل هو شديد الاختلاف في النقول السريانية ، وهي في نقل ثاوفيل وأثالس على هذه الصفة : « فأما إذا كان الحد الكلي موضوعاً عند الطرف الأصغر : موجباً كان أو سالباً ، فإنه لا يكون قياس ، أي لا تكون منه نتيجة لا سالبة ولا موجبة ولا مهملة ولا جزئية » . وهو في نقل حنين على هذه الصفة : « فأما إذا كان الحد الكلي هو الرأس الصغير : موجباً كان أو سالباً ، فإنه لا يكون قياس ، لا إن كانت الجزئية موجبة ولا سالبة ولا مهملة » .

(٥) ف : الآخر .

(٦) ف : فلن .

وبَ في كل حـَ ، فحدود الموجود في الكل : الخير والقَنيَّة [1] والحكمة ، وما ليس بموجود في شيء : الخير والقَنيَّة والجهل . وأيضاً إن كانت بَ غير موجودة لشيء من حـَ و اَ موجودة لبعض بَ أو غير موجودة للبعض أو غير موجودة للكل ، فلن يكون من /٣٥/ ذلك قياس . فحدود الموجود: الأبيض والفرس وقُقْنُس ، وما ليس بموجود : الأبيض والفرس والغراب وكذلك إذا كانت اَ بَ غير محدودة .

لا ولا يكون القياس إذا كان الحدّ الكلي هو [٦٩ أ] الرأسَ الكبير : /٢٦ ب/ موجباً كان أو سالباً ، وكان الرأس الصغير سالباً جزئياً ، ــ كأن الشيء لا يوجد فيه الحدّ الأوسط : فقد يوجد في جميعه الحدّ الأكبر ولا يوجد في شيء منه . ومثال ذلك أن اَ موجودة في كل بَ ، وبَ غير موجودة لبعض حـَ أو غير /٥/ موجودة لكل حـَ ، فحدود ذلك : الحي والإنسان والبياض . ثم المأخوذ من البياض ما لا يقال عليه الإنسان ؛ فليكن ذلك قُقْنوس والثلج . فالحي مقول على كل هذا ، وغير مقول على شيء من ذلك ، فلن يكون إذاً قياس . ــ وأيضاً اَ غير موجودة في شيء من بَ ، وبَ غير موجود في بعض حـَ ، /١٠/ فحدود ذلك : غير النامي والإنسان والأبيض [2] . ثم ليؤخذ من الأبيض [2] ما لا يقال عليه الإنسان مثل ققنوس والثلج ، فيصير غير النامي مقولاً على كل هذا وغيرَ مقولٍ على شيء من ذلك ؛ فلذلك لا يكون قياس . ــ ولأن الواضعة أن بَ ليست بموجودة لبعض حـَ،فهي غير محدودة [3] ،لأنه جائزٌ أن تكون/١٥/التي ليست بموجودة لبعض

---

(١) القنية : الحالة المكتسبة .

(٢) ف : البياض .

(٣) ت : يعني بقوله غير محدودة أنها ليست تلزم شيئاً واحداً بعينه ، لكنها قد تصدق مع المتناقضين . ففي المادة الممكنة قد يصدق مع الإيجاب الجزئي . فأما في المادة الممتنعة فقد يصدق مع السالبة الكلية ، وهي نقيض الإيجاب الجزئي .

ليست بموجودة لشيء بتةً ، أو ليست بموجودة لكلّه . وقد تبين فيما تقدّم [١] من القول أنه إذا كانت حدود كهذه [٢] الحدود ووضعت أنها ليست بموجودة لشيء منه ، فلن يكون قياس . فبيّن أنه إذا /٢٠/ كانت الحدود على هذه الصفة لم يكن قياسٌ أيضاً . — وقد يُستَدَلُّ على ذلك الذي تقدّم من هذه : أنه لا يكون قياس وإن كان السالب كلياً .

وأيضاً إذا كان كلتا المقدّمتين جزئيتين : موجبتين كانتا أو سالبتين ، أو إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، أو كانت إحدى المقدّمتين جزئية والأخرى غير محدودة ، أو كانتا جميعاً غير محدودتين ، فلن يكون قياسٌ ألبتةَ . فالحدود العامة [٣] لجميعها : أمّا لما هو موجود في الكل : فالحي والأبيض /٢٥/ والإنسان ؛ وأمّا لما ليس هو موجوداً [٤] في شيء : فالحي والأبيض والحجر .

فقد استبان أن جميع ما يوجد في هذا الشكل من القياسات كاملة ، /٣٠/ لأن جميعها تبين من المقدّمات المأخوذة [٦٩ ب] في القياس ، وهي تلك المأخوذة في البدء . وقد تظهر في هذا الشكل القضايا كلها : وهي : الكل ، ولا واحد ، والبعض ، ولا كل . فإنّا نسمي ما كان كذلك الشكل الأوّل .

— ٥ —

< الشكل الثاني >

وإذا كان شيءٌ واحدٌ بعينه مقولا [٥] على شيء بكليته وغير مقولٍ

(١) راجع قبل ف ١ ص ٢٦ أ ٢ .

(٢) أي أن تكون الصغرى سالبة كلية .

(٣) ف : فحدود الموجود العامة .

(٤) ص : موجودا .

(٥) ف : محمولا .

على آخر /٣٥/ ألبتةً أو مقولاً على كل شيء من كل واحد منهما ، فإني أسمي ما كان مثل هذا : الشكل الثاني ، وأسمي القول على كليهما : الأوسط ، واللذين يقال هذا عليهما : الرأسين ، وأفرض الكبير من الرأسين الموضوع[١-٢] عند الأوسط ، والصغير البعيد من الأوسط ، والأوسط متقدماً[٣] في الموضع[٤] على الرأسين . وليس يكون في هذا الشكل قياس كامل ألبتة ؛ وقد يوجد فيه القياس إذا /٢٧ أ/ كانت الحدود كلية ، وإذا كانت غير كلية .

فأما إذا كانت كلية ، فإن القياس إنما يوجد اذا كان الأوسط في كل أحد الرأسين : أيهما كان ، ولا في شيء من الرأس الآخر . فأما وجود القياس والحدود كلية على غير هذا فلن يكون . ومثال ذلك أن بَ ليست موجودةً في شيء من اَ وموجودة في كل شيء من حَ ، فليست اَ في شيء من حَ . /٥/ ومن أجل أن بَ مفروضة ليست في شيء من اَ والسالب الكلي يتكافأ في الرجوع ، فليست اَ في شيء من بَ ، وبَ مفروضة في كل شيء من حَ ، فليس آ في شيء من حَ . وقد وَضَحَ هذا بما قدّمناه من القول في الشكل الأوّل . وأيضاً إن كانت بَ موجودة في كل شيء من اَ وغير موجودة في شيء من حَ ، فإن حَ غير موجودة في شيء من اَ لأن حَ غير موجودة في شيء من بَ ، وبَ موجودة في كل اَ . فليس حَ في شيء /١٠/ من اَ ، وقد رجع هذا ايضاً إلى الشكل الأوّل . ولأن السالب الكلي قد

---

(١) ف : القريب .

(٢) ت : أي القريب منه ، لأنه يشاركه في أنه يحمل في النتيجة .

(٣) ف : متقدّم .

(٤) ف : الوضع .

يتكافأ ، فتصير اَ غير موجودة في شيء من حَ . فيكون هذا القياس هو الذي قبله بعينه .

< ومن الممكن أيضاً برهنة هذه النتائج بالرفع إلى المحال > .

فقد تبين أن القياس موجود إذا كانت [٧٠ أ] الحدود على ما قلت . /١٥/ ولكنه ليس بكامل لأنه لا يتم بالمفروضة في البدء ، ولكن بآخر يوجد باضطرار من الآتي في البدء . فإن قيلت بَ على كل شيء من اَ ومن حَ ، فلن يكون قياس . فحدود الموجود : الجوهر والحي والإنسان — وغير الموجود : الجوهر والحي والحجر ، والأوسط منهما الجوهر . — وكذلك لا يكون قياس إذا لم تكن بَ مقولة على شيء من اَ ، ولا من حَ . فحدود الموجود : الخط والحي والإنسان — وغير الموجود : الخط والحي /٢٠/ والحجر . فقد وضح أنه إذا كانت الحدود كلية ووُجِدَ القياسُ ، فمن الاضطرار أن تكون الحدود على ما وصفنا . وإن كانت الحدود على غير ما وصفنا لم يكن قياسٌ باضطرار .

/٢٥/ فأما إذا كان الأوسط كُلياً عند الرأس الكبير منهما : موجباً كان ذلك أو سالباً ، وكان الصغير جزئياً ، وكان أيضاً مخالفاً للكبير في شكله (أعني إن كان الكبير موجباً ، كان الصغير سالباً ، وإن كان /٣٠/ الكبير سالباً كان الصغير موجباً) فمن الاضطرار أن يكون قياسٌ جزئي . مثال ذلك أنه إن كانت بَ غير موجودة في شيء من اَ ، وموجودة في بعض حَ ، فمن الاضطرار أن تكون اَ غير موجودة في بعض حَ ، لأن أ غير موجودة في شيء من بَ ، وبَ في بعض حَ ، فلن يوجد اَ في بعض /٣٥/ حَ : فرَجَعَ هذا القياسُ [1] أيضاً إلى الشكل الأول .

وأيضاً إن كانت بَ موجودةً في كل شيء من اَ وغيرَ موجودةٍ في

---

(١) مضمومة السين في الأصل .

بعض حـَ ، فمن الاضطرار أن تكون اَ غير موجودة في بعض حـَ . فإن لم يكن كذلك فلتكن إذاً اَ موجودة في كل حـَ ، وقد فُرِضَتْ بَ موجودةً في كل اَ . فقد وَجَبَ إذاً أن تكون بَ موجودة في كل حـَ ، وقد كان /٢٧ ب/ فُرِضَ أن بَ غير موجودة في بعض حـَ . وأيضاً إن كانت بَ موجودةً في كل اَ وغير موجودةٍ في كل حـَ فقد يكون قياسٌ أن اَ غير موجودة في كل حـَ [٧٠ ب]. والبرهان على ذلك مِثْلُ الذي قَبْلَه . فإن كانت بَ غيرَ موجودة في كل اَ وموجودةً في كل حـَ ، لم يكن قياس . فحدود /٥/ الموجود : الحي والجوهر والغُراب — وحدودُ غير الموجود : الحي والأبيض والغراب . ولن يكون القياس أيضاً إذا كانت بَ موجودة في بعض اَ وغيرَ موجودةٍ في شيء من حـَ . فحدود الموجود : الحي والجوهر والحجر — وحدود غير الموجود : الحي والجوهر والعلم .

وأما إذا كان الكلي من الرأسين مخالفاً [١] الجزئي في شكله ، فقد تبين متى يكون قياسٌ ، ومتى لا يكون ، فأما إذا كانا متشابهين في الشكل ، وذلك أن /١٠/ يكونا جميعاً سالبين أو موجبين ، فلن يكون قياسٌ ألبتة . فليكونا أوّلاً سالبين وليكن الكلي هو الرأس الكبير ، فتكون بَ غير موجودة في شيء من اَ وغير موجودة في بعض حـَ ، فلن يكون قياسٌ ، لأنه قد يُستطاع أن تكون اَ /١٥/ موجودة في كل حـَ وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود : الأسود والثلج والحي ، وأما حدود الموجود في كلٍّ [٢] فلن يوجد ، إذ صارت بَ غير موجودة في بعض حـَ .

---

(١) ص : مخالف .

(٢) ت : إنما لم توجد حدود والمقدّمتان سالبتان : كبرى كلية وصغرى جزئية ، وينتج منها : كل ولا واحد ، لأن هذا الاقتران شبيه بالاقتران القياسي ، وهو الكائن من كبرى سالبة كلية ، وصغرى موجبة جزئية : من قِبَل أن السالبة الجزئية قد تصدق مع الموجبة الجزئية ، فيصير لذلك هذا الاقتران مساوياً للاقتران الكائن من سالبة كلية وموجبة جزئية .

وقد يجوز أن يوجد في بعض . ولو كانت اَ توجد في كل حَ وقد فُرِضَتْ بَ غير موجودة في شيء من اَ لكانت بَ غير موجودة في شيء من حَ ، ولكن بَ قد يجوز — إذ كانت بَ مفروضة غير موجودة في بعض حَ — أن تكون موجودة في بعض حَ ، وألا تكون موجودة في شيء منها . فلن[1] /٢٠/ يستطاع أن يؤتى بحدود الموجود في كُلٍّ ، ولكن يُعْرَف أنه لا يكون قياس من قِبَل أنها غير محدودة ، لأنه قد يجوز أن تكون بَ موجودة في بعض حَ وغير موجودة في شيء منها ، وهي إذا لم تكن في شيء منها لم يكن قياسٌ . فبَيِن أنه لا يكون الآن أيضاً قياسٌ باضطرار .

فليكونا موجبتين وليكن الكلي هو الرأس الكبير أيضاً [٧١ أ] فتكون بَ موجودة في بعض حَ فلن يكون قياس ، لأنه يُستطاع أن تكون اَ موجودة في كل حَ وغير موجودة في شيء منها . فحدود غير الموجود : البياض /٢٥/ وقُقْنُس والحجر . فأما الموجود في كل شيء فلا سبيل إلى أن يؤتى بها للسبب الذي ذكرنا بعينه . ولكن يستبين ذلك من أنها غير محدودة . فإن كان الكلي هو الرأسَ الصغير وكانت بَ غير موجودة في شيء من حَ وغير موجودة في بعض اَ ، فقد يُستطاع أن يوجد اَ في كل حَ وألا يوجد /٣٠/ في شيء منها . فحدود الموجود : الأبيض والحي والغراب ؛ وما ليس بموجود : الأبيض والحجر والغراب . — وكذلك لا يكون قياس إذا كان الرأسان موجبين ، فحدود الموجود : الأبيض والحي

---

(١) ت : إنما لم يمكن أن توجد حدود تتبين بها هذه القرينة التي من سالبتين : العظمى كلية والصغرى جزئية — لشيئين : واحد منها أنا إذا نظرنا إلى الصغرى وهي الجزئية وفهمنا بدل : ليس كل — بعض ، جاءت نتيجة هذا ضد طلبنا ، أعني أن : لا كل ، وهو النتيجة ، نقيض : كل ، الذي نحن في طلبه ، والآخر أنا إذا وضعنا نقيض قولنا : وهو أنه تتهيأ حدود تنتج : كل ، ووضعنا اَ على كل حَ ، وألفنا من هذه ومن العظمى التي في تلك القرينة سولوجسموس ، فإنه ينتج نقيض المقدّمة الصغرى على هذا المثال .

والقَـقْنَس ، وما ليس بموجود : الأبيض والحي والثلج .

فقد وضح أنه إذا كانت المقدمتان متشابهتين في هذا الشكل وكانت إحداهما كلية والأخرى جزئية ، أنه لا يكون قياسٌ ألبتةَ ؛ لا ولا يكون أيضاً /٣٥/ إذا كان الأوسط موجوداً في البعض في كل [١] واحد من الرأسين أو غير موجود في البعض من كل واحد منهما ، أو موجوداً [٢] في البعض من أحدهما وغير موجود في بعض الآخر أو غير محدود . وحدود الموجود العامة في كلها : الأبيض والحي والإنسان — وحدود غير الموجود : الأبيض والحي وغير النامي .

/٢٨ أ/ فقد وضح مما قلنا أنه إن وُجِد القياس فمن الاضطرار أن توجد الحدود على [٣] ما وصفنا . وإن وجد في الحدود كذلك فمن الاضطرار أن يكون قياس . وقد عُرِفَ أن كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير كامل ، /٥/ وإنما يكمل إذا ألحق [٤] فيها أشياءُ : إما مما يوجد باضطرار من الحدود الموضوعة ، وإما من شريطة [٥] توضع عند استعمال [٦] البرهان على جهة الخُلْف . وقد عرف أنه لا يكون [٧١ ب] في هذا الشكل قياس موجب ، ولكن كلها سالبة : الكلية منها والجزئية . [انقضى الشكل الثاني] .

---

(١) ف : من .
(٢) ص : موجود .
(٣) ف : كما .
(٤) مضمومة الهمزة في الأصل .
(٥) ت : يعني أنا نشترط عندما نريد تبيين نتيجة القياس بالخلف — بأن نقول : إنه إن كانت كذباً فليوضع أن نقيضها صدق ، — وهذا هو اشتراط .
(٦) ت : يعني عندما نلتمس أن نبين نتيجتنا بالقياس السابق إلى الكذب .

< الشكل الثالث >

/١٠/ فإن كانا جميعاً مقولين على شيء واحد بعينه أحدهما موجود في كله والآخر غير موجود في شيء منه ، أو كلاهما موجودين في كله أو غير موجودين في شيء منه ، فإني أسمّي هذا : الشكلَ الثالث . — والأوسط هو الذي يقالان عليه ؛ والرأسان < هما > المقولان ؛ والكبير منهما أبعدُ من الأوسط ، والصغير /١٥/ أقربهما منه ، والأوسط يوضع خارجاً من الرأسين أخيراً في الوضع . — وليس يكون في هذا الشكل أيضاً قياس كامل ؛ وقد يمكن أن يكون فيه قياسٌ إذا ما كانت الحدودُ عند الأوسط كليةً أو غير كلية .

فإذا كانت كلية وكانت اَ و حَ موجودتين في كل بَ ، فمن الاضطرار أن تكون اَ في بعض حَ، لأن الموجب قد ينعكس ، فتكون بَ موجودة في بعض /٢٠/ حَ — وقد كانت اَ موجودة في كل بَ ، فمن الاضطرار أن تكون اَ موجودة في بعض حَ ؛ وقد صار القياس بنحو الشكل الأول . وقد نقدر على إثبات هذا برفع الكلام إلى ما لا يمكن ، وبما نَضَع [١] . فإنهما إذا كانتا موجودتين في كل بَ وأُخِذَ بعضُ بَ وهو حَ ، فإن اَ و حَ موجودتان [٢] /٢٥/ فيه . فقد صارت اَ موجودة في بعض حَ [٣] .

وإن كانت حَ موجودة في كل بَ واَ غير موجودة في شيء منها ،

---

(١) ف : وبالافتراض . — ترجمة لكلمة ἐκθέσει وهي عملية برهنة فيها يوضح جزء من تصور محمول عليه تصور آخر سلباً أو إيجاباً ، وذلك بواسطة اسم خاص .

(٢) ص : موجودتين .

(٣) ت : في نسخة الفاضل يحيى : ها هنا غلط من أصل الكتاب — < لا ندري أين الغلط ، إذ هو مطابق للنص اليوناني ومفهوم — الناشر > .

فإنه قد يكون قياسٌ أن اَ غير موجودة في بعض حَ اضطراراً . وقد يبين [1] ذلك إذا قُلِبَتْ مقدّمةُ حَ بَ . ويستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا يمكن ، بمنزلة ذلك الأوّل [2] .

فأما إن كانت حَ غير موجودة في شيء من بَ و اَ موجودة في كل شيء /٣٠/ منها ، فلن يكون حينئذ قياس . فحدود الموجود في الكل : الحي والفرس والإنسان — وما ليس بموجود [١٧٢ا] في شيء : الحي وغير النامي والإنسان . وكذلك أيضاً إذا كانتا غير موجودتين في شيء من بَ فإنه لا يكون قياس . فحدود الموجود : الحي والفرس وغير النامي — وما ليس /٣٥/ بموجود : الإنسان والفرس وغير النامي . والأوسط منها غير النامي .

فقد وضح أيضاً في هذا الشكل متى يكون القياس ، ومتى لا يكون إذا كانت الحدود كلية . لأنه إذا كان كلا الرأسين موجبين فإنه قد يكون قياس ، إذ الرأس الأوّل موجود في بعض الرأس الأخير ؛ فأما إذا كانا /٢٨ ب/ سالبين ، فلا يكون قياس . وإذا كان أحدهما سالباً والآخر موجباً وكان الكبير منهما هو السالب ، فقد يكون قياسٌ ان الرأس الأوّل ليس بموجود /٥/ في بعض الرأس الأخير . فإن كان على خلاف ذلك لم يكن قياسٌ . فإذا كان أحدهما كلياً عند الأوسط — أيهما كان — والآخر جزئياً، وكانا كلاهما [3] موجبين ، فمن الاضطرار أن يكون قياس . وذلك إن كانت حَ موجودة في كل بَ و اَ موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار

---

(١) ف : نجد .

(٢) وذلك بأخذ نقيضة النتيجة (كل حَ هي أَ) كبرى في قياس من الضرب الأول في الشكل الأول ، ينتج : كل حَ هي أَ ؛ كل بَ هي حَ ؛ ∴ كل بَ هي حَ — وهذه النتيجة نقيض الكبرى : لا واحد من حَ هو أَ .

(٣) ص : كليهما.

أن يكون اَ في بعض حَ ، لأنه قد يرجع الموجبُ ؛ فتكون بَ موجودة في بعض اَ وقد كانت حَ /١٠/ موجودة في كل بَ ، فتكون حَ في بعض اَ فاَ إذاً موجودة في بعض حَ . وأيضاً إن كانت حَ موجودة في بعض ب وكانت اَ موجودة في كل شيء من بَ ، فمن الاضطرار أن تكون اَ موجودة في بعض حَ . وبيان ذلك هو بيانُ الذي قَبْله بعينه . وقد يستبين ذلك أيضاً برفع الكلام إلى ما لا يمكن وبالوضع على ما بيّنا فيما تقدّم .

فأما إذا كان أحدهما موجباً والآخر سالباً وكان الموجب منهما هو /١٥/ الكلي ، فإن كان الصغير منهما هو الموجب ، فيكون قياس . وذلك إن كانت حَ موجودة في كل بَ وكانت اَ غير موجودة في بعضها ، فمن الاضطرار أن تكون اَ [٧٢ ب] غير موجودة في بعض حَ . فإن لم يكن ذلك كذلك ، فلتكن موجودة في كل شيء منها و حَ موجودة في كل بَ، فاَ إذاً موجودةٌ في كل بَ ، وليست كذلك . وقد يستبين ذلك من غير رفع الكلام إلى /٢٠/ الإحالة [١] إذا أُخِذَ شيءٌ هو بعض بَ مما لا يوجد في اَ .

فإن كان الكبير منهما هو الموجب فلن يكن قياس . وذلك إن كانت اَ موجودة في كل بَ و حَ غير موجودة في بعضها ، فلن يكون قياس . فحدود الموجود في كل [٢] : النامي والإنسان والحي [٣]. وأما حدود غير الموجود في شيء فلا سبيل إلى أن توجد ، إذ صارت حَ قد توجد في بعض بَ /٢٥/ ولا توجد في بعض . وإذا كانت اَ موجودة في كل بَ و حَ موجودة في بعضها ، فإن اَ موجودةٌ في بعض حَ ، فلن يجوز إذاً أن تُوصَف أنها

---

(١) ف : الاستحالة .

(٢) ف : الكل . — أي في الحمل الكلي .

(٣) ت : بخط أبي بكر رحمه الله في هذا الموضوع من نسخة الشيخ : سقط : « تركبت الحدود » . — (لا وجاهة لهذا التصحيح — الناشر) .

غيرُ موجودة في شيء منها . ولكن إذا صارت غير موجودة في بعضها ، فإنها /٣٠/ غير محدودة . فقد وَضَحَ أنه لا يكون قياس .

فأما إذا كان السالب من الحدود كلّياً وكان الكبيرُ منهما هو السالبَ فقد يكون قياس . وذلك إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ و حَ موجودةً في بعضها ، فإن اَ غير موجودة في بعض حَ . ويتبين ذلك ويصير إلى /٣٥/ الشكل الأوّل إذا قُلِبَتْ مقدّمة حَ بَ . — وإن كان الصغير منهما هو السالب فلن يكون قياس [١] . فحدود الموجود : الحي والإنسان والمائي ، وحدود غير الموجود الحي والعلم والمائي [٢] ولن [٣] يكون قياس إذا كانا كلاهما [٤] سالبين وأحدُهما كليٌّ والآخرُ جزئيٌّ . فحدود غير الموجود إذا كان الصغير منهما كلياً /٢٩ أ/ عن الأوسط [٥] : الحي والعلم والمائي ، وحدود الموجود : الحي والإنسان والمائي [٦] ، وحدود غير الموجود إذا كان الكبير منهما هو الكلي : الغراب والثلج والبياض . وأما حدود الموجود فلا سبيل إلى أن يحد إذا كانت حَ /٥/ قد توجد في بعض ؛ ولا توجد في بعض ، وإذا كانت اَ موجودة في كل حَ و حَ موجودة في بعض بَ [٧٣ أ] تصير اَ موجودة في بعض بَ وقد وُضِعَتْ بأنها غير موجودة في شيء منها . ولكن بيان ذلك من قِبَل أنها غير محدودة كما وَصَفْنا .

وإذا كان كل واحد منهما موجوداً في بعض الأوسط أو كانا غير موجودين

---

(١) ص : تكون قياسة — ويصح أيضاً .
(٢) ف : البحري . (وفي الاصل اليوناني : البرّي — الناشر) .
(٣) ف : ولا .
(٤) ص : كلهما .
(٥) أي محمولاً على الأوسط حملاً كلياً .
(٦) ت : سرياني : البري . (وهو الأقرب إلى اليوناني — الناشر) .

أو كانَ أحدُهما موجوداً والآخرُ غير موجود أو كان أحدُهما موجوداً في بعضٍ والآخر ليس بموجود في الكل ؛ أو كانا غير محدودين[1] ، فلن يكون قياس ألبتةَ . فحدودُ الموجود العامةُ لها : الحي والإنسان والبياض ، وحدود غير الموجود : الحي وغير النامي والبياض[2] . /١٠/

فقد استبان متى يكون القياس في هذا الشكل أيضاً ومتى لا يكون ؛ وتبين أنه إذا كانت الحدودُ على ما وصفتُ فمن الاضطرار أن يكون قياس . وإذا كان قياسٌ فالحدود على ما وصفتُ اضطراراً . وتبين أيضاً أن كل القياسات الكائنة في هذا الشكل غير كاملة ، وأنها قد تكمل إذا ما زيد[3] فيها[4] . /١٥/ ويتبين أنه لا سبيل إلى أن يؤلف منها قياس كلي : لا سالب ، ولا موجب .

– ٧ –

<الضروب غير المباشرة في الأشكال الثلاثة . رد الأقيسة>

وقد وَضَحَ[5] في الأشكال الثلاثة كلها أنه إذا لم تكن القياسات التي قد وصفنا – موجبين وكان الحدّان العاليان[6] جزئيين ، أو سالبين – فلن يجب شيءٌ /٢٠/ باضطرار . فإنه إذا كان كلا[7] الحدين مُهْمَلَين أو

(١) ف : موجودين .
(٢) ف : الأبيض .
(٣) ت : يريد : إذا ما زيد فيها إما عكس وإما برهان الخلف وإما افتراض .
(٤) ت : بخط أبي بكر : شيء آخر .
(٥) ت : يريد أنه وضح في التصفح في السناد في اقترانات الأشكال الثلاثة أنه لا يكون قياس : موجبتين كانت المقدّمتين أو سالبتين ، إذا كانتا جزئيتين أو مهملتين ؛ وأنه لا يكون أيضاً قياس إذا كانتا كليتين أو إحداهما كلية ! !
(٦) ص : الحدين العاليين .
(٧) ص : كلي .

سالبين أو جزئيين لا يكون منها قياس باضطرار ؛ وإنه إذا كان أحد الحدين موجبا والآخر سالباً وكان السالبُ كلياً فإنه قد يكون قياسٌ في كل حين فيما بين الرأس الصغير والكبير ،وذلك إن كانت اَ موجودة في كل بَ أو بعضها ، وبَ غير موجودة /٢٥/ في شيء من حَ ، فإن المقدّمتين إذا قُلِبتا صارت حَ غير موجودةَ لبعض اَ اضطراراً . — وعلى هذا المثال الشكلان الآخران [١] .

وقد تبين أنه إذا استعملت غير المحدودة مكان الجزئية أنتجت تلك بعينها التي تكون من الجزئية في الأشكال كلها .

/٣٠/ وتبين أن القياسات التي ليست بكاملة إنما تكمل إذا صُيِّرَتْ إلى الشكل الأول . وذلك على وجهين : إما بقول [٢] جزم [٧٣ ب] وإما بالخُلف . وكمالها بالقول الجزم كما تكمل بالانعكاس ؛ وكمالها بالخلف كما تكمل بوضع /٣٥/ الكذب الذي لا يمكن . ومثال ذلك في الشكل الأخير : إن كان اَ و حَ موجودتين في كل بَ ، فإن اَ موجودة في بعض حَ . وبيان ذلك أنها إن لم تكن موجودة في بعض حَ فهي غير موجودة في شيء منها ، و حَ موجودة في كل بَ فتصير اَ غير موجودة في شيء من بَ وقد كانت موجودة في كلها . فقد عاد القياسُ إلى الشكل الأول . وعلى هذا المثال ما سوى ذلك .

وقد نجد أن القياسات كلها قد ترتفع إلى القياسات الكلية من الشكل /٢٩ ب/ الأول ، لأنه قد وَضَحَ أن أنحاء الشكل الثاني قد ترجع إلى القياسات السالبة من الشكل الأول ؛ وليس على نحو واحد، بل بعضها إلى الكلي وبعضها

---

(١) ص : الشكلين الآخرين .

(٢) ت : أي بالعكس ، لأن القياس أيضاً هو جزم (القول الجزم هو البرهان المباشر ، وهو يتم بإجراء عمليات العكس المباشر على القضايا . أي أنه يقصد الردّ المباشر . — الناشر) .

إلى الجزئي . فأما جزئية الشكل الأول فإنها قد تكمل بأنفسها ، وقد يمكن أن يبين بالشكل الثاني عند رفع الكلام إلى الإحالة . وذلك أنه إن كانت /٥/ اَ موجودة في كل بَ و بَ موجودة في شيء من حـ ، فإن اَ موجودة لبعض حَ ، لأنها إذا لم توجد في شيء منها وكانت موجودة في كل بَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَ وليست كذلك . وعلى هذا المثال يكون البرهانُ في الجزئي السالب من الشكل الأول إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ و بَ موجودة في بعض حَ ، فإن اَ غير موجودة في بعض حَ . فإن لم تكن كذلك ، فلتكن موجودةً في كل شيء من حَ ، وهي غير موجودة في شيء من بَ ، فتصير بَ غير موجودة في شيء من حَ . فهذا /١٠/ أيضاً إنما عُرِف من الشكل الثاني ، لأن هذه القياسات من الشكل الثاني ترتفع كلها إلى القياسات الكلية من الشكل [٧٤ أ] الأول . وقد تبين أن القياسات الجزئية التي في الشكل [١] الأول ترفع إلى هذه من الشكل الثاني. /١٥/ فبيّن إذاً أن هذه الجزئيةُ تُرْفَع إلى القياسات الكلية التي في الشكل الأول . وأما القياسات التي في الشكل الثالث فإنها إذا كانت الحدود كلية أو جزئية /٢٠/ فإنها تكمل بالقياسات الجزئية من الشكل الأول ، وهذه قد رُفعت إلى الكلية من الشكل الأول .

/٢٥/ فقد أتينا على القياسات التي توجب إثبات شيء والتي توجب نَفْيَ شيء ، وبيّنّا ما منها يبين من شكله ، وما منها مما يحتاج في بيانه إلى شكلٍ غيرِ الشكل الذي هو منه [٢] .

][انقضى الشكل الثالث . وإلى هذا الموضع من كتاب القياس يقرأ

---

(١) ف : من الشكل ...

(٢) ورد هنا بالقلم الأحمر : « قال الحسن بن سوار : وجدت في نسخة الفاضل يحيى وبخطه في هذا الموضع ما هذه حكايته : استتممت قراءة هذه الثلاثة الأشكال يوم السبت لأربع ليال بقين من شهر ربيع الأول سنة سبع عشرة وثلثمائة . والحمد لله ولي العدل وواهب العقل كما هو أهله ومستحقه بإنعامه على جميع خلقه » .

الحَدَثُ من الإسكندرانيين ؛ ويسمون ما بعده من هذا الكتاب الجزءَ غير المقروء ، وهو الكلام في المقاييس المؤلفة من المقدّمات ذوات الجهة][

- ٨ -

< في تأليف القياسات >

< القياسات ذوات الجهة - الأقيسة ذوات المقدمتين الاضطراريتين >

ولأن المقدّمات المطلقة والاضطرارية والممكنة يخالف بعضُها بعضاً - /٣٠/ وذلك أن أشياء كثيرةً موجودةٌ غير أن وجودها من غير اضطرار ، وأشياء أخرى ليست بمضطرة أن تكون ، ولا هي موجودة ، لكنها يمكن أن تكون - فتبيّنَ أن المقاييس المؤلفة من صنف من هذه المقدّمات مختلفة ، وليس حدُودها واحدةً ، ولكن القياس الاضطراري من حدود اضطرارية /٣٥/ [٧٤ ب] والمطلقَ من حدود مطلقة ، والممكن من حدود ممكنة .

أما الاضطرارية فقريبة من المطلقة ، لأنها بجهات واحدة من ترتيب الحدود التي في المقدّمات الاضطرارية . والمطلقة تَكُون قياساً (١) أو لا تكون . والفرق بينهما (٢) أن في الاضطرارية يُزاد اسمُ الاضطرار على الحدود . وأما المطلقة فإنها /٣٠ أ/ تقال من غير زيادة شيء .

ورجوع السالبة في المقدمات الاضطرارية كرجوعها في المطلقة وبحدٍ واحد يُحَدُّ فيهما المقول على الكل ولا على شيء (٣) ، وفي سائر أنحاء الأشكال تتبين بالعكس نتيجة القياس الاضطراري على نحو ما تتبينه فيها نتيجة القياس /٥/ المطلق . وأما في الشكل الثاني والثالث ، إذا كانت الكلية

---

(١) ص : قياس .

(٢) تحتها : بينها .

(٣) عليها إشارة وفي الهامش : بخط أبي بكر رحمه الله .

واجبةً والجزئية سالبة ، فليس تتبين نتيجةُ القياس الاضطراري على نحو ما تتبين نتيجةُ القياس المطلق . ولكنه يجب أن يقصد إلى الحد الموضوع في المقدّمة الجزئية السالبة ؛ فيفرض منه حدٌّ لا يكون المحمولُ مقولاً على شيء منه ويعمل القياس عليه، /١٠/ لأنه يكون اضطرارياً[1] على هذه المقدّمات . فإذا كان القياس اضطرارياً على هذا الحد المفروض . فإنه أيضاً اضطراري على الحد الذي منه فُرِض هذا ، لأن الحد المفروض هو بعض ذلك الحد ، ويكون كل واحد من القياسين في شكله .

- ٩ -

< تأليف الوجودي[2] والاضطراري في الشكل الأول[3] >

/١٥/ وقد يَعْرِضُ أن تكون النتيجةُ أحياناً اضطراريةً إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطرارية ، غير أنه ليس أيهما اتفق أن يكون كذلك ، بل الكبرى ، كالقول بأن اَ باضطرار في كل بَ ، أو ليس في شيء[4] منها ؛ وبَ في كل حَ . فإذا أُخِذَتْ المقدّمات هكذا ، تكون اَ باضطرار في كل حَ، أو ليس في[5] [٧٥ أ] /٢٠/ شيء منها . فلأن اَ باضطرار في كل بَ أو ليس في شيء منه ، وحَ واحد من بَ — هو بَيِّنٌ أن اَ باضطرار تقال على حَ أوْلا تقال . فإن لم تكن مقدّمة اَ بَ اضطرارية ، فإنه ليس تكون النتيجة اضطرارية . لأنه إن كانت /٢٥/ هكذا ، يَعْرِضُ أن تكون اَ في بعض بَ بالضرورة ، ويبين ذلك في الشكل الأوّل والثالث . وذلك

---

(١) فوقها : بهذه .

(٢) الوجودي = التقريري .

(٣) موجودة بالهامش .

(٤) ضوقها : فيه (شيء منها) .

(٥) فوقها : فيه .

كذب ، لأنه قد يجوز أن يكون بَ من الأشياء التي يمكن ألا تكون اَ في شيء منها ؛ وأيضاً هو بين من الحدود أن النتيجة /٣٠/ ليست باضطرارية ، مثل أنه إن كان اَ متحركاً وبَ حياً وحَ إنساناً — فإن [كان](١) الإنسان هو حي بالضرورة ، والحي متحرّك لا بالضرورة ، وليس الإنسان متحرّكاً بالضرورة .

وكذلك يَعْرِضُ إن كانت مقدّمة اَ بَ سالبة ، والبرهان في ذلك هو هذا البرهان الذي تقدّم .

وأما في المقاييس الجزئية فإنه إن كانت الكلية اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية ؛ فإن كانت الجزئيـة اضطرارية ، فليست النتيجـة اضطرارية : /٣٠/ واجبةً كانت الكلية أو سالبة . — فلنكن أوّلا الكلية اضطرارية بأن تكون اَ في كل بَ باضطرار ، وبَ في بعض حَ مطلقا . فإذن اَ بالضرورة في بعض حَ ، لأن حَ موضوعة لـ بَ ، واَ هي في كل بَ باضطرار . /٤٠/ وكذلك يعرض إن كان القياس سالباً . والبرهان في ذلك هو ما تقدّم . فإن /٣٠ ب/ كانت الجزئية اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، لأنه ليس يعرض من القول أنها ليست اضطراريةً — محالٌ ؛ كما أنه ولا في المقاييس الكلية ، /٥/ وكذلك في المقاييس السالبة . وأما الحدود (٢) : فمتحرك وحَيّ وأبيض .

---

(١) في الهامش : « الفاضل يحيى قال : أظنه : كل إنسان » .

(٢) ص : حيسا .

(٣) فوقها : فهي متحرك .

< أقيسة الشكل الثاني التي فيها إحدى المتقدمتين اضطرارية والأخرى وجودية >

[٧٥ ب] فأما في الشكل الثاني فإنه إن كانت المقدّمة السالبة اضطرارية فالنتيجة اضطرارية ، وإن كانت الواجبةُ اضطراريةً ، فليست النتيجةُ اضطرارية . فلتكن أوّلاً السالبةُ اضطراريةً . وليكن كون اَ في كل /١٠/ شيء من بَ غير ممكن ، وليكن أيضاً اَ في كل حَ مطلقاً — فلأن السالبة ترجع ، فإن بَ غير ممكنة أن تكون في شيء من أ ، وأ هي في كل حَ ، فإذن بَ ليس يمكن أن تكون في شيء من حَ ، لأن حَ موضوعـــة لـ بَ . وكذلك يعرض إن صُيِّرَتْ مقدّمة حَ سالبة ، لأنه إن لم تكن اَ في شيء /١٥/ من حَ فإنه لا يمكن أن تكون حَ في شيء من اَ . وأما اَ ففي كل بَ . فإذن ليس يمكن أن تكون حَ في شيء من بَ،لأنه أيضاً يكون الشكل الأوّل . فإذن ولا بَ يمكن أن تكون فيشيء من حَ،لأن السالبة ترجع .

فإن كانت المقدّمة الواجبةُ اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . /٢٠/ فليكن اَ في كل بَ بالضرورة ، وغير موجودة في شيء من حَ ، فإذا رجعت السالبة يكون الشكل الأوّل ، وقد تبين في الشكل الأوّل أنه إذا لم تكن الكبرى السالبة اضطراريةً ولا النتيجة تكون اضطرارية ، فإذن ولا بهذه المقدّمات تكون النتيجةُ اضطرارية . على أنه إن وُضع أنها /٢٥/ اضطرارية يعرض لـ حَ بالضرورة أن لا تكون في بعض اَ ، لأنه إن كانت بَ بالضرورة ليست في شيء من حَ ، فـ حَ بالضرورة ليست في شيء من بَ ، وبَ هي في بعض أ بالضرورة إذ كانت أ هي في كل بَ بالضرورة /٣٠/ فإذن حَ بالضرورة ليس هي في بعض أ . ولكـــن ليس بممتنع أن تكون اَ من الأشياء التي يمكن أن تكون حَ في كلها ؛ وقد تبين أيضاً بوضع الحدود أن النتيجة ليست اضطرارية بذاتها ، ولكنها

تحدُث [1] عن المقدّمات باضطرار . فلتكن اَ حيا ، وبَ إنساناً وحَ أبيض ؛ وليكن من هذه الحدود مقدّمات مثل مقدّمات اَ بَ حَ ، وهي : الحي في كل إنسان بالضرورة ، الحي ليس في شيء من الأبيض ؛ فإذن : الإنسان ليس في شيء /٣٥/ من [٧٦ أ] الأبيض ؛ ولكن ليس بالضرورة ، لأنه قد يمكن أن يكون الإنسان أبيض ، ولكن ليس [2] ما دام الحي في شيء من الابيض . فإذن إذا نُظِمَتْ هذه المقدّمات صارت النتيجةُ اضطرارية . فأما وحدها [3] ، فلا . /٤٠/

وعلى هذا المثال تكون نتيجةُ المقاييس الجزئية . لأنه إذا كانت /٣١ أ/ المقدّمات السالبة كلية واضطرارية ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وإذا كانت الموجبة كلية وضرورية أو جزئية لم تكن النتيجة ضرورية . فلتكن /٥/ أوّلاً السالبةُ كليةً واضطراريةً ، وذلك أن تكون اَ باضطرار ليس في شيء من بَ ، وفي بعض حَ . فلأن السالبة ترجع ، فإنه لا يمكن أن تكون بَ في شيء من اَ و اَ في بعض حَ . فإذن بَ بالضرورة ليس في بعض حَ . — وأيضاً : لتكن الواجبة كلية واضطرارية ، ولتكن المقدّمة اَ بَ الواجبة ، فإن كانت اَ في كل بَ بالضرورة ، و اَ ليس في بعض حَ ، فبيّن أن بَ ليس في بعض حَ ، لكن ليس باضطرار [4] . والحدود

---

(١) فوقها : تجب .

(٢) ت : يعني قوله : ولكن ليس ما دام الحي في شيء من الأبيض ، وقوله : إذا نظمت المقدّمات صارت اضطرارية ، وأما وحدها فلا ، — أن طبع الأمور التي جعلت حدوداً ليست ضرورية ، لكن السلب لازم أبداً ، فألفت المقدّمات هذا التأليف . فأما إذا لم تؤلف ، فليست اضطرارية لأن طبع الأمور مفردة طبع الممكن .

(٣) ف : على الاطلاق .

(٤) فوقها : بضرورة .

التي بها يتبين /١٥/ ذلك هي التي بها بيانُ ما تقدّم من مقاييس هذا الشكل الكلية . وأيضاً إذا كانت السالبةُ اضطراريةً وجزئيةُ النتيجة اضطراريةً . وبيان ذلك من الحدود التي تقدّمت .

- ١١ -
< أقيسة الشكل الثالث
التي فيها إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى وجودية >

وأما في الشكل الأخير فإذا كانت المقدّمات كليةً واجبةً ، فإنها إذا كانت اضطرارية [١] فالنتيجة اضطرارية . فإذا كانت الواحدةُ سالبةً والأخرى واجبة ، /٢٠/ وكانت السالبةُ اضطراريةً ، فإن النتيجة تكون اضطرارية . وأما إذا كانت الواجبةُ اضطراريةً ، فليست النتيجة اضطرارية ، فلتكن أوّلاً كلتا [٢] المقدّمتين /٢٥/ واجبتين ، وذلك أن تكونَ أ وبَ في كل حَ ، ولتكنْ مقدّمة أ حَ اضطرارية ، [٣] فلأن بَ في كل حَ، فإن حَ في بعض بَ من أجل أن الكلية الواجبة ترجع جزئيةً واجبة . فـإذن ، إن كان اَ في كل حَ بالضرورة ، وحَ في بعض بَ ، كان اَ بالضرورة في بعض بَ ــ لأن بَ موضوع ا حَ ويكون [٧٦ ب] /٣٠/ الشكلُ الأوّل . كذلك يتبين إن كانت مقدّمة بَ حَ اضطرارية ، لأن مقدّمه حَ اَ ترجع جزئيةً وتصير حَ في بعض اَ و بَ في كل حَ بالضرورة . فإذن بَ في بعض اَ بالضرورة . ولتكن أيضاً مقدّمة اَ حَ

---

(١) ت : أي إن كانت إحداهما ضرورية : أيهما كانت ، وهي تكون الكبرى على ما أتى به من مثالها .

(٢) ص : كلي .

(٣) ت : إذا كان إحدى المقدّمتين ضرورياً (ص : ضروري) ــ عكس أرسطو غير الضروري ، وكذا فعل في سائر قسمة التأليف في هذا الشكل .

سالبة ، ومقدّمة ب ح واجبة ، ولتكن السالبة اضطرارية ، فلأن ح ترجع /٣٥/ على بعض ب و ا بالضرورة ليس في شيء من ح ، فإذن ا بالضرورة ليس في بعض ب ، لأن ب موضوع لـ ح . فإن كانت الواجبةُ اضطراريةً ، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن مقدّمة ب ح واجبةً واضطرارية ، ومقدّمة ا ح سالبة وغير اضطرارية ، فلأن الواجبة ترجع جزئية تكون ح في بعض /٤٠/ ب بالضرورة . فإن كانت ا ليست في شيء من ح ، وح في بعض ب بالضرورة ، فإن ا ليس في بعض ب ، ولكن ليس بالضرورة ، لأنه /٣١ ب/ قد تبين في الشكل الأوّل أنه إذا لم تكن المقدّمةُ السالبةُ اضطراريةً ، فإن النتيجة لا تكون اضطرارية .

وأيضاً قد يتبين [1] ذلك من الحدود . فلتكن ا خيراً وب حياً وح فرَساً . فالخير ليس في شيء من الفرس ، والحي في كل فرس بالضرورة ، ولكن /٥/ ليس بالضرورة : بعضُ الحي ليس خيراً — إن كان ممكناً أن يكون كل حي خيراً . فإن لم يكن ذلك ممكناً أن يكون كلُّ حي خيرا ، فليُصَيَّرَ الحدّ إما نائماً /١٠/ وإما مستيقظاً ، لأن كلَّ حي قابلٌ لهذين .

فقد بان إذن أنه إذا كانت المقدّمات كلية متى تكون النتيجة اضطرارية فإن كانت الواحدة كلية والأخرى جزئية ، وكانتا موجبتين [2] ، فإنه إن كانت /١٥/ الكلية اضطراريةً فالنتيجة اضطرارية . وبرهان ذلك هو برهان ما تقدّم ، لأن الجزئية الموجبة [3] ترجع . فإذا كان ب في كل ح بالضرورة ، وا موضوع لـ ح ، فإذن ب في بعض ا بالضرورة . وبالرجوع تكون ا في بعض ب بالضرورة . وكذلك إن كانت مقدّمة ا ح كلية واضطرارية ، /٢٠/ [٧٧ أ] لأن ب موضوع لـ ح . فإن كانت الجزئية

---

(١) تحتها : تبين .

(٢) فوقها : واجبتين .

(٣) فوقها : الواجبة .

اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . فلتكن مقدّمة بَ حَ جزئية واضطرارية ، ولتكن اَ في كل حَ لا بالضرورة . فإذا رَجَعَتْ مقدّمة بَ حَ يكون /٢٥/ الشكل الأوّل وتكون المقدّمةُ الكلية فيه لا اضطرارية ، والجزئية اضطرارية . وقد تبين أنه إذا كانت المقدّمات في الشكل الأول هكذا ، لا تكون النتيجة اضطرارية . فإذن : ولا في هذا الشكل تكون النتيجة اضطرارية . وذلك يتبين من الحدود : فليكن اَ مستيقظاً وبَ ذا رجلين /٣٠/ وحَ حيا — فـ بَ بالضرورة في بعض حَ واَ في كل حَ ، وليس اَ في بَ بالضرورة ، لأنه ليس بالضرورة بعض ذي الرِّجلَيْن مستيقظاً . وكذلك يتبين من هذه الحدود أنه إن كانت مقدّمة اَ حَ جزئية واضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية ، فإن كانت إحدى المقدّمتين واجبة ، والأخرى /٣٥/ سالبة ، وكانت الكلية سالبة واضطرارية فالنتيجة اضطرارية ، لأنه إن كانت اَ ليس يمكن أن تكون في شيء من حَ و بَ في بعض حَ فإن اَ بالضرورة ليس في بعض بَ . فإن كانت المقدّمة الواجبة اضطرارية : كلية كانت أم جزئية ، أو كانت الجزئية السالبة اضطرارية ، فليست النتيجة اضطرارية . والحدود المستعملة إذا كانت المقدّمة الكلية واجبة واضطرارية هي : يقظان وحي وإنسان ؛ والحدّ الأوسط هو الإنسان . وأما إذا كانت /٤٠/ الجزئية الواجبة اضطرارية ، فالحدود هي : يقظان وحي وأبيض ، لأن الحي بالضرورة بعض الأبيض ، والمستيقظ ليس في شيء من الأبيض ، /٣٢ أ/ وليس بالضرورة اليقظان ليس في بعض الحي . فإذا كانت الجزئية السالبة اضطرارية ، فلنستعمل من الحدود مثل : ذي الرِّجْلين والمتحرك والحي . وليكن الحد الأوسط ذا الرجلين [1] .

---

(١) فوقها بقلم أحمر : الحيوان .

- ١٢ -

< مقارنة بين الأقيسة الحملية وبين الأقيسة ذات الجهة الاضطرارية >

فهو [١] بَيِّنٌ [٢] أنه [٣] لا يكون قياس ينتج القول المطلق [٧٧ ب] من /٥/ غير أن تكون كلتا المقدّمتين مطلقتين. فإن القول الاضطراري قد ينتجه قياسٌ توجد فيه مقدمة واحدة اضطرارية، وأنه في الاضطراري والمطلق[٤]: واجبةً /١٠/ كانت[٥] المقاييسُ أو سالبة، فإن إحدى المقدّمتين شبيهة لا محالة بالنتيجة – أعني بالشبيهة أنه إن كانت النتيجة مطلقة كانت المقدّمة مطلقة، وإن كانت اضطرارية كانت المقدّمة اضطرارية. فإذاً هو بَيِّنٌ أنه ليس تكون النتيجة اضطرارية ولا مطلقة إذا لم توجد مقدّمة اضطرارية أو مطلقة. وذلك يكفي في أن تعلم كيف يكون القياس الاضطراري والمطلق، وما الفصل بينهما.

---

(١) ت: قال الفاضل يحيى: وجدت في نقل قديم هذا الموضع على هذه الحكاية: «فقد ظهر أن النتيجة لا تكون وجودية لا محالة إذا لم تكن كلتا المقدمتين موجودتين. فأما المضطرة فقد تكون».
وفي نقل آخر: «فظاهر إذن أن قياس الموجود ليس بموجود إن لم تكن كلتا المقدمتين بالثلاثة الحدود بما هو موجود».

(٢) ت: وأيضاً فظاهر إذن أنه أما لموجود فليس يوجد قياس إن لم تكن الثلاثة الحدود كلتا المتقدّمتين (ص: كلّي).

(٣) ت: يعني أنه لا يكون قياس ينتج نتيجة موجبة إلا أن تكون المقدّمتان كلتاهما موجبتين.

(٤) ت: يعني في هذا الموضع بقوله: «المطلق»: الموجب، وإنما هذا القول خَبَّرَه بالأشكال الثلاثة.

(٥) ص: كلي.

- ١٣ -

< في الممكن >

/١٥/ فلنتكلم [١] الآن على الممكن متى يكون [٢] عليه قياس ، وكيف [٣] ، وبماذا [٤] .

فأقول : إن الممكن هو الذي ليس باضطراري ؛ ومتى وُضِعَ أنه موجود /٢٠/ لم يَعْرِض من ذلك محال ، لأن الاضطراري إنما سمي ممكناً باشتراك الاسم . فأما أن يكون هذا الذي حدّدناه هو الممكن فإنه بَيِّن من القضايا الموجبة والسالبة المتناقضة . لأن القول أنه لا يمكن أن يكون ، ومحالٌ أن يكون ، واضطراري ألا يكون – إما أن يدل على معنى واحد ، وإما أن يكون بعضه صادقاً على بعض . فإذن والقول المناقض لهذا : وهو يمكن أن يكون ، /٢٥/ وليس بمحالٍ أن يكون ، ولا اضطراري أن لا يكون – إما أن يدل على معنى واحدٍ ، وإما أن يكون بعضُه صادقاً على بعض ، لأن كل واحد من الأشياء إما أن تصدق عليه الموجبةُ وإما السالبة . فإذن[٥] الممكن غير اضطراري ؛ وما هو غير اضطراري فإنه ممكــن .

وقد يعرض لجميع المقدّمات الممكنة أن يرجع بعضُها على بعض ، لست /٣٠/أعني : الواجبة منها على السالبة ، ولكن كل ما كان منها موجباً رَجَعَتْ

---

(١) ت : يتكلم في القياس الكائن من المقدّمات الممكنة بعد حده أولاً الممكنَ .

(٢) ت : يعني في أي وقت يكون عليه القياس حين يكون ذات الممكن كونها أولى من لا كونها .

(٣) ت : يعني : بأي تركيب .

(٤) ت : يعني : بأي شرائط .

(٥) فوقها : فإذا .

[١٧٨أ] في المقابلة ، فيرجع القول بأنه ممكن أن يكون على القول بأنه ممكن[١] ألا يكون . وأما القول بأنه يمكن أن يكون في كل الشيء ، فإنه راجع على أنه يمكن أن لا يكون في شيء منه أو على أنه يمكن أن لا يكون في كله . والقول أنه يمكن أن يكون في بعض الشيء فإنه راجع على القول أنه يمكن ألا يكون في بعضه . وكذلك يعرض في سائر القضايا الممكنة . ولأن الممكن /٣٥/ غير اضطراري ، وما ليس اضطرارياً يمكن ألا يكون — فبيِّنٌ إذن أنه إن كان يمكن أن يكون أ في بـ ، فإنه يمكن ألا يكون فيه . وإن أمكن أن يكون في كله ، فإنه يمكن ألا يكون في شيء منه . وكذلك يَعْرِضُ في القضايا الجزئية الواجبة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدم . وهذه المقدّمات هي /٤٠/ /٣٢ب/ واجبة غير سالبة ، لأن قول[٢] القائل : « يمكن » ، يُصَيِّر القضيةَ موجِبةً على نحو ما يُصَيِّرها قول القائل هو أو موجود ، كما قيل أولاً[٣] .

فإذ قد حددت هذه الأشياء ، فإنا نقول أيضاً إن الممكن يقال على ضربين : /٥/ الضرب الواحد : ما كان على الأكثر وغيرَ ثابت الاضطرار ، مثل أن يشيب الإنسان أو يَنْمِي أو يَنْقُص — وفي الجملة ما كان مطبوعاً[٤] أن يكون ، لأن ذلك ليس بدائم الاضطرار ، من أجل أن الإنسان غيرُ باقٍ أبداً . فأمّا والإنسان موجود ، فإن الشيء المطبوع[٥] فيه إما أن يكون اضطرارياً ، وإما أن يكون على الأكثر . والضرب /١٠/

---

(١) فوقها : يمكن .

(٢) راجع قبل ف ٣ ص ٢٥ ب ٢١ (ص ١٤٧ س ١٤ في هذا الكتاب) .

(٣) ص : أول .

(٤) فوقها : طبيعياً .

(٥) فوقها : الطبيعي .

الآخر هو [1] غير المحدود ، وهو الذي يمكن فيه أن يكون وألا يكون ، مثال ذالك : أن يمشي الحيوان ؛ أو : إذا مشى حدثت رَجْفَة ، أو بالجملة ما يحدث عن الاتفاق . فإنه ليس كونه بهذه الحال أولَى من كونه بضدها .

فكل واحد من صنفي الممكن قد ينعكس على المقدّمات المتناقضة . /١٥/ غير أن ذلك ليس على جهة واحدة بعينها ، لكن الممكن الذي من شأنه أن يكون ينعكس على الممكن الذي ليس من الاضطرار أن يكون . فإنه على هذه الجهة يمكن أن لا يشيب الإنسان . فأما غير المحدود فينعكس على الممكن [2] الذي ليس هو أولى أن يكون منه بأن لا يكون . [٧٨ب] . وليس تحيط به معرفة ، ولا عليه قياس برهاني ، من أجل أن الحد الأوسط فيه مختلف الحال . وأما الحد الممكن المطبوع لأن يكون ، فتحيط به معرفة ، وعليه برهان . وأكثر ذلك إنما يكون الكلام والفحص [3] عن مثل هذا الممكن . /٢٠/ وأما الضرب الآخر فقد يكون عليه قياس ، إلا أنه لم يُعْتَمَد < إلى > طلبه . وسنحدد ذلك فيما نستأنف تحديداً أكثر ، وأما الآن فنقول : متى يكون قياس من المقدّمات الممكنة ؛ وما هو . فلأن القول أنه يمكن الشيء في الشيء — /٢٥/ قد يوجد على ضربين : إما بأن يكون موجوداً فيه ، وإما بأن يكون ممكناً أن يوجد فيه ، لأن القول أن أ

---

(١) ت : قال الحسن : وجدت في نسخة الفاضل يحيى وبخطه قد ضرب على ما بين العلامتين ، وقد وقع في الحاشية ما هذه حكايته : هذا المضروب عليه لم يوجد فيما وجدته من النسخ التي نسخت من نقل والدي وإنما نقله < (*) > أعزه الله من < السر (*) > ني وعارضت < النقل (*) > السرياني فوجدته فيه، فينبغي أن يقرأ ولا يسقط .

(*) تمزيق في الورق .

(٢) ت : يريد الكلام والـ < فحص > في الصناعات المهيئة وغير صناعة المنطق ، لأن المنطق يفحص فيه عن الممكن المطلق .

يمكن أن تكون مقولة على بَ يدل على أحد هذين : إما أن أ مقولة على بَ ، وإما أنها ممكنة أن تقال عليها . فهو /٣٠/ بيّن أن قول القائل إن أ يمكن أن تكون في كل بَ يكون على ضربين . فلنَقُلْ أولاً – إن كان بَ ممكناً في حَ وأ ممكن في بَ – أيّ قياس يكون(١)؟ /٣٥/ وما هو؟ فإنه إذا أُخِذَتْ المقدّماتُ هكذا تكون ممكنة ؛ وأما إذا كانت بَ موجودة في حَ و أ ممكنة في بَ تكون المقدمة الواحدةُ مطلقةً والأخرى ممكنة . فينبغي أن نبدأ من المقدمات المتشاكلة مثل ما فُعِل في المقاييس الأخَر .

– ١٤ –

< تأليف الممكن في الشكل الأول >

فإذا كانت أ ممكنة في كل بَ ، وبَ ممكنة في كل حَ يكُون قياساً /٤٠/ تاماً أن أ ممكنة في كل حَ . وذلك يتبيّن من حد الممكن ، لأنه على نحو /٣٣أ/ ما حددنا يقال إن الشيء يمكن أن يكون في الكل [٧٩أ]. – وكذلك إن كانت أ لا يمكن أن تكون (٢) في شيء من بَ ، وبَ ممكنة في كل حَ ، فإن أ يمكن ألا تكون في شيء من حَ ، لأنه أن تكون أ غير ممكنة فيما بَ فيه ممكنةٌ هو أن تَنْفَى أ عن جميع ما هو بإمكانٍ موضوعٌ لـ بَ .

/٥/فإن كانت أ ممكنة في كل بَ ، وبَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَ ، فإنه ولا قياس واحداً (٣) يكون من هذه المقدمات المأخوذة . وأما إذا رَجَعَتْ في الإمكان مقدمةُ بَ حَ ، يكون القياس الأول ، لأنه إذا كانت بَ ممكنة ألا /١٠/ تكون في شيء من حَ ، فإنه يمكن أن تكون في كل حَ .

---

(١) تحتها : كان .

(٢) فوقها بالأحمر : يمكن ألا يكون .

(٣) ص : واحد .

وذلك قد قيل فيما تقدم . فإذاً إذا كانت بَ في كل حَ ، وآ في كل بَ يكون ذلك القياسُ الأوّلُ . وكذلك إن كانت المقدّمتان سالبتين ممكنتين ، أعني [1] أنه إن كانت آ ممكنةً ألا تكون في شيء من بَ ، وبَ ممكنةً ألا تكون في شيء /١٥/ من حَ ، لأن بهذه المقدّمات المأخوذة ولا قياسَ واحداً [2] يكون . فإذا رجعت المقدّمات يكون القياسُ . فهو بَيّن أنه إذا وُضعَتْ المقدّمةُ التي عند الطرف الأصغر سالبةً أو كلتا [3] المقدّمتين : < فـ > [4] إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه غيرُ تامٍّ ، لأنه إنما تجب النتيجةُ عنه من الرجوع [4] /٢٠/ .

فإن أُخِذَتْ إحدى المقدّمتين كليةً والأخرى جزئية ، وكانت الكلية عند الطرف الأكبر ، يكون قياسٌ تامٌّ ، لأنه إن كانت آ ممكنة في كل بَ ، وبَ ممكنة في بعض حَ ، فإن آ ممكنة في بعض حَ . وذلك بَيِّنٌ أيضاً من حدّ الممكنة . وأيضاً إن أمكن ألا تكون آ في شيء من بَ ، وأمكن أن /٢٥/ تكون بَ في بعض حَ، فإنه ضرورةً [٧٩ب] يمكن ألا تكون آ في بعض حَ . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدّم . فإن أُخِذَتْ المقدّمة الجزئيةُ سالبةً والكليةُ موجبةً ، وكان وضعُ الحدود على نحو ما تقدّم ، كمثل أن آ ممكنة في كل بَ ، وبَ يمكن ألا تكون في بعض حَ ، فإنه لا يكون /٣٠/ قياسٌ من هذه المقدّمات المأخوذة . فأما إذا رَجَعَتْ المقدّمةُ الجزئية ووُضِعَتْ بَ ممكنةً في بعض حَ ، < فإنه > تكون النتيجة بعينها التي كانت آنفاً مثل ما كانت تكون فيما تقدّم .

---

(١) فوقها بالأحمر : مثل .

(٢) ص : واحد .

(٣) ص : كلي .

(٤) ت : في السرياني : إما ألا يكون قياس ، وإما أن يكون إلا أنه ليس بتامٍّ ، وذلك أن الضروري إنما يكون من الرجوع الاضطراري .

فإن كانت المقدّمة التي عند الطرف الأكبر جزئية والتي عند الطرف /٣٥/ الأصغر كلية : واجبتين كانتا أو سالبتين أو مختلفتين في الإيجاب والسلب ، أو كانتا جزئيتين أو مُرْسَلَتين [١] ، فإنه لا يكون قياسٌ ألبتةَ ، لأنه ليس شيء /٤٠/ يمنع أن تَفْضُلَ بَ على آ وتقال على أكثر مما تقال عليه آ . فليكن ما به /٣٣ب/ تَفْضُلُ بَ على آ < هو > حَ؛ فـ آ ليست بممكنة في في كل حَ ، ولا بممكنة أن لا تكون في شيء منه ، ولا ممكنة أن تكون في بعضه ، أو لا تكون — إذْ كانت المقدّمات الممكنة ترجع وكانت بَ ممكنة أن تكون في أكثر مما يمكن فيه آ . وأيضاً هو بَيِّن من الحدود أنه/٥/ إذا كانت المقدّمات هكذا يكون الحدّ الأوّل أحياناً غير ممكن في شيء من الأخير ، ويكون أحياناً في كله باضطرار . فالحدود التي تَعُمُّ هذه كلّها أما لما هو باضطرار . فحي ، وأبيض ، وإنسان ؛ وأما لما لا يمكن أن يكون: فحي ، وأبيض ، وثوب . فبَيِّن أنه إذا كانت الحدود هكذا ، لا يكون قياسٌ ألبتةَ ، لأن كل قياس إما أن يكون /١٠/ لما هو ، وإما أن يكون موجوداً لما هو باضطرار ، وإما لما هو ممكن . فهو بَيِّن أنه ليس يكون عن هذه المقدّمات قياسٌ لما هو ممكن ولا لما هو باضطرار ، لأن القياس الواجب يُبْطِلُ القياس السالب ، والسالب يبطل الواجب ، فقد بقي [٨٠آ] أن يكون القياس عنها لما هو ممكن[٢]،وذلك /١٥/ أيضاً محال، لأنه قد تبين أنه إذا كانت الحدود هكذا ، فإن الطرف الأوّل أحياناً يكون بالاضطرار في كل الأخير [٣] ، ويكون أحياناً غير ممكن في شيء منه . فإذاً ليس يكون قياسٌ لما هو ممكن ، لأن الاضطراري ليس هو ممكناً .

---

(١) المرسلة هي مهملة السور ، وشأنها عند أرسطو شأن الجزئية .

(٢) ت : إلى هذا الموضع بلغ نقل حنين بالسريانية . وما يتلو (ص : يتلوا) ذلك من هذا الكتاب بالسريانية فهو نقل اسحق .

(٣) فوقها : الآخر .

وهو بَيِّن أنه إذا كانت الحدودُ كليةً في المقدّمات الممكنة ، أبداً يكون قياسٌ في الشكل الأوّل : موجبةً كانت أو سالبة . غير أن القياس /٢٠/ يكون عن المقدّمات الموجبة تامّاً ، وعن السالبة غير تام . وينبغي أن يؤخذ [١] الممكن في غير الاضطراريات ، ويكون ذلك على نحو ما حدّدنا [٢] : لأنه قد يُغْفَلُ ذلك أحياناً .

- ١٥ -

< تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول >

فإن كانت إحدى المقدّمتين مطلقة والأخرى ممكنةً ، وكانت الممكنة /٢٥/ عند الطرف الأكبر تكون القياساتُ كلُّها تامّةً وتكون النتيجةُ ممكنةً على نحو ما حدّدنا الممكن . فإذا كانت المقدمةُ التي عند الطرف الأصغر ممكنةً ، تكون المقاييسُ كلُّها غيرَ تامة وتكون نتيجة المقاييس السالبة ليست على نحو ما حدّدنا الممكن ، ولكن تكون النتيجة أن الطرف الأكبر ليس في شيء من /٣٠/ الأصغر بالضرورة أوليس في كله . لأنه إذا لم يكن المحمول بالضرورة في شيء من الموضوع أو لم يكن في كله ، يقال إنه يمكن ألاّ يكون في شيء منه ، ويمكن ألا يكون في كله . فلتكن اَ ممكنة في كل بَ ، ولتكن بَ موجودة في كل حَ ، فلأن حَ موضوعة لـ بَ و اَ ممكنة في كل بَ هو بَيِّن أن /٣٥/ اَ ممكنة في كل حَ ، والقياس في ذلك تام . وكذلك إن كانت مقدّمة اَ بَ سالبة وكانت مقدّمة بَ حَ موجبة ، وكانت السالبة ممكنة والموجبة /٤٠/

---

(١) ت : معنى هذا القول أنه ليس يجب أن يؤخذ الممكن المشترك مع الضروري في الاسم ، لكن الممكن .

(٢) راجع من قبل ف ١٣ ص ٣٢ أ ١٨ (ص ١٧٤ س٤ هنا) .

مطلقة فإن [٨٠ب] القياس يكون تاماً أن أ يمكن ألا تكون في شيء من /٣٤أ/ حـ . وهو بَيِّنٌ أنه إذا صُيِّرَت المقدّمة المطلقةُ عند الطرف الأصغر تكون المقاييس تامة . وأما إن كانت بخلاف ذلك فينبغي أن نُبَيِّنَ أنه تكون مقاييس بأن يُرْفَع الكلام إلى المُحال . وفي ذلك ما يُبَيِّن أن المقاييس غير تامة ، لأن بيان النتيجة ليس من المقدّمات الموجودة [١] فقط .

فينبغي أن يقال أولاً أنه إذا كانت أ موجودة ، فبالضرورة بَ موجودة . /٥/ فأما [٢] < إن > كانت أ ممكنة فإن بَ بالضرورة ممكنة . فإذا كانت الحدود على ما ذكرت [٣] من النظام فلتكن أ ممكنة وبَ غير ممكنة . فإذا كان الممكن في وقت ما هو ممكناً [٤] يجوز أن يكون ، وغير الممكن في وقت ما هو غير ممكن لا يجوز أن يكون ، وكانت أ ممكنة وبَ في تلك الحال غير ممكنة ، فإنه /١٠/ يمكن أن تكون أ من غير أن تكون بَ . وإن أمكن أن تكون أ من غير أن تكون بَ ، فيجوز أن تصير أ إلى الوجود . لأن الشيء الذي كان في وقت ما ، كان هو موجوداً [٥] . فينبغي أن يؤخذ الممكن وغير الممكن ليس في الكون فقط ، لكن وفي الحقيقة والوجود في سائر أنحاء ما يقال عليه الممكن وغير الممكن ، لأن جميع أنحائها في ذلك واحدٌ . وليس ينبغي أن /١٥/ يُفْهَم من قولنا إنه إذا كانت أ موجودة فإن بَ تكون موجودة أن أ شيء واحد ، وأن هذا الشيء الواحد يوجب شيئاً آخر ، لأنه ليس يجب شيء بالضرورة عن

---

(١) فوقها : المأخوذة .

(٢) فوقها : إذا .

(٣) فوقها بالأحمر كشرح : أي من أن يكون المتبوع يلزمه التابع .

(٤) ص : ممكن .

(٥) ص : موجود .

وجود شيء أحد [1] ؛ ولكن أقل ما يمكن عن اثنين ، مثل ما إذا كانت المقدمات على ما قيلت في القياس ، لأنه إن كانت حَ مقولة على دَ ، ودَ مقولة على ز فـ حَ مقولة على زَ بالضرورة . وإن كانتا كلتاهما ممكنتين /٢٠/ فإن النتيجة تكون ممكنة . وإن صُيِّر أحدَ المقدّمتين [2] [٨١أ] أَ والنتيجة بَ ، فإنه ليس فقط إذا كانت أَ اضطرارية تكون بَ اضطرارية ، لكن وإذا كانت أَ ممكنة تكون بَ ممكنة .

وإذ قد أتينا على ذلك فهو بَيِّن أنه إذا وُضِعَ كذبٌ غيرُ مُحال فإن /٢٥/ الشيء الذي يعرض عن الموضوع يكون كذباً غير محال ، مثل ما إن كانت أَ كذباً غير محال ، وبوجود أَ توجد بَ فإن بَ أيضاً كذب غير مُحال . فلأنه قد تَبَيَّن أنه إذا كانت أَ موجودة فتكون بَ موجودة ، وإذا كانت أَ ممكنة /٣٠/ تكون بَ ممكنة . وموضوعنا أن أَ ممكنة فـ بَ إذن ممكنة ؛ لأنها إن كانت غير ممكنة يكون الشيء الواحد ممكناً وغير ممكـــن .

فإذ قد حُدِّدتْ هذه الأشياء : — لتكن أَ موجودة في كل بَ ، وبَ ممكنة في كل حَ ، فإذن بالضرورة أَ ممكنة في كل حَ ، وإلا فلتكن أَ غير ممكنة /٣٥/ في كل حَ ، ولتوضع بَ موجودة في كل حَ ، وذلك كذلك — إلا أنه غير محال . فإن كانت أَ غير ممكنـــة في كل حَ وبَ موجودة في كل حَ ، /٤٠/ فإن أَ ليس ممكنة في كل بَ . والقياس على ذلك في الشكل الثالث . ولكن قد كان موضوعاً أن أَ ممكنة في كل بَ ، فإذن بالضرورة يمكن أن /٣٤ب/ تكون أَ في كل حَ ، لأنه لـمّا وُضِعَ كَذِبٌ غير محال عـَرَضَ منه محال . وقد يمكن أيضاً أن ينتج المحال بالشكل الأوّل إذا وضع أن بَ موجودة في كل حَ ، لأنه إن كانت بَ

---

(١) فوقها : واحد .

(٢) فوقها : المقدمات .

موجودة في كل حـَ وآ ممكنة في كل بَ ، /٥/ فإن آ ممكنة في كل حـَ . ولكن قد كان موضوعاً أن آ ليست ممكنة في كل حـَ ؛ وينبغي أن تُؤْخَذ المقدّمات الموجودة في الكل في غير زمان محدود ، مثل الآن ، أو زمان [٨١ب] ما يشار إليه ، ولكن مُرْسَلاً[1] ، لأن/١٠/ بمثل هذه المقدّمات تُعْمَل المقاييس ، لأنه إن أُخِذَتْ المقدّماتُ موجودة في وقت محدود لا يكون قياس ، لأنه ليس شيء يمنع أن يكون الإنسان وقتاً ما موجوداً في كل متحرك ، إذا لم يتحرك شيء غيره ، والمتحرك ممكن في كل فرس ، ولكن الإنسان غير ممكن في شيء من الفرس . وأيضاً ليكن /١٥/ الطرف[2] الأوّل حياً ، والأوسط متحركاً ، والأخير إنساناً ، ولتكن المقدّمات هذه الحدود مثل التي قبلها ؛ فإن النتيجة تكون اضطرارية لا ممكنة ، لأن الإنسان بالضرورة حيّ ؛ فهو بيّن أنه ينبغي أن يوجد[3] الكلي في زمان مرسل . فلتكن أيضاً الكليةُ السالبة آ بَ ، ولتؤخذ آ غير موجودة في شيء من بَ /٢٠/ ، ولتكن بَ ممكنة في كل حـَ ، فإذن آ ممكنة ألا تكون في شيء من حـَ ، وإلا فلتكن غير[4] ممكنة . ولتوضع بَ موجودة في كل حـَ مثل ما فعلنا آنفاً[5] . فإذن آ بالضرورة موجودة في بعض بَ . والقياس على ذلك في الشكل الثالث ، وذلك محال . فإذن يمكن ألا يكون آ في شيء من حـَ ، لأنه لـمّا /٢٥/ وضع كذبٌ غيرُ محال عرَضَ منه مُحالٌ . ونتيجة هذا القياس ليست على نحو ما حَدَّدنا الممكن ، ولكن تكون آ ليس بالضرورة في شيء من حـَ ، لأن هذه نقيضُ المقدّمة التي

---

(١) مرسلا = بدون تحديد زماني .

(٢) فوقها : يعني في زمان مشار إليه .

(٣) ت : نسخة : للكل موجوداً في زمان مرسل .

(٤) ت : أي بالضرورة أن يكون في البعض يضع نقيض النتيجة .

(٥) ت : يريد بقوله مثل ما فعل آنفاً ، أي نقلها من الممكن إلى الوجودي ، لتكون كذبا غير محال ، كما فعل في القياس الذي هو من موجبتين .

وضعت ، لأنه وضع آ بالضرورة في بعض حـَ ، /٣٠/ والقياس الذي يكون برفع الكلام إلى المحال يوجب أبداً نقيض [١] المقدّمة الموضوعة . وهو أيضاً بَيِّن من الحدود أن النتيجة ليست ممكنة . فلتكن آ غراباً وبَ مفكراً و حـَ إنساناً ، فـ آ ليس في شيء من بَ ، لأنه ليس مفكر واحد غراباً . وأما بَ فممكنة في كل حـَ لأن المفكر [٢] في كل إنسان . /٣٥/ ولكن آ بالضرورة ليس في شيء من حـَ . فليس إذن النتيجةُ ممكنةً ولا أبداً اضطراريةً . وبيانُ ذلك أن يكون آ متحركاً وبَ عالماً وحـَ إنساناً ، /٤٠/ فـ آ ليس في شيء من بَ ، وبَ ممكنة في كل حـَ ، والنتيجة [١٨٢ آ] ليست اضطرارية ، لأنه ليس بالضرورة : ولا إنسانَ واحداً متحركٌ ، ولا بالضرورة : /٣٥ب/ إنسانٌ ما متحرك . فهو بَيِّن أن النتيجة هي أن آ ليست بالضرورة في شيء من حـَ . وينبغي أن تؤخذ لبيان ذلك حدودٌ غيرُ هذه . فإن صُيِّرَتْ السالبةُ عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإنه لا /٥/ يكون من هذه المقدّمات قياسٌ ألبتةَ ، فإذا انعكست المقدّمة الممكنة تكون على نحو ما كان يعرض في المقاييس المتقدّمة ، ولتكن آ موجودة في كل بَ و بَ ممكنة ألا تكون في شيء من حـَ . فإذا كانت الحدود على/١٠/ هذه الحال ليس يعْرِضُ شيءٌ بالضرورة . فإن انعكست مقدّمةُ بَ حـَ وأخذتْ بَ ممكنة في كل حـَ يكون قياسٌ مثل ما تقدّم ، لأن حال هذه الحدود كحال الحدود المتقدّمة . وكذلك يعرض وإن كانت كلتا المقدّمتين[٣] سالبتين وكانت مقدّمة آ بَ مطلقة ومقدّمة بَ حـَ ممكنة ، فإنه ليس يكون من هذه المقدّمات المأخوذة شيء باضطرار . فإذا /١٥/ انعكست المقدّمة الممكنةُ يكون قياسٌ . فلتؤْخذْ آ غير موجودة في شيء من بَ ، وبَ

---

(١) تحتها : نقيضة .

(٢) فوقها : التفكر .

(٣) ص : كانتا كلَي المقدّمتين ...

ممكنة ألا تكون في شيء من حـَ ، فمن هذه ليس يكون شيءٌ باضطرار . فإن أخذت بَ ممكنة في كل حـَ إذ كانحقاً وتُرِكَتْ مقدّمة أ بَ على/٢٠/ حالها ، يكون أيضاً القياس الذي تقدّم . فإن وضعت بَ غير موجودة في شيء من حـَ أو غير ممكنة في شيء منها، ليس يكون قياسٌ ألبتة: سالبةً كانت مقدّمةُ اَ بَ أو موجبة [1] . والحدود التي توجب [2] ما هو بالضرورة : أبيض وحي وثلج . وأما ما ينتج ما لا يمكن أن يكون : فأبيض وحي وقِير . فهو بيِّن أنه إذا كانت الحدود كلية [3] ، وكانت إحدى المقدّمتين /٢٥/ مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت [٨٢ب] المقدّمة التي عند الطرف الأصغر ممكنة ، يكون قياسٌ أبداً . غير أنه أحياناً تكون النتيجة من المقدّمات المأخوذة ، وأحياناً إذا انعكست المقدّمة . وأما متى يكون كلٌ واحد من هذين ، ولأي علة ، فقد قلنا . فإن أُخِذَتْ إحدى المقدّمتين جزئية ، /٣٠/ والأخرى كلية ، وكانت المقدّمة التي عند الطرف الأكبر ممكنة : سالبةً كانت أو موجبة ، والجزئية موجبة مطلقة ، يكون قياسٌ تامٌ على نحو ما كان يكون إذا كانت الحدود كلية . والبرهان على ذلك هو كالذي تقدّم /٣٥/ .

فإن صُيِّرَتْ المقدّمةُ عند الطرف الأكبر كلية ومطلقة غير ممكنة ، وصُيِّرت المقدّمة التي عند الطرف الأصغر جزئية ممكنة سالبة ، كانت المقدّمات أو [4] موجبة ، أو واحدة سالبة والأخرى موجبة ، فإنه يكون بالضرورة قياساتٌ غيرُ تامة . إلا أن منها ما يَتَبَيَّنُ برفع الكلام إلى المحال ، ومنها بانعكاس /٤٠/ الممكن ، كمثل ما فعل فيما تقدّم من

---

(١) فوقها : واجبة .

(٢) فوقها : تنتج .

(٣) تحتها : الكلية .

(٤) كذا : « أو » ، بدلاً من « إما » ، ولعله بتأثير الأصل المترجم عنه .

المقاييس . وأما القياس الذي يتبين /٣٥ب/ بالانعكاس فهو إذا كانت المقدّمة التي عند الطرف الأكبر كلية مطلقة ، وكانت الجزئية سالبةً ممكنة : مثل ما إن كانت اَ موجودة في كل بَ ؛ أو غير /٥/ موجودة في شيء منه ، و بَ ممكنة ألا تكون في بعض حَ ، وارتجعت مقدّمة بَ حَ — في الإمكان يكون قياس . فأما إذا كانت مقدّمة بَ حَ جزئية سالبة مطلقة < فـ > ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة /١٠/ مطلقة موجبة [1] : أبيض وحي وثلج . وأما التي تنتج نتيجة مطلقة سالبة فأبيض وحي وقير . وينبغي أن يؤخذ البرهان [2] [3] من مقدّمات مهملة .

فإن صُيِّرَتْ المقدّمة الكلية عند الطرف الأصغر : سالبة كانت أو موجبة ، وممكنة أم مطلقة — فإنه ولا على واحدة من الجهتين يكون قياسٌ ألبتةَ . ولا إذا كانت /١٥/ المقدّمات جزئية أو مهملة : ممكنة [٨٣أ] كانت أو مطلقة ، يكون قياسٌ ألبتةَ . والبرهان في ذلك هو البرهـــان فيما تقدّم . والحدود التي تنتج اضطرارية موجبة : حي وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج « ما لا يمكن أن يكون » : /٢٠/ فحي وأبيض وثوب . فهو بَيِّنٌ أنه إذا صُيِّرتْ المقدّمةُ الكليةُ عند الطرف الأكبر ، أبداً يكون قياسٌ . وأما إذا صُيِّرت عند الطرف الأصغر فإنه لا يكون قياس لشيء ألبتـــةَ .

---

(١) فوقها : واجبة .

(٢) ت : يعني أن البرهان يؤخذ من أن المقدّمات مهملة .

(٣) ت : قال أبو بشر : إنما قال ذلك لأنه أتى بحدود الأوسط فيها — وهو : حي — مسلوب من الأصغر — وهو الثلج — من الاضطرار ، — قال إنه ينبغي أن يؤخذ البرهان ، يعني المقدّمات التي يبين بها أن الاقتران غير قياسي ، من مقدّمات مهملة ، أي تصدق مع المقدّمة ونقيضتها . فلذلك هي غير محدودة ومهملة .

< تأليف الضروري والممكن في الشكل الأول >

فأما إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، فإن القياس يكون على نحو ما كانت تكون القياسات التي ذكرنا آنفاً. ويكون تاماً إذا صُيِّرتْ المقدمةُ الاضطرارية عند الطرف الأصغر . وأما النتيجة فتكون /٢٥/ ممكنة غير مطلقة إذا كانت المقدّمات موجبة : كليةً كانت أم غير كلية . فإن كانت إحدى المقدّمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة : كليةً كانت المقدّمات /٣٠/ أم غير كلية . وينبغي أن يُؤْخَذَ الممكن في النتيجة على نحو ما أُخِذ فيما تقدّم أوّلاً ؛ وليس يكون للنتيجة الاضطرارية السالبة قياس تَجِبُ النتيجة عنه . والذي « ليس هو باضطرار » غير الذي « باضطرار ليس هو » . وهو بَيِّن أنه إذا كانت /٣٥/ المقدّمات موجبة ، ليس تكون النتيجة اضطرارية . وبيان ذلك أن تكون اَ بالضرورة في كل بَ ، و بَ ممكنة في كل حـَ ، فيكون قياس غير تام : /٤٠/ أن اَ ممكنة في كل حـَ . وأما أنه غير تام فهو بَيِّن من البرهان، لأنه على نحو /٣٦أ/ ما تبين فيما تقدّم يكون بيان ذلك . فلتكن أيضاً اَ ممكنة في كل بَ ، ولتكن بَ بالضرورة في كل حـَ ، فيكون من ذلك قياسٌ تام [٨٣ ب] /٥/ أن : اَ ممكنة في كل حـَ ، لا موجودة . وذلك يتبين من المقدّمات الأولى المأخوذة في القياس .

فإن لم تكن المقدّمات متشاكلة في الكيفية ، فلتكن أوّلاً السالبةُ اضطراريةً بأن تكون اَ غير ممكنة في شيء من بَ و بَ ممكنة في كل حـَ ، /١٠/ فيجب ألا توجد اَ في شيء من حـَ . وإلا فلتوضع اَ موجودة : إما في كل حـَ وإما في بعضها ، وقد كان موضوعاً أن اَ غير ممكنة في شيء من بَ ؛ فلأن السالبة تنعكس هو بَيِّن أن بَ غير ممكنة في اَ و اَ موجودة

في كل حـَ أو في بعضها . فإذن بَ غير ممكنة أن تكون في شيء من حـَ أو غير /١٥/ ممكنة في بعضها . وقد كان موضوعاً أوّلاً أن بَ في كل حـَ ، وهو بَيِّن أنه قد تكون نتيجة قياس لما يمكن ألا يكون ، إذ كان قد وجد نتيجة قياس لما ليس هو موجود . فلتكن أيضاً المقدّمة الموجبة اضطرارية بأن تكون اَ ممكنة ألا تكون في شيء من بَ وبَ بالضرورة موجودة في كل حـَ ، /٢٠/ والقياس في ذلك تام ، غير أن النتيجة ليست مما [(١)] ليس هو موجوداً ، ولكن مما [(١)] يمكن أن لا يكون ، لأن المقدّمة التي عند الطرف الأكبر هكذا أُخِذَتْ . وليس يكون بيان ذلك برفع الكلام إلى الإحالة ، لأنه إن وُضِعَتْ اَ غيرَ موجودة في شيء من حـَ ، وقد وُضع أن أ ممكنة ألا تكون في شيء من بَ /٢٥/ فإنه ليس يعرض من ذلك محال . وإن صُيِّرتْ المقدّمةُ السالبةُ عند الطرف الأصغر وكانت ممكنة ، فإن القياس يكون بانعكاسها كما كان فيما تقدّم . وإذا لم تكن ممكنة فإنه لا يكون قياس . وأيضاً ولا إذا كانتا جميعاً سالبتين بعد أن تكون التي عند الطرف الأصغر غير ممكنة . والحدود التي تنتج ما هو موجود هي : أبيض وحي وثلج . [٨٤أ] وأما التي تنتج ما ليس بموجود ، /٣٠/ أعني نتيجة مطلقة سالبة : فأبيض وحي وقير . وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ، لأنه إذا كانت السالبة عند الطرف الأكبر وكانت اضطرارية تكون النتيجة بما ليس موجوداً ، أعني سالبة مطلقة . مثل أنه إن كانت اَ غير ممكنة أن تكون في شيء من بَ و بَ ممكنة أن تكون في بعض حـَ ، فإن اَ يجب أن /٣٥/ تكون ليست في بعض حـَ ؛ لأنه إن كانت اَ موجودة في كل حـَ و اَ غير ممكنة في شيء من بَ ، فإن بَ غير ممكنة في شيء من اَ . وإذا كانت اَ موجودة في كل حـَ ، فإن بَ غير ممكنة في شيء من اَ . وإذا كانت اَ موجودة في كل حـَ ، فإن بَ غير ممكنة في شيء من حـَ ؛ ولكن قد كان

---

(١) فوقها : بمـا .

موضوعاً [1] أن بَ ممكنة في بعض حـَ . وأما إذا كانت المقدّمة الجزئية الموجبة في القياس السالب اضطرارية مثل مقدّمة بَ و حـَ ، أو كانت الكلية التي /٤٠/ في القياس الموجب اضطرارية كمقدّمة اَ بَ، < فـ > ليس تكون النتيجة [٣٦ ب] مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدّم . فإن صُيِّرت الكلية عند الطرف الأصغر . : موجبةً كانت أو سالبة ، وكانت الجزئية اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياس . والحدود التي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية هي : حي /٥/ وأبيض وإنسان . وأما الحدود التي تنتج سالبة اضطرارية : فحي وأبيض وثوب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة موجبة مطلقة إذا كانت المقدّمة الكلية عند الطرف الأصغر وكانت سالبة اضطرارية وكانت الجزئية ممكنة : فحي وأبيض وغراب . وأما الحدود التي تنتج نتيجة سالبة مطلقة : فحي /١٠/ وأبيض وقير . وأما [٨٤ ب] التي تنتج نتيجة مطلقة موحبة إذا كانت الكلية موجبة : فحي وأبيض وقُقْنُس . وأما التي تنتج نتيجة غير ممكنة ، وأعني سالبة اضطرارية ، : فحي وأبيض وثلج ، وكذلك لا يكون قياسٌ إذا أُخِذَتْ المقدّمات مهملة غير محدودة أو جزئية . والحدود العامة التي تنتج نتيجة /١٥/ موجبة : فحي وأبيض وإنسان . وأما التي تنتج نتيجة سالبة : فحي وأبيض وغير متنفس ، لأن الحي في بعض الأبيض ، والأبيض في بعض غير المتنفس . وهذه الحدود هي تنتج نتيجة موجبة اضطرارية ونتيجة سالبة اضطرارية . وكذلك الحال في الممكنة . فإذن هذه الحدود نافعة في جميع هذه /٢٠/ النتائج . فهو بَيِّنٌ مما قد قيل أن المقاييس تكون أو لا تكون بحالات واحدة من حالات الحدود إذا كانت المقاييس مركبة من مقدّمات ممكنة ومطلقة ، أو مركبة من مقدّمات ممكنة واضطرارية . غير أنه في المقاييس المركبة من موجبة ممكنة وسالبة مطلقة تكون النتيجة ممكنة . وأما في

---

(١) ص : موضوع .

المقاييس التي السالبةُ فيها اضطراريةٌ فإن النتيجة تكون فيها ممكنة ومطلقة سالبة . وهو بيّن أن /٢٥/ هذه المقاييس [١] كلّها غيرُ تامة ، وأنها تتم بالمقاييس [٢] التي ذُكِرَتْ قبلها .

- ١٧ -
< تأليف الممكن في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني : إذا أخذت كلتا [٣] المقدّمتين ممكنتين ليس يكون قياسٌ : موجبتين كانتا أم سالبتين أم كليتين أم جزئيتين . وأما إذا كانت [٨٥ أ] الواحدة مطلقة والأخرى ممكنة ، وكانت الموجبة مطلقة ، فإنه لا يكون ألبتةَ قياسٌ . وأما إذا كانت السالبة الكلية مطلقة ، فإن القياس /٣٠/ يكون أبداً . وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت واحدةٌ اضطراريةً والأخرى ممكنة . وينبغي أن يُفْهم أن [٤] الممكن في نتائج هذه المقاييس على نحو ما فُهِم .

وينبغي أن نُبَيِّن أن المقدّمة الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس ، مثل /٣٥/ أنه إن كانت اَ ممكنة ألا تكون في شيء من بَ ، فليس بالضرورة بَ ممكنة ألا تكون في شيء من اَ . وإلا فليوضع ذلك ، وليمكن ألا تكون بَ في شيء من اَ فلأن المقدّمات الموجبة الممكنة ترجع على المقدّمات السالبة : /٤٠/ المتضادة منها والمتناقضة ، وكانت بَ ممكنة ألا تكون في شيء من اَ .

---

(١) ت : يعني المقاييس التي الصغرى فيها ممكنة فقط .

(٢) فوقها : بالأشكال .

(٣) ص : كلتي .

(٤) ت : أي تفهم أنه يريد الممكن الذي < هو > لا اضطراري، وإن وضع أنه موجود لم يلزم محال .

فإنه /١٣٧/ يتبيّن أن بَ ممكنة أن تكون في كل اَ ، وذلك كذب ، لأنه ليس – وإن كان المحمول ممكناً في كل الموضوع – يكون بالضرورة الموضوع ممكناً في كل المحمول ، فإذن ليس تنعكس السالبة الكلية الممكنة . وأيضاً لأنه ليس بممتنع [1] إذا أمكن اَ ألا تكون في شيء من بَ أن تكون بَ بالضرورة/٥/ ليس في بعض اَ ،مثل أن الأبيض يمكن ألا يكون في شيء من الإنسان ، لأنه يمكن أن يكون في كلهم . وليس هو صدقاً [2] أن يقال أن الإنسان يمكن ألا يكون في شيء من الأبيض ، لأن الإنسان بالضرورة ليس هو في كثير من الأبيض . وقد تبين أولاً أن الاضطراري [٨٥ب] ليس بممكن . وأيضاً ليس /١٠/ يتبين ، برفع الكلام إلى المحال ، أنها تنعكس مثل أنه : « إن قضى أحد بهذه القضية أنه إذا كان القول أن بَ يمكن ألا تكون في شيء من اَ كذباً ، فإن القول بأنه ليس يمكن ألا يكون بَ في شيء من اَ صدقاً ، لأن إحداهما [3] موجبة والأخرى سالبة [4] . وإن كانت هذه حقاً ، فإن بَ بالضرورة في بعض اَ . فإذن : و اَ بالضرورة في بعض بَ، ولكن[5] هذا محال » ؛ /١٥/ لأنه ليس إذا كانت بَ ليست ممكنة [6] ألا تكون في شيء من اَ ، فإن بَ بالضرورة في بعض اَ . لأن القول أن بَ ليست ممكنة[7] ألا تكون في شيء من اَ على ضربين :أحدهما أن بَ في بعض اَ بالضرورة،والآخر أن تكون بالضرورة ليست في بعضها، لأن الذي بالضرورة ليس في بعض اَ ليس في كل اَ يمكن ألا يكون ،

---

(١) فوقها : يمتنع .

(٢) ص : صدق .

(٣) ص : أحديهما .

(٤) فوقها : أي متناقضين .

(٥) ت : يعني هذه الطريق التي ساقت إلى الخلف محال .

(٦) ص فوقها : كان ... ليس بالإمكان ...

(٧) فوقها : ليس بالإمكان .

كما أنه ولا الذي في بعض الشيء بالضرورة /٢٠/ هو ممكن في كله . فإذا كانت بالقضية بأنه إذا كانت حـ غير ممكنة في كل د فإنها بالضرورة ليست في بعض حـ كذباً ، لأنه قد يجوز ‹ ز › بأن تكون حـ في كل د ، ولكنها في بعضها بالضرورة . من أجل ذالك قلنا إنها غير ممكنة في كلها . فإذن القول إن الشيء يمكن في كل الشيء يناقض /٢٥/ أنه في بعضه بالضرورة أو أنه بالضرورة ليس في بعضه . وكذالك القول أنه يمكن ألا يكون في شيء منه يناقض هاتين الجزئيتين . فهو بيّن أنه على هذا الممكن الذي هو على نحو ما حددنا لا ينبغي أن توجد [1] النقيضة أن : الشيء [٨٦أ] في بعض الشيء بالضرورة ؛ ولكن : أنه بالضرورة ليس في بعضه . فإذا أُخِذَ ذالك ليس يَعْرِضُ محالٌ ألبتة . فإذن ولا قياس يكون . فهو بيّن /٣٠/ مما قد قيل أن الكلية السالبة الممكنة ليس تنعكس .

فإذ قد تبين ذالك ، فلتوضع ا ممكنة ألا تكون في شيء من ب ، وممكنة أن تكون في كل حـ ، فإذا فُعِل ذالك لا يكون قياس بالانعكاس ، لأنه قد قيل إن هذه المقدّمة ليس تنعكس ؛ ولا بوضع النقيضة أيضاً يكون قياس ، لأنه /٣٥/ إن وضع أن ب ممكنة [2] في كل حـ ليس يعرض من ذالك كذب ، لأن ا يمكن أن تكون في كل حـ ، ويمكن ألا تكون في شيء منه . وفي الجملة ، إن كان قياس فهو بيّن أنه لا يكون إلا قياس الممكن من جهة أنه ولا واحدة من المقدّمتين أُخِذَتْ مطلقة . وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً ، وليس /٤٠/ يمكن أن يكون واحدٌ منهما ، لأنه إن وضع أنه موجب يتبين من الحدود أن /٣٧ب/ النتيجة اضطرارية سالبة . وإن كانت سالبة ، فيتبين منها أيضاً أن النتيجة اضطرارية موجبة . فلتكن ا أبيض وب إنساناً و حـ فرساً ؛ فـ ا هي ممكنة /٥/ أن تكون في أحد الحدين

(١) مهملة النقط تماماً في الأصل .

(٢) ت : يريد مكان ممكن بالضرورة ليكون قد وضع النقيض بالحقيقة .

كلية ، وممكنة ألا تكون في شيء من الآخر . ولكن بَ ليس يمكن أن تكون في شيء من حَ ، وليس يمكن ألا تكون فيه ؛ وهو بيِّن أن بَ محال أن توجد في حَ ، لأنه ولا فرسَ واحداً [1] إنسانٌ . وهو أيضاً بيِّن أن بَ ليس يمكن ألا تكون في حَ ، لأنه بالضرورة : ولا فرسَ واحداً [1] إنسانٌ .

وقد تبين فيما تقدّم أن الاضطراري ليس هو ممكناً ، فليس يكون إذن /١٠/ قياسٌ . وكذلك يتبين وإن غيِّر مكانُ السالبة أو إن أُخِذَتْ كلتا [2] المقدّمتين موجبتين أو سالبتين . والبرهان في ذلك بهذه الحدود . < وإذا كانت إحدى المقدمتين كليةً والأخرى جزئيةً ، أو إذا كانت كلتاهما جزئيتين أو مهملتين ، أو على أي نحو كان تعديل المقدّمات ، كان البرهان بتلك الحدود > [3] .

/١٥/ فهو بيِّن أنه إذا كانت كلتا المقدّمتين ممكنتين ، فليس [4] يكون قياسٌ ألبتةَ .

– ١٨ –
<تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثاني >

فإن كانت إحدى المقدّمتين مطلقة والأخرى ممكنة ؛ وكانت الموجبة /٢٠/ مطلقة والسالبة ممكنة ، فإنه لا يكون قياسٌ أبداً : كليةً كانت المقدّمات أم جزئية . والبرهان على ذلك هو البرهان على ما تقدّم وبتلك الحدود .

(١) ص : واحد .
(٢) ص : أخذ كلي .
(٣) الزيادة نقلاً عن الأصل اليوناني .
(٤) ص : ليس .

فإذا كانت المقدّمةُ الموجبة ممكنةً والسالبةُ مطلقةً ، يكون قياسٌ .
وبيان ذلك أن تكون اَ غيرَ موجودةٍ في شيء من بَ وممكنة في كل حَ .
/٢٥/ فإذا انعكست السالبة تكون بَ غير موجودة في شيء من اَ ، واَ ممكنة في كل حَ . فيكون قياس بالشكل الأوّل أن بَ يمكن ألا تكون في شيء من حَ . وكذلك يعرض إن صيرت السالبةُ عند حَ . وأما إن كانت كلتا(١) المقدّمتين سالبتين ، وكانت الواحدة (٢) مُمكنةً والأخرى مطلقة ، فانه (٣) ليس يجب /٣٠/ عن هذه المقدّمات شيءٌ باضطرار . فإذا انعكست المقدّمة الممكنة يكون قياسٌ أن بَ يمكن ألا تكون في شيء من حَ كما كان يعرض فيما تقدّم ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأوّل . فإن صُيِّرَتا كاتاهما (٤) موجبتين ، ليس يكون قياس /٣٥/ . أما الحدود التي تُنتج نتيجةً موجبة مطلقة فهي : صحة وحي وإنسان . وأما التي تنتج نتيجة سالبة : فصحة وفرس وإنسان .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ، لأنه إذا كانت الموجبة مطلقة : كلية كانت أم جزئية ، < ف > ليس يكون قياسٌ ألبتةَ . وذلك يتبين كما يتبين /٤٠/ في المقاييس التي قبل هذه وبتلك (٥) الحدود . [٣٨أ] .

وأما إذا كانت المقدّمة السالبة مطلقةً < ف > يكون قياس بالانعكاس ، كما كان الأمر في المقاييس التي قبلُ . وأيضاً إن كانت كلتا (٦) المقدّمتين سالبتين /٥/ وكانت الكلية سالبة مطلقة ، فإنه ليس يجب عن هذه المقدّمات

---

(١) ص . كلتي .
(٢) فوقها : إحداهما .
(٣) تحتها : فان .
(٤) ص : كلتيهما .
(٥) فوقها : بتيك .
(٦) ص : كلتي .

المأخوذة شيءٌ باضطرار . فإذا انعكست المقدّمة الممكنة يكون قياسٌ ، كما يكون [1] فيما تقدّم من المقاييس . فإن أُخِذَتْ المقدّمةُ السالبةُ مطلقةً جزئية ، فإنه ليس يكون قياسٌ : موجبةً [٨٧أ] كانت المقدّمةُ الأخرى أم سالبة . وكذلك لا يكون قياسٌ إذا كانت كلتــا المقدّمتين مهملتين أو جزئيتين : موجبتين كانتا أو سالبتين. والبرهان في ذلك هو البرهان فيما تقدّم وبتلك [2] الحدود .

- ١٩ -

<تأليف الممكن والضروري[3] في الشكل الثاني>

فإن أُخِذَتْ إحدى المقدمتين اضطرارية والأخرى ممكنة ، وكانت /١٥/ السالبة اضطرارية ، يكون قياسٌ ليس « أنه يمكن ألا يكون » فقط ، ولكن [4] « أنه ليس موجوداً [5] فيه » . فأما إذا كانت الموجبة اضطراريةً فليس [6] يكون قياس . وبيان ذلك أن تكون اَ بالضرورة غير موجودة في شيء من بَ وممكنة في كل حـَ . فإذا انعكست السالبة تكون بَ [7] بالضرورة غير /٢٠/ موجودة في شيء من اَ ، واَ ممكنة في كل حـَ ، فيكون قياسٌ أيضاً بالشكل الأول أن بَ ممكنة [8] ألا تكون في شيء من حـَ .

---

(١) فوقها : كان .

(٢) فوقها : بتيك .

(٣) فوقها : الاضطراري .

(٤) فوقها : ولكنه .

(٥) ص : موجود .

(٦) ص : ليس .

(٧) تقرأ في الأصل : فكون ، والفاء مهملة النقط .

(٨) فوقها : يمكن .

وهو بيّن مع بيان ذلك أن بَ غير موجودة في شيء من حَ . وإلا فلتوضع بَ موجودة في بعض حَ واَ غير ممكنة في شيء من بَ . فإذن اَ غير ممكنة في بعض حَ ؛ ولكن قد كان موضوعاً أن اَ ممكنة في كل حَ .
وعلى هذا النحو يتبيّن ذلك [فـ] إن /٢٥/ صُيِّرَتْ السالبة عند حَ . — ولتكن أيضاً الموجبةُ اضطراريةً والأخرى ممكنةً ، مثل أن اَ يمكن أن [1]
لا تكون في شيء من بَ ، ولتكن اَ في كل حَ بالضرورة . فإذا كانت الحدود هكذا ، فإنه ليس يكون قياسٌ ألبتةَ ، لأنه قد يَعْرِضُ أحياناً أن تكون بَ بالضرورة غير موجودة في حَ . وبيان ذلك /٣٠/ أن تكون اَ أبيض ؛ بَ إنساناً ؛ حَ قُقْنُس ، فالأبيض في كل قُقنس بالضرورة ، وممكن ألا تكون في شيء من الإنسان ، فالإنسان [2] بالضرورة ليس في شيء من القُقْنُس . وهو بين أنه ليس تجب عن هذا النظام نتيجةٌ ممكنة ، لأن الاضطراري ليس هو ممكناً . وأيضاً ولا اضطرارية /٣٥/ ، لأن الاضطرارية إما أن تجب عن مقدمتين اضطراريتين[3] أو إذا كانت السالبة [٨٧ب] اضطرارية . وأيضاً قد يمكن أن يكون هذا النظام بعينه الحدود ، وتكون بَ موجودة في حَ ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون حَ /٤٠/ موضوعة لـ بَ وتكون اَ ممكنةً في كل بَ وموجودة في كل حَ بالضرورة ، مثل أنه إن كانت حَ يقظان ، وبَ حيّاً واَ متحركاً ؛ فالتحرك في كل /٣٨[ب] يقظان بالضرورة وممكن في كل حي ، وكل يقظان حي . فهو بيّن أنه ليست تكون نتيجةٌ سالبةٌ مطلقةٌ من الحدود التي على هذا النظام ، إذ قد تبين أنها قد تكون أحياناً موجبة مطلقة ، ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه /٥/ السوالب تجب ، فإذن ليس يكون قياسٌ ألبتةَ .

---

(١) فوقها بالقلم الأحمر : ولتكن اَ ممكنة ألا ...
(٢) تحتها : والأبيض إنسان بالضرورة ...
(٣) ص : وإما .

وكذلك يتبين [و] إن حُوِّلت المقدمةُ الموجبة . فإن كانت المقدّمتان متشاكلتين فإنهما إن كانتا سالبتين يكون قياس أبداً إذا انعكست المقدّمةُ الممكنةُ ، كما كان يعرض فيما تقدّم . وبيان ذلك أن توجد اً غير ممكنة في ١٠بَ،وممكنة ألا تكون في حـَ . وإذا انعكست المقدّمتان حتى تكون بَ غير ممكنة في شيء من اً ، واً ممكنة في كل حـَ يكون الشكل الأوّل . وكذلك إن وضعت السالبة هي مقدّمة اً حـَ . — فإن وَضَعْنا المقدّمتين موجبتين فليس [1] يكون قياسٌ ، /١٥/ لأنه بَيِّن أن النتيجة ليست سالبة مطلقة ولا سالبة اضطرارية من جهة أنه لم توجد مقدّمة سالبة مطلقة ، ولا سالبة اضطرارية . وليست أيضاً ممكنة سالبة ، لأنه قد تكون أحياناً سالبةً اضطرارية ، مثل أنه إن وضعت اً أبيض /٢٠/ وبَ قُقْنُس و حـَ إنسان . ولا واحدة من السوالب المناقضة لهذه الموجبات [2] تكون نتيجة ، لأنه قد تبين أن بَ بالضرورة ليس في شيء من حـَ ، فإذاً ليس يكون قياسٌ ألبتةَ .

وكذلك يعرض في المقاييس الجزئية ؛ لأنه إذا كانت المقدّمة السالبة كلية اضطرارية فإنه يكون قياسٌ أبداً أن النتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . /٢٥/ وبيان ذلك من الانعكاس . وأما إذا كانت المقدّمة الموجبة اضطرارية ، فإنه ليس يكون قياس ألبتة ، لأن ذلك يتبين على نحو ما يتبين في المقاييس الكلية [٨٨أ] وبتلك الحدود . — وكذلك لا يكون قياس، [و] إذا أخذت /٣٠/ المقدّمتان موجبتين . والبيان في ذلك هو ما تقدّم في المقاييس الكلية . — فإذا كانت كلتا [3] المقدّمتين سالبتين وكانت إحداهما [4] كلية اضطرارية ، فإنه ليس يجب عنهما شيء باضطرار . فإذا انعكست المقدّمة الممكنة يكون

---

(١) ص : ليس .
(٢) فوقها بالأحمر : ولا واحدة من الموجبات المناقضة لهذه السوالب .
(٣) ص : كلتي .
(٤) ص : إحديهما .

قياس كما كان يكون فيما تقدّم . — وكذلك لا يكون قياس إن كانت المقدّمتان مهملتين /٣٥/ أو جزئيتين . والبرهان في ذلك هو البرهان على ما تقدّم وبتلك الحدود . فهو بيّن مما قيل أنه إذا وضعت المقدّمة السالبة كلية اضطرارية يكون القياس [١] أبداً ، ليس فقط لما يمكن أن لا يكون ، أي سالبة ممكنة ، لكن /٤٠/ لما هو غير موجود ، أي سالبة مطلقة . فأما إذا [٢] وضعت الموجبة اضطرارية فلا[٣] يكون قياسٌ ألبتةَ .

وهو بيّن أنه [٤] بترتيب [٥] واحد للحدود في المقاييس الاضطرارية وفي المقاييس المطلقة يكون قياسٌ أو لا يكون . وهو بيّن أن هذه المقاييس كلها غير تامة .

— ٢٠ —
< تأليف الممكن في الشكل الثالث >

وأما في الشكل الأخير فإنه يكون قياس إذا كانت المقدّمتان ممكنتين ، /٥/ أو كانت إحداهما [٦] ممكنة . فإذا كانت المقدّمات ممكنة فبالحَرِيِّ النتيجةُ [٧] ممكنةٌ . وكذلك تكون النتيجةُ ممكنةً إذا كانت إحداهما [٨] ممكنة والأخيرة مطلقة . فإن صُيِّرتْ إحداهما [٩] اضطرارية وكانت

(١) فوقها : قياس .
(٢) فوقها : وإذا .
(٣) ص : لا .
(٤) ص : أن .
(٥) مهملة النقط كلها في الأصل .
(٦) ص : إحديهما .
(٧) هاتان الكلمتان مطموستان شيئاً .
(٨) ص : « إحديهما » ، وفوقها : « الواحدة » .
(٩) ص : إحديهما .

موجبة ، فإن النتيجة ليست /١٠/ تكون لا اضطرارية ولا مطلقة . فإن صيرت الاضطرارية سالبة ، فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة [1] كما كانت تكون فيما تقدّم . وينبغي أن يؤخذ الممكن في النتيجة في هذه المقاييس على نحو ما كان يؤخذ أوّلاً فيها .

فلتكن المقدّمات أوّلاً ممكنة بأن يكون كلا اَ بَ ممكناً أن يوجد /١٥/ في كل حَ . فلأن الواجبة تنعكس [٨٨ب] جزئية وكانت بَ ممكنة أن توجد في كل حَ ، فإن حَ ممكنة[2] في بعض بَ فإذن إن كانت اَ ممكنة في كل حَ و حَ ممكنة في بعض بَ ، فإن اَ ممكنة في بعض بَ لأنه يكون الشكل الأوّل . فإن كانت اَ ممكنة ألا تكون في شيء من حَ وكانت بَ /٢٠/ ممكنة في كل حَ ، فإنه يجب أن تكون اَ يمكن ألا تكون في بعض بَ ، لأنه يكون أيضاً الشكلُ الأوّل بالانعكاس . فإن وضعت المقدّمتان سالبتين ، فإنه ليس يجب عنهما [3] شيءٌ ضرورة . فإذا انعكست المقدّمات يكون قياس ، كما كان يكون فيما تقدّم . لأنه إن كان كلا [4] اَ بَ ممكناً ألا يكون في شيء من حَ /٢٥/ وانعكست المقدّمة الممكنة ، يكون أيضاً الشكلُ الأوّل بالانعكاس .

وإن كانت إحدى المقدّمتين كلية والأخرى جزئية ، فإن القياس يكون أوّلاً على نحو ما كان يكون في المقاييس المطلقة . وبيان ذلك أن تكون اَ ممكنة /٣٠/ في كل حَ وبَ ممكنة في بعض حَ ، فيكون أيضاً الشكل الأوّل إذا انعكست المقدّمة الجزئية ، لأنه إن كانت اَ ممكنة في كل حَ وحَ ممكنة في بعض بَ ، فإن اَ ممكنة في بعض بَ . وكذلك يعرض إن صُيِّرَتْ مقدّمة بَ حَ كلية . وكذلك يعرض إن صيرت مقدّمة اَ حَ سالبة ،

---

(١) فوقها : ممكنة .

(٢) ص : ممكن .

(٣) فوقها : عنها .

(٤) ص : كلي .

ومقدّمة بَ حَ موجبة ، /٣٥/ لأنه يكون أيضاً الشكل الأوّل بالانعكاس . فإن صيرت المقدّمتان سالبتين وكانت إحداهما [١] كلية والأخرى جزئية ، فإنه لا يجب عنهما شيء باضطرار . [٣٩ب] فإذا انعكست المقدّمات يكون قياس كما كان يكون فيما تقدّم .

وأما إذا أخذت المقدّمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس ، لأنه قد يعرض أن تكون اَ بالضرورة في كل بَ وغير ممكنة في شيء منها . /٥/ أما حدود النتيجة الموجبة : فحيّ وإنسان وأبيض . وأما حدود السالبة : ففرس وإنسان وأبيض . والحد الأوسط هو الأبيض . [١٨٩آ] .

- ٢١ -
< تأليف الممكن والوجودي في الشكل الثالث >

فإن كانت إحدى المقدّمتين مطلقة وكانت الأخرى ممكنة ، فإن النتيجة تكون ممكنة غير مطلقة . وأما القياس فيكون على نحو ما كان يكون فيما تقدم /١٠/ من ترتيب الحدود . فلتكن أوّلاً المقدّماتُ موجبةً ، ولتكن اَ موجودة في كل حَ ، وبَ ممكنة أن توجد في كل حَ . فإذا انعكست مقدّمة بَ حَ يكون الشكلُ الأوّل وتكون النتيجة أن اَ ممكنة في بعض بَ ، لأنه حين كانت تكون المقدّمة الواحدة في الشكل الأوّل ممكنة ، كانت تكون النتيجة [٢] ممكنة . وأيضاً إذا كانت مقدّمة اَ حَ سالبة ، وكانت مقدّمة بَ حَ واجبة ، /١٥/ وكانت أيهما اتفق مطلقة ، فإن النتيجة تكون ممكنة ، لأنه يكون أيضاً الشكل الأوّل . وقد تبين أنه إذا كانت إحدى المقدّمتين ممكنة في هذا الشكل ، /٢٠/ تكون النتيجة ممكنة . فإن صُيِّرَتْ

---

(١) فوقها : الواحدة ، ومكتوبة : احديهما .

(٢) ت : ممكنة وكذلك يعرض إن كانت مقدمة بَ حَ مطلقة وكانت أَ حَ ممكنة .

المقدّمةُ السالبةُ ممكنةً عند الطرف الأصغر [1] ، أو صيرتا كلتاهما [2] سالبتين ، فإنه يكون من هذه المقدّمات الموضوعة قياس . وأما إذا قُلِبَتْ الصغرى فيكون [3] كما كان يكون فيما تقدّم [4] . فإن كانت إحدى /٢٥/ المقدّمتين كلية والأخرى جزئية : واجبتين كانتا أو الكلية سالبة والجزئية موجبة ، فإن القياس يكون على هذا النحو . لأنها [5] كلها تتم بالشكل الأوّل /٣٠/ فإذن هو بيّن أن نتيجة هذا القياس ممكنة ، ليست مطلقة . فإن كانت الموجبة كلية ، والسالبة جزئية يكون قياس . وبيان ذلك برفع الكلام إلى المحال . فلتكن بَ موجودة في كل حَ ، ولتكن [٨٩ بَ] اَ ممكنة ألا تكون في بعض حَ . فإذن هو واجبٌ ضرورةً أن اَ ممكنة ألا تكون في بعض بَ ، /٣٥/ لأنه إن كان اَ في كل بَ بالضرورة ، وكانت بَ موجودة في كل حَ ، فإن اَ بالضرورة في كل حَ ، لأن ذلك قد تبين بدءاً ، ولكن قد كان موضوعاً أن اَ ممكنة ألا تكون في بعض حَ . [٤٠/أ]

فإن أُخِذَتْ المقدّمتان مهملتين أو جزئيتين ، فإنه ليس يكون قياس . وبرهان ذلك هو البرهان في الأقوال الكلية وبتلك الحدود .

---

(١) ت : مصلح من السرياني .

(٢) ص : كلتيهما .

(٣) ص : يكون .

(٤) ت : وجدت في نسخة الفاضل يحيى زيادة في الحاشية لم أجدها في السرياني وهي هذه : « وإن صيرت المقدّمة المطلقة عند الطرف الأصغر فإنه ليس يكون قياس كما لم يكن فيما تقدّم . وبيان ذلك بتلك الحدود بأعيانها » .

(٥) ص : لأن .

<تأليف الممكن والضروري[1] في الشكل الثالث>

فإن كانت إحدى المقدّمتين اضطرارية والأخرى ممكنة وكانت كلتا[2] /٥/ المقدّمتين موجبتين ، فيكون[3] قياسٌ أبداً أن النتيجة ممكنة . فإن كانت إحدى المقدّمتين موجبة والأخرى سالبة ، وكانت الموجبة اضطرارية ، تكون النتيجة سالبة ممكنة . فإن كانت السالبة اضطرارية تكون النتيجة سالبة ممكنة ، وسالبة مطلقة . وأما سالبةً اضطراريةً فليس يكون عليها قياس . كما أنه /١٠/ لم يكن عليها قياس في سائر الأشكال .

فلتكن كلتا المقدّمتين أوّلاً موجبتين بأن تكون اَ في كل حـَ بالضرورة ، وبَ ممكنة في كل حـَ ؛ فلأن اَ بالضرورة في كل حـَ ، وحـَ ممكنة /١٥/ في بعض بَ ، فإن اَ تكون بالإمكان في بعض بَ ، لا بالإطلاق فيها ، لأنه هكذا كان يعرض في الشكل الأوّل . وكذلك يتبين إن وضعت مقدّمة بَ حـَ اضطرارية ومقدّمة اَ حـَ ممكنة . — فلتكن أيضاً إحدى المقدّمتين موجبة والأخرى سالبة ، ولتكن الموجبة اضطرارية بأن تكون اَ ممكنة ولا في شيء من حـَ ، وبَ في كل حـَ باضطرار ، فيكون أيضاً الشكل /٢٠/ الأوّل وتكون المقدمة السالبة فيه ممكنة ، — فهو بين أن النتيجة تكون ممكنة ، لأنه قد تبين أنه إذا كانت المقدمات [٩٠ ا] هكذا في الشكل الأوّل ، فإن النتيجة تكون ممكنة . — فإن كانت المقدّمات[4] السالبة /٢٥/ اضطرارية ، فإن النتيجة تكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة . وبيان ذلك أن تكون اَ بالضرورة غير موجودة في شيء من حـَ وبَ ممكنة في كل حـَ .

---

(١) فوقها : الاضطراري .

(٢) ص : كلّي .

(٣) ص : يكون .

(٤) فوقها : المقدّمة .

فإذا ارتجعت مقدّمة بَ حَ الواجبة ، يكون الشكل الأول وتصير هذه /٣٠/ المقدّمة السالبة فيه اضطرارية . وحين كانت تكون المقدّمات فيه هكذا ، كانت اَ غير موجودة في بعض بَ وممكنة ألا تكون في بعضها . فإذن اَ غير موجودة في بعض بَ . — فإن صيرت المقدّمة التي عند الطرف الأصغر سالبــة . فإنها إن كانت ممكنة تكون قيــاساً بانعكاس المقدّمة الممكنة ، /٣٥/ كما كان يكون فيما تقدّم . فإن كانت اضطرارية ، فإنه لا يكون قياساً ، لأنه قد يعرض أحياناً أن تكون اَ في كل بَ بالضرورة وتكون أحياناً بالضرورة غير موجودة في شيء منها . فالحدود التي تجمع نتيجة موجبة كلية هي : فرس ونائم وإنسان نائم . وأما التي تجمع نتيجة سالبة كلية : ففرس ويقظان وإنسان نائم .

وكذلك يعرض إن كانت إحدى المقدّمتين كلية والأخرى جزئية ، لأنه /٤٠/ إن كانت كلتا[1] المقدّمتين موجبتين يكون قياساً أن النتيجة ممكنة لا مطلقة . [٤٠ب] وكذلك تكون النتيجة إذا كانت المقدّمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة وكانت الموجبة اضطرارية . فإذا كانت السالبة اضطرارية فإن النتيجة تكون سالبة /٥/ مطلقة . والبرهان في ذلك هو البرهان في المقاييس الكلية ، لأنه بالشكل الأول ضرورةً تم هذه المقاييسُ . فإذن كما عرض في تلك المقاييس ، كذلك /١٠/ وفي هذه بالضرورة يَعْرِض . فإن صُيِّرت السالبة الكلية عند الطرف الأصغر فانها إن كانت ممكنة تكون قيــاساً بالانعكاس . وإن كانت اضطرارية ليس /١٥/ تكون قياساً . ويبين ذلك على نحو ما يبين في المقاييس الكلية وبتلك الحدود .

فهو بَيِّن في هذا الشكل متى يكون قياس وكيف يكون [2] ، ومتى لا

---

(١) ص : كلتي .

(٢) ت : أي إذا انعكس صار إلى الشكل الأول .

يكون ، ومتى تجمع نتيجة [٩٠ب] ممكنة ، ومتى مطلقة : وهذا أيضاً يتبيّن أن هذه المقاييس كلها غير تامة ، وأنها تتمّ بالشكل الأوّل .

] [تم القول في تأليف القياسات] [

- ٢٣ -

< التطبيق الكلي للأشكال . — الرد إلى الشكل الأول >

فهو بين مما قد قيل أن المقاييس التي في هذه الأشكال تتم بالمقاييس /٢٠/ الكلية التي في الشكل الأوّل وإليها تنحلّ . وأما أن كل قياس [١] في الجملة هكذا هو فالآن يتبين إذا تبين أن كل قياس إنما يكون بواحدٍ من هذه الأشكال الثلاثة .

فكل برهان وكل قياس إما أن يبين أن الشكل موجود وإما غير موجود . وهذا إما أن يكون كلياً أو جزئياً ، وإما أن يكون جزماً أو بشريطة . /٢٥/ وأما القياس الذي يكون برفع الكلام إلى المحال فهو جزء من القياس الذي يكون بشريطة . فلنتكلم أولاً على المقاييس الجزئية ، لأنه إذا تبينت هذه تبينت المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال ، وفي الجملة المقاييس التي تكون عن شريطة .

فإن احتيج أن يقاس أن اَ مقول على حَ أو غير مقول فيجب ضرورةً /٣٠/ أن يوجد شيء مقول على شيء . فإن أخذ أن اَ مقولٌ على بَ ، يكون المأخوذ هو المطلوب أوّلاً . — فإن أخذت اَ مقولة على حَ وحَ غير مقولة على شيء ، ولا شيءَ مقول عليها ، ولا شيء مقول على اَ ، فإنه لا يكون قياس ألبتةَ ، لأنه بصفة [٢] شيء واحد على شيء واحد لا يعرض

(١) فوقها : مقياس .

(٢) صفة = حمل .

شيء باضطرار . /٣٥/ فإذن يجب أن تضاف إلى ذلك مقدّمة أخرى .
فإن أخذت اً مقولة على شيء آخر أو أخذ شيءٌ آخر مقولاً على اً أو على
حَ ، فإنه ليس شيء يمنع أن يكون قياسٌ[(١)] ؛ ولكنه لا يكون القياس على
بَ بهذه المقدّمات المأخوذة . وكذلك لا يكون قياس على [بَ] و إذا
كانت حَ في شيء آخر ، وذلك الشيء /٤٠/ في آخر ، وذلك أيضاً في
آخر ، وكان ذلك غـير متصل بـ بَ . لأنا نقول في الجملة إنه ولا قياس
واحداً[(٢)] يكون ألبتةَ لشيء على شيء إذا لم يوجد بينهما [٤١ أ] وسيط[(٣)]
مضاف إلى كل واحد منهما بالصفة ، لأن القياس المرسل[(٤)] من مقدّمات .
فأما القياس الذي على هذا الشيء فمن المقدّمات التي على ذلك الشيء
[٩١أ] . /٥/ وأما القياس الذي لهذا الشيء على هذا الشيء فمن المقدّمات
التي لهذا على هذا . فمحالٌ أن توجد مقدّمة على بَ إذا لم يوجد شيء
مقول عليها أو مسلوب عنها . وأيضاً مُحال أن توجد مقدّمات اَ بَ على حَ
إن لم يوجد شيء واحد /١٠/ مشتركاً لهما ، ولكن لكل[(٥)] واحد منهما[(٦)]
أشياء[(٧)] يقال عليها خاصة أو يسلب عنها . فإذن ينبغي أن يؤخذ شيء

---

(١) ص : قياس .

(٢) ص : واحد .

(٣) فوقها : وسط .

(٤) ت : أي القياس المطلق إنما يكون من المقدّمات . وأما القياس الذي على الشيء بعينه من أي شيء كان فإنما يكون من المقدّمات التي على ذلك الشيء من أي شيء كان . وأما القياس الذي ليس بشيء بعينه على شيء بعينه فمن المقدّمات التي لهذا على هذا .

(٥) ت : يعني أن يكون لكل واحد من الحدين في المقدمة ما يقال عليه خاصة دون الآخر ، أو يوضع له خاصة دون الآخر ، ولا يكون أيضاً ما يحمل على أحدهما موضوعاً للآخر ، ولا الموضوع لأحدهما محمولاً على الآخر .

(٦) فوقها : منها .

(٧) فوقها : شيئاً .

واحدٌ وسيطاً بينهما يكون مُوَصِّلاً للصفات إن كان يحتاج إلى قياس لهذا على هذا . فإن كان يجب ضرورةً أن يوجد شيء مشتركاً لهما — وذلك يمكن على ثلاث جهات ، لأنه يكون إما بأن يحمل اَ /١٥/ على حَ و حَ على بَ ؛ أو بأن تحمل حَ على كلتيهما ، أو بأن تُحْمَل كلتاهما [١] على حَ ، وكأن ذلك هو الأشكال التي ذكرنا — فهو بَيِّن أن كل قياس بالضرورة يكون بواحد من هذه الأشكال . لأنه إن وجب بأوساط كثيرة أن اَ على بَ ، فإن ذلك الشكل بعينه يكون بالأوساط الكثيرة التي تكون /٢٠/ كما يكون بوسط واحد .

وهو بَيِّن أن المقاييس الجزئية بالأشكال التي ذكرنا تتم . وأما المقاييس التي برفع الكلام إلى المحال فإنما [٢] تتم بواحدة من هذه الأشكال . فهو بَيِّن مما نقول : كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أما الكذب فنتيجةٌ جزما [٣] ، وأما المطلوب الأول فتوجبه شرطاً إذا عرض شيءٌ مُحال /٢٥/ بوضع النقيضة ، مثل أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك

---

(١) ص : كلتيهما . — ت : والمطلوب الأول هو مثل أنك تطلب أن تتبين أن الحيوان على كل إنسان ، فتضع نقيض المطلوب على حسب ما يفعل في برهان الخلف ، وهو : الحيوان غير موجود في بعض الإنسان . ونحتاج الآن ، إذا حصلت هذه المقدمة ، إلى أخرى ليتم القياس . فنأخذ مقدمة مقراً (ص : مقرور) بها وهي الحيوان على كل ناطق ؛ فينتج لنا من : الحيوان غير موجود في بعض الإنسان ، وموجود في كل ناطق — من الضرب الرابع من الشكل الثاني — : الناطق غير موجود في بعض الإنسان — وذلك كذب . فإن الكذب نتيجة من قياس جزمي . والمطلوب الأول لما بطل نقيضه صح هو . فذلك شرط إذا كان متى بطل هذا صدق هذا .

(٢) ص : إنما .

(٣) ت : أما قوله جزماً ، فمعنى ذلك نتيجة لقياس جزمي ، أي حملي ؛ ومعنى الكذب .

من أنه إذا وضع ذلك يعرض أن يكون العدد الزوج مساوياً للعدد الفرد. فالذي ينتج جزماً هو أن الزوج [1] مساو للفرد. وأما الذي يتبين شرطاً فهو أنه ليس للقطر والضلع مقدار مشترك، لأنه يجب عن نقيضه هذا القولُ الكذب، لأن /٣٠/ هذا معنى أن يقاس على الشيء بالقياس الذي يرفع إلى المحال أن ينتج شيء محال بالنقيضة الموضوعة. فإذن القياس جزماً يكون على الكذب في المقاييس التي ترفع إلى المحال. وأما المطلوب الأوّل [٩١ ب] فيتبين [2] شرطاً. وقد قلنا /٣٥/ فيما تقدّم إن المقاييس الجزمية بهذه الأشكال تكون، وكذلك تكون سائر المقاييس الشرطية كلها، لأنه في هذه الشرطية كلها على المقدّمة المحولة فيها /٤٠/ أبداً يكون القياسُ الجزم. وأما المطلوب الأوّل فإنه يجب إما عن اصطلاح [٤١ب] وإما عن شريطة أخرى. فإذا كان ذلك حقاً فكل برهان وكل قياس إنما يكون بهذه الثلاثة الأشكال التي ذكرنا. وإذا تبين ذلك فهو بين أن كل /٥/ قياس إنما يتم بالشكل الأوّل وينحل إلى المقاييس الكلية.

- ٢٤ -
< الكيف والكم في المقدمات >

وإنه ينبغي أن يكون في كل قياس مقدّمة موجبة ومقدّمة كلية؛ لأنه [3] بلا مقدّمة كلية [و] إما ألا يكون قياس، وإما أن يكون - غير أنه ليس على المطلوب، وإما أن تكون المقدّمة نفسها في المطلوب، -

---

(١) ص : مساوي.
(٢) فوقها : فيبين.
(٣) ت : لم يبين أنه لا يكون قياس من سالبتين وهو القسم الأول من هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرها ها هنا، لأنه قد بين ذلك بالاستقراء في جميع الأشكال؛ وأفسد ذلك بإلزامه كل ولا واحد.

فليكن الشيء /١٠/ المطلوب أن اللذة الموسيقية فاضلة ؛ فإن قدّم أحد أن اللذة فاضلة ولم يزد في قوله : « كل » — ليس يكون قياساً . وإن قدم أن لذة ما فاضلة وكانت غير اللذة التي سبقته فإنه لا يكون قياساً على الشيء المطلـــوب . فإن قدم اللذة الموسيقية أنها فاضلة ، فقـــد استعمل الشيء المطلوب مقدّمة . /١٥/ وبيان ذلك في الأشكال أكثر ، مثل أن زاويتي المثلث المتساوي الساقين اللتين عند القاعدة متساويتان . فلنُخْرِج إلى المركز خطي اَ بَ . فإن أخذ أحدٌ زاوية اَ + حـَ مساوية لزاوية حـَ + ءَ من غير أن يقدم فيه أن زوايا أنصاف الدوائر متساوية ، وأيضاً إن أخذ زاوية حـَ مساوية لزاوية حـَ من غير أن تأخذ الزاوية [1] كلها التي تقطعه الدائرة ، وأنه إذا أخذ [2] من زوايا متساوية تبقى /٢٠/ منها زوايا متساوية وهي هـَ [3] < و > ءَ فإنه قد تقدّم في قوله المطلوب الأوّل . فهو إذن بيّن [4] أنه في كل قياس ينبغي أن تكون مقدّمة كلية وأن الشيء الكلي من مقدّمات

---

(١) ت : قال أبو بشر : إنما يريد أن كل الزوايا التي في النقطة من الدائرة متساوية .

(٢) ت : تبين أن زاويتي هـَ دَ وهما على قاعدة مثلث أ ب و متساويتان إذا أخذ أن كل زوايا انصاف الدائرة الواحدة متساوية وأن كل زاويتين لقطعة واحدة من دائرة متساويتان ، وأنه إذا نقص من المتساوية متساوية يبقى الباقية متساوية . وذلك أن الزاوية التي يحيط بها خط اَ وَ هو أحد قطري الدائرة ، والقوس التي تقدرهامن الدائرة وهي التي عند مساوية للزاوية التي عند ب يحيط بها قطر ب والقوس التي تقررها لأنهما زاويتان من زوايا أنصاف الدوائر . فإذا نقص منهما زاوية وهي دَ وهي التي تحيط بها قاعدة مثلث ا ب وقوس دَ حـَ وزاوية اَ حـَ وهي التي تحيط بها أيضاً قوس ﴿ وقاعدة المثلث وهما متساويتان لأنهما زاويتا قطعة واحدة من قطع هذه الدائرة بقيت زاويتا هـَ دَ ، وهما الزاويتان اللتان على قاعدة المثلث ، متساويتين ، لأنه إذا نقص من المتساوية متساوية صارت الباقية متساوية .

(٣) فوقها : أي نقص .

(٤) ص : أن .

كلية يتبين ، فإن الجزئي قد يتبين من مقدّمات كلية ، وقد يتبين من مقدّمات بعضُها كلية وبعضُها جزئية . فإذن إن كانت النتيجة كلية [١٩٢] فينبغي أن تكون المقدّمات كلية . وإن كانت المقدّمات كلية قد يمكن /٢٥/ ألا تكون النتيجة كلية . وهو بيّن أن في كل قياس إما أن تكون كلتا [١] المقدّمتين أو الواحدة بالضرورة شبيهة بالنتيجة ، أعني ليس في أن تكون واجبة أو سالبة ، لكن وفي أن تكون اضطرارية أو مطلقة أو ممكنة . وينبغي /٣٠/ أن تتفقد سائر الصفات [٢] . وهو بيّن متى يكون قياس [٣] مرسلاً [٤] ومتى لا يكون ، ومتى يكون ناقصاً ومتى يكون تاماً ، وأنه إذا كان قياس فبالضرورة تكون /٣٥/ الحدود على نحوٍ من الأنحاء التي ذكرنا .

ـ ٢٥ ـ

< تعيين عدد الحدود والمقدمات والنتائج >

وهو بيّن أن كل برهان يكون بثلاثة حدود ، لا بأكثر وإن لم تكن النتيجة الواحدة لتبين بأوساط مختلفة ، مثل أن هـ تتبين [٥] بمقدمتي ا ب وبمقدمتي حـ ى أو بمقدمتي ا ب وبمقدمتي ا حـ ، لأنه ليس /٤٠/ شيء يمنع أن تكون لأشياء واحدة أوصافٌ كثيرة . فإذا كان ذلك ، فإن

---

(١) ص : كلتي .

(٢) ت : يعني الممكن الذي ليس على الأكثر والأقل ، والمتساوي .

(٣) ت : يعني القياس العام من أي الأشكال كان الذي يعم التام والناقص .

(٤) ت : أي ليس على شيء لغيره قياس مطلق .

(٥) ت : المقاييس التي أوساطها مختلفة ، مختلفة . وقد تكون مختلفة بوسط واحد إذا كانت الأشكال كثيرة ، كما تبين بوسط واحد السالبة الجزئية كقولك أن ليس كل إنسان بأبيض ، والأسود والإنسان الأسود هو الوسط .

[٤٢ أ] المقاييس ليست واحدة ، لكنها كثيرة . وأيضاً إذا أخذت كل واحدة من مقدمتي ا َ بَ بقياس — مثل أن تؤخذ مقدمة ا َ بمقدمتي ءَ هـَ وأيضاً مقدمة بَ بمقدمتي زَ ثَ أو تؤخذ المقدمة الواحدة التقاطاً [١] والأخرى قياساً . ولكن وعلى هذه الجهة تكون المقاييس كثيرة ، لأن النتائج كثيرة وهي ا َ بَ حـَ . فإن كانت هذه المقاييس ليست كثيرة ولكنها قياس /٥/ واحد ، فإنه على هذه الجهة يمكن أن تكون نتيجةٌ واحدة بحدود كثيرة . وأما على نحو ما تنتج ا َ حـَ من ا َ بَ فمحال ، وإلا فلتكن هـَ منتجة من ا َ بَ حـَ ءَ . فإذن بالضرورة ينبغي أن تؤخذ نسبة الواحدة إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، لأن ذلك قد تبين أولاً أنه إذا كان قياسٌ فبالضرورة /١٠/ تكون المقدمات هكذا . فلتكن ا َ و بَ على هذه النسبة ، فإذن تكون منها نتيجة إما هـَ وإما إحدى حـَ و ءَ أو شيء آخر غير هذه [٩٢ ب] . فإن كانت النتيجة هـَ فإن القياس يكون من مقدمتي ا َ بَ . و حـَ ءَ أيضاً ، إن كانت نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، فإنه يكون أيضاً /١٥/ منهما نتيجة : وهي إما هـَ وإما إحدى ا َ بَ وإما شيء آخر غير هذه . فإن كانت النتيجة هـَ أو إحدى ا َ بَ ، فإنه يعرض أن تكون القياسات كثيرة أو كما كان يمكن أن تكون النتيجة بأوساط [٢] كثيرة . فإن كانت النتيجة غير هـَ /٢٠/ فإن المقاييس تكون كثيرة وغير متصلة بعضها ببعض . فإن لم تكن نسبة حـَ إلى ءَ نسبة يكون منها قياسٌ ، فإن أحدهما يكون باطلاً ، اللهم إلا أن تكون مأخوذةً من أجل شيء ما مثل التقاط [٣] أو ستر النتيجة ، أو من أجل شيء آخر مشاكلٍ لهذه . — فإن كانت من مقدمتي ا َ بَ نتيجةٌ غير هـَ ، ومن /٢٥/ مقدمتي حـَ ءَ إما إحدى ا َ بَ أو شيء غيرهما ، فإن للمقاييس

---

(١) التقاطاً : بالاستقراء .

(٢) فوقها : بحدود .

(٣) التقاط : استقراء .

تكون كثيرة ، وليس على المطلوب الأول ، لأنه كان موضوعاً أن يكون القياس على هـ . فإن لم يكن من مقدمتي حـ ى نتيجة ، فإنه يعرض أن يكون أحدهما باطلاً /٣٠/ والآخر يكون قياساً على المطلوب الأوّل .

فإذن هو بَيِّن أن كل برهان وكل قياس بثلاثة حدود فقط . فإذ كان ذلك بيّناً فإنه بيِّن أن كل قياس إنما يكون من مقدمتين لا أكثر ، لأن /٣٥/ الثلاثة الحدود هي مقدمتان ، إلا أن يضاف إليهما شيء لتتميم القياسات كما قيل فيما تقدم . فهو بَيِّن أن أي قول قياسي لا تكون المقدمات التي بها تكون النتيجة المطلوبة أزواجاً [1] . وذلك أن بعض النتائج التي ذُكِرَتْ قبلُ /٤٠/ قد يجب ضرورةً أن تكون مقدمة . فإن هذا القول إما ألّا يوجب شيئاً [٤٢ب] باضطرار أو يكون فيه شيء لا يُحتاج إليه في بيان المطلوب . فإن أخذت المقاييس بالمقدمات المتصلة المحتاج إليها في المطلوب الأوّل ، فإنه يكون كل قياس من مقدمات أزواج ومن حدود أفراد ، لأن الحدود أكثر من المقدمات بواحد ، وتكون النتائج نصف المقدمات في العدد . فإذا أنتج /٥/ [٩٣أ] الشيء المطلوب من مقدمات مأخوذة من مقاييس قبلها ، أو أنتج من أوساط كثيرة متصلة كمثل ا ب بأوساط حـ ى فإن كثرة الحدود تزيد على المقدمات واحداً ، لأن الحد الزائد على الحدود إما أن يكون في الوسط أو خارجاً منها . وعلى كلتا [2] الجهتين يعرض أن تكون المقدمات بواحد أقل من الحدود . إلا أنها ليست تكون أبداً أزواجاً والحدود أفراداً ، لكنها قد تكون بالعكس . فإذا كانت المقدمات أزواجاً ، فإن الحدود أفراد . وإذا /١٠/ كانت الحدود أزواجاً فالمقدمات أفراد ، لأن مع زيادة حد تزيد مقدمة أينما وُضِعَ الحد . فإذاً إن كانت المقدمات أزواجاً والحدود

---

(١) فوقها : أي اثنين .

(٢) ص : كلتي .

أفراداً وزيد عليها حد ، فبالضرورة يتبدل عددهما . وليس تكون نسبة عدد النتائج إلى الحدود /١٥/ والمقدمات كما كانت المقاييس الأخر [١] ، لأنه إذا زيد حد واحد ، تزداد النتائج أقل من الحدود المتقدمة قبل المزيد بواحد ، لأنه لا يجتمع من الحد المزاد ومن الحد الأخير الذي قبله نتيجةٌ . وأما منه ومن سائر الحدود الأخر فتكون نتيجة . ومثال ذلك أن تزاد ىَ على حدود اَ بَ حَ . فإنه إذا زيد /٢٠/ يعرض أن تزداد نتيجتان ، وهما نتيجة اَ ىَ ونتيجة بَ حَ ؛ وكذلك وفي سائر هذا ، إذا زيدت تحت حَ . فإن جعلت فوق اَ حدثت نتيجة ىَ بَ و ىَ حَ . وإن جعلت بعد اَ حدثت نتيجة اَ بَ ونتيجة ىَ بَ وكذلك الحدود [٢] . فإن [٣] زيد الحدُ في الوسط ، فإنه على هذا المثال تكون زيادة النتائج ، لأن الحد المزيد يعمل مع كل واحد من الحدود قياساً ما خلا حداً واحداً [٣] ، فإنه لا يعمل معه قياساً . فإذن النتائج تكون لتكثر أكثر من الحدود /٢٥/ ومن المقدمات .

ـ ٢٦ ـ
< أنواع القضايا التي تثبت أو تبطل في كل شكل >

فلأن الأشياء التي عليها تكون المقاييس هي عندنا [٩٣ ب] موجودة ، وأيما منها في كل شكل وعلى كم ضرب يتبين ، فإنه أيضاً بَيِّن لنا أيُّ المطلوب يكون القياس فيه صعباً ، وأيما يكون القياس فيه هيناً .

/٣٠/ لأن الذي يتبين في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة هو هين . وأما الذي يتبين بأشكال قليلة وعلى ضروب قليلة فإنه صعب .

---

(١) فوقها : يعني البسيطة .

(٢) ت : ما بين < الرقمين > (في الأصل : المضروب عليه بحمرة) لم يوجد في السرياني بنقل اسحق .

(٣) ص : حد واحد .

والكلي الموجب يتبين بالشكل الأوّل فقط ، و ، بذلك < الشكل > ، على ضرب واحد . وأما الكلي السالب فيتبين بالأول والثاني : بالأول على ضرب واحد ؛ /٣٥/ وأما بالثاني فعلى ضربين . وأما الجزئي الموجب فيتبين بالشكل الأوّل والثالث : أما بالشكل الأوّل فعلى ضرب واحد ؛ وأما بالشكل الثالث فعلى ثلاثة أضرب . وأما الجزئي السالب فإنه يتبين في كل الأشكال ، إلا أنه يتبين في الشكل الأوّل على ضرب واحد ، وأما في الثاني فعلى ضربين ، وأما في الثالث فعلى ثلاثة أضْرُب .

[٤٣ أ] فهو بَيِّنٌ إذاً أن إيجاب الكلي الموجب صعب جداً ، وإبطاله هَيِّن . وبالجملة إبطال الكلية أسهل من إبطال الجزئية ، لأنه إن تبين أن المطلوب سالب كلي أو سالب جزئي يبطل أنه موجب كلي . والسالب الجزئي /٥/ يتبين في كل الأشكال . وأما السالب الكلي ففي شكلين . وكذلك يعرض في إبطال السالب الكلي ، لأنه إن تبين أن المطلوب كُلّي موجب أو جزئي موجب ، يبطل أنه كلي سالب . وبيان ذلك كان في شكلين . وأما إبطال الجزئيات فعلى ضرب واحد ، إما بأن نبين أن المطلوب كلي واجب وإما كلي سالب . وأما إيجاب المطلوبات الجزئية فسهل [١] ، لأنها تتبين في أشكال كثيرة وعلى ضروب كثيرة . وبالجملة ، لا ينبغي أن نغفل أن الإبطال قد يكون /١٠/ ببعضها البعض ، أي إبطال كلي بإيجاب الجزئي ، وإبطال الجزئي بالكلي . وأما إيجاب الكلي فمحالٌ أن يكون بإيجاب الجزئي . وأما إيجاب الجزئي فإنه يكون من إيجاب الكلي . وفي ذلك ما يتبين أن الإبطالَ أسهلُ من الإيجاب .

فقد تبين مما قد قيل : كيف يكون القياس ، ومن كم حَدٍّ وكم مقدمة ، /١٥/ وكيف ينبغي أن تكون نسبتها ؛ وأيضاً أي مطلوب يتبين في أي شكل ، وأيّما في أشكال كثيرة ، وأيّما في أشكال قليلة .

---

(١) فوقها : تبين .

< قواعد عامة للأقيسة الحملية >

الفصل الثاني
على اكتساب المقدمات

فينبغي الآن أن نقول كيف نكتسب أبداً للشيء المطلوب الموضوع /٢٠/ مقاييس ، وبأي سبيل نأخذ أوائل كل شيء ؛ لأنه ليس ينبغي أن نعلم فقط كون المقاييس ، ولكن ينبغي لمن علمها أن تكون له قوةٌ على أن يعملها . /٢٥/ فالأشياء كلها منها ما لا يقال على شيءٍ ألبتةَ قولاً حقيقياً كلياً مثل < قليون > [١] وقلياس وكل شيء جزئي محسوس وأشياء أخر تحمل على هذه . وذلك أن كل واحد من هذين هو إنسان وهو حيوان أيضاً . ومنها ما يقال على آخر ويقال عليها آخر مثل ما يقال الإنسان على قليون والحي على الإنسان ؛ /٣٠/ وهو بيّن أن من الأشياء ما لا يقال على شيء لأن كل واحد من المحسوسات على هذا النحو هو لا يقال على شيء آخر إلا بالعَرَض ، لأنّا قد نقول أحياناً /٣٥/ ذلك الأبيض سقراط وذلك الجائي قلياس . وسيبين فيما بعد أن الأشياء المقولة لها نهاية إلى فوق . ولكن ليكن ذلك في هذا الوقت موضوعاً أن من الأشياء ما يقال على آخر ولا يبرهن عليه مقولٌ آخر إلا على جهة الرأي /٤٠/ المحمود . وأما الأشياء الجزئية فإنها لا تقال على أُخَر ، ولكن تُقال عليها آُخَر . وأما الأوساط فيمكن فيها الجهتان [٢] ، لأنها تقال على أُخر ويقال عليها أُخر . وأكثر ما يكون الكلام والفحص عن هذه الأوساط .

---

(١) الزيادة عن الأصل اليوناني وناقص في المخطوطة .

(٢) ص : الجهتين .

[٤٣ب] فينبغي أن تؤخذ مقدمات كل شيء مطلوب على هذه الجهة: بأن يؤخذ المطلوب أولاً فيوضع ويُنْظَر : [٩٤ ب] ما حدود الشيء وخواصه ، ثم من بعد ذلك كل ما يلحق الشيء وأيضاً تلك التي يلحقها الشيء وكل ما لا يمكن أن يؤخذ /٥/ في الشيء . وأما الأشياء التي لا يمكن الشيء فيها فلا ينبغي أن تؤخذ ، من جهة أن الكلية السالبة ترجع . وينبغي أن نُميز [1] أيما من اللواحق يقال بماذا ، وأيما منها خواص للشيء ، وأيما منها يقال مع الشيء بالعرَض . وينبغي أيضاً أن نميز أيما من هذه يقال بالرأي المحمود [2] ، وإيما منها يقال بالحقيقة ، لأنه كلما أكثر أحدٌ من اكتساب هذه الأشياء كان أسرع له في وجود النتيجة . وكلما أكثر من /١٠/ اكتساب الحق كان أجدر له في أن يبرهن . وينبغي أن يختار ليس الأشياء اللاحقة لشيء جزئي ، ولكن اللاحقة لكل شيء ، مثل أنه لا ينبغي أن نختار ما هو لاحق لإنسان ما ، ولكن ما هو لاحق لكل إنسان ، لأن القياس إنما يكون /٢٠/ بالمقدمات الكلية . فإن كانت المقدمة مهملة ، فإنه غير بيِّن أنها كلية . وإذا حددت المقدمة بالكل بانَ أنها كلية . وكذلك ينبغي أن نختار الأشياء الكلية التي يلحقها الشيء من أجل العلة التي قيلت . وأما الشيء اللاحق فلا ينبغي /٢٥/ أن يؤخذ كله لاحقاً مثل أن الإنسان يلحقه كل الحي ، أو أن الموسيقى يلحقها كل علم . ولكن ينبغي أن يؤخذ الشيء اللاحق مرسلاً وكما هو جارٍ [3] في القول ، لأن القول الآخر محال غير نافع مثل أن كل إنسان هو كل حي وأن العدل هو كل خير : ولكن ينبغي أن يضاف الكل إلى الموضوع . فإن كان الموضوع الذي ينبغي أن تؤخذ لواحقه محاطاً بشيء [4] ، فإنه لا ينبغي أن ينظر في أن /٣٠/

---

(١) تحتها : تقسم .

(٢) في الهامش بنفس القلم : « نسخة : بالظن » .

(٣) ص : جاري .

(٤) فوقها : بشيء .

الأشياء اللاحقة بالمحيط أو غير اللاحقة هي لاحقة بالمحاط ، لأن كلّ ما لحق الحي فهو لاحقٌ للانسان . وكذلك ما لا يلحق الحي . وينبغي أن تؤخذ خواص كل شيء لأن للنوع خواصّ [1] دون الجنس ، لأنه بالضرورة في سائر الأنواع الأخَر تؤخذ خواص . ولا ينبغي أن ينظر : هل الشيء المحيط لاحق بموضوعات المحاط ، لأنه بالضرورة إن كان الحي محيطاً [٩٥ أ] بالإنسان فهو لاحقٌ لكل ما يلحقه الإنسان ، بل هو أولى أن ينظر : هل الإنسان لاحق بها . وينبغي أن يؤخذ ما هو لاحق على الأكثر وما يلحق لأن قياس الشيء الذي هو على الأكثر إنما يكون من مقدمات على الأكثر إما كلها وإما /٣٥/ بعضها ، لأن نتيجة كل شيء شبيهة بالأوائل . — ولا ينبغي أن يختار ما هو لاحق للطرفين ، لأنه لا يكون من ذلك قياسٌ ، وسنبين علة ذلك فيما نستأنف .

— ٢٨ —

< قواعد خاصة بالبحث عن الأوسط في الحمليات >

فإذا أردنا أن يوجد أن شيئاً محمولاً على شيء كله ، فإنه ينبغي أن ينظر في موضوعات المحمول التي يقال عليها المحمول في لواحق الموضوع كلها . فإن كان بعض موضوعات المحمول ولواحق الموضوع شيئاً واحداً ، فبالضرورة /٤٠/ يقال المحمول على كل الموضوع . فإذا أردنا أن ننتج ليس موجبة كلية ، بل موجبة جزئية ، فينبغي أن نأخذ الموضوع لكلا [2] الطرفين . فإن كانا شيئاً [٤٤ ا] واحداً ، فمن الاضطرار أن يكون الطرف الأكبر في بعض الطرف الأصغر . فإذا أردنا أن نوجب أن المحمول لا يقال

---

(١) ص : خواصا .

(٢) ص : لكلى .

على شيء من الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر في لاحق الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول أو بالعكس : أعني أن ننظر : وفيما لا يمكن أن يكون في الموضوع وفي لواحق المحمول . فان /٥/ كان بعض هذه شيئاً أحداً على أي الجهتين كان ، فإن المحمول يكون غير مقول على شيء من الموضوع ، لأنه يكون أحياناً القياس الذي في الشكل الأوّل وأحياناً القياس الذي في الشكل الأوسط . فإن أردنا أن نوجب أن المحمول ليس هو مقولاً على بعض الموضوع ، فإنه ينبغي أن ننظر فيما يلحقه الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول . فإن كان بعض هذه /١٠/ شيئاً أحداً ، فإن المحمول بالضرورة ليس في بعض الموضوع . ويتبين كل واحد مما قلنا بياناً أكثر هكذا [١] : لتكن لواحق اَ < هي > بَ [٩٥ ب] وموضوعاتها حَ ، وما لا يمكن أن يكون في اَ فليكن ءَ . وأيضاً لتكن لواحق هَ < هي > زَ وموضوعاتها يَ ، وما لا يمكن أن يكون فيها ثَ ؛ فإن أصبت من حَ و زَ شيئاً /١٥/ واحداً [٢] ، فإن اَ بالضرورة يكون في كل هَ ، لأن زَ في كل هَ و اَ في كل حَ ، فإذن اَ في كل هَ . فإن أصبتَ من حَ و يَ شيئاً واحداً فإنه بالضرورة يكون اَ في بعض هَ ، لأن اَ موجودة في حَ و هَ في كل /٢٠/ يَ . فإن أصبتَ من زَ و ءَ شيئاً واحداً ، فإنه يجب أن تكون اَ غير موجودة في شيء من هَ بقياس متقدم ، لأن الكلية السالبة ترتجع و زَ ءَ هما شيء أحد ، فـ اَ غير موجودة في شيء من ءَ و ءَ هي في كل هَ . وأيضاً إن أصبت من بَ و ثَ شيئاً أحداً فإن اَ تكون غير موجودة في شيء من /٢٥/ هَ ، لأن بَ موجودة في كل اَ وغير موجودة في شيء من هَ ، لأن بَ هي ثَ . وقد كانت ثَ غير موجودة في شيء من هَ . فإن أصبت من بَ و يَ شيئاً أحداً ، فإن اَ تكون غير موجودة في بعض هَ ، لأنها غير موجودة في يَ . وذلك

(١) فوقها : على هذا المثال .

(٢) فوقها : أحداً .

لأنها ولا في دَ موجودة ويَ موضوعة له . /٣٠/ فإذن اَ غير موجودة في بعض هـَ . فإن أصبت من يَ وبَ شيئاً أحداً فإنه يكون القياس بانعكاس النتيجة ، لأن يَ تكون موجودة في كل اَ ، لأن بَ موجودة في كل اَ وأما هـَ فموجودة في كل يَ [1] ، لأن يَ هي بَ . وأما اَ فإنها ليس بالضرورة في كل هـَ ، ولكنها في بعضها بالضرورة من /٣٥/ جهة أن الكلية الموجبة ترجع جزئية .

فهو بيّن أنه ينبغي أن نتفقد ما ذكرنا في حدّي كل مطلوب ، لأن بهذه تكون جميع المقاييس . وينبغي أن نقصد من اللواحق والموضوعات إلى الأوائل والكلية جداً ، مثلما إذا قصدنا إلى [٩٦ ا] لواحق هـَ فهو أولى /٤٠/ أن ننظر في وَدَ [2] من أن ننظر في دَ [3] فقط . وإذا نُظِر في لواحق [4] اَ فهو أولى [٤٤ ب] أن ننظر في وَحَ من أن ننظر في حَ ، لأنه إن كانت اَ موجودة في وَدَ فإنها وفي زَ موجودة ، وفي هـَ . فإن كانت اَ ليست لاحقة لـ وَدَ فقد يمكن أن تكون لاحقة لـ دَ .

وكذلك ينبغي أن نتفقد في الأشياء التي يلحقها الشيء < اَ > ، لأنه إن كان لاحقاً له أوائل ، فإنه لاحق لما تحت ذلك ؛ وإن كان ليس لاحقاً للأوائل فقد يمكن أن يكون لاحقاً لما تحتها /٥/ .

وهو بيّن أن النظر يكون في الثلاثة الحدود والمقدّمتين . فإن المقاييس كلها تكون في الأشكال التي ذُكِرَتْ . لأنه يتبين أن اَ موجودة في كل هـَ إذا أخذ شيء من حَ وزَ شيئاً واحداً [5] . ويكون هذا المأخوذ الحد

---

(١) فوقها : بَ .

(٢) في الهامش بالأسود : « مثل : الحي » .

(٣) في الهامش بالأسود : « مثل : الناطق » .

(٤) في الهامش بالأسود : « يعني بقوله ما يلحق : موضوعاتها » .

(٥) فوقها : أحداً .

الأوسط /١٠/ وتكون الأطراف اَ و هـَ : فيكون الشكل الأوّل . — ونتبين أن اَ موجودة في بعض هـَ إذا أخذ من حـَ ويَ شيئاً واحداً : ويكون ذلك في الشكل الثالث ، ويكون الحد الأوسط يَ . — ويبين أن اَ غير موجودة في شيء من هـَ إذا أخذ دَ و زَ شيئاً واحداً ؛ ويكون على هذه الجهة الشكل الأوّل والثاني : أما الشكل الأوّل فلأن اَ غير موجودة في شيء من زَ إذ كانت ترتجع السالبة وزَ موجودة في كل هـَ ؛ وأما الشكل الثاني فلأن دَ غير /١٥/ موجودة في شيء من اَ وموجودة في كل هـَ . — ويتبين أن اَ غير موجودة في بعض هـَ إذا كان زَ يَ شيئاً واحداً، — وذلك الشكل الثالث ، لأن اَ تكون غير موجودة في شيء من يَ وتكون هـَ موجودة في كل يَ .

فهو إذن بَيِّن [٩٦ ب] أن المقاييس كلها إنما تكون بالأشكال التي /٢٠/ ذكرت ، وأنه لا ينبغي أن نختار في اكتساب المقدّمات ما يلحق كلا [1] الطرفين من جهة أنه ليس يكون عن ذلك قياسٌ ألبتةَ ، لأنه في الجملة ليس يُوجَب شيءٌ من لواحق الطرفين ، ولا يمكن أن يُسْلَب شيءٌ من لواحق الطرفين ، لأنه ينبغي أن يكون الحد الأوسط موجوداً في الواحد وغير موجود في الآخر .

/٢٥/ وهو بَيِّن أن سائر النظر الذي في الاختيار غير نافع في أن يعمل قياساً : مثل أنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً واحداً [2] ، وإذا كانت موضوعات اَ وما لا يمكن أن يكون في هـَ شيئاً واحداً . وأيضاً إن كان مما لا يمكن أن يكون في كل واحد منهما شيء أحد فإنه لا يكون قياسٌ عن ذلك . — /٣٠/ لأنه إن كانت لواحق الطرفين شيئاً أحداً مثل بَ زَ ، يكون الشكل الثاني وتكون مقدّماته موجبة . — فإن كانت

---

(١) ش : كلي .
(٢) فوقها : أحداً .

موضوعات اَ وما لا يمكن أن يكون في هـَ شيئاً واحداً مثل حـَ ثَ ، فإنه يكون الشكل الأوّل وتكون المقدّمة الصغرى فيه سالبة . — فإن كان ما لا يمكن أن يكون في واحد منهما شيئاً أحداً مثل /٣٥/ دَثَ فإن كلتا المقدمتين تكونان سالبتين إما في الشكل الأوّل وإما في الشكل الثاني . وعلى هذه الجهة ليس يكون قياسٌ ألبتةَ .

وهو بَيِّن أنه إنما ينبغي أن يؤخذ في النظر شيء واحد ؛ وأنه ليس ينبغي أن يؤخذ غير أو ضد . أما أولاً فإن النظر إنما يكون من أجل /٤٠/ الحد الأوسط ، والحد الأوسط لا ينبغي أن يؤخذ مختلفاً ، ولكن شيئاً [٤٥ ا] واحداً . وأما بعد ذلك فإنه أي قياس عَرَض بأن توجد أضداد وما لا يمكن أن يكون في شيء أحد ، فإن ذلك القياس ينحلُّ إلى أحد هذه الأنحاء التي ذكرنا ، [٩٧ أ] مثل أنه إن كانت بَ و زَ أضداداً وغير ممكنة أن تكون في شيء واحد . فإنه يمكن قياس عن ذلك أن اَ غير موجودة /٥/ في شيء من هـَ . فإذن بالضرورة تكون بَ وثَ شيئاً أحداً . وأيضاً إن كانت بَ يَ لا يمكن [1] أن يكون في شيء أحد فإنه يكون قياساً أن اَ غير موجودة في بعض هـَ ، لأنه يكون على هذه الجهة الشكل الثاني

---

(١) ت : قوله : لا يمكن أن يكون في شيء أحد — جمع به جميع المتقابلات ، فإنها كلها لا يمكن أن يوجد كل متقابلين منها في شيء أحد . وحقاً إن القياس على أن اَ موجودة في بعض هـَ يكون في الشكل الثاني في الضرب الرابع منه ، وذلك أنه إذا كانت بَ ويَ التي هي موضوع هـَ متقابلتين ، ومن البين أن يَ إذا كانت أخص من هـَ فهي غير موجودة في بعض هـَ . وكل مباين لـ هـَ أي مباينة كانت : كلية كانت أو جزئية ، فقد سمي ثَ ، فيكون حينئذ بَ وَ ثَ شيئاً أحداً وبَ هي محمول اَ و ثَ هي مباينة لـ هـَ : إلا أن مباينتها جزئية . فقد تقوّمت لنا مقدّمتان : إحداهما القابلة بَ على كل اَ ، والأخرى بَ التي هي ثَ غير موجودة في بعض هـَ . وهذا هو ، كما قال الفيلسوف ، نظم الشكل الثاني . والنتيجة كما قال أن اَ غير موجودة في بعض هـَ .

لأن بَ /١٠/ موجودة في كل اَ وغير موجودة في شي من يَ . فإذن بالضرورة تكون يَ وثَ شيئاً أحداً ، لأنه لا فرق بين أن تكون بَ ويَ غير ممكنة في شيء واحد وأن تكون يَ ودَ شيئاً واحداً ، لأنه قد أخذ جميع ما لا يمكن أن يكون في هـَ . /١٥/ .

فهو بَيِّن أن من هذا النظر ليس يكون قياسٌ ألبتة ، لأنه إن أخذت بَ ودَ أضداداً فإن القياس إنما يكون بأن بَ وثَ شيء أحد . ويعرض للذين ينظرون هذا النظر أن يكون نظرهم في غير الطريق الاضطرارية [1] من /٢٠/ جهة أنهم يعقلون أن بَ وثَ شيء أحد .

ـ ٢٩ ـ

< تفقد الأوسط في المقاييس التي ترفع إلى المحال ، وفي المقاييس الشرطية ، والمقاييس ذوات الجهة >

وعلى هذه الجهة تكون المقاييس التي ترفع إلى المحال ، لأن هذه كلها إنما /٢٥/ تكون باللواحق التي للطرفين وبالتي يلحقها الطرفان . والنظر في القياس الجزمي والرافع إلى المحال واحد : لأن الشيء الذي يبين جزماً يكون أن يتبين برفع الكلام إلى المحال وبحدود واحدة ؛ والذي يتبين برفع الكلام إلى المحال يكون أن يتبين جزماً : مثل أن اَ غير موجودة في شيء من هـَ . وإلا فلتكن موجودة /٣٠/ في بعضها . ولأن بَ موجودة في كل اَ ، و اَ موجودة في بعض هـَ ، فإن بَ موجودة في بعض هـَ ، ولكن كانت بَ غير موجودة في شيء من هـَ . ـــ وأيضاً أن اَ موجودة في

---

(١) ت : يعني الاضطراري في هذا الوضع أن من يذهب إلى أخذ الأوسط أضداداً ليس تحته نتيجة ، هي أن يضع الحدود على الفصل الأول محمولة وموضوعة ، ممكن بقياس آخر يوجبه ذلك .

بعض هـ . لأنه إن كانت ا غير [٩٧ ب] موجودة في شيء من هـ ، وكانت هـ موجودة في كل ي ، فإن ا غير موجودة في شيء من ي ، /٣٥/ ولكن قد كانت موجودة في كل هـ . — وكذلك يعرض في سائر المطلوبات ، لأنه أبداً يكون في جميع المطلوبات البيانُ الذي يكون برفع الكلام إلى المحال من لواحق الطرفين وما يلحقها الطرفان . ونظر واحد يكون في كل مطلوب للذي نقيس جزماً أو برفع الكلام إلى المحال ، لأن كلا [1] البرهانين من حدود واحدة . مثل أن يبين أن ا غير موجودة في شيء من هـ ، لأنـــه إذا صُيِّرت موجودة في بعضهـــا كانت ب موجودة في بعض هـ ، وذلك محال . فإن أخذت ب غير موجودة في شيء من هـ وموجودة في كل ا ، فإنه يتبين /٤٠/ جزماً أن ا غير موجودة في شيء من هـ . وأيضاً أن يتبين جزماً أن ا غير [٤٥ ب] موجودة في شيء من هـ ، فإن ذلك أيضاً يتبين برفع الكلام إلى المحال إن وضعت ا موجودة في بعض هـ . وكذلك يعرض في سائر المطلوبات لأنه يجب في كل المقاييس التي تكون برفع الكلام إلى المحال أن يوجد حدٌ آخر مشترك للقياس الجزمي والرافع إلى المحال . فإذا ارتجعت [2] هذه المقدّمة /٥/ وبقيت الأخرى على حالها يكون القياس جزمياً وبتلك الحدود بعينها التي بها يكون القياس الرافع إلى المحال ، لأن القياس الجزمي ينفصل من الرافع إلى المحال بأن كلتا [3] المقدّمتين توجد في الجزمي حقاً . وأما في الرافع إلى المحال /١٠/ فإن الواحدة توجد كذباً .

وسنبين ذلك فيما نستأنف بياناً أكثر إذا نحن تكلمنا على المحال . وأما الآن ، فليكن ذلك بيّناً أنه في أشياء واحدة ينبغي أن ينظر القائس [4]

---

(١) ص : كلي .

(٢) ت : معنى ارتجعت ، أي أخذت نقيضها الذي كان أوّلاً قبل أن أقلبه إلى الكذب

(٣) ص : كلي .

(٤) فوقها : المقيس .

/١٥/ جزماً والقائس برفع الكلام إلى المحال . وأما في سائر المقاييس الشرطية مثل التي تكون بتحويل القول أو بكيفية ، فإن النظر ليس يكون في [٩٨ أ] المقدّمات الشرطية منها ، ولكن في القول المحوّل . والنظر في ذلك يكون على نحو ما يكون في المقاييس الجزمية . وينبغي أن نتفقد /٢٠/ ونقسّم [١] على كم ضرب تكون المقاييس الشرطية . فعلى هذا النحو يتبين كل مطلوب . ومن المطلوبات ما يتبين على نحو آخر مثل ما تتبين الأشياء الكلية بشرط من النظر في الأشياء الجزئية ، لأنه إن كانت حـَ و يَ /٢٥/ واحداً ، وكانت هـَ موجودة في يَ فقط ، فإن اَ موجودة في كل هـَ . وأيضاً إن كانت دَ ويَ شيئاً واحداً وكانت هـَ مقولة على يَ فقط ، فإن اَ غير مقولة على شيء من هـَ . فهو بـيّن أنه على هذه الجهة ينبغي أن ننظر . وعلى هذا النحو يكون النظر في الأشياء الاضطرارية والممكنة ، لأن النظر /٣٠/ في قياس المطلوب المطلق أو المطلوب الممكن واحدٌ وبحدود واحدة في الترتيب يكون . وينبغي أن يؤخذ في الأشياء الممكنة ما ليس بموجود ولكنه يمكن أن يوجد ، لأنه قد تبيّن أن بهذه يكون قياسُ الممكن . وكذلك /٣٥/ في سائر الصفات .

فهو بـيّن مما قيل أنه ليس فقط بهذه السبيل يمكن أن تكون كل المقاييس ، ولكن ومحال أن تكون بغيرها ، لأنه قد تبين أن كل قياس إنما /٤٠/ يكون بواحد من الأشكال التي ذكرت فيما تقدم . وهذه الأشكال محال أن تكون إلا من الأشياء اللاحقة أو من الملحوقة ، لأن من هذه تكون المقدّمات [٤٦ أ] واكتساب الحد الأوسط . فإذن ليس يمكن أن يكون قياس بأشياء أخر [٩٨ ب] .

---

(١) = تمييز .

<البحث عن الأوسط في الفلسفة وسائر العلوم والصناعات>

أما المأخذ في أشياء كلها فواحد ، أعني في الفلسفة ، وكل صناعة وكل تعليم : بأنه ينبغي أن يعرف في كل مطلوب الأشياءُ الموجودة في الشيء والتي /٥/ فيها يوجد الشيء ، ويكتسب ذلك على أكثر ما يمكن ويتفقد ذلك في ثلاثة حدود . ويكون النظر في السلب على نحوٍ ما ، وفي الإيجاب على نحوٍ آخر . أما الحقيقي ، فمن الحقيقة ؛ وأما المقاييس الجدلية ، فمن المقدّمات المأخوذة من الرأي المحمود .

وقد قيلت في الجملة أوائل المقاييس كيف هي ، وعلى أي نحوٍ ينبغي /١٠/ أن تكتسب . لكن لا نقصد إلى كل ما يقال ولا إلى أشياء واحدة في الإيجاب والسلب ، ولا في الإيجاب [١] على الكلي أو على الجزئي ، وفي السلب عن الكل أو عن الجزء ؛ ولكن لكي نقصد إلى أشياء قليلة محدودة . وينبغي أن نختار /١٥/ في كل واحد من الأشياء المطلوبة مقدّمات [٢] خاصة مثلما إن كان المطلوب خيراً أو علماً ، فإن أكثر المقدّمات في كل صناعة خاصة لتلك الصناعة ؛ ولذلك يُحتاج في معرفة أوائل كل شيء إلى التجربة كما يُحتاج في علم النجوم إلى التجربة بأمور النجوم ، لأنه لما علمت الظاهرات علماً كافياً حينئذ /٢٠/ وجدت البراهين النجومية . وكذلك يعرض في كل صناعة وكل علم . فإذن /٢٥/ إن أخذت الأشياء الموجودة في كل مطلوب ، فإنه لنا أن نَظْهر البراهين حينئذ بسهولة ، لأنه إن لم يتخلف شيء في الخبر من الموجود في الأشياء بالحقيقة، فإنّا نقول إننا [٣] نجد برهان كل ما له برهان ، وما ليس له برهان يتبين ذلك فيه .

---

(١) فوقها : يجاب الكل ... الجزء .

(٢) فوقها : مقدمات .

(٣) : ص : إن

فقد قيل في الجملة كيف ينبغي أن تُختار المقدمات. أما بالاستقصاء /٣٠/ فقد خبرنا بذلك في كتاب « الجدل »[1] .

- ٣١ -
< القسمة >

وأما أن القسمة التي تكون بالأجناس جزءٌ صغير من هذا المأخذ ؛ فإنه سهل أن يُعرف ، لأن القسمة [٩٩ ا] كأنها قياس ضعيف ، لأنها تقدم ما ينبغي أن يبرهن وتنتج أبداً شيئاً فوقانياً[2] ، أما أولاً فهذا بعينه أغفله كل /٣٥/ المستعملين للقسمة والذين كانوا يتعاطون أن يُقنعوا أنه يكون برهان في الذات وفي ماهية الشيء . فإذن وَهُمْ مستعملون[3] للقسمة ما كانوا فهموا أي شيء[4] يمكن أن يتبين قياساً ، ولا أن ما يتبين بالقياس هكذا يتبين على /٤٠/ نحو ما قلنا ، لأنه إذا احتيج أن يتبين شيء في البراهين ينبغي أن يكون الحد الأوسط الذي به يكون القياس أصغر أبداً من الطرف الأوّل . وأما في القسمة /٤٦ ب/ فبخلاف ذلك يكون ، لأنها تأخذ الحد الأوسط أكبر . فليكن الحي اَ والمائت بَ والأزلي حَ ؛ وأما الإنسان الذي ينبغي أن يوخذ حده فليكن دَ ، فالمستعمِل للقسمة يأخذ أن كل حي إما أن يكون مائتاً أو أزلياً . وذلك هو أن كل اَ إما أن يكون بَ أو حَ . وأيضاً يضع أن الإنسان « حي » /٥/ في قسمته ، ثم يأخذ أن اَ محمول على دَ . فالقياس هو أن كل دَ إما أن يكون بَ ، أو حَ ، فإذن الإنسان

---

(١) راجع خصوصاً : « الطوبيقا » م ا ف ١٤ .

(٢) ص : شيء فوقاني .

(٣) ص : مستعملوا .

(٤) ص : إيش الذي . — وقد أصلحنا هذه اللغة العامية .

بالضرورة إما أن يكون مائتاً أو أزلياً ؛ وأما حياً مائتاً ، فليس بالضرورة ؛ ولكنه يأخذ هذا عن غير برهان وهو الذي /١٠/ كان ينبغي أن يبرهنه . وأيضاً إذ نضع أن اَ هو حي مائت ، وذو الأرجل بَ وغير ذي الأرجل حَ ، والإنسان ءَ ، فإنه يأخذ أن اَ إما أن تكون في بَ أو في حَ ؛ لأن كل حي مائت إما أن يكون ذا أرجل أو يكون غير /١٥/ ذي أرجل ، ويأخذ اَ مقولة على ءَ ، لأنه أخذ أن الإنسان حي مائت . فإذن بالضرورة الإنسان هو حي ذو أرجل أو غير ذي أرجل . وأما ذو أرجل فليس بالضرورة، ولكن يأخذ ذلك . وهذا أيضاً الذي كان يجب أن يبرهن . وعلى هذه الجهة ، إذ يقسمون أبداً ، يعرض أن يكون الحد الأكبر هو الأوسط . /٢٠/ وأما الفصول والحد الذي كان يجب أن يكون عليه البرهان فتكون أطرافاً[1].[٩٩ ب]وأخذ ذلك أن هذا هو الإنسان أو ما كان الشيء المطلوب ، وليس يقولون شيئاً بيّناً ألبتةَ حتى إنه يعرض منه آخر باضطرار . ولا يتوهمون /٢٥/ أنه يمكن أن تكتسب المقدمات على نحو ما قيل . فهو بَيِّن أنه لا يمكن بهذا المأخذ أن يسلب شيئاً ، ولا يمكن أن يقاس قياس العَرَض أو في الخاصة أو في الجنس ولا في الأشياء التي نجهل هل هي هكذا أو هكذا ، مثل أن القطر ليس له مقدار مشترك والضلع . لأنه إن أخذ أن كل طول إما أن /٣٠/ يكون له مقدار مشترك أو لا يكون له ، وأن القطر طول ، فهو ينتج أن القطر إما أن يكون له مقدار مشترك ، وإما أن لا يكون له . فإن أخذ أن القطر ليس له مقدار مشترك فإنه يأخذ ما كان ينبغي له أن يبرهن . فإذن ليس للقسمة أن تبرهن شيئاً ، لأن السبيل هذه ، وبهذه السبيل ليس يتبين شيء . فليكن الذي له مقدار مشترك أو غير مشترك اَ والطول بَ والقطر حَ . — /٣٥/ فهو بَيِّن أن الطلب بالقسمة ليس يصلح في كل نظار ولا في الشيء الذي يظن أن القسمة تصلح له يكون هذا الطلب نافعاً .

---

(١) ص : أطراف .

فهو بَيِّن مما قد قيل من أيّ الأشياء تكون المقاييس ، وكيف ، وإلى أي شيء ينبغي أن نقصد في كل مطلوب .

- ٣٢ -

< قواعد لاختبار المقدمات والحدود والأوسط والشكل >

الفصل الثالث

/٤٠/ وأما بعد ذلك فإنه ينبغي أن نقول كيف ترفع المقاييس إلى الأشكال [٤٧ أ] التي ذكرنا ، لأن ذلك بقية ما كان يجب أن يُنظر فيه . لأنه إن عرفنا كون المقاييس ، وكانت لنا قدرة على أن نوجدها أيضاً ، وأيضاً على أن نرد ما كان منها إلى الأشكال التي ذكرنا ، فإن ذلك تمام غرضنا الأوّل . ويعرض مما /٥/ سنتكلم فيه الآن من حــل المقاييس إلى الأشكال أن نتحقق ما قيل أوّلاً ويكون ا بين هكذا كما قيل: لأنه يجب أن يكون الحقّ شاهداً لنفسه ومتفقاً من كل جهة .

فينبغي أوّلاً أن نتعاطى أحد مقدمّي القياس لأنه أسهل أن نقسم الكلام /١٠/ إلى ما كثر منه ، لا إلى ما قل . والكثير هو مؤلف ، والقليل الذي منه التأليف . وأيضاً من بعد ذلك ينبغي أن نفحص أيما [١٠٠ ا] المقدّمة الكبرى ، وأيما الصغرى ، وهل هما موجودتان في القياس أم الواحدة ، لأنه قد يعرض أن يقدموا الكبرى ويسكتوا عن الصغرى ، وذلك إما /١٥/ في المساءلة وإما في الكتب . وإما أن يقدموا الصغرى ويسكتوا عن المقدّمة التي بها تنتج الصغرى . وأحياناً يقدمون أشياء لا تعين في إيجاب النتيجة ولا في نقضها .

فينبغي إذن أن نفحص إن كان أُخِذَ في القياس شيء [1] لا يُحتاج

---

(١) ص : شيئاً .

إليه ، أو إن كان ينقصه شيء يحتاج إليــه . لكن نرفض ما لا يحتاج إليه ونضع ما يُحتاج إليه ، حتى يبلغ الإنسان إلى المقدّمتين ، لأنه بلا هاتين ليس يكون /٢٠/ أن يُرَدَّ الكلامُ إلى الأشكال . ومن الكلام ما تسهل فيه المعرفة بما فيه من النقصان ، ومنه ما يجوز المعرفة ويظن أنه قياس من جهة أنه يعرض منه شيء اضطراري ، مثل أنه إن قدم أن ببطلان [1] غير جوهر ليس يبطل جوهر ، /٢٥/ وببطلان أجزاء الجواهر تبطل الجواهر ، لأنه إذا قدم ذلك فإنه يعرض أن يكون جزء الجوهر بالضرورة جوهراً ، غير أن ذلك ليس هو مجتمعاً من هذه المقدمات ، ولكن تنقصه مقدّمات . وأيضاً إن كان إنسان موجوداً ، فحي موجوداً . وإن كان حي موجوداً، فجوهر موجود . فإن كان إنسان /٣٠/ موجوداً فجوهر موجود بالضرورة ، غير أنه غير مجتمع بعدُ من هذه المقدمات لأنه ليس تَنَاسُبُ المقدمات كما قلنا فيما تقدم . وتعرض لنا الخُدْعَةُ في هذا الكلام من جهة أنه يعرض شيء اضطراري من الموضوعات فيه ، لأن القياس هو اضطراري ، ولكن الاضطراري يذهب على أكثر مما يذهب عليه /٣٥/ القياس ، لأن كل قياس اضطراري ، وليس كل اضطراري قياساً . فإذاً ليس يجب إذا

---

(١) في الهامش بالأسود : « الذي يلزم هاتين المقدمتين بالقياس هو أن أجزاء الجوهر ليست لا جوهر ، وتلزم هذه النتيجة ، لا بقياس أن أجزاء الجواهر جواهر ، وإنما لزم ذلك من قِبَلِ أن ما لم يكن لا جوهراً فهو جوهر » .

(٢) في الهامش بالأسود : « قال ب : المثال في ذلك ما يستعمله الفلاسفة . فإنهم يذكرون الكبرى ويلغون الصغرى إذ كانت محصورة فيها ؛ وما يستعمله الخطباء ، فإنهم يذكرون الصغرى ويلغون الكبرى — بما قد ذكرة المفسرون في تفاسير هذا الكتاب » .

(٣) في الهامش بالأسود : « حقاً هذا القول في أن اللازم له ليس لزومه بقياس أشد وأغمض من المثال الأول . وذلك أن فيه قولين فيهما حد وسط وهو الحيوان . ويتبين أن اللازم ليس بقياس بأنه قد يمكن أن تجعل المقدمتين مقدمة واحدة بأن يقال : إن كان الحيوان اللازم للانسان موجوداً ، فالجوهر موجود » .

عرض شيء بالضرورة بوضع أشياء ينبغي أن نتعاطى رفع ذلك إلى شكل ؛ ولكن ينبغي أن تؤخذ أوّلاً المقدمتان ، ومن بعد ذلك ينبغي أن نقسمها إلى الحدود . وينبغي أن يصير الحد الأوسط من الحدود المقول في كلتا [1] المقدمتين ، لأن الحد الأوسط بالضرورة موجود في كلتا [1] المقدمتين /٤٠/ [١٠٠ ب] في كل الأشكال .

فإن كان الحد الأوسط محمولاً في المقدمة الواحدة ، وآخرُ محمولٌ عليه /٤٠ب/ في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأوّل . فإن كان الحد الأوسط محمولاً في الواحدة مسلوباً في الأخرى ، فإنه يكون الشكل الأوسط ؛ فإن كان الحدان محمولين على الحد الأوسط أو الواحد محمولاً والآخر مسلوباً ، فإنه يكون الشكل الأخير ؛ لأنه هكذا كانت نسبة الحد الأوسط في كل شكل /٥/ . وكذلك وإن لم تكن المقدمات كلية ، لأن تحديداً واحداً يكون للحد الأوسط . فهو بيِّنٌ أن أي كلام لا يوجد فيه شيء واحد مرتين فإنه ليس قياساً ، لأنه لم يوجد فيه حد أوسط ، فلأنه معلوم عندنا أيما من المطلوبات يتبين في كل واحد من الأشكال ، وفي أيما يتبين الكلي ، وفي أيما يتبين الجزئي ، فإنه /١٠/ بيِّنٌ أنه لا ينبغي أن ننظر في جميع الأشكال ، ولكن لكل مطلوب في الشكل الخاص به . فكل ما كان من المطلوبات يتبين بأشكال كثيرة فإنا إنّما نعرف الشكل الذي به يتبين المطلوب بوضع الحد الأوسط .

- ٣٣ -
< الكم في المقدمات >

فقد يعرض أن نُخْتَدَعَ مراراً كثيرة في المقاييس من جهة أنه يعرض /١٥/ شيء اضطراري كما قيل أوّلاً . وقد تعرض أحياناً الخُدْعَةُ من

(١) ص : كلي .

تشابه وضع الحدود الذي لا ينبغي أن نغفله ، مثل أنه إن كانت اَ مقولة على بَ ، وبَ مقولة على حَ ، فإنه يظن أنه إذا كانت الحدود هكذا يكون قياسٌ . ولكنه /٢٠/ ليس يكون عن ذلك شيء اضطراري ألبتةَ ولا قياسٌ . فليكن اَ أزلياً ، وبَ أرسطومانس متوهماً و حَ أرسطومانس ، فهو حق أن تكون اَ في بَ ، لأن أرسطومانس هو متوهم أبداً ؛ وهو حق أن تكون بَ في حَ ، لأن أرسطومانس هو أرسطومانس متوهماً . وأما اَ فغير [1] موجودة في حَ لأن /٢٥/ أرسطومانس في طبيعته يتلف ، لأنه لم يكن قياس إذا كانت الحدود على هذه النسبة ، لكن كان ينبغي أن تؤخذ مقدّمة اَ بَ كلية ، ولكن هو كذب أن يُقضى بأن كـــل أرسطومانس متوهم هو أبداً ، إذ كان أرسطومانس /٣٠/ في طبيعته أن يتلف . — وأيضاً فليكن حَ ميقالوس ، ولكن بَ ميقالوس موسيقوس ، و اَ إن يتلف غدا فهو حق أن يقال إن بَ [١٠١ ا] على حَ ، لأن ميقالوس هو موسيقوس ميقالوس . وهو حق أيضاً أن يقال اَ على بَ ، لأنه يتلف غداً موسيقوس ميقالوس . فأما أن يقال اَ على حَ فهو كذلك . وهذا المثال والمثال الذي قبله واحد ، لأنه ليس يحق أن يقال إن /٣٥/ كل ميقالوس موسيقوس يتلف غداً ، لأنه لم يكن القياس يكون من غير أن تكون هذه المقدمة كلية .

وهذه الخُدْعة تكون من الفصل الخفي اليسير : لأنه : « إذ كان هذا في هذا موجوداً » [2] ، كأنه ليس ينفصل من القول : « إن هذا في كل هذا موجود » — يسلم أن يكون قياس [3] .

---

(١) ص : غير .

(٢) ص : موجود .

(٣) أي أننا نسلم بالنتيجة وكأنه لا فرق بين هذين القولين .

< الحدود المجردة والحدود العينية >

وقد يعرض مراراً كثيرة الكذبُ من جهة فساد وضع الحدود في المقدمة ، مثل أنه إن كانت اَ صحة وكانت بَ مرضاً وحَ إنساناً ، فهو [٤٨ أ] حق أن يقال إن اَ ليس يمكن أن تكون موجودة في شيء من بَ ، لأنه ليس شيء من المرض صحة . وأيضاً حق أن يقال إن بَ في كل حَ (لأنه [١] /٥/ ليس كل إنسان قابلاً [٢] للمرض) . فقد يظن أنه يعرض أنه ليس يمكن أن توجد الصحة في واحد من الناس . وعلة ذلك من أن وضع الحدود ليس كما ينبغي ، لأنه إن وضع بدل الحالات ، القابلة للحالات ، ليس يكون قياس : /١٠/ مثل أنه إن وضع بدل « الصحة » : « صحيحاً » < ، وبدل « المرَض » : « مريضاً » . لأنه ليس حقاً أن يقال أنه من المستحيل على المريض أن يصحّ > . فإن لم يؤخذ ذلك ليس يكون قياس إلا للممكن، وذلك ليس بمحال ، لأنه يمكن ألا تكون صحة في واحد من الناس . < وأما في الشكل /١٥/ الثاني ، فالكذب يعرض بالطريقة عينها : ليس من الممكن أن توجد الصحة في بعض المرض ، ولكن من الممكن أن توجد في كل انسان ؛ وإذن فالمرض ليس في واحد من الناس > . — وأما في الشكل الثالث فيعرض الكذب في الممكن ، لأن الصحة والمرض والعلم والجهل وفي الجملة الأضداد يمكن /٢٠/ أن تكون في شيء واحد ، ومحال أن يكون بعضها في بعض . وذلك غير موافق لما قد قيل فيما تقدم ، لأنه حين كانت أشياء ممكنة في شيء واحد كانت ممكنة بعضها في بعض .

فهو بيّن أن في كل هذه الأقوال إنما تكون الخُدْعة من وضع

---

(١) ص : لأن .

(٢) ص : قابل .

الحدود ، لأنه إذا أخذ بدل الحالات ، القابلةُ للحالات ، ليس يعرض كذبٌ ألبتةَ /٢٥/ [١٠١ ب] . فهو بيِّنٌ أن في مثل هذه المقدمات ينبغي أن يؤخذ ذو الحال بدل الحال ويصير حداً .

- ٣٥ -
< الحدود المركبة >

وليس ينبغي أبداً أن يطلب وضع الحدود باسم ، لأنه قد يعرض كثيراً /٣٠/ أن يكون الحد كلاماً لا اسم له ، ولذلك هو صعبٌ أن ترفع هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد يُخدع أحياناً من أجل ذلك [١] ويُظن أنه قد يكون قياس فيما لا وسط فيه . فلتكن اَ قائمتين وبَ مثلث وحَ متساوي الساقين ، فـ اَ /٣٥/ موجودة في حَ من أجل بَ ، وموجودة في بَ ليس من أجل شيء آخر ، لأن المثلث بذاته ذو قائمتين . فإذن ليس لـ اَ بَ وسط ، إذ [٢] هو مبرهن . فهو بيِّنٌ أنه ليس ينبغي أبداً أن يؤخذ الحد الأوسط كشيء واحد [٣] ، ولكن قد يكون هذا الحد أحياناً كلاماً كما كان في هذا المثال الذي ذكرناه .

- ٣٦ -
< الحدود في مختلف الأحوال >

وأما القول أن الطرف الأوّل موجود في الأوسط ، والأوسط هو موجود /٤٠/ في الأخير ، فإنه ليس ينبغي أن يفهم من ذلك أبداً أن بعضها

---

(١) فوقها : يعني من أمثال هذه .
(٢) ت : في السرياني : وهو مبرهن .
(٣) ت : يعني كاسم واحد .

صفة لبعض ، أو أن الطرف الأوّل موجود في الحد الأوسط على نحو ما الأوسط موجود /٤٨/ في الآخر . وكذلك يعرض إذا قيل إن الشيء ليس موجوداً في الشيء ، وكم كانت أنحاء ما إذا قيل كان صدقاً على عدد تلك الأنحاء ، ومعانيها بدل القول إن الشيء موجود في الشيء أو غير موجود ، مثل أن الأضداد علمٌ واحدٌ فيها . فلتكن اَ علماً واحداً وبَ الأضداد ، فـ اَ هي موجودة في بَ ، /٥/ ليس أن الأضداد هي علم واحد ، ولكن أنه صِدْقٌ أن يقال على الأضداد إن فيها علماً واحداً .

وقد يعرض أن يكون الطرف الأوّل صفة الأوسط ، ولا يكون الأوسط /١٠/ صفة للثالث ، مثل أنه إن كانت الحكمة علماً ، والحكمة للخير ، فان النتيجة أن للخير علماً . فأما الخير فليس هو علماً ؛ وأمـا الحكمة فإنها علم . — وأحياناً يعرض أن يكون الحد الأوسط صفة للثالث ، والأوّل غير صفة للأوسط ، /١٥/ مثل أنه إن كان في كُلِّ ضد أو كل كيفية عِلْمٌ ، والخير ضد أو كيفية ، فإن النتيجة أن في الخير علماً ، وليس الخير علماً ، ولا الكيفية ، ولا الضد ؛ ولكن /٢٠/ الخير هو هــذه .

وقد يعرض أحياناً ألا يكون الحد الأوّل صفةً للأوسط ، ولا الأوسط [١٠٢ أ] صفة للثالث ، ويكون الأوّل صفة للثالث وأحياناً غير صفة له /٢٥/ مثل أنه إن كان ما فيه علم له جنس وفي الخير علم ، فالنتيجة أن للخير جنساً ، فليس في القياس شيء هو صفة لشيء . فإن كان ما فيه علم جنساً ، وفي الخير علم ، فإن النتيجة أن الخير جنس . فالحد الأوّل صفة للثالث ، والحدود غير صفة بعضها لبعض .

وكذلك ينبغي أن نفهم إذا قيل إن الشيء غير موجود في الشيء ، لأنه ليس أبداً يدل أنه إذا كان هذا غير موجود في هذا أن هذا ليس هو هذا ، /٣٠/ ولكن أحياناً أن هذا ليس لهذا ، وأحياناً أن هذا ليس في هذا ،

مثل أنه ليس للحركة حركة ، ولا للكون كون ؛ واللذة كون ، فليس إذاً اللذةُ كوناً [1] . — وأيضاً إن للضحك علامة ، وليس للعلامة علامة ، فإذن ليس الضحك علامة . وكذلك يعرض في سائر المقاييس التي نتيجتها سالبة بأن يقال : الحد /٣٥/ الأوسط على الحدين كيفما قيل . — وأيضاً إن الوقت ليس هو زماناً محتاجاً [2] إليه ، لأن للإله وقتاً وليس للإله زمانٌ محتاجٌ إليه من جهة أنه ليس لله شيء نافع ، لأنه ينبغي أن نضع الحدود هكذا : وقتاً ، وزماناً تحتاج إليه ، وإلهاً [3] . وأما المقدمات فينبغي أن تقال على نحو ما يقع به الحق ، وذلك قول /٤٠/ كلي أن الحدود ينبغي أن توضع كما يسمى كل واحد منها على الانفراد ، مثل إنسان أو خير أو أضداد ، لا : لإنسان ، ولخير ولأضداد . [٤٩ أ]وأما المقدمات فينبغي أن تؤخذ على نحو ما يكون الحق ، كقولك : هذا ضِعْفٌ لهذا ، وهذا من هذا — وما شاكل ذلك .

- ٣٧ -
< أنواع الحمل >

وإما أن يكون هذا موجوداً في هذا وأن يكون هذا صدقاً على هذا /٥/ فينبغي أن يؤخذ على أنحاء المقولات . وذلك إما أن يقال مرسلاً أو من جهة ؛ وإما أن يقال مبسوطاً أو بتركيب . وكذلك الذي لا يقال على الشيء . فينبغي أن تُتَفَقَّد هذه الأشياء وتُحدَّد كما ينبغي ./١٠/

(١) ص : كون .
(٢) ص : محتاج .
(٣) ص : إله .

< تكرار حد بعينه >

وأما الحد المكرر في المقدمات فإنه ينبغي أن يقال مع الحد الأكبر ، لا مع الأوسط ، أعني أنه إن كان قياس أن العدلُ يُعْلَمَ أنه خير ، فإنه خير ينبغي أن يقال مع الطرف الأوّل . وبيان ذلك أن يكون اَ يُعلمَ أنه خير[1] /١٥/ و بَ خير و حَ عدل ، فهو صدق أن يقال إن اَ على بَ ، لأن الخير يُعلَم أنه خير [١٠٢ ب] . وأيضاً بَ صدق أن يقال على حَ ، لأن العدل خير . فعلى هذه الجهة يكون أن يُحَلَّ القياس . فإن وضع أنه خير مع بَ ، فإنه /٢٠/ لا ينحل القياس ألبتة لأنه صدْقٌ أن يقال اَ على بَ . وأما بَ فغير صدق أن يقال على حَ ، لأنه أن يقال إن العدل خير أنه [2] خير — كذبٌ وغير مفهوم . — وكذلك إن تبين أن الصحيح معلوم من جهة أنه [3] خير أو أن عَنْز — أيّل متوهَّمٌ من جهة [4] أنه ليس ، أو أن الإنسان ليتلف من جهة أنه /٢٥/ محسوس ، لأنه في كل المقاييس التي ينبغي فيها الحد المكرر ينبغي أن يصير التكرار عند الطرف الأوّل .

وليس وضع الحدود واحداً إذا تبين الشيء مرسلاً أو غير مرسل ، أعني مثل ما إذا تبين أن الخير معلوم أو إذا تبين أنه معلوم ما . ولكن إن تبيّن مرسلاً أن الخير معلوم ، فإنه ينبغي أن يصير الموجود حداً أوسط . — وإن تبين أن الخير معلوم ما ، ينبغي أن يصير الحد الأوسط موجوداً ما . /٣٠/ فليكن يعلم أن اَ موجوداً ما ، وبَ موجوداً ما ، و حَ خير ؛ فإذن

---

(١) ت : بما هو خير .

(٢) ت : بما خير .

(٣) ت : أي هو متوهم أنه ليس بموجود .

(٤) ت : أي بما هو محسوس .

تكون نتيجة أن الخير يُعْلَم أنه خير [١] ، لأن موجوداً ما هو علامةٌ للذات الخاصية فإن /٣٥/ صُيِّر الموجودُ حداً أوسط وقيل مرسلاً على الطرف الأصغر ، فإنه لا يكون قياساً أن الخير يُعلَم أنـه خير ، ولكن أنه موجود . فليكن اَ يُعلَم أنه موجود [٤٩ ب] خير ، وبَ موجود ، و حَ خير .

فهو بين أنه على هذا النحو ينبغي أن تؤخذ الحدود في المقاييس التي محمول النتيجة فيها غير مرسل .

- ٣٩ -

< استبدال الأقوال المتساوية >

فينبغي أن تبدل الأسماء بالأسماء إذا كان معناهما واحداً [٢] ، والأخبار بالأخبار ، والاسم والخبر . وينبغي أن يؤخذ مكان الخبر اسم ، لأنه أهون /٥/ لوضع الحدود ، مثل أنه إن كان لا فرق بين القول : المظنون ليس هو جنساً للمتوهم ، وبين القول : المتوهم ليس هو بمظنون (لأن معنى الاسم ها هنا وهو معنى الخبر واحد) فإنه ينبغي أن تَعُدَّ الحدود: مظنوناً ومتوهماً .

- ٤٠ -

< استعمال الأداة >

فلأن ليس هو واحداً أن يقال إن اللذة هي خير وإن اللذة هي /١٠/ الخير ، فإنه ليس ينبغي أن يكون وضع الحدود على نحو واحد . ولكن إن

---

(١) ت : بما هو خير .

(٢) ص : واحد .

كان القياس أن اللذة هي الخير ، فينبغي أن يصير الخير حداً . فإن كان القياس أن اللذة خير [1] فينبغي أن يصير الحد خيراً ، وكذلك في سائر الأشياء [١١٠٣] .

- ٤١ -

< تفسير بعض العبارات >

/١٥/ وليس هو واحداً أن يقال إن الذي يوجد فيه بَ في كله يوجد اَ ، وأن يقال في كل الذي يوجد في بَ يوجد في ا ولا معناهما واحد ، لأنه /٢٠/ ليس شيء يمنع أن تكون بَ في حَ ولا في كله . فلتكن بَ خيراً ، ولتكن حَ أبيض فإن كان يوجد في أبيض ما ، خير [2] فهو حق أن يقال إن الأبيض خير [2] . غير أنه ليس كل أبيض يجب أن يكون خيراً [2] . فإن كانت اَ في بَ ، وكانت اَ لا تقال على كل ما تقال عليه بَ ، فإنه لا يجب بالضرورة أن تكون اَ ليس فقط لا في كل حَ، ولكن ولا في حَ ألبتة يجب أن تكون : < سواء > /٢٥/ كانت بَ مقولة على كل حَ أو كانت مقولة على حَ فقط . — فإن كانت اَ تقال على كل [3] ما تقال عليه بَ بالحقيقة ، فإنه يعرض إذا قيلت بَ على شيء كله أن يقال اَ على كل ذلك الشيء . فإن قيلت اَ على [4] كل الذي عليه تقال بَ فإنه ليس شيء يمنع إن كانت بَ مقولة على حَ ألا تكون اَ مقولة على كل حَ أو لا تكون مقولة على حَ ألبتة . فهو بيّن في الثلاثة الحدود أنه إن كانت بَ

---

(١) ص : خيراً .

(٣) فوقها : جيد

(٢) ت : في السرياني : على أي شيء كان مما يقال عليه بَ .

(٤) ت : في السرياني : فإن قيلت على الذي تقال عليه بَ كل لكله ، فإنه : أي أن ما يوجد له ب يوجد اَ لكله .

مقولة على كل الشيء، فإن اَ تكون مقولة على كل الشيء ، أعني أن جميع الأشياء التي يقال عليها بَ يقال على كلها اَ . فإن كانت بَ على الكل فـ اَ أيضاً هكذا . فإن كانت بَ ليست مقولة على كل الشيء ، فليس بالضرورة اَ مقولة على كله .

ولا ينبغي أن يُتوهم أنه يعرض شيء محال من وضع الحروف ، لأنا ليس نستعملها على أنها شيء محدود يشار إليه ، ولكن مثل المهندسي الذي /٣٥/ يسمي خطاً قدمياً وخطاً مستقيماً لا عَرْض له ، وليس هو كما نسميه ، ولكن نستعمله هكذا ونقيس على ما نستعمل ، لأنه في الجملة إذا لم يكن شيء نسبته إلى آخر كنسبة كل إلى جزء آخر نسبته إلى هذا كنسبة كلٍ إلى جزء ، فإنه ولا من مثل [١٠٣ ب] واحد من هذه تبين المبين [1] ولا يكون قياسٌ ألبتةَ . وأما وضع هذه الحروف فنستعمله لبيان التعليم للمتعلم ، لا أنه محال[2] أن [٥٠أ] يتبين شيء قياساً بلا هذه ، أعني على جهة ما يتبين الشيء من الأشياء التي يكون فيها [3] القياس . ولا ينبغي أن في القياس الواحد [4] ليس كل النتائج بشكل واحد تكون ، ولكن هذه النتيجة بشكل ، وهذه بآخر ، فهو بيِّن أن حل /٥/ المقاييس كذلك .

---

(١) فوقها : المتبين .

(٢) فوقها : لا يمكن .

(٣) فوقها : منها .

(٤) ت: مثل أن من مقدمتين كليتين نتبين نتيجة كلية في الشكل الأول وجزئية في الثالث إن كانتا موجبتين ، وفي الأول والثاني سالبة كلية إن كانت إحداهما سالبة ، وجزئية في الثالث .

- ٤٢ -

< حل الأقيسة المركبة >

ولأنه [١] + ليس كل مسئلة هي مرتبة في كل شكل ، لكن في واحد واحد ، فبيّن من النتيجة في أي شكل ينبغي أن يطلب [١]+ .

- ٤٣ -

< رد الحدود >

/١٠/ وكل ما كان مناقضاً لاسم واحد من التي في الحد ، فإنه ينبغي أن يوضع ذلك الاسم الذي نقض من الحد ولا الحد كله ، فإنه يعرض أن لا يضطرب لطول القول مثل أنه إن يتبين أن الماء ليس مشروباً ، فإنه ينبغي أن تصير /١٥/ الحدود : المشروب ، وماء البحر ، والماء .

- ٤٤ -

< حل البرهان بالرفع إلى المحال وبقية الأقيسة الشرطية >

وأيضاً ليس ينبغي أن نتعاطى حل المقاييس الشرطية ، لأنه ليس يمكن أن يحل من ذلك المكان الموضوع ، لأنها ليس يتبين ما بينه بقياس ، ولكن على تواطؤ يُقِرُّ بهـا كلها ، مثل أنه إن وضع أحـد أنه إن كانت قوّة واحدة /٢٠/ ما ليست للأضداد ولا علم واحد للأضداد ، ثم بعد ذلك تبين أن ليس [٢] قوّة للأضداد [٣] مثل الصحيح والمريض ، وإلا

(١) ت : هذا الفصل المعلم على أوّله وآخره هكذا + لم يوجد في العربي ووجد في السرياني فنقل .

(٢) ت : في السرياني : ليس كل قوّة .

(٣) فوقها : الأضداد .

فقد كان سيكون الشيء الواحد صحيحاً مريضاً . فأن لا تكون للأضداد كلها قوةٌ واحدة ، فإن ذلك قد تبين قياساً . وأما ألا يكون للأضداد كلها علمٌ واحدٌ فإنه لم يتبين قياساً ، /٢٥/ وإن كان ينبغي أن نُقِرَّ به ضرورةً ، ولكن ليس قياساً ، بل عن شريطة . فهذا القول ليس يمكن أن يحل . وأما أن ليس للأضداد قوّة واحدة فيحل ، لأنه قد كان لذلك قياس . وأما القول الآخر فشريطة [١] .

وكذلك القول الذي يرفع إلى المحال ، لأنه ليس يمكن أن يحل كذلك ، /٣٠/ ولكن القياس الذي ينتج المحال يمكن أن يحل لأنه قياساً يتبين . وأما الجزء الآخر منه ، فلا ، لأنه عن شريطة يتبين . وينفصل القول الذي يرفع إلى المحال من المقاييس الشرطية التي ذكرناها من قِبَلِ أن في تيك المقاييس [١٠٤ أ] ينبغي أن يواطأ المكلم ويُقِرّ إن كان يراد منه الإقرار ، مثل أنه إن تبين للأضداد قوةٌ واحدة فإنه يكون للأضداد علم واحد . وأما /٣٥/ في المقاييس التي تُرفَع إلى المحال فإنه بلا تواطؤ ولا تقرير يقرون [٢] النتيجة من جهة أن الكذب يكون بيّناً ، مثل ما إذا صُيِّر مقدارٌ مشترك للضلع والقطر يعرض أن تكون الأعداد الفرد مساوية للزوج .

وقياسات أخر كثيرة تتبين عن شريطة ، وقد ينبغي أن تُتفقد وتُتعلم تعلماً يقيناً . وأما ما فصول هذه المقاييس الشرطية وعلى كم جهة تكون ، [٤٠/ /٥٠ ف] فسنتكلم فيما نستأنف . وأما الآن ، فليكن هذا بَيناً أنه ليس يكون أن تحل هذه المقاييس إلى الأشكال . وقد قلنا لأي علة .

---

(١) فوقها : توضع .
(٢) فوقها : تقر .

< رد الأقيسة من شكل إلى آخر >

/٥/فكل ما كان من المطلوبات يتبين في أشكال كثيرة فإنه إن كان قيس في واحد من الأشكال ، < فـ > قد تكون أن يحل إلى شكل آخر : مثل القياس السالب الكلي في الشكل الأوّل قد يحل إلى الشكل الثاني ، والذي في الشكل الثاني قد يحل إلى الأوّل ؛ وليس ذلك أبداً ، ولكن أحياناً ؛ /١٠/ وسنبين ذلك فيما نستأنف . — لأنه إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ وبَ موجودة في كل حَ ، فإن اَ غير موجودة في شيء من حَ ويكون على هذه الجهة الشكلُ الأوّل . فإن رجعت المقدّمة السالبة يكون الشكلُ الأوسط ، لأن بَ غير موجودة في شيء من اَ وموجودة في كل حَ . — وكذلك يعرض وإن كان القياس جزئياً مثل ما إذا كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ وب في بعض حَ ، لأنه إذا رجعت المقدّمة السالبة يكون الشكل الأوسط .

وأما المقاييس الكلية التي في الشكل الثاني فإنها تنحل إلى الشكل الأوّل . /١٥/ وأما الجزئية فواحد منها فقط ينحل إلى الأوّل . وبيان ذلك أن تكون اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَ ، فإذا رجعت المقدّمة السالبة /٢٠/ يكون الشكل الأوّل ، لأن بَ تكون غير موجودة في شيء من اَ و اَ موجودة في كل حَ [١٠٤ ب] . فإن كانت الموجبة عند بَ والسالبة عند حَ فينبغي أن يصير الحدّ الأوّل حَ لأنها غير موجودة في شيء من اَ و اَ موجودة في كل بَ ، فإذن حَ غير موجودة في شيء من بَ . فإذن بَ ليست موجودة في شيء من حَ لأن السالبة ترجع .

فإن كان القياس جزئياً وكانت السالبة عند الطرف الأكبر ، فإنه ينحل /٢٥/ إلى الشكل الأوّل مثل ما إذا كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَ ، لأن السالبة إذا رجعت يكون الشكل الأوّل لأن بَ

تكون غير موجودة في شيء من اَ و اَ موجودة في بعض حَ . — وأما إذا كانت الموجبة عند الطرف الأكبر ، فإن القياس لا ينحل إلى الشكل الأوّل : مثل ما إذا كانت اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في كل حَ لأن مقدّمة /٣٠/ اَ بَ ليس ترجع ، وإن رجعت ليس يكون برجوعها قياس .

وأما مقاييس الشكل الثالث فليس تنحل كلها إلى الشكل الأوّل . وأما مقاييس الشكل الأوّل فكلها تنحل إلى الشكل الثالث .

وبيان ذلك أن تكون اَ موجودة في كل بَ ، وبَ في بعض حَ لأن /٣٥/ الجزئية الموجبة ترجع : تكون حَ في بعض بَ ، وكانت اَ في كلها . فإذن يكون الشكل الثالث .

وكذلك يعرض إذا كان القياس سالباً ، لأن الجزئية الموجبة ترجع ، فإذن اَ غير موجودة في شيء من ب ، و حَ موجودة في بعض بَ .

/٤٠/ وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فواحد منها فقط لا ينحل إلى [٥١ أ] الشكل الأوّل إذا لم تكن المقدّمة السالبة كلية . وأما الباقية كلها فتنحل . وبيان ذلك أن تقال اَ وبَ على كل حَ ، فإذن حَ ترجع على كل واحد /٥/ منها رجوعاً جزئياً . فإذن حَ في بعض بَ ، ويكون على هذه الجهة الشكل الأوّل . ومعنى واحد يكون إذا كانت اَ في كل حَ و حَ في بعض بَ . وإذا كانت اَ في كل حَ و بَ في بعضها لأن بَ على حَ . فإن [١٠٥ أ] كانت بَ في كل حَ واَ في بعض حَ فإن الحد الأوّل ينبغي أن توضع بَ ، لأن بَ في كل حَ، وحَ في بعض اَ . فإن ن بَ في بعض اَ . ولأن الجزئية الواجبة ترجـــع ، فإن اَ تكون في بعض بَ . وكذلك ينبغي أن نفعـــل إذا كان القياس سالباً كلياً . وبيـــان ذلك أن تكون بَ موجودة في كل حَ ، واَ غير موجودة في شيء منها ، فـ حَ تكون بالرجوع في بعض بَ ، واَ غير موجودة /١٥/ في شيء من حَ ، فإذن يكون الحد الأوسط حَ . وكذلك أيضاً إذا كانت المقدّمة السالبة كلية والموجبة جزئية لأن اَ تكون غير موجودة في شيء من حَ و حَ بالرجوع

تكون في بعض بَ . فإن أخذت المقدّمة السالبة جزئية فليس ينحل القياس إلى الشكل الأوّل ، مثل ما إذا كانت بَ موجودة في كل حَ/٢٠/ واَ غير موجودة في بعضها ، لأنه إذا ارتجعت مقدّمة بَ حَ تصير كلتا[1] المقدّمتين جزئيتين .

وهو بيّن أنه في حل الأشكال بعضها إلى بعض المقدّمةُ الصغرى ينبغي أن تعكس في كلا[1] الشكلين ، لأن بعكس هذه كانت تكون النُّقْلة . /٢٥/)

وأما المقاييس التي في الشكل الثاني فالواحد منها ينحل إلى الشكل الثالث ، وأما الآخر فلا ينحل ، لأنه إذا كانت المقدّمة السالبة كلية تنحل . — لأنه إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَ فإن كلا بَ حَ يرجعان على اَ . فإذن تكون بَ غير موجودة في شيء من اَ ، /٣٠/ وحَ في بعض اَ ، فإذن الحد الأوسط اَ . — فإذا كانت اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في كل حَ ، فإن القياس لا ينحل ، لأنه ولا واحدة من المقدّمتين تكون كلية بالرجوع .

وأما المقاييس التي في الشكل الثالث فتنحل إلى الشكل [١٠٥ ب] الثاني إذا كانت المقدّمة السالبة كلية مثل ما إذا كانت ا غير موجودة في شيء /٢٥/ من حَ وبَ في كل حَ أو في بعض حَ ، لأن حَ بالرجوع تكون غير موجودة في شيء من اَ وموجودة في بعض بَ . فإن كانت المقدّمة السالبة جزئية ، فإن القياس لا ينحلّ ، لأن السالبة الجزئية ليس تنعكس .

وهو بيّن أن مقاييسَ واحدةً بأعيانها في هذه الأشكال ليس لها

---

(١) ص : كلّي .
(٢) ص : كلي .

انحلال /٤٠/ ولا التي في الشكل كانت تنحل ، وسائر المقاييس كلها تنحل إلى الشكل الأوّل . فأما هذه فإنها تتبين برفع الكلام إلى المحال . [٥١ ب].

وهو بَيِّن مما قد قيل كيف ينبغي أن تحل المقاييس وأن الأشكال ينحل بعضها إلى بعض .

- ٤٦ -
< الحدود المحدودة وغير المحدودة في الأقيسة >

/٥/ وقد يَغفلُ اختلافاً [١] — في أن يقاس على الشيء بإيجاب أو بسلب — المتوهِّمُ بأن القول : « ليس هو هذا » والقول : « هو لا هذا » — يدل على معنى واحد أو على معنى مختلف ، مثل القول : « ليس هو أبيض » ، « وهو لا أبيض » ، لأن هذين القولين ليس يدلان على معنى واحد وليس سالبَ : هو أبيض ، القولُ : هو لا أبيض ، ولكن : ليس هو أبيض . وقياس ذلك هو أن نسبة ـ « يمكن أن يمشي » إلى « يمكن ألا يمشي » ، /١٠/ كنسبة « هو أبيض » إلى « هو لا أبيض » ، وكنسبة « يعلم خيراً » إلى « يعلم لا خيراً » ومعنى القول إنه « يعلم الخير » « وهو عالم بالخير » واحد — وكذلك « يقدر أن يمشي » و « هو قادر أن يمشي » . فإذن ، ومعنى الأقوال المناقضة لهذه واحد : « ليس يقدر أن يمشي » ، « وليس هو قادراً أن /١٥/ يمشي » . فإن كان القول أن « ليس هو قادراً أن يمشي » يدل على ما يدل عليه « هو قادر أن لا يمشي » ، فإنه يجب أن يتفقا معاً في شيء واحد ، لأن الإنسان الواحد يمكنه أن يمشي وألا يمشي .

---

(١) ص : اختلاف . — والمعنى أن المتوهم يغفل هذا الاختلاف بين هذين القولين : « ليس هو هذا » و « هو لا — هذا » .

وأيضاً : « هو عالم بالخير » و « عالم لا بالخير » . فأما الموجبة والسالبة المتناقضتان فليس يمكن أن يتفقا في شيء واحد معاً . فكما أن القول : « ليس يعلم خيراً » « ويعلم لا خير » ليس هو شيئاً واحداً ، كذلك ليس هو شيئاً واحداً القول : « ليس هو خيراً » و « هو (١٠٦ أ) لا خير »، لأن الأشياء التي في نسبة واحدة فإن كان بعضها /٢٠/ مختلفاً فبعضها مختلف. وكذلك ليس القول : « هو لا مساوٍ » و « ليس هو مساوياً » شيئاً واحداً [١] ، لأن القول : « هو لا مساوٍ » ، يقع على شيء ما /٢٥/ موضوع وهو : غير مساو . فأما القول : « ليس هو مساوياً » فليس له شيء موضوع . ولذلك ليس كل شيء : إما أن [٢] يكون مساوياً أو لا يكون مساوياً . والقول أيضاً إن « هذا هو عود ليس بأبيض » و « ليس هو عوداً [٣] أبيض » ليس يتفق معاً في شيء واحد ، لأنه إن كان عوداً ليس بأبيض فهو عود ، /٣٠/ وإن كان ليس هو عوداً أبيض فليس هو بالضرورة عوداً [٣] . فإذن هو بَيِّن أن ليس سالب القول « هو خير » القول « هو لا خير » . فإذ كان كل واحد من الأشياء إما أن تصدُق عليه الموجبة أو السالبة ، ولم تكن هذه سالبة ، /٣٥/ فبين أنها موجبة ، ولكل موجبة سالبة ، فإذن سالبة هذه : « ليس هو لا خيراً » ؛ ولبعضها إلى بعض نسبة على ترتيب .

وبيان ذلك أن تكون علاقة « هو خير » : اَ ، و « ليس هو خيراً » [٤] : بَ ، و « هو لا خير » : حَ ؛ ولتكن حَ تحت بَ . وأما علامة « ليس هو خير » فـ دَ ، ولتكن د تحت اَ . فكل شيء إما أن توجد فيه اَ وإما

(١) ص : شيء واحد .

(٢) تحتها : فاما .

(٣) ص : عود .

(٤) ص : خير .

/٤٠/ بَ . ولكن ليس يتفقان في شيء واحد معاً . وإما حَ وإما ءَ وليس [٥٢ أ] يجتمعان معاً في شيء واحد،والذي يوجد فيه حَ بالضرورة يوجد في كله بَ ؛ لأنه إن كان حقاً أن يقال إن هذا لا أبيض ، فحق أن يقال : إن هذا ليس هو أبيض ،لأنه محال أن يكون الشيء الواحد أبيض وأن يكون لا أبيض ، /٥/ أو أن يكون عوداً أبيض أو عوداً ليس بأبيض . فإذن إن لم تكن الموجبة فالسالبة . وليس أبداً حَ في بَ ، لأن ما لم يكن عوداً ألبتةَ ، فليس هو عوداً ليس بأبيض [1] . وبالعكس الذي يوجد فيه اَ في كله يوجد ءَ [١٠٦ ب] ، لأنه إما أن يكون فيه حَ أو ءَ ، فلأنه لا يمكن معاً أن يكون أبيض وأن يكون لا أبيض فإن ءَ تكون فيما فيه اَ موجودة، لأنه صدْقٌ أن يقال على /١٠/ ما هو أبيض أنه ليس غير أبيض . وأما اَ فيقال ليس على كل ءَ لأن اَ ليس هي صدقاً أن تقال على ما ليس هو عوداً ألبتةَ إنه عود أبيض . فإذن دَ صدق . وأما اَ فليس صدقاً عليه أنه عود أبيض . فهو بيّنٌ أنه ليس يجتمع اَ و حَ في شيء واحد . وأما بَ و ء فقد يجتمعان في شيء واحد .

/١٥/ وكذلك نسبة المقدّمات العدمية إلى المقدّمات المبسوطة بهذا الترتيب . فلتكن اَ : هو مساوٍ ، و حَ : ليس هو مساوياً [2] و حَ : هو لا مساوٍ ، وءَ : ليس هو لا مساوياً .

وكذلك يعرض في الأشياء الكثيرة إذا كان المحمول موجوداً في بعضها وغير موجود في البعض ، فإن السالبة [3] تصدق أن أشياء ليس كلها أبيض أو ليس كل واحد منها أبيض. وأما أن كل واحد منها لا أبيض أو كلها

---

(١) فوقها بالأحمر : لا أبيض .

(٢) ص : مساو .

(٣) بالأحمر في الهامش : « الجزئية ، وليس هو في السرياني » .

/٢٠/ لا أبيض فكذب [١] . وكذلك ليس سالبة : كل حي أبيض هي : كل حي لا أبيض ، لأن كليهما كذب ، ولكن ليس كل حي أبيض ، فلأن القول « هو لا أبيض » يدل على غير ما يدل عليه « ليس هو أبيض » ، وكأن /٢٥/ القول الواحد هو موجبة والآخر سالبة . فإنه بيِّن أنه ليس نَحْوُ برهانها [٢] واحداً ، مثل أنه إن يوجد حيوان ليس بأبيض ، أو يمكن ألا يكون أبيض ، فحق أن يقال إنه أبيض أو إنه لا أبيض هو نحوٌ واحد بعينه وهو نحو /٣٠/ الإيجاب . وذلك أن كلا القولين يبينان بالشكل الأوّل . فإن القول بأنه حق هو ترتب على مثل ترتب الموجود ، وذلك أن سالبة الإيجاب القائل إنه صدق أن يقال إنه أبيض ، ليست القائلة صدق أن يقال إنه لا أبيض ، لكن القائل إنه ليس صدقاً أن يقال إنه أبيض. فإن كان صدقاً أن يقال : /٣٥/ [١٠٧ أ] إن كل [٣] إنسان هو موسيقوس أو لا موسيقوس ، فينبغي أن يؤخذ كل حي هو [٤] موسيقوس أو لا موسيقوس فإنه يتبرهن [٥] . وأما أن ليس واحد من الناس موسيقوس ، فإن ذلك يبرهن [٦] سلباً على الثلاثة الضروب التي ذكرنا .

/٤٠/ وفي الجملة ، إذا كانت ا ب هكذا حتى إنه لا يمكن أن يكون معاً [٥٢ ب] في شيء واحد وكل واحدة من الأشياء ، فإنه لا يخلو من أحدهما بالضرورة ، وكانت أيضاً حـ د على هذه الجهة ، وكانت ا لاحقة لـ حـ وغير راجعة عليها ، فإن د تكون لاحقة لـ ب غير راجعة

---

(١) فوقها : كذب .
(٢) يمكن أن تقرأ : ليس تجويزها بها واحداً .
(٣) فوقها : ما هو .
(٤) فوقها بالأمر : إن ما هو حيوان .
(٥) فوقها : يتبين بياناً . وبالأحمر في الهامش : افهم من خارج بإيجاب .
(٦) فوقها : يتبرهن .

عليها ، ويمكن أن تجتمع اَ دَ في شيء واحد، وأما بَ حَ < فلا يجتمعان>[٢] في شيء واحد . — فليبيّن أوّلاً أن دَ /٥/ لاحقة لـ بَ ، فلأن كل واحد < من حَ و دَ [٢]> بالضرورة ليس يخلو منه إحدى حَ دَ والذي فيه يوجد بَ لا يكون فيه حَ موجودة من جهة أن اَ تنحصر في حَ و اَ بَ < لا يمكن [١]> أن يجتمعا في شيء واحد معاً ، فإنه بين أن دَ لاحقة لـ بَ — . وأيضاً لأن حَ غير راجعة على اَ وكل واحد /١٠/ من الأشياء إما أن يوجد فيه حَ أو دَ ، فإن اَ دَ يمكن أن يكونا في شيء واحد — . وأما بَ حَ فمحال أن يجتمعا في شيء واحد معاً بل إن اَ منحصرة في حَ ، وإذن يعرض من ذلك محال . فهو اذن بَيِّن أن بَ غير راجعة على دَ لأنه يمكن أن تجتمع دَ اَ معاً في شيء واحد .

فقد يعرض أحياناً أن يُختدَع في هذا التّرتيب من أجل أنه /١٥/ لا يوجد المتناقضان على الصواب الذي ليس يخلو [٢] من أحدهما واحد من الأشياء ؛ مثل أنه إن كان المحال أن تجتمع اَ بَ في شيء واحد [٣] ، والذي يوجد فيه إحداهما فبالضرورة لا توجد فيه الأخرى. وكذلك أيضاً حَ دَ والذي يوجد فيه حَ ففي كله يوجد اَ لأنه يعرض [١٠٧ ب] بالضرورة أن تكون بَ موجودة في الذي توجد فيه دَ ، وذلك كذب . وبيان ذلك أن توجد زَ سالبة اَ بَ وبَ سالبة حَ دَ . فكل شيء بالضرورة إما أن يوجد فيه اَ أو دَ ، لأنه إما أن توجد فيه الموجبة وإما السالبة . وأيضاً في كل شيء /٢٠/ إما أن توجد حَ وإما أن توجد حَ وإما أن توجد بَ ، لأنهما موجبة وسالبة وكان موضوعاً أن اَ موجودة في كل ما يوجد

---

(١) خرم في الأصل .

(٢) ص : يخلوا .

(٣) ورد قوله : من الأشياء ... يجتمع — مكرر في الأصل وضرب فوقه بنقط حمراء .

فيه حـَ . فإذن الذي يوجد فيه ءَ في كله يوجد بَ . وأيضاً لأن كل واحد من الأشياء بالضرورة ليس يخلو من إحدى زَ بَ ، وكذلك ولا من إحدى بَ ءَ وكانت بَ لاحقة لـ ءَ فإن بَ /٢٥/ لاحقة لـ ءَ ، لأن ذلك هو عندنا معلوم . فإذن إن كانت < اَ لاحقة لـ حـَ [1] > فإن بَ لاحقة لـ ءَ . – وذلك كذب ، لأنه بخلاف ذلك < قلنا إن هناك قلباً في[1] > تناسبها هكذا . لأنه ليس بالضرورة كل شيء إما أن يوجد فيه اَ أو <ءَ ، ولا [1] > أيضاً بَ أو ءَ لأن ءَ ليس هي سالبة اَ ، لأن سالبة /٣٠/ « الخير » هي : « ليس خيراً » وليس هي « لا خير » ولا « لا – خير » ؛ وسالبة الشر هي « ليس شراً [2] » وليس هي « لا شر » ، ولا « لا – شر » . وكذلك يعرض في حـَ ء لأن السوالب المأخوذة اثنتان [3] .

تمت المقالة الأولى من أنالوطيقا الأولى نقلت من نسخة بخط الحسن ابن سوار ، نقلها من نسخة يحيى بن عدي بخطه هذا سنة تسعة وأربعمائة [4] ...

قوبل به نسخة كتبت أيضاً من خط يحيى بن عدي ، وقوبل بها عليها وقرئت بحضرته فكان موافقاً لها [5] .

---

(١) خرم في الأصل .

(٢) ص : شر .

(٣) ص : اثنتين .

(٤) هذه العبارة : نقلت ... وأربعمائة ... يظهر أنها بخط مختلف .

(٥) بخط آخر غير السابق .


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

[١٠٨ أ]　　　بسم الله الرحمن الرحيم

/٣٥/ المقالة الثانية من أنالوطيقا الأولى

<خصائص القياس . — النتائج الكاذبة . — أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس> .

— ١ —

< تعدد النتائج في الأقيسة >

قد بيّنا في كم شكل ، وبأي مقدّمات ، وكم ، ومتى ، وكيف يكون كل قياس ؛ وأيضاً ما الأشياء التي ينبغي أن ننظر فيها في إثبات الشيء ونقضه ، /٤٠/ وكيف ينبغي أن نبحث عن الشيء المطلوب في أي صناعة وأيضاً بأي سبيل نأخذ أوائل الأشياء . فلأن المقاييس منها كلية ومنها جزئية ، فإن الكلية أبداً [٥٣أ] تجمع أشياء كثيرة ، وأما الجزئية فالموجبة منها تجمع أشياء كثيرة ، وأما السالبة فإنها تجمع النتيجة فقط ، لأن المقدّمات الأخر تنعكس . وأما السالبة فليس /٥/ تنعكس ، والنتيجة هي شيء مقول على شيء . فالمقاييس الأخر إذن تجمع أشياء كثيرة ، مثل أنه إن تبين أن اَ مقولة على كل بَ أو على بعضها ، فإن بَ /١٠/ بالضرورة

تكون مقولة على بعض اَ ، وإن لم تكن اَ مقولة على شيء من بَ فإن بَ لا تكون مقولة على شيء من اَ ، وذلك بخلاف ما تقدّم . فإن لم تكن اَ في بعض بَ ، فليس بالضرورة بَ غير موجودة في بعض اَ ، لأنه قد يمكن أن تكون في كلها /١٥/ .

فهذه علة عامية لكل المقاييس الكلية والجزئية . وقد يمكن أن نتكلم في المقاييس الكلية على ضرب آخر : أن قياساً واحداً يكون في الحدود الموضوعة للحد الأوسط وللنتيجة ، مثل أنه إن كانت اَ حَ نتيجة بتوسط بَ ، فإن كل ما هو موضوع لـ بَ أو لـ حَ فبالاضطرار على كله يقال /٢٠ أ /، لأنه إن كانت بَ مقولة على دَ ، و اَ مقولة على كل بَ ، فإن اَ تكون مقولة على كل دَ . وأيضاً [١٠٨ ب] إن كانت حَ مقولة على كل هَ و اَ مقولة على كل حَ ، فإن اَ مقولة على كل هَ . وكذلك يعرض إذا كان القياس /٢٥/ سالباً . — وأما في الشكل الثاني فإن القياس إنما يكون فيما هو موضوع النتيجة فقط ، مثل أنه إن لم تكن اَ مقولة على شيء من بَ ومقولة على كل حَ فإن النتيجة أن بَ ليست مقولة على شيء من حَ . فإن كانت دَ موضوعة لـ حَ فإنه يتبين أن بَ ليست مقولة على شيء من دَ . وأما أن بَ ليست مقولة على ما هو موضوع لـ اَ ، فإنه ليس يتبين بقياس . وإن كانت بَ ليست /٣٠/ مقولة على هَ ، إذ كانت هَ موضوعة لـ اَ : ولكن أن بَ ليست مقولة على شيء من حَ قد يبيّن بقياس . وأما أن لا تكون اَ مقولة على بَ فإن ذلك أُخذ بلا برهان . فإذن ليس من أجل القياس يعرض ألا تكون بَ مقولة على هَ .

فأما في المقاييس الجزئية فإنه لا يعرض مما هو موضوع النتيجة شيء باضطرار ، لأنه لا يكون قياس إذا أخذت هذه المقدّمة جزئية . وأما إن /٣٥/ كان موضوعاً للأوسط فيكون قياس ، غير أنه ليس يكون من أجل

القياس مثل أنه إن كانت ا مقولة على كل بـ < و[1] > مقولة على بعض حـ فإن ما كان موضوعاً لـ حـ ليس عليه قياس ؛ وما كان موضوعاً لـ بـ يكون عليه قياس ، ولكن ليس من أجل القياس المتقدّم . وكذلك يعرض في سائر الأشكال ، لأن كل ما كان موضوعاً للنتيجة ليس يكون عليه قياس ؛ /٤٠/ وأما الآخر فيكون عليه قياس ، غير أنه ليس من أجل القياسات . وفي القياسات الكلية كان يتبين ما كان موضوعاً للحد الأوسط من مقدّمة /٥٣ ب/ غير مبرهنة . فإذن إما ألا يكون ثمّت قياس ، وإما ثمّ وها هنا .

– ٢ –

< الإنتاج كذباً من مقدمات صادقة ، والإنتاج بالصدق من مقدمات كاذبة – في الشكل الأول >

وقد تكون المقدّمتان اللتان منهما يكون القياس أحياناً جميعاً صدقاً ، /٥/ وأحياناً جميعاً كذباً ، وأحياناً الواحدة صدقاً والأخرى كذباً ؛ وأما النتيجة فتكون بالاضطرار : إما صدقاً وإما كذباً . /١٠/

أما من مقدّمات صادقة فليس يكون أن يجتمع كذب . وأما من مقدّمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق ، غير أنه ليس لعلة المقدّمات ، لأنه لا تكون القياسات لعلة المقدّمات إذا كانت كذباً . وسنقول فيما نستأنف لأي علة يعرض ذلك . [١٠٩ ا] وهو بيّن من ها هنا أنه لا يمكن أن يجتمع كذب من مقدّمات صادقة ، لأنه إن كان موضوعاً أنه إذا كانت ا موجودة فبالاضطرار تكون بـ موجودة ، فإنه إذا لم تكن بـ موجودة ، فبالاضطرار أن تكون ا غير موجودة ، وأنه إن كانت ا صدقاً فمن

---

(١) خرم في الأصل .

الاضطرار أن تكون بَ صدقاً ، وألا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير /١٥/ موجود معاً ، وذلك محال . ولا ينبغي أن نفهم أن اَ حدٌ واحد يعرض منه شيء باضطرار ، لأنه لا يمكن ذلك ، لأن الشيء الذي يعرض باضطرار هو النتيجة . وأقل ما تجب عنه النتيجة ثلاثة حدود ومقدّمتان ، لأنه إن كان حقاً أن تكون اَ مقولة على كل بَ ، وبَ مقولة على كل حَ ، فبالضرورة /٢٠/ تكون اَ مقولة على كل حَ ، وكان ذلك غير ممكن أن يكون كذباً ، وإلا يعرض أن يكون الشيء الواحد موجوداً وغير موجود معاً ، لأن اَ كما وُضِعَتْ هي مقدّمتان متصلتان — . وكذلك يعرض في القياسات السالبة ، لأنه لا يكون /٢٥/ أن يتبين كذبٌ من مقدّمات صادقة .

وأما من مقدّمات كاذبة فقد يكون أن يجتمع صدق إذا كانت جميعاً كذباً أو الواحدة . إلا أنه ليس أيما اتفق منها ، ولكن الثانية إن هي أخذت كلها كذباً . فإن لم تؤخذ المقدّمة كلها كذباً ، فقد يجوز أن تكون النتيجة صدقاً ، /٣٠/ على أن يكون الكذب في أيما اتفق من المقدّمتين . وبيان ذلك أن تكون اَ مقولة على كل حَ وغير مقولة على شيء من بَ ، وبَ غير مقولة على حَ لأن ذلك قد يمكن مثل أن الحي غير مقول على كل شيء من الحجارة ، والحجر غير مقول على واحد من الناس . فإن أخذت اَ مقولة على كل بَ وبَ مقولة على كل حـ ، فإن اَ تكون مقولة على كل حَ . فإذن قد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت كلتا [١] المقدّمتين كذباً ، لأن كل إنسان حي . وكذلك يعرض في القياسات /٣٥/ السالبة ، لأنه قد يجوز أن تكون اَ غير مقولة على شيء من حَ ، وبَ غير مقولة على شيء من حـ ، واَ مقولة على كل بَ ، مثل أنه إن أُخِذَتْ حدود وصُيِّر الإنسان الحدّ الأوسط ، فإن الحي غير مقول على شيء من الحجارة ، والإنسان غير مقول على شيء من الحجارة ، والحي مقول على كل إنسان . /٤٠/

---

(١) ص : كلتي .

فإذن إن أخذنا ما هو مقول على كل شيء إنه غير مقول على شيء منه ، وما هو غير مقول عليه إنه مقول على كله ، فإنه يكون من هاتين المقدّمتين — [٥٤أ] وهي كذبٌ — نتيجةٌ صادقة .

وكذلك يتبين [و] إن أخذ كل واحدة من المقدّمتين بعضها كذب [١٠٩ ب] . فإن كانت الواحدة كذباً واتفق أنها المقدّمة الأولى وكانت كلها كذباً كمقدّمة اَ بَ ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً . وأما إن كانت مقدّمة حَ كلها كذباً فإن النتيجة تكون صدقاً ، وأعني بكلها كذباً المقدّمةَ التي يوجد الصدق /٥/ في ضدّها ، مثل أنه إن كان الحيوان غير موجود في شيء من الموضوع ، فيؤخذ موجوداً في كله . وإن كان موجوداً في كله يؤخذ غير موجود في شيء منه .

وبيان ذلك أن تكون اَ غير موجودة في شيء من بَ ، وبَ موجودة في كل حَ . فإن نحن أخذنا مقدّمة بَ حَ صدقاً ومقدّمة اَ بَ كلها كذباً بأن تؤخذ اَ مقولة على كل حَ فمحال أن تكون النتيجة صدقاً ، لأن اَ كانت /١٠/ غير موجودة في ح ، إذ كان ما يوجد فيه بَ لا يوجد في شيء منه اَ ، وبَ موجودة في كل حَ . — وكذلك لا تكون النتيجـــة صدقاً إذا كانت اَ موجودة في كل ب ، وبَ في كل حَ وأخذت مقدّمة بَ حَ صدقاً ومقدّمة اَ بَ كذباً كلها بأن تؤخذ اَ غير مقولة على شيء من بَ ، لأن اَ تكون غير موجودة في حَ إذ كان ما توجد فيه بَ ففي كله يوجد اَ ، وبَ موجودة /١٥/ في كل حَ . فهو إذن بيّن أنه إذا أخذت المقدّمة الأولى كلها كذباً : موجبة كانت أو سالبة ، وكانت الأخرى صدقاً ، فإن النتيجة لا تكون صدقاً .

فإن لم تؤخذ كلها كذبا فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه إن كانت اَ موجودة /٢٠/ في كل حَ وفي بعض بَ ، وبَ في كل حَ ، مثل أن الحي موجود في كل قُقْنُس ، وموجود في بعض الأبيض وأما الأبيض ففي

كل قُقْنُس ، فإنه إن أخذت اَ موجودة في كل بَ ، و بَ موجودة في كل حـَ تكون اَ موجودة في كل حـَ حقاً ، لأن كل قُقْنُس حي . وكذلك يعرض [و] إن كانت مقدّمة اَ بَ سالبة، لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة في بعض بَ /٢٥/ وغير موجودة في شيء من حـَ وتكون بَ موجودة في كل حـَ : مثل أن الحي موجود في بعض الأبيض وغير موجود في شيء من الثلج ، والأبيض في كل ثلج . فإن أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ في كل حـَ ، فإن اَ تكون غير موجودة في شيء من حـَ .

فإن أخذت مقدّمة اَ بَ صدقاً ، ومقدّمة بَ حـَ كلها كذباً ، فإن /٣٠/ النتيجة تكون صدقا إذا كانت مقدّمة بَ حـَ كلها كذبا . وكذلك يعرض إذا كانت مقدّمة اَ بَ سالبة ، لأنه يمكن أن تكون اَ غير [١١٠ أ] موجودة /٣٥/ في شيء من بَ حـَ مثل الجنس في الأنواع التي تحت جنس آخر كالحي ، فإنه غير موجود في الموسيقى وفي الطب ، والموسيقى ليست موجودة في الطب . فإذا أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ موجودة في كل حـَ ، [٥٤ ب] فإن النتيجة تكون صدقاً .

وإن لم تكن مقدّمة بَ حـَ كلها كذباً ، بل بعضها ، فإن النتيجة أيضاً تكون صدقاً لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ موجودة في كل واحد من بَ حـَ وتكون بَ موجودة في بعض حـَ مثل الجنس في النوع والفصل ، /٥/ كالحي : فإنه موجود في كل إنسان وفي كل مشاء . وأما الإنسان فإنه موجود في بعض المَشّاء ، لا في كله . فإذن اَ إن كانت موجودة في كل بَ ، وأخذت بَ موجودة في كل حـَ ، فإن اَ تكون موجودة في كل حـَ ؛ وذلك قد كان حقاً . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة اَ بَ سالبة ، لانه /١٠/ يمكن ألا تكون اَ موجودة في شيء من بَ حـَ وتكون بَ موجودة في بعض حـَ : مثل الجنس في نوع وفصل من جنس آخر ، كالحي فإنه لا يوجد في

شيء من العقلي ولا في شيء من الفكري ، فأما العقلي فإنه موجود في بعض الفكري . فإذن إن أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وأخذت بَ موجودة /١٥/ في كل حَ ، فإن اَ تكون غير موجودة في شيء من حَ — وذلك قد كان حقاً .

وأما في القياسات الجزئية فقد يمكن — إذا كانت المقدّمة الأولى كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً — أن تكون النتيجة صدقاً . وقد يمكن أيضاً أن تكون /٢٠/ النتيجة صدقاً إذا كان بعض المقدّمة الأولى كذباً وبعض الأخرى صدقاً . وقد يعرض أيضاً ذلك إذا كانتا جميعاً كذبا ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَ : مثل الحي ، فإنه غير موجود في شيء من الثلج وموجود في بعض الأبيض ، والثلج موجود في بعض /٢٥/ الأبيض ، فإن وُضِعَ الحد الأوسط ثلجا ، والطرف الأول حيا ، وأخذت ا موجودة في كل بَ ، وبَ موجودة في بعض حَ ، فإن مقدمة اَ بَ تكون كلها كذبا ومقدمة بَ حَ صدقا ، وتكون النتيجة حقاً . وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة اَ بَ سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة في كل بَ /٣٠/ وغير موجودة في بعض حَ وتكون بَ موجودة في بعض حَ ، كالحي فــإنه موجود في كل إنسان وغير موجود في بعــض الأبيض . وأمــا الإنسان فموجود في بعض الأبيض . فإذن إن وضع الإنسان حدا أوسط وأخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وبَ في بعض حَ وكانت مقدمة اَ حَ كلها كذبا ، /٣٥/ فإن النتيجة تكون صدقا [١١٠ ب] .

وكذلك يعرض إن كانت مقدمة اَ بَ بعضها كذبا ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ في بعض بَ وفي بعض حَ وتكون بَ موجودة في بعض حَ : كالحي ، فإنه موجود في بعض الجيد وفي بعض الكبير ، /٥٥ ا/ والجيد موجود في بعض الكبير . فإذن إن أخذت اَ موجودة في كل ب ، وبَ

موجودة في بعض حـَ ، وكان بعض مقدمة اَ بَ كذباً ومقدمة بَ حـَ صدقاً ، فإن النتيجة تكون صدقاً . — وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة اَ بَ سالبة ، لأن بيان ذلك يكون بالحدود المتقدمة بعينها وبنحو ما أُخِذَت .

وأيضاً إن كانت مقدمة اَ بَ صدقاً [1] ومقدمة بَ حـَ كذباً [2] ، فإن النتيجة تكون صدقاً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ موجودة في كل بَ وموجودة /٥/ في بعض حـَ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حـَ : كالحي ، فإنه موجود في كل قُقْنُس وفي بعض الأسود ، والقُقْنُس غير موجود في شيء من الأسود ، فإذن إذا أخذت اَ موجودة في كل بَ ، وبَ في بعض حـَ ، فإن النتيجة تكون صدقاً إذا كانت مقدمة بَ جـَ كذبا . وكذلك يعرض إن كانت مقدمة /١٠/ اَ بَ سالبة . لأنه قد يمكن أن تكون اَ غير موجودة في شيء من حـَ مثل الجنس في النوع الذي من جنس آخر والعرض الذي لأنواع الجنس كالحي فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض . وأما العدد /١٥/ فغير موجود في شيء من الأبيض . فإن وُضِع العددُ حداً أوسط وأخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وبَ في بعض حـَ فإن اَ تكون غير موجودة في بعض حـَ وذلك قد كان حقاً . ومقدمة اَ بَ حق ، وبَ جـَ كذب .

وكذلك تكون النتيجة صدقاً ، وإن كانت مقدمة اَ بَ كذباً ومقدمة /٢٠/ بَ حـَ كذبا ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ موجودة في بعض بَ وفي بعض حـَ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حـَ ، مثل أنه إن كانت بَ ضد حـَ وكانتا جميعاً عـَرَضين في جنس واحد كالحي ، فإنه في بعض الأبيض /٢٥/ وفي بعض الأسود . وأما الأبيض فغير موجود في شيء من الأسود . فإذن إذا أخذت اَ موجودة في كل بَ وبَ موجودة في بعض حـَ ،

---

(١) ص : صدق .

(٢) ص : كذب .

فإن النتيجة تكون حقاً . وكذلك يعرض [و] إن أخذت مقدّمة اَ بَ سالبة . وبيان ذلك من هذه الحدود التي تقدمت وبنحو ما وُضِعَتْ .

وأيضاً إن كانت كلتا المقدمتين كذباً فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه /٣٠/ قد يمكن أن تكون ا غير موجودة في شيء من حَ مثل الجنس [١١١أ] في النوع الذي من جنس آخر وفي العَرَض الذي لأنواعه : مثل الحي ، فإنه غير موجود في شيء من العدد وموجود في بعض الأبيض والعدد غير موجود /٣٥/ في شيء من الأبيض . فإن أخذت اَ موجودة في كل بَ وبَ في بعض حَ ، فإن النتيجة تكون صدقاً والمقدمتان جميعاً كذبٌ . — وكذلك يعرض إذا كانت مقدمة اَ بَ سالبة ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَ : /٤٠/ كالحي ، فإنه موجود في كل قُقْنُس وغير موجود في بعض الأسود ، والقُقْنُس /٥٥ ب/ غير موجود في شيء من الأسود . فإذن إذا أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وبَ موجودة في بعض حَ ، فإن اَ تكون غير موجودة في بعض حَ ، فالنتيجة صدق والمقدمات كذب .

— ٣ —

< الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني فقد يمكن لا محالة أن يجتمع صدق من مقدمات كاذبة : < سواءٌ > كانت كل واحدة من المقدمتين كلها كذباً أو بعضها ، أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كلها كذباً : أيما منهما اتفق ، /٥/ أو كانت الواحدة كلها كذباً وبعض الأخرى كذباً [١] . وذلك يكون

(١) ص : كذب .

إما في القياسات الكلية وإما في الجزئية .

لأنه إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَ ، /١٠/ فإن بَ تكون غير موجودة في شيء من حَ : كالحي ، فإنه غير موجود في شيء من الحجارة وموجود في كل فرس . فإن وضعت هذه المقدمات على ضد ما هي بأن تؤخذ اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من ءَ فإن النتيجة تكون صدقاً من مقدمات كلها كذب . — وكذلك يعرض إن كانت اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من ءَ ، لأن القياس في ذلك /١٥/ واحد . وكذلك أيضاً يعرض إذا كانت الواحدة كلها كذباً والأخرى كلها صدق ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ موجودة في كل واحد من بَ حَ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَ : كالجنس في الأنواع التي ليس بعضها تحت بعض ، مثل الحي فإنه موجود في كل إنسان وفي كل فرس ، والفرس غير موجود في واحد من الناس . فإن أخذ َ الحيُّ موجوداً في الواحد ، غير /٢٠/ موجود في الآخر ، فإن المقدمة الواحدة تكون كلها كذباً والأخرى كلها صدقاً ، وتكون النتيجة كلها صدقاً : في أي ناحية صُيِّرَتْ السالبة . وكذلك يعرض إن كان بعض المقدّمة الواحدة [١١١ ب] كذباً وكل الأخرى صدقاً ، لأنه /٢٥/ قد يمكن أن تكون اَ موجودة في بعض بَ وفي كل حَ . وأما بَ فغير موجودة في شيء من حَ : كالحي ، فإنه موجود في بعض الأبيض وفي كل غُراب ، والأبيض غير موجود في واحد من الغربان . فإن أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَ ، فإن مقدمة اَ بَ يكون بعضها كذباً وكل مقدمة اَ حَ صدقاً ؛ وأما النتيجة فصدق في أي ناحية صُيِّرتْ السالبة . /٣٠/ والبرهان في ذلك بهذه الحدود التي تقدمت . وكذلك أيضاً يعرض إن كان بعض المقدمة الموجبة كذباً والسالبة صدقاً ، لأنه ليس شيء يمنع أن تكون اَ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حَ وتكون بَ غير موجودة في شيء من حَ : مثل الحي ، فإنه في بعض الأبيض وغير

موجود في شيء من /٣٥/ القير ، والأبيض غير موجود في شيء من القير .
فإذن إن أخذت اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَ فإن بعض مقدمة اَ بَ حق ، وأما النتيجة فحق . وكذلك يعرض إن كانت كل واحدة من المقدمتين بعضها كذباً ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة في بعض بَ وبعض حَ وتكون بَ غير /٤٠/ موجودة في شيء من حَ : مثل الحي ، فإنه موجود في بعض الأبيض وبعض الأسود وأما الأبيض فغير/٥٦أ/ موجود في شيء من الأسود . فإن أخذت اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَ ، فكل واحدة من المقدمتين بعضُها كذبٌ والنتيجة صدقٌ ، وكذلك يعرض وإن حُوِّلَتْ السالبةُ . وبيان ذلك من تلك الحدود .

وكذلك أيضاً يعرض في القياسات الجزئية ، لأنه ليس شيء يمنع /٥/ من أن تكون اَ موجودة في كل بَ وبعض حَ وتكون بَ غير موجودة في بعض حَ : كالحي ، فإنه موجود في كل إنسان وفي بعض الأبيض .
فإن أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَ ، فإن المقدمة الكلية تكون كلها كذباً والجزئية كلها صدقاً . وأما النتيجة /١٠/ فصدق .
وكذلك يعرض إذا صُيِّرَتْ مقدّمة اَ بَ موجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ غير موجودة في شيء من بَ وغير موجودة في بعض حَ وتكون بَ غير موجودة في بعض حَ : مثل الحي ، فإنه ليس بموجود في غير المتنفس وغير موجود في بعض الأبيض ، وغير المتنفس ليس بموجود في [١١١٢] بعض الأبيض . فإن وضعت ا موجودة في كل ب وغير موجودة في بعض /١٥/ حَ فإن مقدّمة اَ بَ الكلية كلها كذب ، ومقدّمة اَ حَ صدق ، وأما النتيجة فتكون صدقاً .

وكذلك يعرض إن وضعت الكلية صدقاً والجزئية كذباً ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون اَ غير موجودة في شيء من بَ حَ وتكون غير موجودة /٢٠/ في بعض حَ : كالحي ، فإنه ليس بموجود في واحد من الأعداد ولا في غير

المتنفس ، والعدد ليس بموجود في بعض ما هو غير متنفس . فإن وضعت اَ غير موجودة في شيء من بَ < وموجودة في بعض[1] ح > فإن النتيجة والمقدّمة الكلية تكونان صدقاً ، والمقدّمة الجزئية كذباً .

/٢٥/ وكذلك يعرض إن وُضعَتْ المقدّمةُ الكليةُ واجبةً ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ موجودة في كل واحدة من بَ حَ وتكون بَ غير موجودة في بعض حَ كالجنس في النوع والفصل : مثل الحي ، فإنه موجود في كل إنسان وكل مَشّاء ، والإنسان غير موجود في كل مَشّاء . فإذن إن اخذَتْ اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَ فإن المقدّمة الكلية تكون صدقاً /٣٠/ والجزئية كذباً . وأما النتيجة فتكون صدقاً . وهو بينٌ أنه إذا كانت المقدّمتان كذباً . فقد تكون النتيجة صدقاً ، إذ كان يمكن أن تكون ا موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَ ، وتكون بَ غير موجودة في بعض /٣٥/ حَ . لأنه إذا أخذت اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في بعض حَ ، فإن كلتا[2] المقدّمتين تكونان كذباً ، وأما النتيجة فصدق .

وكذلك يعرض اذا كانت المقدّمة الكلية موجبة والجزئية سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حَ وتكون /٤٠/ بَ غير موجودة في بعض حَ : كالحي ، فإنه غير موجود في شيء من العلم وموجود في كل إنسان ، وأما العلم فغير موجود في كل إنسان . فإن /٥٦ ب/ أخذت موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَ ، فإن كلتا المقدّمتين تكونان كذباً ، وأما النتيجة فصدق .

---

(١) تصحيح بالهامش .

(٢) ص : كلتي .

< الإنتاج صدقاً من مقدمات كاذبة ، في الشكل الثالث >

وأما في الشكل الثالث فقد تكون النتيجة صدقاً إذا كانت المقدّمتان كلتاهما كذباً ، أو بعضُها ، أو كانت الواحدة كلها صدقاً والأخرى كذبا ، /٥/ أو كان بعضُ الواحدة كلها كذباً والأخرى كلُّها صدقاً وبخلاف ذلك وكيفما أمكن أن تُغَيَّرُ المقدّماتُ ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كل واحدة من اَ بَ غير موجودة في شيء من حَ . وأما اَ فتكون موجودة في بعض بَ مثل /١٠/ الإنسان والمَشاء ، فإنهما ليسا بموجودين في واحد مما هو غير متنفس ، وأما الإنسان فموجود في بعض المَشّاء ، فإن أخذت اَ و بَ موجودتين في كل حَ ، فإن كل واحدة من المقدّمتين تكون كلها كذباً ، وأما النتيجة فصدق .

[١١٢ ب] وكذلك يعرض إذا كانت الواحدة سالبة والأخرى موجبة ، لأنه قد يمكن أن تكون بَ غير موجودة في شيء من حَ و اَ موجودة في كل /١٥/ حَ وتكون اَ غير موجودة في بعض بَ : مثل أن الأسود غير موجود في شيء من القُقْنُس ، والحي موجود في كل قُقْنُس ، فالحي غير موجود في كل شيء أسود . فإذن إن أخذت بَ موجودة في كل حَ و اَ غير موجودة في شيء من حَ فإن اَ تكون غير موجودة في بعض بَ ، والنتيجة صدق والمقدمتان جميعاً كذب .

فإن كانت كل واحدة من المقدّمتين بعضها كذب فقد تكون النتيجة صدقاً ، لأنه لا شيء يمنع أن تكون كلتا اَ و بَ موجودتين في بعض حَ وتكون اَ موجودة في بعض حَ كالأبيض والجيّد فإنهما موجودان في بعض /٢٥/ الحي ، والأبيض موجود في بعض الجيد . فإن وُضِعَتْ كلتا اَ بَ موجودتين في كل حَ فإن كلتا المقدّمتين تكونان كذبا والنتيجة صدقا .

وكذلك يعرض إن وضعت مقدّمة اَ حَ سالبة ، لأنه لا شيء يمنع أن

تكون اَ غير موجودة في بعض حـَ وتكون بَ موجودة في بعض حـَ وتكون اَ غير موجودة في كل بَ ، كالجيّد فإنه غير موجود في بعض الحي . وأما /٣٠/ الأبيض فغير موجود في كل جيد . فإذن إن أخذت اَ غير موجودة في شيء من حـَ و بَ موجودة في كل حـَ فإن كل واحدة من المقدمتين بعضها كذب والنتيجة صدق . وكذلك يعرض إن أخذت المقدّمة الواحدة كلها كذبا والأخرى كلها صدقا ، لأنه قد يمكن ان تكون كلتا اَ بَ موجودتين /٣٥/في كل حـَ وتكون اَ غير موجودة في بعض بَ ، كالحي والابيض : فإنهما موجودان في كل قُقْنُس ، والحي غير موجود في كل أبيض .

فإذْ قد أثبتت هذه الحدود فإنه إن أخذت بَ موجودة في كل حـَ و اَ غير موجودة في كلها ، فإن مقدّمة بَ حـَ تكون كلها صدقاً ومقدّمة اَ حـَ كلها كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

/٤٠/ وكذلك يعرض إن كانت مقدّمة بَ حـَ كذبا ومقدّمة اَ حـَ صدقا ، والحدود التي في ذلك هي : أسود ، وقُقْنُس ، وغير متنفس .

وكذلك أيضاً يعرض إذا أخذنا كلتا المقدّمتين موجبتين ، لأنه لا شيء /٥٧ ا/ يمنع أن تكون بَ موجودة في كل حـَ وتكون اَ موجودة في بعض بَ : كالحي ، فإنه موجود في كل قُقْنُس ، والأسود غير موجود في واحد من القُقْنُس ، والأسود موجود في بعض الحي . فإذن إن أخذت اَ و بَ /٥/ موجودتين في كل حـَ ، فإن مقدّمة بَ حـَ تكون كلها صدقا ومقدّمة اَ حـَ كلها كذبا ، وأما النتيجة فصدق .

وكذلك يعرض إن حوّلت مقدّمة اَ حـَ صدقا [١١٣ ا] ، لأن البرهان على ذلك بهذه الحدود التي تقدّمت . وكذلك قد تكون النتيجة صدقا إذا كانت المقدّمة الواحدة كلها صدقاً وبعض الأخرى كذبا ، لأنه قد يمكن /١٠/ أن تكون بَ موجودة في كل حـَ وتكون اَ موجودة في بعض حـَ .

وأما اَ فموجودة في بعض بَ : مثل ذي الرجلين ، فإنه موجود في كل إنسان ، والجيد غير موجود في كل إنسان ، والجيد موجود في بعض ذي الرجلين . فإن أخذت اَ وبَ موجودتين في كل حـَ ، فإن مقدّمة بَ حـَ تكون كلها صدقا ، وبعض مقدّمة اَ حـَ كذبا ، وأما النتيجة فصدق . /١٥/

وكذلك يعرض إن أخذت مقدّمة اَ حـَ صدقاً ومقدّمة بَ حـَ كذبا ، لأن البيان على ذلك إذا حُوِّلَتْ المقدّمات بهذه الحدود التي تقدّمت .

وكذلك يعرض إذا أخذت المقدّمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة ؛ فلأنه قد يمكن أن تكون بَ موجودة في كل حـَ واَ موجودة في بعض حـَ ، /٢٠/ فإذا كانت المقدّمات هكذا فقد تكون اَ غير موجودة في كل بَ . فإن أخذتْ بَ موجودة في كل حـَ و اَ غير موجودة في شيء من حـَ ، فإن المقدّمة السالبة يكون بعضها كذبا و يكون كل الأخرى صدقا ، وتكون أيضاً النتيجة صدقا . فلأنه قد تبين أنه اذا كانت اَ غير موجودة في شيء من حـَ و بَ موجودة في بعضها ، فإنه يمكن أن تكون اَ غير موجودة /٢٥/ في بعض بَ ، فإنه بَيِّن أنه اذا كانت مقدّمة اَ حـَ كلها صدقاً ، وبعض مقدّمة بَ حـَ كذبا ، فإن النتيجة قد تكون صدقا ، لأنه إن اخذت اَ غير موجودة في شيء من حـَ و بَ موجودة في كل حـَ ، فإن مقدّمة اَ حـَ تكون كلها صدقا وبعض مقدّمة بَ حـَ كذب .

وهو بَيِّن في القياسات الجزئية أنه لا محالة قد يجتمع من مقدّمات كاذبة /٣٠/ نتيجةٌ صادقة ، لأن البرهان على ذلك يتبين بالحدود التي استعملت في القياسات الكلية . أما في التي في القياسات الموجبة منها فتستعمل في الموجبة من الجزئية . وأما التي في السالبة ، ففي السالبة من هذه ، لأنه لا فرق في وضع الحدود إذا كان المحمول غيرَ موجود في شيء من الموضوع /٣٥/ وأُخِذ موجوداً في كله ، أو كان موجوداً في بعضه فأخذ موجودا في كله .

فهو بيّنٌ أنه إذا كانت النتيجةُ كذباً فبالضرورة يكون بعض المقدّمات كذبا أو كلها . فإذا كانت النتيجة صدقا ، فليس باضطرار أن تكون المقدّمات صدقا ، لا بعضُها ولا كلُّها ، بل قد تكون النتيجة صدقا من غير /٤٠/ أن تؤخذ في القياسات مقدّمةٌ صدقٌ ، ولكن ليس باضطرار . والعلة في ذلك [١١٣ ب] أنه إذا كان اثنان لهما هذه النسبة لبعضها إلى بعض فإنه إذا كان أحدهما موجوداً ، فبالاضطرار أن يكون الآخر . فإنه إذا لم /٥٧ ب/ يكن الآخر موجوداً ، فبالاضطرار لا يكون أحدهما موجوداً . وإذا كان موجودا، فليس باضطرار أن يكون أحدهما موجودا . وإذا وضع أن أحدهما موجود أو غير موجود ، فمحالٌ أن يكون الآخر بعينه موجودا باضطرار بوجود أحدهما وعدم وجوده ، أعني مثل ما إذا كانت اَ أبيض /٥/ فبالضرورة تكون بَ عظيما ، وإذا لم تكن اَ أبيض فبالضرورة تكون بَ عظيما ، لأنه إذا كان شيء ما أبيض وهو اَ ، فإن شيئا ما بالضرورة يكون عظيما وهو بَ . وإذا كانت بَ عظيما فإن حَ لا يكون أبيض ، فيلحق باضطرار إذا كانت اَ أبيض ألا تكون حَ أبيض . فإذا كان اثنان وكان بوجود أحدهما يوجد الآخر باضطرار ، وإذا لم يكن الآخر فبالضرورة /١٠/ لا يكون أحدهما . فإذا لم يكن بَ عظيما ، فليس يمكن أن يكون اَ أبيض ؛ فإن كان إذا لم يكن اَ أبيض يلحق باضطرار أن يكون بَ عظيما ، فإنه قد يعرض ضرورةً إذا لم تكن بَ عظيما أن تكون بَ بعينها عظيما ، وذلك مُحال : لأنه إن لم تكن بَ عظيما فإن اَ لا تكون أبيض بالضرورة ، وكان يُظَنّ أنه يجب إذا لم يكن اَ أبيض أن تكون بَ عظيما ، فإن اَ لا تكون /١٥/ أبيض بالضرورة ، وكان يظن أنه يجب إذا لم تكن اَ أبيض أن تكون بَ عظيما ؛ فإنه يعرض إذا لم تكن بَ عظيماً أن تكون بَ بعينها عظيما كما تبين بالثلاثة الحروف .

- ٥ -

< البرهان الدوري في الشكل الأول >

وأما التبيين الذي يكون بالدور من بعض على بعض فهو أن تؤخذ /٢٠/ النتيجة وإحدى المقدّمتين فتُجمع منهما المقدّمة الباقية المأخوذة في القياس الأوّل . مثل أنه إن احتيج أن يتبين أن اَ موجودة في كل حَ ، ثم تبين ذلك بـ بَ ، فإن أخذت اَ موجودة في كل حَ وحَ موجودة في كل بَ ، فإن اَ تكون موجودة في كل بَ . وأما أوّلاً فأخذت المقدّمة بالعكس /٢٥/ أن بَ موجودة في كل حَ ، فإن احتيج أن تتبين أن بَ موجودة في كل حَ فإن ذلك يتبين إذا أخذت اَ مقوله على كل حَ التي كانت نتيجة ؛ وأخذت بَ مقولة على كل اَ التي كانت أوّلا مأخوذة بالعكس أن اَ مقولة على كل بَ وليس يكون أن تَبينَ القضايا بعضُها من بعض على غير هذه الجهة . /٣٠/ لأنه إن أخذ حدٌ آخرُ وسطاً ، فإن التبيين لا يكون بالدور ، لأنه لا يوجد على هذه الجهة أشياءُ بتةً يكون كل واحد منها مستعملا في تبيين الآخر ؛ وإن أخذ من المقدّمات شيء فبالضرورة يكون المأخوذ مقدّمة واحدة ، لأنه إن أخذتا جميعاً ، رَجَعَتْ النتيجةُ الأولى ، ولكن ينبغي [١١٤ ا] أن تكون مخالفة لها . أما في الحدود التي لا تنعكس ، فإن مقدّمة القياس /٣٥/ الواحدة تكون غير متبرهنة ، لأنه لا يكون أن تبين بهذه الحدود أن الثابت الأوسط والأوسط في الأوّل . وأما في المنعكسة فقد تبين كل قضايا القياس بعضُها من بعض ، مثل ما إذا كانت حدود اَ بَ حَ منعكسة بعضُها على بعض . وبيان ذلك أن تكون قضية اَ حَ مبرهنة بتوسط بَ وأيضاً قضية اَ بَ بالنتيجة وعكس مقدّمة بَ حَ . وكذلك تتبين قضية /٤٠/ بَ حَ بالنتيجة وعكس مقدّمة اَ بَ . وينبغي أن تبين مقدّمتا حَ بَ , اَ ، /٥٧ ا/ لأن هذه فقط استعملت غير مبرهنة . فإن أخذت بَ موجودة في كل حَ وحَ في كل اَ ، يكون قياس لـ بَ إلى اَ ، وأيضاً إن أخذت حَ

موجودة في كل اَ و اَ موجودة في كل بَ ، فإن حَ بالضرورة تكون موجودة في كل بَ . ففي كلا [1] هذه القياسين أخذت مقدّمة حَ اَ غير /٥/ مبرهنة، لأن المقدّمات الأخَر مبرهنة . فإذن إن نحن برهنا هذه القضية تكون جميع القضايا مُبرهَنةً بعضُها ببعض . فإن أخذت حَ موجودة في كل بَ ، وبَ في كل اَ ، فإن كلتا [2] المقدّمتين توجد مبرهنتين ، وتكون حَ بالضرورة /١٠/ موجودة في كل اَ . فهو إذن بَيِّنٌ أن في الحدود الراجعة بعضُها على بعض فقط تكون البراهين التي تكون بالدور . فأما [3] في الأخَر فلا تكون كما قلنا أوّلا . /١٥/

ويعرض في هذه البراهين التي بالدور أن يستعمل الشيء المبرهن مقدّمةً في تبيين ما كان يُبَرْهِنُه . وأما في القياسات السالبة فهكذا تتبين القضايا /٢٠/ بعضُها من بعض . ولتكن بَ موجودة في كل حَ ، و اَ غير موجودة في شيء من بَ فالنتيجة أن اَ غير موجودة في شيء من حَ . فإن كان أيضاً ينبغي أن يتبين أن اَ غير موجودة في شيء من بَ التي كانت أوّلا /٢٥/ مقدّمة ، فلتكن اَ غير موجودة في شيء من حَ و حَ موجودة في كل بَ ، لأن على هذه الجهة تكون المقدّمة بالعكس . فإن كان ينبغي أن نبرهن أن بَ موجودة في كل حَ ، فليس ينبغي أن تعكس مقدّمة اَ بَ كمثل الآخر ، لأن القول إن : « بَ غير موجودة في شيء من اَ » و « اَ غير موجودة في شيء من بَ » — مقدّمةٌ واحدة لا فرق بينهما ، ولكن ينبغي أن يقال إن ما لا يوجد اَ في شيء منه ، بَ موجودة في كله . فلتكن اَ غير موجودة في شيء /٣٠/ من حَ التي كانت نتيجة ، ولتكن بَ موجودة في كل ما لا توجد اَ في شيء منه . فإذن بَ موجودة في كل حَ بالضرورة .

---

(١) ص : كلي .
(٢) ص : كلّي .
(٣) ت : مُصلَّح من السرياني .

فقد صار كل واحدة من القضايا الثلاث نتيجة . والبيان الذي بالدور هو أن تؤخذ النتيجة وإحدى /٣٥/ المقدّمتين بالعكس فتنتج منهما المقدّمة الباقية.

وأما في القياسات الجزئية ، فليس يكون أن تبرهن المقدّمة الكلية من المقدّمات الأخَر ، وأما الجزئية فقد تكون . فهو بَيِّن أنه لا يمكن أن تبرهن /٤٠/ الكلية ، لأن الشيء الكلي إنما يتبين من المقدّمات الكلية ، والنتيجة ليست كلية ؛ والبرهان ينبغي أن يكون من النتيجة وإحدى المقدّمتين .

/٥٨ ب/ ومن بعدُ فإنه لا يكون قياس ألبتةَ إذا أُخِذَتْ المقدّمة الصغرى منعكسة ، لأن [1] كلتا المقدّمتين تكونان جزئيتين . وأما المقدّمة الصغرى فقد تبرهن . فلتبرهن اَ أنها مقولة على بعض حَ بتوسط بَ ، فإن أخذت بَ موجودة في كل اَ وبقيت النتيجة على حالها ، فإن بَ تكون موجودة في بعض جَ ويكون الشكل الأوّل ، والحدّ الأوسط اَ . وإذا كان القياس /٥/ سالبا فليس يمكن أن تبرهن المقدّمة الكلية للعلة التي قلنا أوّلا . وأما الجزئية فتبرهن إن انعكست مقدّمة اَ بَ كمثل ما في القياسات الكلية . كقولنا : كل ما ليس يوجد اَ في بعضه ، فإن بَ توجد في بعضه ، لأنه /١٠/ لا يكون قياس على جهة أخرى ، لأن المقدّمة الصغرى سالبة .

- ٦ -
< البرهان الدوري في الشكل الثاني >

وأما الشكل الثاني فليس يكون أن تبرهن الموجبة بهذا النحو . وأما السالبة فتبرهن . أما الموجبة فإنها لا تبرهن من جهة أنه ليس كلتا [2] المقدّمتين /١٥/ موجبتين ، لأن النتيجة سالبة ، والموجبة فكانت تبرهــن ، بموجبتين .

---

(١) ص : كلّي .
(٢) ص : كلّي .

وأما السالبة فهكذا تبرهن : فلتكن اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَ ، فالنتيجة أن بَ غير موجودة في شيء من حَ ويكون الشكل الثاني /٢٠/ والحدّ الأوسط بَ .

فإن أخذت مقدّمة اَ بَ سالبة والأخرى موجبة ، يكون الشكل الأوّل ، لأن حَ موجودة في كل اَ و بَ ، غير موجودة في شيء من حَ ، فإذن بَ غير /٢٥/ موجودة في شيء من اَ ؛ فاَ غير موجودة في شيء من بَ ؛ وليس يكون قياسا من النتيجة وإحدى المقدّمتين. فإذا أخذت مقدّمة أخرى يكون قياس .

/٣٠/ فإن لم يكن القياس كلياً ، فليس تبرهن المقدمة الكلية للعلة التي قلنا أوّلا . وأما الجزئية فتبرهن إذا كانت الكلية موجبة. فلتكن اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَ ، فالنتيجة أن بَ غير موجودة [١١٥ ا] في بعض حَ . فإن أخذت بَ موجودة في كل اَ وغير موجودة في كل حَ ، فإن اَ تكون غير موجودة في بعض حَ والحدّ الأوسط بَ . فإن كانت الكلية سالبة ، فليس تتبرهن مقدّمة اَ حَ إذا انعكست مقدّمة /٣٥/ اَ بَ ، لأنه يعرض إما أن تكون كلتا [١] المقدّمتين سالبتين وإما أن تكون الواحدة سالبة . فإذن ليس يكون قياس . وكذلك يكون التبيين كما كان في القياسات الكلية ، إن قيل : إن الذي يكون بَ غير موجودة في بعضه ، فإن اَ تكون موجودة في بعضه .

- ٧ -
< البرهان الدوري في الشكل الثالث >

/٤٠/ وأما الشكل الثالث إذا كان كلتا [١] المقدّمتين كليتين ، فليس

---

(١) ص : كلتي .

يمكن أن /٥٩ ا/ نبرهن بالدور ، لأن الكلية إنما تبرهن بالمقدّمات الكلية ، والنتيجة التي في هذا الشكل أبداً هي جزئية . فإذن هو بيّنٌ في الجملة أنه لا يمكن أن تبرهن المقدّمة الكلية في هذا الشكل . — فإن كانت المقدّمة الواحدة كلية والأخرى جزئية ، أحياناً يكون برهانٌ ، وأحياناً لا يكون . فإذا كانت كلتا المقدّمتين موجبتين ، وكانت الصغرى كلية ، يكون قياسٌ . وأما إذا كانت /٥/ الكبرى كلية ، فإنه لا يكون قياسٌ . وبيان ذلك أن أن تكون اَ موجودة في كل حَ ، وبَ في بعض حَ ، والنتيجة اَ بَ ، فإن أخذت حَ موجودة في كل اَ . فقد تبين أن ا حَ موجودة في بعض بَ ، وأما أن بَ في بعض حَ فلم يتبين ، وإن كان لازما بالضرورة إذا كان حَ في بَ أن يكون بَ /١٠/ في بعض حَ . ولكن ليس هو واحداً أن يقال إن شيئاً موجود في آخر وآخر في شيء بعكس قول . ولكن ينبغي أن يزاد في القول أنه كل شيء موجود في آخر ، فإن الآخر موجود في شيء . فإذا زيد ذلك ، ليس يكون القياس من النتيجة وإحدى المقدّمتين فقط . — فإن كانت بَ موجودة /١٥/ في كل حَ ، واَ في بعض حَ ، فإن نتيجة اَ حَ تكون بيّنة إذا أخذت حَ موجودة في كل بَ و اَ في بعض بَ ، لأنه يلزم ضرورة أن تكون اَ في بعض حَ ، إذ كان الحد الأوسط بَ والحدود اَ بَ حَ . — وإذا كانت إحدى المقدّمتين موجبة والأخرى سالبة وكانت الموجبة كلية ، فالمقدّمة الأخرى تنتج . وبيان ذلك أن تكون بَ موجودة في كل حَ و اَ غير /٢٠/ موجودة في كل حَ ، فالنتيجة أن اَ غير موجودة في كل بَ فإن أخذ مع النتيجة أن حَ موجودة في كل بَ ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون كل اَ غير موجودة في بعض حَ إذا كانت بَ [١١٥ ب] واسطة . — وأما إذا كانت /٢٥/ السالبة كلية ، فإن المقدّمة الأخرى لا تنتج إلا على نحو ما قيل قبلُ إن أخذ كل ما لم يوجد في بعض هذا ، فإن الآخر موجود فيه ، مثل ما أن تكون اَ غير موجودة في شيء من حَ و بَ في بعض حَ ، والنتيجة أن اَ غير موجودة في بعض بَ . فإن أخذ أن كل ما لم تؤخذ اَ في

بعضه فحـ موجودة /٣٠/ في بعضه ، فإنه يجب أن تكون حـ موجودة في بعض بـ ، وليس يمكن على نحوٍ آخر أن تعكس المقدّمة الكلية فتبرهن الأخرى .

فقد تبين أن التبيين الذي يكون بالدور في الشكل الأوّل يكون بالشكل /٣٥/ الأوّل والثالث . فإذا كانت النتيجة موجبة ، كان التبيين بالشكل الأوّل . وإذا كانت سالبة ، كان بالشكل الثالث : لأنه يؤخذ أن ما لا يوجد في شيء منه هذا ، فالآخر في كله ، وأما في الشكل الثاني إذا كان القياس كلياً فإن البيان يكون به وبالشكل الأوّل والثالث . وأما في الشكل الثالث ، فإن البيان /٤٠/ يكون بهفي المقاييس كلها . وهو أيضاً بيِّن أن في الشكل الثاني والثالث المقاييس الّتي لا تتبين بها إما أن تكون على الدور إما أن تكون ناقصة .

- ٨ -
< انعكاس القياس في الشكل الأول >

/٥٩ ب/ وأما انعكاس القياس فهو أن نبين [١] بانعكاس نتيجة القياس : إما على أن الحد الأكبر ليس بموجود في الأوسط ، وإما أن الأوسط ليس بموجود في الأصغر . لأنه يجب ضرورة إذا عكست النتيجة وأخذ معها إحدى المقدّمتين أن تبطل الأخرى ، لأنها إن لم تبطل ، ولا النتيجة [٢] /٥/ تبطل .

وانعكاس النتيجة بالتناقض والتضاد مختلف ، لأنه ليس قياس واحد

---

(١) تحتها : بينا .
(٢) أي لا تبطل النتيجة إن لم تبطل المقدّمة الأخرى .

يكون [1] بكلا الانعكاسين ؛ وذلك يتبين فيما يتلو من القول . والمتناقضات هي : كل ولا كل ، وبعض ولا واحد ؛ والمتضادات هي : كل ولا واحد ، /١٠/ وبعض ولا بعض. فليكن بيّنا أن اَ مقولة على كل حَ بتوسط بَ، فإن أخذ أن اَ غير مقولة على شيء من حَ ومقولة على كل بَ تكون غير مقولة على شيء من حَ . فإن كانت اَ غير مقولة على شيء من حَ ، و بَ مقولة على كل حَ ، فإن اَ غير مقولة على بعض بَ وليس غير مقولة على شيء منه ، لأنه /١٥/ لا يمكن تبيين العامىّ [2] بالشكل الثالث . وفي الجملة ، ليس يكون أن تنقض المقدّمة الكبرى نقضاً عامّيا بانعكاس النتيجة ، لأنها أبداً تُنْقَض بالشكل الثالث ، وذلك أنا بيّنّا < أن > كلتا [3] المقدّمتين لا محالة تكون على الطرف الأصغر . — وكذلك يعرض في المقاييس السالبة : فليكن [4] بيّنا أن اَ غير موجودة /٢٠/ في شيء من حَ بتوسط بَ ، فإن أخذتْ اَ موجودة في كل حَ وغير موجودة في شيء من بَ ، فإن بَ [١١٦ ا] غير موجودة في شيء من حَ . وإذ كانت اَ و بَ في كل حَ ، فإن اَ في بعض بَ ، ولكن لم تكن في شيء منها .

/٢٥/ فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن المقاييس تكون متناقضة وليست بعاميّة ، لأن إحدى المقدّمتين تكون جزئية ، فإذن فالنتيجة تكون جزئية . فليكن قياسٌ موجب ، وليرتجع هكذا . فإذن إن كانت اَ غير موجودة /٣٠/ في كل حَ وموجودة في كل بَ ، فإن بَ غير موجودة في كل حَ . وإن كانت اَ غير موجودة في كل حَ ، فإن اَ غير موجودة في كل بَ . — وكذلك يعرض في القياس السالب أنه إذا كانت اَ موجودة في

---

(١) ص : بكلي .

(٢) العامى : الكلي .

(٣) ص : بنا كلتي .

(٤) ص : بين .

بعض حـَ وغير موجودة في شيء من بَ ، فإن بَ غير موجودة في بعض حـَ ، ليس ولا في شيء منها . وأيضاً إن كانت اَ في بعض حـَ و بَ في كل حـَ كما أخذت في القياس /٣٥/ الأوّل ، فإن اَ تكون في بعض بَ .

وأما في المقاييس الجزئية إذا ارتجعت النتيجة بالتناقض ، فإن[1] كلتا المقدّمتين تبطلان . وأما إذا ارتجعت بالتضاد فإنه ولا واحدة منهما تبطل ، /٦٠ أ/ لأنه ليس يعرض فيها كنحو ما يعرض في المقاييس العامية من إبطال المقدّمات بانعكاس النتيجة . فليكن مُنْتِجاً أن اَ مقولة على بعض حـَ ، فإن أخذ أن اَ غير موجودة في شيء من حـَ و بَ في بعض حـَ ، فإن اَ غير موجودة في بعض بَ . وإن كانت اَ غير موجودة في شيء من حـَ ، وموجودة في كل بَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حـَ . فإذن كلتا المقدّمتين تبطلان . فإن انعكست النتيجة بالتضاد فليس تبطل ولا واحدة من المقدّمتين ، لأنه إن كانت اَ غير موجودة في بعض حـَ وموجودة في كل بَ ، فإن بَ غير موجودة في بعض حـَ ، ولكن ليس تبطل المقدّمة /٥/ الأولى ، لأنه يمكن أن تكون بَ في بعض حـَ ، ويمكن ألا تكون ، وأما على مقدّمة اَ بَ فليس يكون قياس بتة ، لأنه إن كانت اَ غير موجودة في بعض حـَ ، و بَ موجودة في بعضها ، فإنه ولا واحدة من المقدّمات تبطل.— /١٠/ وكذلك إن كان القياس سالباً ، لأنه إن أخذت اَ موجودة في كل حـَ تبطل كلتا المقدّمتين . فإن كانت اَ موجودة في بعض حـَ ، فإنه ولا واحدة منهما تبطل . والبرهان على ذلك قد تقدّم .

— ٩ —
< انعكاس القياس في الشكل الثاني >

وأما في الشكل الثاني فإنه لا يمكن إبطال [١١٦ ب] المقدّمةالكبرى /١٥/

---

(١) ص : كلتي .

بالتضاد كيفما كان انعكاس النتيجة ، لأن النتيجة أبداً تكون في الشكل الثالث . وفي هذا الشكل لا يكون قياسٌ عاميّ . وأما إبطال الصغرى فيمكن على نحو ما تنعكس النتيجة ، أعني بذلك أنه إن كان انعكاس النتيجة بالتضاد /٢٠/ كان إبطال المقدّمة بالتضاد ، وإن كان بالتناقض كان إبطال المقدّمة بالتناقض . — وبيان ذلك أن تكون اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَ ، والنتيجة بَ ولا على شيء من حَ . فإن أخذت بَ موجودة في كل حَ وأضيف إليها مقدمة اَ بَ ، فإن اَ تكون موجودة في كل حـ ، لأن القياس يكون في الشكل الأوّل . فإن كانت بَ موجودة في كل حَ ، واَ غير موجودة في كل حَ ، فإن اَ ليست موجودة في كل بَ ، والقياس /٢٥/ في الشكل الثالث . — فإن انعكست نتيجة بَ حَ بالتناقض ، فإن المقدمات تبطل بالتناقض. وذلك أنه إن كانت بَ موجودة في بعض حَ ، واَ ليست بموجودة في شيء من حَ ، فإن اَ ليست بموجودة في بعض /٣٠/ بَ . وأيضاً إن كانت بَ موجودة في بعض حَ ، واَ في كل بَ ، فإن اَ في بعض حَ . فهو بَيِّنٌ أن المقاييس مناقضة . — وكذلك [1] يمكننا أن نبين في هذه المقدمات وإن اختلف وضعها في هذا الشكل .

فإن كان القياس جزئياً وانعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحد من المقدمتين تبطل ، كمثل ما ولا في الشكـــل الأوّل [2] . فإن كان انعكاس النتيجـــة /٣٥/ بالتناقض ، فكلتا المقدمتين تبطل [3] . وبيان ذلك أن توضع اَ ليست بموجودة في شيء من بَ ، وموجودة في بعض حَ ، والنتيجة بَ حَ ، فإن وضعت أن بَ في بعض حَ ، وأضيف إلى ذلك مقدمة اَ بَ ، تكون النتيجة أن اَ ليست بموجودة في بعض حَ ، وغير موجودة في بعضها .

---

(١) ص : يمكنا .

(٢) أي : وكذلك لا تبطل في الشكل الأوّل .

(٣) ص : تبطلان .

/٤٠/ وأيضاً إن كانت بَ موجودة في بعض حَ ، وا َ في بعض حَ ، فإنه ليس يكون قياس ، لأنه ولا واحدة من المقدمتين أُخِذَتْ كلية . فإذن ليس تبطل مقدمة ا َ بَ. فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كلتا[1] المقدمتين/٦٠ب/ تبطل ، لأنه إن وُضِعَتْ بَ موجودة في كل حَ ، و ا َ ليس في شيء من بَ ، فإن ا َ ليست في شيء من حَ ، وقد كانت في بعض حَ . وأيضاً إن كانت في كل حَ ، و ا َ في بعض حَ ، فإن ا َ تكون في بعض بَ .

وكذلك يمكننا [2] أن نبين في القياس الذي كليته موجبة .

ـ ١٠ ـ

< انعكاس القياس في الشكل الثالث >

[١١٧ ا] وأما في الشكل الثالث إذا انعكست النتيجة بالتضاد ، فإنه ولا واحدة من المقدّمتين تنتقض ، وذلك في كل مقاييسه . فإذا انعكست النتيجة بالتناقض انتقضت كل واحدة من المقدّمتين في كل المقاييس . ـ فلنبين أن ا في بعض بَ موجودة ، ولتؤخذ حَ واسطة ، ولتكن المقدّمات /١٠/ كلية. فإن أخذت ا َ غير موجودة في بعض بَ ، و بَ في كل حَ ، فإنه ليس يجتمع من ذلك شيء على ا َ و حَ ، ولا أيضاً إن أخذت ا َ غير موجودة في بعض بَ ، وموجودة في كل حَ يكون قياس على بَ و حَ . وكذلك يتبين في المقدّمات التي ليست كلية ؛ لأنه < في القياس المعكوس[3] > النتيجة /١٥/ إما أن تكون المقدّمتين جزئيتين لا محالة ، وإما أن تكون المقدّمة التي عند الطرف الأصغر كلية . وعلى هذه الجهة لم يكن قياس ، لا في الشكل الأوّل

(١) ص : كلتي ... تبطلان .

(٢) ص : يمكنا .

(٣) خرم في الأصل بمقدار ٣ كلمات .

ولا في الشكل الثاني . فإن انعكست النتيجة بالتناقض ، فإن كل /٢٠/ واحدة من المقدّمتين تبطل ، لأنه إن لم تكن اَ موجودة في شيء من بَ و بَ موجودة في كل حـَ ، فإن اَ لا تكون موجودة في شيء من حـَ . وأيضاً إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ وموجودة في كل حـَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حـَ . وكذلك يعرض إذا كانت إحدى المقدّمتين جزئية ، لأنه إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ موجودة في بعض حـَ ، فإن اَ غير موجودة في بعض حـَ . فإن كانت اَ غير موجودة /٢٥/ في شيء من بَ وموجودة في كل حـَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حـَ .

وكذلك يعرض في القياس السالب . وبيان ذلك أن تبرهن اَ أنها غير موجودة في بعض بَ ، وأن تكون مقدّمة ب حـَ موجبة ، ومقدّمة اَ حـَ سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون قياس . فإذا أخذ ضدّ النتيجة /٣٠/ < ﻓ > ليس يكون قياس ، لأنه إن كانت اَ في بعض بَ ، و بَ في كل حـَ ، فإنه لا يكون قياس على اَ و حـَ ، ولا إذا كانت اَ في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حـَ يكون قياس على بَ و حـَ . فإذن ليس تبطل المقدّمات بعكس النتيجة على الضدّ . وأما إذا عكست على التناقض ، فإن المقدّمات تبطل ، لأنه إن كانت اَ موجودة في كل بَ ، و بَ /٣٥/ في كل حـَ ، فإن اَ موجودة في كل حـَ ، ولكنها كانت غير موجودة في شيء من حـَ . وأيضاً إن كانت اَ موجودة في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حـَ ، فإن بَ غير موجودة (١) في شيء من حـَ ، ولكنها كانت موجودة في كل حـَ [١١٧ ب] . — وكذلك يتبين في المقدّمات التي ليست كلية ، لأن مقدّمة اَ حـَ تكون كلية سالبة ، والأخرى جزئية موجبة . فإنه إن كانت اَ موجودة في كل بَ و بَ في بعض حـَ ، فإن اَ تكون في بعض حـَ ، /٤٠/ ولكنها كانت غير موجودة في شيء من حـَ . وأيضاً إن كانت اَ موجودة

(١) ص : موجدة ، وهو تحريف ظاهر .

في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَ ، فإن بَ غير موجودة في شيء من حَ ؛ فإن كانت اَ موجودة /٦١ ا/ في بعض بَ و بَ في بعض حَ ، فإنه ليس يكون قياس . ولا أيضاً إذا كانت اَ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حَ يكون قياس. فهو بين أن على الجهة الأولى تنقض < المقدّمات [1] > . وأما على هذه الجهة فإنها لا تنقض .

فقد تبين مما قلنا كيف يكون القياس في كل شكل [2] ، إذا انعكست /٥/ النتيجة ؛ ومتى يكون مضاداً للمقدّمـــة ، ومتى يكون مناقضاً ؛ وأن في الشكل الأوّل تكون المقاييس ، إذا انعكست ، بالشكل الثاني والثالث ، وأن المقدّمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تبطل بالشكل الثاني والثالث ؛ وأما التي عند الطرف /١٠/ الأكبر فإنها تبطل بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثاني تكون إذا انعكست النتيجة بالشكل الأوّل والثالث ؛ وأن المقدّمة التي عند الطرف الأصغر منه أبداً تنقض بالشكل الأوّل ، وأما التي عند الطرف الأكبر فإنها تُنْقَض بالشكل الثالث ؛ وأن المقاييس التي في الشكل الثالث فإنها تكون بالانعكاس في الشكل الاوّل والثاني : وأن المقدّمة التي عند /١٥/ الطرف الأكبر منه تُنْقَض أبداً بالشكل الأوّل ، وأما التي عند الطرف الأصغر فبالشكل الثاني تنقض .

فقد تبين ما الانعكاس في المقاييس ، وكيف يكون القياس ، وأيها في كل واحد من الأشكال .

---

(١) خرم في الأصل .

(٢) في الهامش : « في السرياني : في واحد من الأشكال » .

< الرفع إلى المحال في الشكل الأول >

وأما القياس الذي يكون بالخلف فإنه يبين إذا وضعت نقيضة النتيجة /٢٠/ وأضيف إليها مقدّمة أخرى . ويكون في الأشكال كلها ، لأنه شبيه بالقياس المنعكس ، غير أن الفصل بينهما أن القياس المنعكس يكون بعد كون قياسٍ قبله وإحدى كلتا [1] المقدّمتين . وأما القياس الذي يكون بالخلف فإنه ليس يكون بعد قياسٍ قبله ، ولا بعد إقرارٍ بنقيضة /٢٥/ ما فيه من المحال ، لما في نقيضة المحال من بيان الصدق ، وأما الحدود في كلا [2] القياسين فعلى نحوٍ واحد يجري ، [١١٨ ا] والمقدّمات فيهما غير مختلفة ، مثل أن تكون اَ موجودة في كل بَ بتوسط حَ . فإن وضعت اَ : إما غير موجودة في كل بَ ، وإما ولا في شيء من بَ ؛ وكانت اَ موجودة في كل حَ بالحقيقة ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون حَ : إما غير موجودة /٣٠/ في شيء من بَ ، وإما غير موجودة في كل بَ ، وذلك محال . فإذن الموضوع كذب ؛ فنقيضة الموضوع إذن صدق . — وكذلك يكون في سائر الاشكال ، لأن كلّ ما قَبِلَ من الأشكال الانعكاسَ ، فإنه قابلٌ للقياس الذي بالخلف فكل المسائل تبين بالخلف في كل الأشكال ، ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها /٣٥/ تبين في الشكل الثاني والثالث فقط ؛ فأما في الأوّل ، فلا . وبيان ذلك أن توضع اَ غير موجودة في كل بَ أو غير موجودة في شيء من بَ ، فإن تضاف إليها مقدّمة أخرى من أي الناحيتين اتفق : إما بأن تكون حَ موجودة في كل اَ ، وأما بأن تكون بَ موجودة في كل حَ ، لأن على هذه الجهة يكون الشكل الأوّل . فإن كان موضوعنا

(١) ص : كلّي .
(٢) ص : كلي .

أن اَ ليست بموجودة /٤٠/ في كل بَ ، ثم أضيف إليها مقدّمة أخرى من أي الناحيتين اتفق ، فإنه لا يكون قياس ، فإن كان الموضوع أن اَ ليست موجودة في شيء من بَ ، /٦١ ب/ ثم أضيف إلى ذلك مقدّمة بَ حَ ، فإنه يكون قياس على الكذب ؛ وأما على الموضوع ، فلا ؛ لأنه إن كانت اَ غير موجودة في شيء من بَ ، و بَ في كل حَ ، فإن اَ غير موجودة في شيء من حَ ، وذلك محال . فإذن القول /٥/ بأن اَ ليست في شيء من بَ ، كذبٌ . ولكنه ليس متى كان هذا القول كذبا فضدّه صدق . فإن أضيف إلى الموضوع مقدّمة حَ اَ ، فإنه لا يكون قياس . ولا أيضاً إذا كان الموضوع أن اَ ليست في كل بَ . فإذن هو بيّنٌ أن الكلية الموجبة ليست تبين بالخلف في الشكل الأوّل .

/١٠/ وأما الجزئية الموجبة والسالبة : الكلية منها والجزئية ، فإنها تبين بالخلف في الشكل الأوّل. وبيان ذلك أن يكون موضوعنا أن اَ [١١٨ ب] غير موجودة في شيء من بَ ، وأن توجد بَ موجودة في كل حَ أو في بعضها . فإذن يلزم ضرورةً أن تكون اَ إما غير موجودة في شيء من حَ وإما غير /١٥/ موجودة في كل حَ ، وذلك محال ، لأن وجود اَ بَ في كل حَ من الصدق . فإن كان ذلك كذبا ، فإن اَ موجودة في بعض بَ . فإن أخذت المقدمة الأخرى عند اَ ، فإنه لا يكون قياس ؛ ولا أيضاً إذا وضع ضدُّ النتيجة يكون أيضاً قياس . فهو إذن بيّنٌ أنه ينبغي أن توضع نقيضة ما نريد تبيينه .

/٢٠/ وليكن أيضاً موضوعنا أن تكون اَ موجودة في بعض بَ ، ولتؤخذ حَ موجودة في كل اَ . فإذن حَ موجودة في بعض بَ ، وذلك محال . فإذن الموضوع كذب . فإذ كان ذلك هكذا ، فإن اَ غير موجودة في شيء من بَ . وكذلك يعرض أن تحدث مقدمة اَ حَ سالبة . فأما إذا أضيف إلى الموضوع مقدمة /٢٥/ بَ ، فإنه لا يكون قياس . فإن وُضِعَ

الضدُّ ، فإنه يكون قياسٌ ويَعْرِضُ المحالُ . وأما الموضوع فلا يتبرهن .
وبيان ذلك أن تكون اَ موجودة في كل بَ ، وأن تكون مقدّمة حـَ اَ كلية
موجبة . فإذن يلزم ضرورةً أن تكون حـَ موجودة في كل بَ ، وذلك
محال . فإذن هو محالٌ أن يقال إن اَ موجودة في كل بَ ، /٣٠/ ولكن
ليس متى كان ذلك كذبا وجبَ ضرورةً أن يكون ضدّه صدقا ، أعني
بالضد أن تكون اَ غير موجودة في شيء من بَ . وكذلك يعرض إن أخذت
المقدّمة الأخرى عند بَ ، لأنه يكون [١] قياس وينتج المحال ، وأما [٢]
الموضوع فإنه لا يَصِحُّ . فإذن ينبغي أن يكون موضوعنا كلية موجبة ،
لأنه إن كانت اَ في كل بَ ، وكانت حـَ موجودة في كل اَ ، فإن حـَ
موجودة /٣٥/ في كل بَ . فإن كان ذلك محالاً فإن موضوعنا محال .

وكذلك يَعْرِض إن أخذت المقدّمة الأخرى عند بَ ، وأيضاً كمثل
ذلك يَعْرِضُ إن أخذت مقدّمة حـ اَ سالبة ، لأن على هذه الجهة يكون
قياس . فإن كانت المقدّمة سالبة عند بَ ، فإنه ليس ينتج شيء بتّةً .
فإن كان موضوعنا جزئية موجبة ، فإنه ليس ينتج من ذلك جزئيةٌ سالبة ،
ولكن كلية [١١٩ ا] سالبة ، لأنه ان كانت اَ موجودة في بعض بَ ، و
حـَ /٤٠/ موجودة في كل اَ ، فإن حـَ موجودة في بعض بَ . فإن كان ذلك
محالا ، فإنه كذب أن يقال إن اَ موجودة في بعض بَ . فهو إذن صدق أن يقال
/٦٢ ا/ إن اَ غير موجودة في شيء من بَ . فإذا تبين أن اَ غير موجودة
في شيء من بَ فإنه ينقض مع الكذب الصدق ، لأن اَ موجودة في بعض
بَ وغير موجودة في بعضها .

/٥/ وأيضاً ليس من قِبَلِ الموضوع عَرَضَ المحالُ ، لأن الموضوع

---

(١) في الهامش : « نسخة أخرى : لأنه لا يكون قياس ، وينتج المحال » .

(٢) الموضوع = المفروض ، الفرض .

صدق ، ومن الصدق لا يكون أن ينتج الكذب ، لأن اَ موجودة في بعض بَ /١٠/ بالحقيقة . فإذن لا ينبغي أن يكون موضوعنا جزئية موجبة ، ولكن كلية موجبة .

فهو إذن بَيِّنٌ أنه لا ينبغي أن يوضع ضد ما نريد < وضعه[١] > ، ولكن نقيضه في كل المقاييس ، لأن على هذه الجهة يلزم القولَ الاضطرارُ ، ويكون محموداً ؛ لأنه إن كان على كل شيء إما أن تصدق الموجبة وإما السالبة ، فإنه إذا تبرهن أن السالبة ليست صدقا فالموجبة لا محالة صدق ؛ وأيضاً إن /١٥/ لم تكن الموجبة صدقا ، فالسالبة لا محالة صدق .

وأما المقدّمات المتضادة فليست كذلك ، لأنه ليس يلزمُ ضرورةً إذا كانت الكلية السالبة كذبا ، أن تكون الكلية الموجبة صدقا ؛ ولا هو أيضاً من الرأي المحمود إذا كانت إحداهما كذبا أن تكون الأخرى صدقا .

ـ ١٢ ـ
< الرفع إلى المحال في الشكل الثاني >

/٢٠/ فقد تَبَيَّنَ أن كل المسائل تتبين في الشكل الأوّل بالخُلْف ما خلا الكلية الموجبة ، فإنها لا تتبين في هذا الشكل بالخلف ، ولكنها تتبين في الشكل الثاني والثالث . وبيان ذلك ألا تكون اَ موجودة في كل بَ ، وأن تكون اَ /٢٥/ موجودة في كل حَ . فإذا كان ذلك هكذا ، فإنه يجب أن تكون حَ غير موجودة في كل بَ ، وذلك محال ، لأنه تبين أن حَ موجودة في كل بَ . فإذن الموضوع كذب ؛ فإذن نقيضه صدق : وهو أن اَ موجودة في كل بَ . — فإذن إن كان الموضوع ضدّها يريد أن ينتج فإنه يكون قياس وينتج المحال ؛ غير أنه يتبين لنا ما نريد بيانه ، لأنه إن كانت

---

(١) خرم لم يبق منه إلا بعض نقط .

اَ غير موجودة في شيء من بَ /٣٠/ وموجودة في كل حَ ، فإن حَ غير موجودة في شيء من بَ ، وذلك محال ، فإذن هو كذب أن تكون اَ غير في شيء من بَ . ولكن ليس إذا كان ذلك كذبا كان ضدّه صدقا : أعني بذلك أن تكون اَ موجودة في كل بَ .

فإذا اردنا أن نبين أن اَ موجودة في بعض بَ ، فإنه ينبغي أن يكون موضوعنا أن اَ غير موجودة في شيء من بَ ، ثم نأخذ أنها موجودة في كل حَ ؛ /٣٥/ لأنه إذا أخذت هذه المقدّمات يجب أن تكون حَ غير موجودة [١١٩ ب] في شيء من بَ . فإن كان ذلك محالا ، فإنه يجب لا محالة أن أن تكون اَ موجودة في بعض بَ . — فإن كان موضوعنا أن اَ غير موجودة في بعض بَ ، فإنه يعرض ما عرض في الشكل الاول . — وأيضاً ، ليوضع أن اَ موجودة في بعض بَ وغير موجودة في شيء من حَ ، فيلزم ضرورةً أن تكون حَ غير موجودة في بعض بَ ، ولكنها كانت موجودة في كلها . فإذن موضوعنا /٤٠/ كذب . فإذن اَ غير موجودة في شيء من بَ .

فإذا اردنا أن نبين أن اَ غير موجودة في كل بَ ، فليكن موضوعنا أن اَ في كل بَ ، وغير موجودة في شيء من حَ ، فيلزم ضرورة أن تكون حَ /٦٢ ب/ غير موجودة في شيء من بَ . وذلك محال : فهو إذن صدق أن يقال إن اَ غير موجودة في كل بَ .

فقد تبين أن جميع المقاييس التي بالخلف تكون في الشكل الثاني .

— ١٣ —

< الرفع إلى المحال في الشكل الثالث >

وكذلك تعرض في الشكل الثالث . — وبيان ذلك أن تكون اَ غير موجودة /٥/ في بعض بَ ، و حَ موجودة في كل بَ ، فإذن اَ موجودة

في بعض حـَ . فإن كان ذلك محالا ، فإنه كذبٌ أن يقال إن اَ غير موجودة في بعض بَ ، وصدق أن يقال إن اَ موجودة في كل بَ .

فإن كان موضوعنا أن اَ غير موجودة في شيء من بَ ، فإنه يكون /١٠/ قياس ويَعرض المحالُ ، ولكن ليس يتبين لنا ما نريد بيانه ، لأنه إن كان موضوعُنا ضدَّ ما نريد بيانه ، فإنه يعرض مثلُ ما عرض فيما تقدّم من الأشكال . فإذا أردنا أن نبين أن اَ موجودة في بعض بَ ، فإنه ينبغي أن يكون موضوعنا أن اَ غير موجودة في شيء من بَ ، وحـَ موجودة في بعض بَ . فإذن اَ غير موجودة في بعض حـَ . فإن كان ذلك كذبا ، فإنه صدقٌ أن تكون اَ موجودة في بعض بَ . — فإذا أردنا أن نبين أن اَ غير موجودة في شيء من بَ ، فليكن موضوعنا أنها موجودة في بعض بَ . ولتؤخذ حـَ موجودة في كل بَ ، فإذن يلزم ضرورةً أن تكون اَ موجودة في بعض حـَ ، ولكن لم تكن في شيء منها . فإذن كذبَ أن يقال إن اَ موجودة في بعض بَ . فإن كان موضوعنا أن اَ موجودة في كل بَ ، فإنه لا يتبين لنا ما نريد بيانه ، ولكن ينبغي ان يكون هذا الموضوع إذا نحن أردنا أن نتبين أن اَ غير موجودة في كل بَ ، لأنه إن كانت اَ موجودة في كل بَ ، /٣٠/ و حـَ موجودة في بعض بَ ، فإن اَ تكون موجودة في بعض حـَ ، < ولكنا سلّمنا أن > ذلك مما ليس هو ، [١٢٠ ا] فإذن كذب أن يقال إن اَ موجودة في كل بَ ، وصدق أن يقال إنها ليست في كل بَ . — فإن كان موضوعنا أن اَ موجودة في بعض بَ ، فإنه يعرض مِثْلُ الذي عرض فيما تقدّم .

فهو بَيِّن في جميع المقاييس التي بالخلف أنه ينبغي أن توضع أبداً نقيضةُ /٢٥/ ما نريد بيانه ، وهو بَيِّن أيضاً أن في الشكل الثاني قد تَبين الموجبةُ من جهةٍ ؛ وفي الشكل الثالث قد تبين الكلية .

- ١٤ -

< الفرق بين البرهان بالخلف والبرهان المستقيم >

والفرق بين البرهان المستقيم والذي بالخُلْف أن الذي بالخلف يضع /٣٠/ ما نريد إبطاله ، إذ يسوق إلى كذب مُقَرٍّ به : وأما المستقيم فإنه يبتدي من مقدّمات مُقَرٍّ بها صِدْقاً [(١)] . وكلا البرهانين من مقدّمات مُقَرٍّ بها ، إلا أن المستقيم يكون من المقدمات التي عنها القياس ؛ وأما الذي بالخُلْف فإحدى مقدمتيه من مقدّمات القياس المستقيم ، والأخرى نقيضة النتيجة . /٣٥/ وفي المستقيم ليس يجبُ ضرورةً أن تكون النتيجة معروفةً قبل كون القياس . وأما الذي بالخُلف فإنه يجب لا محالة أن تعرف هي ليوضع نقيضها ،ولا فرق في ذلك[(٢)] بين أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة.وكل الذي يتبين باستقامة /٤٠/ القياس فقد يبين بالخُلف ؛ وكل الذي يتبين بالخُلف ، فقد يبين باستقامةٍ وبحدودٍ واحدة .

/٦٣ أ/ وإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الأوّل ، فإن القياس المستقيم /٥/ يكون في الشكل الثاني والثالث : أما السالب منها ففي الشكل الثاني ، وأما الموجب ففي الثالث . فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثاني ، يكون قياسه المستقيم بالشكل الأوّل في كل المسائل . فإذا كان القياس الذي بالخلف في الشكل الثالث ، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأوّل والثاني : أما الموجبات ففي الأوّل ، وأما السالبات ففي الثاني .

/١٠/ وبيان ذلك أن نُبَيِّن في الشكل الأوّل بالخلف أن اَ ليست موجودة في شيء من بَ ، أو ليست موجودة في كل [(٣)] بَ ، فوضعنا أن

---

(١) ص : صدق .

(٢) ص : بأن تكون ... لعله تحريف وصوابه ما أثبتناه .

(٣) في الهامش : « نسخة : في بعض ب » .

اَ في بعض بَ ، فعلى هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الأوّل . وقياس ذلك المستقيم في الشكل /١٥/ الثاني ، وهو أن توجد حـَ موجودة في كل اَ وغير موجودة في شيء من بَ ؛ فإذن هو بين أن اَ غير موجودة في شيء من بَ . وكذلك [١٢٠ ب] يعرض إن تبين في الشكل الأوّل بالخلف أن اَ غير موجودة في كل بَ بوضعنا أنها موجودة في كل بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ حـَ موجودة في كل اَ وغير موجودة في كل بَ ، وكذلك يعرض /٢٠/ إن أخذت مقدّمة حـَ سالبة . وأيضاً ليكن منتجاً في الشكل الأوّل بالخلف أن اَ موجودة في بعض بَ بوضعنا أن اَ غير موجودة في شيء من بَ . فعلى هذه الجهة يعرض المحال في الشكل الأوّل . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثالث ، وهو أن تؤْخذ بَ موجودة في كل حـَ ، و اَ في كل حـَ أو في بعضها . فإذن اَ موجودة في بعض بَ . وكذلك يعرض إن أخذت بَ أو اَ موجودة في بعض حـَ .

وأيضاً لنبرهن في الشكل الثاني بالخلف أن اَ موجودة في كل بَ بوضعنا أن اَ ليست في كل بَ وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأوّل ، وهو أن تؤخذ اَ موجودة في كل حـَ ، و حـَ في كل بَ ، فإذن اَ في كل بَ . وكذلك يعرض إن بُرْهِنَ في الشكل الثاني بالخلف أن اَ في بعض بَ بوضعنا أن اَ ليست في شيء من بَ ، وقياس ذلك المستقيم يكون في الأوّل ، وهو أن اَ موجودة في كل حـَ ، و حـَ في بعض بَ . فإن كان القياس الذي بالخلف سالبا ، فإن الموضوع يكون أن اَ موجودة في بعض بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأوّل ، وهو أن اَ غير موجودة في شيء من حـَ ، /٣٠/ و حـَ في كل بَ . وكذلك يعرض أيضاً وإن لم يكن القياس كلياً ، مثل أن يبرهن < أن اَ غير موجودة في[1] > بعض بَ بوضعنا

---

(١) الزيادة تصحيح بالهامش .

أن اَ موجودة في كل بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأوّل ، وهو أن اَ غير /٣٥/ موجودة في شيء من حـَ ، و حـَ في بعض بَ . وأيضاً ليتبين بالخُلف في الشكل الثالث أن اَ موجودة في كل بَ بوضعنا أن اَ ليست في كل بَ ، فعلى هذه الجهة يعرض المحال ، وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل /٤٠/ الأوّل ، وهو أن اَ موجودة في كل حـَ ، وحـَ في كل بَ .

وكذلك يعرض وإن كان البرهان على بعض الموضوع بوضعنا أن اَ غير موجودة في شيء من بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الأوّل ، /٦٣ ب/ وهو أن اَ موجودة في كل حـَ ، و حـَ في بعض بَ . فإن كان القياس الذي /٥/ [١٢١ ا] بالخلف سالباً ، فإن الموضوع يكون أن اَ موجودة في بعض بَ . وقياس ذلك المستقيم يكون في الشكل الثاني ، وهو أن تؤخذ حـَ غير موجودة في شيء من اَ وموجودة في كل بَ .

وكذلك يعرض وإن لم يكن البرهان كليا ، فالموضوع هو أن اَ موجودة /١٠/ في كل بَ ، وقياس ذلك المستقيم هو أن حـَ غير موجودة في بعض بَ – وذلك الشكلُ الثاني .

فقد تتبين أن كل المسائل التي تبرهن [١] بالبراهين التي بالخلف يمكن أن تبرهن [٢] بالمقاييس المستقيمة وبحدود واحدة [٣] ؛ وأن في كل الحدود التي مقاييسها مستقيمة يمكن أن يُقاس بالخلف إذا وُضِعَتْ نقيضة النتيجة ، لأن المقاييس التي بالخلف الكائنة عن المقاييس المستقيمة ، هي هي المقاييس /١٥/ المنعكسة بأعيانها ، فإذن المعرفة أيضاً بالأشكال التي بها يكون كل

---

(١) في الهامش : « معناه : تتبين » .

(٢) في الهامش : « يعني : أن توجب » .

(٣) ص : واحد .

واحد من المقاييس هي لنا موجودة . وقد تبين أيضاً أن كل مسئلة على كلتا الجهتين تتبرهن بالخلف وبالاستقامة ، ولا يمكن أن تفترقا . /٢٠/ [1]

- ١٥ -
< النتائج المستخلصة من مقدمات متقابلة >

وأما في أي شكل يمكن أن يقاس على الشيء من مقدمات متقابلة ، وفي أي شكل لا يمكن ، فإنه ينبغي على نحو ما نحن واصفوه .

والمتقابلاتُ : أما في اللفظ فأربعة ، مثل : كل ، ولا واحد ؛ كل ، /٢٥/ لا كل ؛ بعض ، ولا واحد ؛ بعض ، لا بعض . وأما بالحقيقة فثلاثة ، لأن بعض ولا بعض إنما تتقابل باللفظ . ومن هذه المتقابلات ما يتقابل تقابل تضاد ، مثل : كل ولا واحد ؛ كقولنا : كل علم فاضل ، يضاد قولنا : ولا واحد من العلوم فاضل . وأما سائر ما يتقابل من المقدمات فإن تقابله تقابل تناقض . /٣٠/

ففي الشكل الأول ليس يكون من مقدمات متقابلة قياسٌ بتةً : لا موجبٌ ولا سالبٌ : أما موجبٌ فلا يمكن من قِبَلِ أنه ينبغي أن تكون مقدمات القياس الموجب موجبةً ،وأما المتقابلات فموجبة وسالبة ؛/٣٥/ وأما قياس سالب فلا يمكن من قِبَلِ أن المتقابلات توجب شيئاً واحداً بعينه وتسلبه عنه . والواسطة التي في الشكل الأوّل ليست تحمل على كلا [2] الحدين ، ولكن أحد الحدّين مسلوب عنها في القياس السالب ، والآخر موضوع لها . /٤٠/ وهذه المقدمات ليست متقابلة .

---

(١) ص : كلتي .
(٢) ص : كلتي .

وأما في الشكل الثاني فإنه يمكن أن يكون قياس من مقدمات متضادة ومتناقضة . وبيان ذلك أن تكون اَ . فاضلاً[1] ، و بَ و حَ علما[2] ؛ فإن قيل /٦٤ ا/ إن كل علم فاضل، وأيضاً < قيل > : ولا واحد من العلوم فاضل ، فإن اَ تكون موجودة في كل بَ [١٢١ بَ] وغير موجودة في شيء من حَ . فإذن بَ غير موجودة في شيء من حَ ، أي: ولا واحد من العلوم هو علم . وكذلك إن قيل : إن كل علم فإنه فاضل ، ثم قيل بعد ذلك : إن /٥/ صناعة الطب ليست فاضلة ، لأن اَ تكون موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من حَ ، فإذن بعض العلوم ليس بعلم . فإن كانت اَ موجودة في كل حَ، وغير موجودة في شيء من بَ ، وكانت بَ علماً ، و حَ صناعة الطب ، /١٠/ وكانت اَ ظناً ، فإنه قد قيل أن لا واحد من العلوم ظن ، وأن بعض العلوم ظن .

وقد تختلف حال المقاييس في ارتجاع الحدود بالسلب[3] والوجوب ، لأن الوجوب يكون — مرةً عند بَ، ومرة عند حَ . وكذلك إن كانت المقدمة الواحدة غير كلية ، لأن الحد الأوسط أبداً مسلوبٌ عن أحد الطرفين ، ومُوجَبٌ على الآخر . فإذن يمكن أن تنتج المتقابلات ، غير /١٥/ أنه ليس أبداً ولا بالضرورة ، ولكن إذا كان الطرفان إما شيئاً واحداً ، وإما أحدهما جزءاً للآخر . وأما على جهة أخرى فليس يمكن أن تُنتج المتقابلات ، لأن المقدمات لا تكون بجهةٍ من الجهات لا أضداداً[4] ولا متقابلة .

---

(١) ص : فاضل .

(٢) ص : علم .

(٣) مكتوبة في النص هكذا : « الوجود » ب — أي : الوجود ، وفوقها : الوجوب . فأيهما الأصح في النسخة ؟ هذا لا يظهر من النص وحده .

(٤) ص : أضداد .

...وأما في الشكل الثالث فإنه لا يمكن إذا كان القياس موجباً أن تكون /٢٠/ المقدمات متقابلة للعلة التي قيلت في الشكل الأول . وأما إذا كان القياس سالباً ، فإنه قد يكون من مقدمات متقابلة إذا كانت حدود القياس كلية . فلتكن بَ و حَ علماً ، ولتكن اَ طباً ، فإن قيل إن : كل طب علم ، وايضاً أن : ولا شيء من الطب علم — فإن بَ تكون في كل اَ ، و حَ غير موجودة /٢٥/ في شيء من اَ . فإذن يجب من هذا أن يكون بعض العلوم لا علماً [١] ، وكان أيضاً : ولا شيء من الطب علم [٢] — يلزم ضرورة أن يكون بعض العلوم لا علماً [٢] . /٣٠/ فإذا كانت حدود القياس [٣] كلية ، تكون المقدمات متضادة . وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن المقدمات حينئذ تكون متناقضة .

وينبغي أن يُستقصَى النظر في أنه يمكن أن توجد المتقابلات على نحو ما قلنا /٣٥/ إن كل علم فإنه فاضل ، وأيضاً أن لا واحد من العلوم فاضل ، أو أن ليس كل علم فاضلاً [٤] ، وذلك ما لا تخفى معرفته . فلأن للموجبات ثلاثة [٥] مقابلات يلزم أن يكون [١٢٢ ا] التقابل على ست جهات : كل ، ولا واحد ، ولا كل ؛ بعض ، ولا واحد . فهذه ثلاثة [٥] مقابلات [٦] . فإذا ارتجعت في حدودها /٦٤ ب/ صارت ستة مثل : أن اَ موجودة في كل بَ وغير موجودة في شيء من حَ ، أو موجودة في كل حَ وغير موجودة في شيء من بَ ، أو موجودة في كل بَ وغير موجودة في بعض حَ ، أو

---

(١) ص : لا علم .

(٢) ص : علماً .

(٣) فوقها : المقاييس .

(٤) ص : فاضل .

(٥) ص : ثلاث .

(٦) فوقها : متقابلات .

بالعكس . — وكذلك يعرض في الشكل الثالث .

/٥/ فإذن هو بيّن في أي الأشكال وعلى كم جهة يمكن أن يقاس بالمقدمات المتقابلة .

وهو أيضاً بيّن أنه قد يمكن أن ينتج من مقدمات كاذبة نتيجةٌ صِدْقٌ ، كما قد قيل فيما تقدم . وأما في المقاييس < من المقدمات[1] > المتقابلة فليس يمكن أن يجتمع صدق ، لأن القياس أبداً يكون مقابلاً للشي الموجود كالقول إن الخير ليس بخير ، أو أن الحي ليس بحي . وذلك < من[2] قبلِ > /١٠/ أن القياس يكون من مقدمتين متناقضتين وأن الطرفين إما أن يكونا شيئاً واحداً ، وإما أن يكون أحدهما جزءاً للاخر . وقد تبين أيضاً أن في المقاييس الفاسدة لا شيء يمنع أن يكون الموضوع فيها نقيضه ، مثل أنه إن كان الموضوع أن بعض الأعداد فرد ، تكون المقدمة أنه ليس بفرد ، لأنه قد تبين أن القياس /١٥/ المضاد من المقدمات المتقابلة يكون . فإن أُخذ في القياس أشياءُ متقابلةٌ ، فإنه يكون للموضوع نقيضه . وقد ينبغي أن نعلم أنه لا يمكن أن تنتج المتقابلات من قياس واحد ، كقولنا إن الخير ليس بخير أو ما شاكل ذلك ، إلا أن تكون مقدمة القياس كقول القائل : إن الحي الأبيض ليس /٢٠/ بأبيض ، والإنسان حي ، فينبغي أن يتقدم في القياس بوضع النقيضة إن كان يقصد الى إنتاج المتقابلات ، مثل أن كل علم ظن ، وكل طب علم ، ولا شيء من الطب ظن ؛ وكنحو ما تكون المقاييس المُبَكِّتَةُ المركبة /٢٥/ من قياسين .

---

(١) الزيادة فوق الكلمة السابقة .

(٢) في الهامش : « نسخة : من قبل » .

< وضع المطلوب الأول >

وأما وضع المطلوب الأوّل فهو من جنس ما لا يتبرهن من الموضوعات؛ والموضوع يعرض له ألا يتبرهن على جهات ، لأنه إما /٣٠/ ألا ينتج بتة مما قيل [١] ، وإما أن ينتج مما هو أخفى [٢] منه أو من المجهولات [٣] مثله أو مما هو بعده [٤] ، لأن تأليف البرهان إنما يكون مما هو أصدق وأقدم ، وليس وضع المطلوب الأوّل هو ألا يتبرهن الموضوع . وذلك أن من الأشياء /٣٥/ ما يعرف من نفسه ، ومنها ما يعرف من غيره ، لأن الأوائل من نفسها تُعْرَف . وأما ما تحت [١٢٢ ب] الأوائل فمن غيرها . فإن تعاطى أحدٌ أن يبين الشيء من نفسه ، وهو ما لا يتبين إلا من غيره ، حينئذ يقال لذلك وضع المطلوب الأوّل .

ويكون ذلك إما بأن يستعمل في المقدمة [٥] المطلوب الذي يقصد البرهان

---

(١) في الهامش : « تعليق بخط الفاضل يحيى رحمه الله : ليس في السرياني مما قيل . وذكر أبو بشر أطال الله بقاءه أن زيادته خطأ ، لا يحتاج إليها ويفسد المعنى » .

(٢) في الهامش : « أي من المعلول على العلة ، إذ كان أيضاً أخفى عندنا ، فيجتمع فيه نحو الخفاء ، أعني عندنا وعند الطبيعة » .

(٣) في الهامش : « أو من شيء على آخرهما معاً بالطبع ؛ وهما في الخفاء عندنا بحال واحدة » .

(٤) في الهامش : « وقوله مما هو بعده أو مما هو بعده (كذا مكررة !) يعني أنه إن تبين العلة بالمعلول ، وإن كان المعلول أبين من العلة عندنا . والفرق بين النحو والنحو الذي قال فيه إنه ينتج مما هو أخفى منه ، أن ذاك وإن كان يبين العلة بالمعلول فإنه مع هذا يجب أن يكون المعلول أخفى من العلة عندنا أيضاً . وأما البيان بما بعده فإنه وإن كان تبين العلة بالمعلول إلا أن المعلول أعرف عندنا » .

(٥) بالأحمر في الهامش : « نسخة : المقصود الذي يطلب بالبرهان » .

/٤٠/ عليه ، وإما أن ينتقل الى أشياء يباينها بالمطلوب ، فيتعاطى تبين المطلوب منها ، مثل أن يوضع بيان اَ ب بَ وبيان بَ ب جَ وبيان جَ ب اَ ، لأنه /٦٥ أ/ يعرض للذين يقيسون هكذا أن يبينوا اَ بنفسه كفعل الذين يظنون < أنهم > يبرهنون الخطوط المتوازية لأنه يغني عن هؤلاء في تبيين الخطوط المتوازية أنهم يستعملون في المقدمات ما لا يبرهن إلا [1] بالخطوط /٥/ المتوازية . فإذن يعرض للذين يقيسون هكذا أن يقولوا إن كل واحد من الأشياء موجودٌ [2] إن كان كل واحد منها موجوداً . على هذه الجهة تكون الأشياء كلها معلومة بنفسها ، وذلك محال . /١٠/

فإن كان غير بيّن أن اَ موجودة في جَ وفي بَ، وقيل إن اَ موجودة في بَ ، فإنه غير بيّن أن ذلك هو وضع المطلوب ، ولكنه بين أنه لم يبرهن ، لأنه ليس أوّل البرهان ما كان مجهولاً مثل المطلوب ، فإن كان بَ و جَ شيئاً واحداً إما لأنهما يرتجعان وإما لأن أحدهما يتبع الآخر ، فإنه بيّن /١٥/ أنه قد وضع المطلوب الأوّل ، لأن بتلك يتبين أن اَ في بَ إن كان ارتجاع .

والمانع من أن يكون واضعاً للمطلوب الأوّل هو ألا يكون ارتجاع ، لا نحو القياس . فأما إن فعل ذلك ، فإنه قد يكون ما قيل ويكون بالعكس في القياس بثلاثة حدود . وكذلك يعرض من وضع أن بَ موجودة في جَ /٢٠/ وأن اَ في جَ وكانا بالسّويّة مجهولين ، فإنه ليس يتبين أن وضع المطلوب الأوّل بيّن إن لم يبرهن . فإن كان اَ و بَ شيئاً واحداً إما بالارتجاع وإما باتباعه ا بَ فإنه واضع المطلوب الأوّل ، لأنّا قد بيّنا ما معنى وضع المطلوب /٢٥/ الأوّل ، وهو أن يبين بنفسه ما ليس بيّناً بنفسه ، وذلك هو الأبين. فكانت التي بها يبين المطلوب مجهولاً مثله إما بأن أشياء هي شيء واحد

---

(١) خرم في الأصل .
(٢) ص : موجوداً .

بالحقيقة تقال على شيء واحد ؛ وإما بأن شيئاً واحداً يقال على أشياء كثيرة وهي بالحقيقة شيء واحد ، فإن في الشكل الثاني [١٢٣ ا] والثالث وكذلك [١] في الأوّل /٣٠/ يمكن على كلتا [٢] الجهتين وضعُ المطلوب الأوّل. وإذا كان القياس موجباً فإنه يمكن في الشكل الثالث والأوّل أن توجد أي المقدّمات اتفق مجهولة مثل النتيجة . وأما إذا كان القياس سالباً ، فليس أيهما اتفق ، وكذلك في الشكل /٣٥/ الثاني لأنه ليس ترتجع الحدود في المقاييس السالبة . فوضع المطلوب الأوّل : أما في البراهين فإنه يكون بالحقيقة على ما وصفنا ؛ وأما في المقاييس الجدلية فإنه يكون على ما وصفنا بالظن الحسن .

— ١٧ —

< البرهان بواسطة : « ليس من هذه الجهة وجب الكذب » >

وأما < الاعتراض الذي > [٣] ينتج الكذب < في النتيجة >[٣] من قِبَلِ ذلك ولا من هذه الجهة على نحو ما اعتدنا أن نقول في الكلام ، فإنه يعرض /٤٠/ في المقاييس التي بالخلف إذا كان بناء القياس على تناقض قول ، لأنه إن لم يكن الأصل الذي عليه بناء الكلام مختلفاً ، فلا حاجة بنا الى القول إن الكذب وجب ليس من هذه الجهة ولا من قِبَلِ الموضوع . ولكنا نكتفي /٦٥ ب/ بأن نقول : قد وضع فيما تقدّم من القول كذب . — ولا في القياس المستقيم يجوز أن يقال ليس من هذه الجهة عرض الكذب ، لأنه ليس

---

(١) بالأحمر في الهامش : « الحسن (أي ابن الخمار) : لم أجده في السرياني بنقل إسحق » .

(٢) ص : كلتي .

(٣) خرم في الأصل .

يضع أحد في القياس المستقيم شيئاً [١] كمناقض . وأيضاً إذا اتصل [٢] شيء [٣] على استقامة بـ ا ب جـ، فإنه غير جائز أن يقال إنه ليس من جهة الموضوع /٥/ وجبت النتيجة ، لأنه إنما يجوز لنا أن نقول : ليس من قِبَلِ الموضوع عَرَض ذلك إذا كان القياس واجب النتيجة : وُضِعَ الموضوع أم رفع . وهذا ما لا يكون في القياس المستقيم . — فهو إذن بَيِّن أنه إنما يقال : ليس من هذه الجهة ولا من قِبَلِ الموضوع في المقاييس التي بالخلف إذا كانت نسبة المحال الى /١٠/ الأصل هكذا ، أعني بهكذا : أن يجب المحال : موضوعاً كان الأصل أو مرفوعاً . فأبين الأنحاء أن يقال فيها إنه لم يعرض الكذب من جهة الأصل الموضوع إذا كانت الحدودُ الواسطةُ غيرَ واصلة بين المحال والموضوع بتةً كما قيل /١٥/ في صناعة [٤] الجدل ، لأن وضع غير العلة كعلة هو ألا تكون للمحال العارض الى الموضوع نسبةٌ ، مثل أنه إن أراد أحد أن يبرهن أن القطر والضلع ليس بُعْدُهما مقداراً واحداً [٥] واستعمل في ذلك قياساً [١٢٣ ب] وبَيَّن أنه ليس /٢٠/ حركة ، ورَفَع الكلام الى ذلك من المحال ، فإنه ليس يتناسب بتةً هذا الكذبُ للموضوع بجهة من الجهات .

والنحو الآخر مما يقال فيه : ليس من قِبَلِ الموضوع عَرَض المحال ، هو أن تكون الحدود الواسطة واصلة بين المحال والموضوع ، غير أنه لا يكون وجوبه من قِبَلِ الموضوع ، وذلك يكون الى فوق والى

---

(١) ص : شيء .

(٢) فوقها : « نسخة : بكل (شيء) ... » .

(٣) في الهامش : « الحسن : في السرياني ، ارتفع : بطل » .

(٤) راجع « المغالطات السوفسطائية » م ٥ ص ١٦٧ ب ٢١ — ٢٦ .

(٥) ص : مقدار واحد ... قياس . — وفي الأصل اليوناني : واستعمل في ذلك حجة زينون على بطلان الحركة ، بأن لجأ إلى رفع الكلام إلى المحال ...

أسفل باتصال، مثل أنه /٢٥/ إن وضع أن اَ موجودة في بَ، وبَ في حَ، وحَ في ءَ، وكانت نتيجة بَ ءَ كذباً، ثم رفع اَ بَ[١] الموضوع، وبقيت مقدّمتا بَ حَ، حَ ءَ، فإنه يكون بـيّـنا أن الكذب لم يعرض من قِـبَـلِ الموضوع. وكذلك يعرض إذا أخذ اتصال الحدود الى فوق، مثل أنه إن كانت اَ تحت بَ وهَ /٣٠/ تحت اَ و زَ تحت < هَ >[٢]، كانت نتيجة اَ زَ كذباً، فإن هذا الكذب يعرِض وإن رفع الموضوع. ولكن ينبغي بعد أن تكون الحدود الواسطة واصلة بين المحال والموضوع أن يكون وجوب المحالِ إذا وضع الموضوع فقط، إلا إذا رفع، لأن بهذا النحو يكون وجوب المحال من قِبَلِ الأصل الموضوع. ومثال[٣] ذلك أن توضع الحدود الواصلة بينهما من فوق ومن أسفل: أما من أسفل فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال وبين الحـد المحمول في الأصل الموضوع؛ وأما إلى فوق فلتوضع الحدود الواصلة بين المحال وبين الحد الموضوع في الأصل الموضوع. فإن كان محالا أن تكون اَ موجودة في ءَ، ثم رفعت اَ، فإنه لا يمكن وجوب الكذب، وذلك يكون بوضع الحدود إلى أسفل؛ وأما إلى فوق فإنه إن كان لا يمكن أن تكون ءَ تحت بَ ثم رفعت بَ[٤]، فإنه لا يعرض المحال. — وكذلك يعرض في المقاييس السالبة.

فإذن هو بَيِّنٌ أنه إذا لم تكن الحدود الواسطة واصلة بين الموضوع /٤٠/

---

(١) في الهامش: « في السرياني: ثم رفع اَ الموضوع ».

(٢) خرم في الأصل.

(٣) تفسير بالأحمر في الهامش: « مثال ذلك الإنسان على الجسم أو الجسم على الحساس، والحساس على المتنفس. فالإنسان على المتنفس وأيضاً الحساس على المتنفس، والمتنفس على الإنسان، والإنسان على الأبيض، فالمتنفس على الأبيض، فوصلت المحال مرة بالحساس، ومرة وصلت بالمتنفس ».

(٤) فوقها: « نسخة: لـ بَ » ولعل الأصل على هذا النحو: « أن تكون ء تجب لـ بَ ».

وبين المحال ، فإنه ليس يَعْرِضُ المحال من قِبَلِ الموضوع . ولا أيضاً إذا /٦٦ أ/ كانت الحدود واصلة بين المحال وبين الموضوع ، فإنه لا محالة يعرض المحال من قِبَلِ الموضوع ، لأنه إن لم تؤخذ اَ موجودة في بَ ولكن في نَ ، ونَ في حَ وحَ في ءَ ، فإن على هذه الجهة يبقى المحال . وكذلك /٥/ يعرض أيضاً . إن كانت الحدود واصلة بينهما من فوق . وإذا كان المحال يعرض بوضع الموضوع ورفعه ، فإنه غير [١٢٤ ا] واجب من قبل الموضوع. ومعنى قولنا يرفع بالموضوع ليس هو أن يوضع مكانه [١] آخرُ غيرُه . ولكن إذا وجب ذلك المحال بعينه من سائر المقدّمات بعد رفع الموضوع بلا زيادة /١٠/ شيء آخر ، حينئذ يقال إن المحال عرض برفع الموضوع ، لأنه ليس [٢] بمنكر أن يعرض كذب واحد بعينه من مقاييس مختلفة ، مثل أن الخطوط المتوازية /١٥/ تلتقي والزاوية الخارجة [٣] أعظم من الداخلة وأن زوايا المثلث أعظم من قائمتين .

– ١٨ –
< كذب النتيجة بكذب المقدمات >

فالقياس الكاذب يكون من الكذب ، لأن كل قياس إما أن يكون من مقدّمتين ، وإما من أكثر . فإن كان من مقدّمتين فإحداهما لا محالة كذب /٢٠/ أو كلتاهما ، لأنه لا يمكن أن ينتج الكذب من مقدّمات صدقٍ . فإن

---

(١) فوقها بالأحمر : « ليس في السرياني : مكانه » .
(٢) في الهامش بالأحمر : « نسخة : لأنه قد يمكن » .
(٣) في الهامش بالأحمر : « الفاضل يحيى : في السرياني : الداخلة أعظم من الخارجة » . وتحته عند هذا الموضع في الهامش بالأسود : « الحسن بنقل إسحق ، أما أثالس فوافق ما في العربي ، وكذا ثاوفيل » .

كان القياس من أكثر من مقدّمتين ، مثل أنه يبرهن [1] حـَ بـ اَ بَ و اَ بَ بـ دَ هَ ، دَ يَ ، فإن المقدّمات دَ هـَ ، [2] هـَ دَ تكون كذبا ومن قِبَلِ ذلك الكذب أ < ن > ينتج كذب ، لأن مقدّمتي اَ بَ بتلك المقدّمات تنتج . فإذن من قبل بعض /٢٥/ مقدّمات دَ هـَ ، دَ يَ ، عرضت النتيجـة والكذب [3] .

- ١٩ -
< القياس المضاد >

وأما في منع كون المقاييس -- < فإنه > إذا كانت المسألة تذكر المقدّمات وتُرِكَ ذكر [4] النتيجة ، فإنه ينبغي أن نتحفظ من الإقرار بشيء واحد مرتين في المقدّمات ، لأنا نعلم أنه -- بلا واسطة -- لا يكون قياسٌ ، والواسطة هي المأخوذة في القياس مرتين . -- وأما كيف ينبغي أن تحفظ الواسطة عند كل نتيجة ، فإنه بيّنٌ من المعرفة بأيما نتيجة يتبين في كل واحد من الأشكال . /٣٠/ وذلك ليس يخفي علينا من قِبَلِ أنا نعرف إذا نقلنا الجواب كيف نتأتى لحفظ الأصل الموضوع .

والذي يأمر متقلدي الجواب بحفظه يأمر السائلين باستعماله على أخفى ما يكون . وأخفى ذلك يكون أوّلا بأنّا لا نذكر النتائج بعقب المقدّمات ،

---

(١) بالأحمر في الهامش : « في السرياني بنقل إسحق : مثل أنه إن كان يبرهن حـَ بـ اَ بَ ، وهذه بـ « هَ ، « حـَ ، فإن واحدة من التي فوق تكون كاذبة » .

(٢) فوقها : « ويَ حـَ » .

(٣) في الهامش بالأسود عند هذا الموضع كله : « نقل ثاوفيل : إن كان من أكثر من مقدّمتين مثل أنه إن كان يبرهن حـَ بـ اَ بَ وهذه بـ دَ هَ ، دَ يَ ، فمن هذه يكون الكذب في التي فوق » .

(٤) فوقها : « في نسخة : النتائج » .

ولكن نذكر /٣٥/ الأشياء الاضطرارية ونترك النتائج غير بَيِّنة ؛ وبعد [ذلك] ما نخفي النتيجة ألا نسأل عما قَرُب منها ، ولكن عما بَعُدَ جداً ، مثل أنه واجب أن نبين اً موجودة في ءَ بتوسط بَ حَ ءَ هَ . فينبغي أن نسأل إن كانت اَ موجودة في بَ ، ولا نسأل إن كانت [١٣٤ ب][1] بَ موجودة في حَ : ولكن إن كانت ءَ موجودة في هَ . وبعد ذلك إن كانت بَ في حَ . وعلى هذه /٤٠/ الجهة نسأل عن الباقي . فإن كان القياس بواسطة واحدة ، فإنه ينبغي أن /٦٦ ب/ نبتدىء من الواسطة[٢] ، لأن على هذه الجهة تخفى النتيجة جداً .

ـ ٢٠ ـ
< التبكيت (= التفنيد) >

/٥/ فلأنا نعرف متى يكون قياس، وكيف يكون ، فإنه يَبِيِّن متى يكون تبكيت ومتى لا يكون، لأنه إذا أقر[٣] بالمسائل ووضعت الجوابات مختلفة[٤] : مثل أن يكون بعضها موجبا وبعضها سالبا ، فإنه يمكن أن يكون تبكيت ، لأنه قد تبين أن القياس يكون إما بأن الحدود كلها موجبة ، وإما بأن بعضها موجبة وبعضها /١٠/ سالبة . فإن كان الموضوع ضد النتيجة ، فإنه يلزم لا محالة أن يكون القياس تبكيتا ، لأن التبكيت هو قياس منتج لنقيضه الأصل الموضوع . فإن لم تفرض المسائل بشيء ، فإنه محال أن يكون تبكيت ، لأنه قد تبين أنه لا يكون قياس بسلب الحدود كلها . فإذن ولا تبكيت يكون ، لأنه إن كان /١٥/ تبكيت فقد كان قياس لا محالة . وأما إذا كان قياس ،

---

(١) فوقها : « د بَ » .

(٢) فوقها بالأحمر : « يعني من الصغرى » .

(٣) في الهامش بالأحمر : « أي إذا أعطى موجبات كلها » .

(٤) في الهامش بالأحمر : « أي أعطى بعض المقدّمات موجبة وبعضها سالبة » .

فليس لا محالة يكون تبكيت . وكذلك أيضاً لا يكون قياس إذا لم يُقر في الجواب بمقدّمة كلية ، لأن التحديد في القياس والتبكيت واحد في وجوب النتيجة .

– ٢١ –
< الخطــأ >

/٢٠/ وكما قد تعرض الخُدْعة في وضع الحدود ، كذلك أيضاً يعرض في الظن ، مثل أن يكون شيء واحد في شيئين بلا توسط ؛ وأن يُتوهم أن الشيء الواحد غير موجود في شيء من أحدهما ، وأن يعلم أنه موجود في كل الآخر ، مثــل أن اَ موجودة في بَ و حَ بــلا توسط ، و بَ وحَ موجودتان في ءَ بلا توسط . فإن علم أحد أن اَ موجودة في كل بَ ، و بَ في كل ءَ ، وتوهم أن اَ غير موجودة في شيء من حَ ، و حَ في في كل ءَ ، فإنه يعلم ويجهل الشيء الواحد معاً . وأيضاً قد يُخْتدَعَ أحد في الأشياء التي يوجد بعضها في بعض /٢٥/ مثل أنه إن كانت اَ موجودة في بَ ، وبَ في حَ ، و حَ في ءَ ؛ ثم توهم أحدٌ أن اَ موجودة في كل بَ ، وأيضاً أن اَ غير موجودة في شيء من حَ ، فإنه يعلم الشيء الواحد بعينه ويجهله ، لأنه ليس يقضي مما قيل على أكثر /٣٠/ من أن الذي [١٢٥ ا] نعلمه ، لأنه يعلم من جهة أن اَ موجودة في حَ ، كنحو ما نعلم الجزئي بالعلم الكلي . فهو بين أنَّ < ه > كيفما عُلِم ذلك فهو بالجملة يجب ألا يعلم ما قد علمه ، وذلك محال . وأما على نحو ما قيل أولاً إن لم تُقَلْ الحدود الوسطى بعضُها على بعض ، وكانت الخُدْعة في مقدمة /٣٥/ القياس الكبرى ، فإنه لا يمكن أن يكون في الكبرى من القياس الآخر . ومثال ذلك أن اَ في كل بَ وليست في شيء من حَ ، وكلا بُ حَ في كل ءَ . فيعرض [١] أن تكون

---

(١) في الهامش بالأحمر : « يعني : فيعرض أنه يعرض محال من الوضع أن مقدمة اَ=

مقدمتا القياسين الكبريان إما متضادتين مرسلا ، /٤٠/ وإما من [1] جهة ؛ لأنه إن ظن أحد أن اَ موجودة في كل ما توجد فيه بَ ، /٦٧ أ/ وعُلِم أن بَ في ءَ ، فإنه يعلم أن اَ ءَ . وأيضاً إن توهم أن اَ غير موجودة في شيء مما توجد فيه حـَ ، فإنه يتوهم أن بعض ما توجد فيه بَ ليس توجد فيه اَ ، فقد توهم أن اَ موجودة في كل ما فيه بَ ، وأيضاً أن اَ ليست في بعض ما فيه بَ . وهذان القولان إما أن يكونا متضادين مرسلا [2] ، وإما من جهة [3] .

/٥/ فعلى هذا النحو ليس يمكن أن تكون الخُدْعة في كلتا [4] مقدمتَي القياسين الكبريين . وأما في الواحدة منهما فقد يمكن . وأما في قياس واحد فقد تكون الخُدْعة في كلتا المقدمتين . ومثال ذلك أن تكون اَ في كل بَ ، وبَ في كل حـَ ، وأيضاً أن اَ غير موجودة في شيء من حـَ ، لأن هذه الخُدْعة شبيهة بالخُدْعة في الجزئيات ، مثل أنه إن كانت اَ موجودة /١٠/ في كل بَ ، وبَ في كل حـَ ، فإن اَ تكون موجودة في كل حـَ . فإن علم أحد أن اَ موجودة في كل ما يوجد فيه بَ ، فإنه يعلم أن اَ موجودة في

= حـَ سالبة ، ومقدمة اَ بَ موجبة ؛ والمحال هو أن تكون اَ موجودة إما في كل حـَ إن كانت الحدود متساوية ، وينتج ذلك الشكل الثالث؛ وإما موجودة في بعض حـَ إذا كانت غير متساوية . وكذلك إن اَ غير موجودة في شيء من بَ إن كانت الحدود متساوية في الشكل الثالث ؛ وإما غير موجودة في بعضها إن كانت الحدود غير متساوية » .

(١) في الهامش بالأحمر : « أي إذا كان نقيضاً » .

(٢) في الهامش بالأسود : « نقي » ، وبالأحمر : « يعني إذا كان صدق الجزئية لا من ذاتها ، لكن من أجل الكلية » .

(٣) في الهامش بالأسود « نقلي » وبالأحمر : « وإذا كانت جزئية صادقة فإنها لا من أجل الكلية ؛ يعني إذا كانت الكلية كاذبة ، والجزئية صادقة » .

(٤) ص : كلتي .

حـَ ، ولكن بشيء يمنع أن يجهل وجود حـَ ، مثل أنه إن كانت ا زاويتين قائمتين ، وبَ مثلث ، وحـَ مثلث محسوس ، فإنه قد يتوهم أحد أن حـَ غير موجوده وهو عالـِمٌ بأن كل مثلث فزواياه مساوية لزاويتين /١٥/ قائمتين . فإذن شيء واحد يعلم ويجهل معاً ، لأن المعرفة بأن كل مثلث فزواياه قائمتان ليست مبسوطة ، ولكن منها عامية ومنها خاصية . فعلى هذا النحو يكون أن نعرف حـَ بمعرفة عامية ، وأما بمعرفة خاصية فلا نعرفها . /٢٠/ فإذن لم يجمع الأضداد مَنْ عَرَفَ الشيءَ [١٢٥ ب] وجهله هكذا . وكذلك القول الذي في « مانون »[١] أن التعلم تذكر ، لأنه ليس يعرض بجهة من الجهات أن تتقدم المعرفة الجزئيات ، ولكن نعرفها بالحس ، فإنا عالمون بها قبل ذلك . لأنا إذا علمنا أن هذا الشيء مثلث ، فقد علمنا أن زواياه مساوية لزاويتين قائمتين . وكذلك يعرض في سائر الأشياء . فهو بَيِّنٌ أن بالعلم العامي[٢] تعرف /٢٥/ الجزئيات ، وأما بالعلم الجزئي فلا نعرفها ، فإذن قد يمكن أن نُخْتَدَع فيها . غير أنه ليس بالتضاد ، ولكن يكون لنا العلم العام ونحن مُخْتَدَعون في المعرفة الجزئية . وكذلك القول في الأشياء التي قيلت أولاً ، لأن الخدعة التي في الحد /٣٠/ الأوسط ليست مضادة للعلم القياسي ، ولا الخُدْعة التي في كلا[٣] الحدين مضادة أيضاً للعلم القياسي فلا شيء يمنع ان نعلم أن اَ في كل بـَ ، وأن بـَ في كل حـَ ثم نظن أن اَ غير موجودة في حـَ — مثل أن كل بغلة عاقر ، وأن هذه بغلة ، /٣٥/ وأنها تنتج ، لأنه لا نعلم أن اَ موجودة في حـَ . وذلك يعرض إذا لم يستعمل الظن في الأمرين جميعاً معاً . فإذن هو بَيِّنٌ أنه إن علم أحدهما ولم يعلم الآخر فإنه يُخْتَدَع ، كالذي يعرض في العلم الكلي والجزئي ، لأنه ليس شيء /٦٧ ب/ من المحسوسات ، إذا كان خارجاً من الحس ، يعرف . ولا أيضاً إذا حسسناه

---

(١) راجع محاورة « مانون » (Ménon) لأفلاطون ، ص ٨١ .

(٢) = الكلي .

(٣) ص : كلي .

وعرفناه معرفة عامية وخاصية ، فإنا لا محالة نعرفه معرفة بالفعل ، لأن المعرفة تقال على ثلاثة ضروب : إما عامية ، وإما خاصية ، وإما معرفة /٥/ بالفعل . فإذن والخُدْعة أيضاً على ثلاثة أضرب . فلا شيء يمنع إذن أن يُجْهَل الشيء الواحد بعينه ويعلم ، لا بالتضاد ، كالذي يعرض لمن عرف المقدمة على كلتا الجهتين : أعني المعرفة العامية والخاصية ، لأنه إذا توهم /١٠/ أن البغلة تنتج ، فإن المعرفة التي بالفعل ليست له ، وليس كذلك من قِبَلِ ظنه المضاد لعلمه ، لأن الخدعة التي تضاد الخدعة العامية بقياس تكون .
[١٢٦ ا] والذي يتوهم أن الخير والشر شيء واحد، فإنه يتوهم أن الخير هو شر ، وبيان ذلك أن تكون اَ خيرا وبَ شرا ، وأيضاً حَ خيرٌ — /١٥/ فلأنه يظن أن بَ وحَ شيء واحد يتوهم أن حَ هو بَ ، وأيضاً أن بَ هو اَ ؛ فإذن حَ هو اَ . وكما أنه لو كانت بَ [1] تقال على حَ بالحقيقة ، وأيضاً وكمثل ذلك اَ على بَ ، فإنه بالحقيقة كانت تقال اَ على حَ . كذلك /٢٠/ يعرض وفي الظن ، وأيضاً في أن أشياء ما هي شيء واحد ، لأنه إن كانت حَ و بَ شيئاً احداً وبَ واَ شيئاً أحدا ، فإن حَ واَ شيء أحد . فإذن وفي الظن هكذا يعرض . فالنتيجة تكون اضطرارية إن وضعت المقدّمة الكبرى [2] ، ولكن تلك كذب [2] ، وذلك أن يتوهم [2] أحد أن الخير شر[2] لا بالعَرَض[3] . وذلك يمكن أن يُتوهَّم على ضروب كثيرة . وليُستَقْصَ [4] ما قلناه /٢٥/ بأفضل مما مثلناه .

---

(١) فوقها : دَ .

(٢) في الهامش لهذه المواضع الأربعة كلها : « ولكن لعله أن يكون كذباً أن يظن الإنسان أن الوجود للخير هو الوجود للشر ، اللهم إلا أن يكون بالعرض » .

(٣) في الهامش : « نسخة : إلا بالعرض » .

(٤) ص : وليستقصا .

< قواعد لعكس الأشياء المرغوب فيها أو التي تنتخب ، ومقارنتها >

فإذا رجعت الأطراف بعضها على بعض ، فإن الواسطة بالضرورة ترجع على الطرفين ، لأنه إن كانت اَ مقولة على حَ بتوسط بَ ، ثم رجعت حَ على اَ وكانت [١] في كل اَ ، فإن بَ ترجع على اَ وتكون موجودة /٣٠/ في كلها بتوسط حَ ، وحَ أيضاً ترجع على بَ بتوسط اَ . فكذلك يعرض بالقياس السالب ، مثل أنه إن كانت بَ في حَ ، و اَ غير موجودة في بَ فإن اَ غير موجودة في حَ ، فإن رجعت بَ على اَ ، فإن جـَ ترجع على اَ . /٣٥/ وبيان ذلك أن تكون بَ غير موجودة في اَ ، فإذن ولا حَ تكون موجودة في اَ ، لأن بَ كانت موجودة في كل بَ ، فـ حَ تقال عليه وإن كانت/٦٨ ا/ حَ ترجع على اَ فإن بَ أيضاً ترجع على اَ . وهذا فقط يتبدّى من النتيجة . وأما الأخرى فليست كما هي في القياس الموجب . وأيضاً إن كانت اَ و ب يرجع كل واحد منهما على صاحبه ، وكذلك [١٢٦ ب] حَ وءَ ، وكان /٥/ كل الموضوع إما أن يوجد فيه اَ وإما حَ ، فإن بَ و ءَ كذلك تكون نسبتهما من الموضوع إما أن توجد فيه بَ وإما ءَ ، لأنه إذا كان كل ما يوجد فيه اَ فـ بَ موجودة فيه ، وكل ما توجد فيه حَ فـ ءَ موجودة فيه ، وكان كل الموضوع إما أن توجد فيه اَ وإما حَ ، لا معاً : فإنه تبين أن كل الموضوع إما أن تكون فيه بَ وإما حَ ، لا معاً ، مثل أنه /١٠/ إن كان غير المكوَّن غير فاسد ، وغير الفاسد غـير مكوَّن ، فإنه يلزم ضرور ةً أن يكون المكوَّنُ فاسداً والفاسد مكوَّنا ، هذان قياسان مركبان وأيضاً إن كان كل الموضوع إما أن يوجد فيه اَ و إما بَ ، وأيضاً إما حَ

---

(٤) فوقها : « أو » كانت ....

وإما ءَ — لا معاً ، فإنه إن ارتجع اَ و حـَ ، فإن بَ و ءَ يرتجعان ، لأنه إن كانت بَ/١٥/ غير موجودة في بعض ءَ فإن اَ موجودة في ءَ . فإذن وحـَ أيضاً موجودة في ءَ ، لأن اَ و حـَ يرتجعان . فإذن حـَ و ءَ يوجدان معاً ، وذلك محال . فإذا كانت اَ موجودة في بَ وفي كل حـَ ، وكانت لا تقال على آخر غيرهما ، /٢٠/ وكانت بَ موجودة في كل حـَ ، فإنه يجب لا محالة أن ترتجع اَ و بَ . وبرهان ذلك أن اَ مقولة على بَ و حـَ فقط ، وبَ مقولة على نفسها وعلى حـَ . فهو بَيِّنٌ إذن أن كل ما يقال عليه اَ فإن بَ يقال عليه لا محالة . فإذن بَ ترتجع على اَ . وأيضاً إذا كانت اَ و بَ في كل حـَ ورجعت حـَ على بَ فإنه يجب ضرورة أن تكون اَ مقولة على كل بَ ، ٢٥/ لأنه إذا كانت ﺃَ في كل حـَ،وحـَ في كل بَ لأن حـَ ترتجع على بَ، فإنه بَيِّنٌ أن اَ تكون في كل بَ . فإذا كان شيئان متقابلين مثل اَ و بَ ، وكانت اَ أفضل من بَ ، وكان أيضاً شيئان آخران متقابلين مثل ءَ و حـَ ، فإنه إن /٣٠/ كان كلاا حـَ أفضل من كلا [1] بَ حـَ،فإن ﺃَ أفضل من ءَ ، لأن مثل ما أن اَ مطلوب ، كذلك بَ مهروب منه ؛ لأنهما متقابلان . وكذلك حـَ و ءَ لأنهما متقابلان . فإن كانت اَ و ءَ بالسوية مطلوبين ، وبَ حـَ بالسوية مهروب منهما ، فإن كلا [1] اَ حـَ مساويان لكلا [1] بَ ءَ في [١٢٧ ا] الطلب لهما /٣٥/ والهرب منهما ، ولكنهما كانا أفضل ، أعني اَ حـَ أفضل من بَ ءَ . فإن كانت ءَ أفضل من اَ ، فإن بَ أضعف شراً من حـَ ، لأن الضعيف الشر للضعيف الخير يقابل ، والخير الأكثر والشر الأقل مختارٌ على الشر الأكثر والخير الأقل : فإذن كلا [1] بَ ءَ مختار على كلا[1] اَ حـَ.ولكن ليس ذلك ‹واقعاً› . ‹ ف ﺃَ [2] إذن › مختارة على ءَ . وحـَ أقل شراً من بَ ، فإذن وحـَ أيضاً مختارة على /٤٠/ ‹ بَ . — فليكن [3] ›

---

(١) ص : كلي .

(٢) خرم مقداره كلمتان .

(٣) خرم مقداره كلمتان .

هو ممثلا بمحبة : إن أخذت علامة اَ أن يختار أن يؤاتيه /٦٨ ب/ محبة [١] على ما يريد،وعلامة بَ ألا يختار أن يؤاتيه على ما يريد ، فمن <البَين[٢]> أن اَ – أعني أن يرى أن يؤاتيه أكثر – يختار من أن يؤاتيه . فالمحبة إذن هي /٥/ أكثر اختياراً من < مؤاتاة[٣] > الجماع . ففي الصداقة إذن المحبة أكثر اختياراً من الاشتراك (الجنسي [٤] ، وكا) نت هذه أكثر اختياراً ، فهذه أيضاً هي الكمال . والاشتراك < الجنسي [٥] لا > يكون له مدخل في المحبة ، وأما أن يكون < مدخله من أجل أن يكون محبوباً . وكذلك بقية الشهوات [٦] > والصنائع أيضاً تجري هذا المجرى .

– ٢٣ –
< نظرية الاستقراء >

وأما كيف < تكون نسبة الحدود في الانعكاس[٥] > وفي حال الاختيار وضده – فهو ظاهر .

/١٠/ وينبغي الآن أن نبين أنه < ليس > فقط المقاييس الجدلية والبرهانية تكون بالأشكال التي قيلت ، ولكن أيضاً والمقاييس الخُطْبية والفقهية والمشورية [٧] ؛ وفي الجملة كل إيمان [٨] في كل صناعة فكرية ، فإنه

---

(١) فوقها : محبوبة .
(٢) خرم بمقدار كلمة .
(٣) النص في هذه الجملة ممزق شيئاً .
(٤) خرم مقداره كلمتان .
(٥) خرم مقداره ٣ كلمات أو ٤ .
(٦) خرم مقداره كلمة .
(٧) المشورية : deliberative .
(٨) فوقها : تصدق .

بالأشكال التي قيلت تحدث ، لأن تصديقنا بالأشياء كلها إما أن يكون بالقياس وإما /١٥/ بالاستقراء .

والاستقراء هو أن يبرهن بأحد الطرفين أن الطرف الآخر في الواسطة موجود . ومثال ذلك أن تكون واسطة اَ حـَ < هي > بَ وأن تبين بـ حـَ أن اَ موجودة في بَ ، لأن على هذا النحو يعمل الاستقراء . ومثال ذلك أن يكون اَ /٢٠/ طويل العمر ، وبَ قليل [١٢٧ ب] المرارة ، وحـَ الجزئيات الطويلة [١] الأعمار : كالإنسان والفرس والبغل . فاَ موجودة في كل حـَ ، لأن كل قليل المرارة فهو طويل العمر ، و بَ — أي القليل المرارة — موجود في كل حـَ . فإن رجعت حـَ على بَ الواسطة ، فإنه يجب لا محالة أن تكون اَ موجودة /٢٥/ في كل بَ . لأنه قد بينا آنفا أنه إذا كان اثنان مقولان على موضوع واحد ، ثم رجع الموضوع على أحد الطرفين ، فإن الطرف الآخر يقال على الطرف الذي كان < عليه [٢] جرى > الرجوع . وينبغي أن نفهم من حـَ جميع جزئيات الشيء العام ، لأن الاستقراء لجميع جزئيات الشيء العام يبين النتيجة .

وينبغي أن تعلم أن الاستقراء ينتج أبداً المقدّمة الأولى التي لاواسطة /٣٠/ لها ، لأن الأشياء التي لها واسطة ، بالواسطة يكون قياسها . < أما الأشياء [٣] التي لا > واسطة لها فإن بيانها يكون بالاستقراء . — والاستقر < اء [٤] > من جهة <يعارض [٥]> القياس ، لأن القياس — بالواسطة — يبين وجود الطر < ف [٦] /٣٥/ الأكبر > في الأصغر ؛ وأما بالاستقراء فيبين

---

(١) ص : الطويلي .

(٢) خرم مقداره كلمتان .

(٣) الورق في هذا الموضع ممزق ومقلوب .

(٤) خرم .

(٥) مهملة النقط في الأصل .

(٦) في الهامش : نسخة : « ثيبا » .

– بالطرف الأصغر – وجو < [1] د الأكبر في الأوسط > . والقياس أقدم وأبين بالطبع ؛ وأما الاستقراء فأبين < عندنا [1] > .

– ٢٤ –

< البرهان بالمثال >

< أما [1] المثال > فإنه يكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة < عن طريق حد [1] شبيه > بالطرف الأصغر. فينبغي أن يكون وجود الواسطة /٤٠/ في < الطرف[1] > الأصغر ، ووجود الأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر ، /٦٩أ/ أبين من الذي نريد تبيينه . ومثال < ذلك[2] أن > يكون اَ مذموما ، وبَ قتال المتاخمين ، وحَ قتال أهل اثينيا لأهل ثيبا[3] ، وءَ أهل ثيبا لأهل فوقيا . فإذا أردنا أن نبين أن قتال أهل أثينية لأهل ثيبا مذموم ، فإنه ينبغي أن نقدّم في القول أن قتال المتاخمين مذموم ، والتصديق بذلك يكون من الأشياء /٥/ الشبيهة بمثل أن قتال أهل ثيبية [4] لأهل فوقيا مذموم ، فلأن قتال المتاخمين مذموم ، وقتال أهل أثينية لأهل ثيبا هو قتال المتاخمين ، فهو بيّنٌ أن قتال أهل [١٢٨ ا] أثينية لأهل ثيبا مذموم . فهو بيّنٌ أن بَ موجودة في حَ وءَ ، لأن قتال المتاخمين موجود في كلا [5] حَ ءَ ؛ وأيضاً هو بيّنٌ أن اَ موجودة في ءَ ، لأنه لم يكن قتال أهل ثيبا لأهل فوقيا بخير . أما وجود اَ /١٠/ في بَ فيتبين بـ ءَ . وكذلك يعرض أيضاً إن كان التصديق بوجود الطرف الأكبر

---

(١) خـــرم .

(٢) الورق في هذا الموضع ممزق ومقلوب .

(٣) مهملة النقط في الأصل .

(٤) في الهامش : « نسخة : ثيبا » .

(٥) ص : كلي .

في الواسطة بأشياء كثيرة .

فهو بَيِّنٌ أنه ليس المثال كجزء إلى كل ، ولا ككل إلى جزء ، وكنحو ما يكون في القياس ، ولكن ، كجزء إلى جزء [1] — و < ذلك حينما تكون /١٥/ الحالتان الجزئيتان تابعتين لحد واحد ، وإحداهما معروفة > . فبين المثال وبين الاستقراءات < فرق ، هو أن الاستقراء بابتدائه [2] > من جميع الجزئيات يبين أن الطرف الأكبر موجود في الواسطة < ولا يطبق القياس على الطرف الأصغر > ، وأما < في المثال — وهو يطبّق القياس — > فليس من جميع الجزئيات يبين وجود الطرف الأكبر في الواسطة . /٢٠/

— ٢٥ —
< نظرية البرهان الأباغوجي >

وأما الاستقراء [3] فيكون إذا كان وجود الطرف الأكبر في الواسطة بَيّنا ، وكان وجود الواسطة في الأصغر < خافياً [4] ، و > كان خفاؤه إما مثل النتيجة وإما دونها . وأيضاً إن كان < عدد الحدود المتوسطة [5] بين الحد الأخير والأوسط قليلا > لأنه يعرض لا محالة إذا كانت الأوساط قليلة أن يكون وجود /٢٥/ واسطة في الطرف الأصغر أقرب إلى المعرفة < من [5] > النتيجة . ومثال ذلك أن يكون : اَ متعلم وبَ علم وحَ عدل ، فهو بَيِّنٌ < أن [5] كل > علم مُتَعَلَّم . إما إن كانت الفضيلة علما فذلك غير بَيِّنٍ . فإن كانت مقدّمة بَ حَ مُصَدَّقة مثل نتيجة اَ حَ ، فإن [5] هذا القياس

---

(١) في الهامش بالأسود : « في السرياني : إذا كان كلاهما تحت شيء واحد ، وكان أحدهما أعرف من الآخر » .

(٢) يمكن أن يقرأ الناقص هكذا : « الاستقراء » .

(٣) فوقها : أباغوجي — απαγωγη

(٤) اضطراب في الأصل لتمزق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .

(٥) اضطراب في الأصل لتمزق الورق وقلب وضعه ، والزيادة عن النص اليوناني .

يقال له استقراء [1] ، وذلك أن بَ حَ أقرب إلى المعرفة ، لأنا اقتضينا زيادة ، وهي أخذنا اَ بَ /٣٠/ أعرف من حيث لم يكن لنا أوّلا . وأيضاً إن كانت الأوساط بين بَ و حَ قليلة ، لأن على هذه الجهة تكون مقدّمة بَ حَ أقرب إلى المعرفة من النتيجة ، مثل أن تكون : ءَ تربيع و هَ مستقيم الخطوط ، وزَ دائرة فإن كان لمقدمة هَ وَ زَ واسطة [2] واحدة — وهي أن تكون مساوية للشكل /٣٥/ المستقيم بتوسط الأهلة — فإن مقدّمة هَ زَ تكون أقرب إلى [١٢٨ ب] المعرفة من النتيجة . فإذا لم يكن التصديق بمقدّمة بَ حَ أكثر منه بنتيجة اَ حَ أو لم تكن الأوساط قليلة ، فإني لست أسمى ذلك استقراء [1] ، ولا إذا لم يكن لمقدّمة بَ حَ واسطة : لأن ذلك حينئذ يكون علما .

— ٢٦ —
< الأنسطاسيس >

وأما الأنسطاسيس [3] فهي مقدّمة تضاد مقدّمة ، والفرق بينها وبين /٦٩ ب/ المقدّمة أن الأنسطاسيس يمكن أن تكون جزئية . وأما المقدّمة فإنها : إما ألا تكون ألبتةَ جزئيةً ، وإما ألا تكون في المقاييس الكلية . — والأنسطاسيس تقال على جهتين في شكلين : أما على جهتين فلأن منها كلية ، ومنها جزئية ؛ وأما في شكلين فلأنها تقال بتقابل المقدّمة ؛ والمقدّمة التي تقابلها إما أن تكون كلية وإما جزئية ؛ وأما الكلية ففي الشكل الأوّل تتبين ؛

---

(١) فوقها : أباغوجى — .

(٢) وجد هذا لهامش بالأسود وبعده بالأحمر : « هكذا وجدته بخط الفاضل يحيى محبراً (في النتيجة : محبر) على ما ملأته ، وعدت إلى النقول السريانية فوجدته هَ ... زَ ... » .

(٣) في الهامش بالأحمر : « يعني بالأنسطاسيس المقدّمة الجدلية ، إذ قد تكون جزئية مرة وكلية أخرى . ويعني بـ « المقدمة » « المقدّمة الكلية » .

وأما الجزئية ففي الشكل الثالث . لأنه إذا كانت المقدّمة كلية موجبة فإنّا نخالفها إما بكلية سالبة ، وإما بجزئية سالبة . والكلية السالبة من الشكل الأوّل تَبين والجزئية السالبة من الشكل الثالث . ومثال ذلك أن تكون اً علما واحداً /٥/ وبَ أضداداً ، فإذا كانت المقدّمة أن العلم بالأضداد واحد ، ثم خالفناها بكلية سالبة وقلنا : ولا زوجَ واحداً [١] من المتقابلات يقع عليه علمٌ واحد ، والأضداد متقابلة ، فإنه [يكون] يجب أن يكون : ولا زوجَ واحدا [١] من الأضداد يقع عليه علمٌ واحد — وذلك هو الشكل الأوّل . فإذا خالفنا /١٠/ المقدمة بجزئية سالبة ، فإن القياس يكون بقولـ < نا إن [٢] > المجهول والمعلوم ليس يقع عليهما علم واحد ، والمعلوم والمجهول أضداد ، < فإذن [٢] > بعض الأضداد ليس يقع عليهما علم واحد .

وكذلك يعرض أيضاً وإن كانت المقدّمة التي تخالفها كلية سالبة . /١٥/ لأنه إذا كانت المقدّمة أنه : ولا زوج [٣] واحدا من الأضداد يقع عليه علم واحد ، فإنا نخالف ذلك إما بقولنا : كل زوج من المتقابلات علم واحد يقع عليه ؛ وإما أن بعض الأضداد علم واحد يقع عليه ، مثل أن الصحة والمرض يقع عليهما علمٌ واحد . والكلية من الشكل الأوّل تتبين ؛ والجزئية من الثالث .

/٢٠/ لأن بالجملة في [١٢٩ ا] جميع المقدّمات إذا خالفناها خلافا عاميّا فإنه ينبغي أن تأتي نقيضة المقدّمة المحيطة بالمقدّمة التي نقصد لنقيضها ، مثل أنه إن قدّم في القول أن ليس العلم بكل زوج من الأضداد [٣] واحداً ، فإنه ينبغي أن نخالف ذلك بقولنا : كل زوج من المتقابلات فالعلم به واحد . وعلى هذه الجهة يكون الشكل الأوّل ، لأن الواسطة — وهي المتقابلات —

---

(١) ص : واحد .

(٢) خرم بمقدار كلمة وبعض أخرى .

(٣) ص : واحد .

/٢٥/ عامّية للأضداد . فإذا خالفنا المقدّمة خلافا جزئياً فإنه ينبغي أن نضع خلاف المقدّمة الجزئية المحاطة بالمقدّمة التي نقصد لنقيضها ، كقولنا : إن العلم بالمعلوم والمجهول ليس بواحد ، والمعلوم والمجهول أضداد — وذلك الشكل الثالث . فالأضداد عامّية للمعلوم والمجهول . وأما جزءا [1] الأضداد — وهو المعلوم والمجهول — < فهما [2] يقعان > واسطة ، فالتي منها يمكن أن ينتج ضدّ المقدّمة التي نقصد لنقيضها < هي [3] التي يبدأ منها > المتعاطى وضع الأنسطاسيس . ولذلك نأتي بها من هذين الشكلين ، لأن في هذين الشكلين /٣٠/ فقط تكون المقاييس المتقابلة ، لأن في الشكل الثاني لم يكن قياسٌ موجب . وأيضاً الأنسطاسيس الذي يكون في الشكل الثاني يحتاج إلى عمل كثير — مثل أن ينكر أحد أن تكون اَ موجودة في بَ من جهة أن حَ غير لاحقة لها ، لأن ذلك يتبين بمقدّمات أخرى . وليس ينبغي أن نأتي بالأنسطاسيس دون أن تكون /٣٥/ المقدّمة الأخرى بيّنة . ولذلك لم يكن في هذا الشكل فقط بيان شيء بالعلامة .

وينبغي أن ننظر في سائر الأنسطاسيس ، مثل الذي تكون من الضد [4] ، ومن الشبيه ، ومن الظن المحمود . وينبغي أيضاً أن ننظر : هل يمكن أن /٧٠ ا/ توجد الأنسطاسيس الجزئية من الشكل الأوّل ، والسالبة من الشكل الثاني ؟

---

(١) ص : جزئي .

(٢) خرم بمقدار كلمة وبعض أخرى .

(٣) في الهامش بالأحمر : « قال أبو بشر : أما من الضد فمثل ما جرى ؛ وأما من الشبيه والظن المحمود فمن المقاييس الشرطية ، الضرب الثاني منها » .

(٤) في الهامش بالأحمر : « وجدت بخط الفاضل يحيى ، رفع الله قدره ، تعليقاً بالسريانية فنقلته وهـــو : فالذي من الأضداد مثل أنه إن كانت اللذة خيراً ، كان الألم (وفوقها: الغم) لكن الألم ليس بشر ؛ فاللذة إذن ليست خيراً. والذي =

وأما الأيقوس والعلامة ، فليس هما شيئاً واحداً ، لأن الأيقوس هي مقدّمة محمودة : لأن الكائن وغير الكائن على الأكثر ، والموجود وغير /٥/ الموجود هو أيقوس [1] مثل : الحساد يبغضون والمحبوبون يحبون . وأما العلامة فهي مقدّمة برهانية : إما اضطرارية وإما محمودة ؛ لأن الذي بوجوده يوجد الشيء أو الذي بكونه يكون الشيء [١٢٩ ب] فهو علامة لكون الشيء أو لوجوده .

/١٠/ وأما أنثوميما فهو قياس مركب من مقدّمات محمودة ، أو من علامات . والعلامة توجد على ثلاث جهات مثلما توجد الواسطة في الأشكال، لأنها إما أن تكون في الشكل الأوّل وإما في الثاني وإما في الثالث . مثل أن نبين أن المرأة ولدت من قِبَل أن لها لبنا ، فبيان ذلك يكون في الشكل الأوّل ، /١٥/ لأن الواسطة : هي أن لها لبنا . فلتكن اَ والدة ، وبَ وجود اللبن لها ، وحَ امرأة . وإما أن الحكماء ذوو فضائل ، لأن بِطيقوس ذو

= من الشبيه مثل إن كان الحس بالمتضادات المحسوسة واحداً؛ فالعلم إذن بالمتضادات المعقولة واحـــد . والذي من الآراء المشهورة مثل أنه إن كانت الصحة أفضل من اليسار ، فإن معطي الصحة أفضل من معطي اليسار ؛ ولكن الصحة أفضل من اليسار ؛ فمعطي الصحة أفضل من معطي اليسار » .

(١) فوقها : « الأخرى والأولى » .

(٢) في الهامش بالأحمر : « وتعليق آخر فنقلته وهو : العلامة إما أن تتقدّم ما هي دليلة عليه مثل اختلاج الشفة في الأمراض الحادة ، فإنه دال على القيء ، ومثل احتكاك الأنف الدال على رعاف يكون من المريض ؛ واما أن يكون مع الشيء الذي هي له علامة مثل الدخان الكائن مع النار ؛ وإما أن تتأخر عما هي له علامة، مثل الرماد فإنه دال على نار كائنة » .

فضائل ، فإنه يكون في الشكل الثالث . فلتكن اَ ذوي فضائل ، وبَ حكماء وحَ پطيقوس — فهو صدْقٌ أن يقال : اَ وبَ على حَ ، غير أن الواحدة لا تقال لشأنها [1] أو لكذبها ، وأما الأخرى فتقال . وأما أن المرأة قد ولدت لأنها صفراء ، /٢٠/ فيتبين في الشكل الثاني ، فلأنه تلحق التي ولدت صُفْرةٌ ، وهذه المرأة صفراء — يظنون أنه يبين أن هذه المرأة < قد ولدت > . [2] فلتكن اَ صُفْرة ، وبَ والدة ، وحَ امرأة . فإن قيلت المقدّمة الواحدة < فقط [2] دون > الأخرى ، قيل لذلك علامة . فإن قيلت مع الأخرى قيل لذلك قياس : < مثال ذلك > /٢٥/ پطيقوس سخي لأن محبي الكرامة أسخياء ، وبطيقوس محب للكرامة . وأيضاً إن الحكماء أخيار لأن پطيقوس خيّرٌ وحكيم .

فعلى هذا النحو تكون مقاييسُ . غير أن الذي في الشكل الأوّل لا ينتقض إذا كان صدقا لأنه عامي . وأما الذي في الشكل الثالث فإنه ينتقض من قِبَلِ أن القياس ليس بعاميّ ولا مبني على الشيء الذي نريد بيانه ، /٣٠/ لأنه ليس إذا كان پطيقوس ذا فضائل فإنه يجب لا محالة أن يكون سائر الحكماء ذوي فضائل . وأما الذي في الشكل الثاني فإنه أبداً لا محالة ينتقض ، لأنه ليس يكون في الشكل الثاني قياسٌ من مقدّمات موجبة — لأنه ليس /٣٥/ إذا كانت الوالدة في وقت ما تَلِدُ صفراء ، فإنه يجب لا محالة أن تكون قد ولدت . فالصدق قد يوجد في جميع العلامات . وأما ما لا [3] يوجد في جميعها — وهو فصولها — فقد قيل آنفا /٧٠ ب/ .

---

(١) أي لأن شأنها معروف ، أي لأنها مشهورة معروفة .

(٢) خرم .

(٣) في الهامش بالأسود : « في السرياني : وأما فصولها فهي التي قد قلناها الآن » .

على هذا النحو من القول لتقسّم العلامة . فالمسمى [١] من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الأطراف [٢] . وأما ما كان من الواسطة [١٣٠ ا] /٥/ فيسمى تقمريون [٣] ، وهو الذي في الشكل الأوّل ، وهو أحمد العلامات وأصدقها . وأما الفراسة فهي ممكنة عند من سلم أن الآلام [٤] الطبيعية تحيل البدن والنفس معاً ، لأنه إن تعلم أحد صناعة اللحون ، فإن نفسه تتغير بعض التغير ، و < لكنها [٥] > ليست من الآلام الطبيعية [٦] لأنها لا [٦] تغير البدن[٦] /١٠/ فالطبيعة هي التعب والشهوة ، فإنهما من الحركات التي بالطبع . فإن سلّم ذلك أحد وكان واحد أو آخر علامة وقدرنا أن نأخذ لكل نوع ألما [٧] خاصا وعلامة [٦] ، فإنه يمكننا أن نستعمل الفراسة . فإنه قد توجد في بعض الأنواع /١٥/ آلام خاصة كالشجاعة في الأسد ، فإنه يجب ضرورة أن تكون لذلك علامة في البدن ، لأنه كان < موضوعاً أن البدن والنفس يألمان> معاً فلتكن العلامة عظم الأطراف العالية < وهذا يمكن أن يوجد في بعضها > غير أنه لا يمكن في كلها ، لأن العلامة على هذه الجهة < التي بيناها تكون خاصة ، لأن الألم [٨] > خاص للنوع كله ، ولكن ليس هو له فقط ، كما

---

(١) في الهامش بالأسود : « وجدت بخط الفاضل يحيى بالسريانية ما نقلته وهو : المسمى من هذه العلامات بالحقيقة علامة ما كان من الواسطة ؛ وأما ما كان من الأطراف فليسم (ص : فيسمى) تقمريون . فكأن هذا هو بالعكس مما نقله تذاري » .

(٢) في الهامش بالأسود : « وبخط سرياني نقلته : وتسمى الأوساط في الشكل الثاني والثالث أطرافاً (ص : أطراف) » .

(٣) تقمريون = τεκμηριον .

(٤) فوقها : تأثيرات .

(٥) خــرم .

(٦) في الهامش : « لم يوجد ذلك في السرياني » .

(٧) غير واضح لتآكل الورق في الأصل .

(٨) خرم .

اعتدنا أن نقول عن الخاصة ، لأنه قد توجد في نوع آخر : وذلك أن الإنسان شجاع وغيره من /٢٠/ الحيوان [١] ، إلا أن الشجاعة ليست في كلها . فتكون الشجاعة إذن علامة لأنه < كان موضوعاً [١] > أن واحداً لواحد علامة . فإن كان ذلك هكذا وأمكننا أن نجمع مثل هذه العلامات في الحيوان التي فيها ألم واحد خاص ، ولكل واحد /٢٥/ منها علامة ، فإنه يمكننا لذلك أن نستعمل الفراسة . فإن كانت له خاصتان : مثل أن الأسد شجاع وجواد من جهة ، فإنا نعلم أي علامة على أي ألم تدل من العلامات التي توجد في واحد واحد خاصة من الحيوان ؛ وكذلك إن كانتا جميعا في نوع آخر ، لا كله . وأيضاً إن لم يكونا كلتاهما في النوع إذا كانت إحداهما [٢] فيه والأخرى غير موجودة فيه ، لأنه إن كان شجاعاً ولم يكن سخياً /٣٠/ فإن علامة الشجاعة [١٣٠ ب] فيه هي العلامة الدالة على الشجاعة في الأسد . فالفراسة تكون إذا رجعت الواسطة التي في الشكل الأول على الطرف الأكبر، وكانت فاضلة على الطرف الأصغر إذ يكون غير راجع عليها : مثال ذلك أن تكون آ شجاعة ، وبَ عِظَم الأطراف العالية ، وحَ أسد – /٣٥/ فبَ موجودة في كل حَ وفي غيرها ؛ وآ موجودة في كل بَ لا في أكثر منها ، ولكن بَ راجعة على < آ [٣] > : فإن لم يكن ذلك هكذا ، فإنه ليس يكون واحد لواحد علامة ؟.

] [تمت المقالة الثانية من كتاب القياس ، والحمد لله على إنعامه . نُقِلَتْ من نسخة بخط الحسن بن سوار < عن نسخة > يحيى بن عدى ؛ التي بخطه < ... > .

قوبل به نسخة كتبت من خط يحيى بن عدى وصححت عليها وقرئت بحضرته فكان موافقاً لها .] [

(١) تآكل « أكثر » حروفها في الأصل .

(٢) ص : أحديهما .

فهرس الكتاب

صفحة

كتاب المقولات

نقل اسحق بن حنين

صفحة

كتاب العبارة

نقل اسحق بن حنين

صفحة

كتاب التحليلات الأولى

نقل تذارى

المقالة الأولى : نظرية القياس

صفحة

صفحة

المقالة الثانية من التحليلات الأولى

خصائص القياس ؛ النتائج الكاذبة ؛

أنواع الاستدلال الشبيهة بالقياس

صفحة

صفحة